

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

علامات الإعراب الفرعية في السور المدنية في القرآن الكريم
"دراسة نحوية دلالية"

إعداد

فهم عبد الله محمود العلي

إشراف

الأستاذ الدكتور أحمد حسن حامد

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها بكلية
الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2007

علامات الإعراب الفرعية في السور المدنية في القرآن الكريم

دراسة نحوية دلالية

إعداد

فهيم عبد الله محمود العلي

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ: 2007/3/18م وأجيزت.

التوقيع

أعضاء اللجنة

.....
.....

مشرفاً ورئيساً

- الأستاذ الدكتور أحمد حامد

.....
.....

ممتحناً داخلياً

- الأستاذ الدكتور يحيى جبر

.....
.....

ممتحناً خارجياً

- الدكتور زهير إبراهيم

الإهداء

إلى أبي وأمي

إلى إخواني

إلى زوجتي الغالية التي كانت عوناً لي

إلى أبنائي

إلى كل من شجعني وكان ملهماً لي

أهدي هذا الجهد

فهيم العلي

شكر وتقدير

لا يسعني إلا أن أشكر من كان عوناً لي ، إلى من أرشدني بعلمه وفضله
ونصائحه، إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور أحمد حسن حامد، طالباً من الله
العلي التقدير أن يمدّ في عمره .

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أخي وزميلي الأستاذ نزار نجم الذي قام
بطباعة هذه الرسالة وإخراجها.

وأتقدم بجزيل الشكر للأستاذين الفاضلين:

أ.د. يحيى جبر

د. زهير إبراهيم

الذين تفضلاً بمناقشة هذه الرسالة.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الغلاف
ب	عنوان الرسالة
ت	الإهداء
ث	شكر وتقدير
ج	فهرس المحتويات
د	الملخص
1	المقدمة
58-4	الفصل الأول: علامات الإعراب الفرعية معانيها ومواقعها .
5	الإعراب لغة واصطلاحاً
9	علامات الإعراب
11	الإعراب بالحروف
13	الأسماء الستة
29	المتنى وجمع المذكر السالم
42	جمع المؤنث السالم
46	المنوع من الصرف
49	الأفعال الخمسة
51	الفعل المضارع المعتل الآخر
54	الدلالة النحوية للحركات الإعرابية
102-59	الفصل الثاني: أثر قضية الأصل والفرع في تقسيم العلامات الإعرابية
60	قضية الأصل والفرع وتطورها
68	أصل فكرة الأصل والفرع
70	المصطلحات النحوية
73	أثر قضية الأصل والفرع في تقسيم العلامات الإعرابية
96	نيابة الفرع عن الأصل في الإعراب ،أو الحروف عن الحركات

الصفحة	الموضوع
143 - 103	الفصل الثالث: دراسة المستوى الصوتي في العلاقات الإعرابية
104	أقسام الأصوات في السور المدنية
120	الموسيقى النابعة من تردد الأصوات
127	المخالفة الصوتية
137	التحليل المقطعي لفواصل السور المدنية
140	أثر الانتظام والتناوب بين مكونات المقطع الأخير
144	الفصل الرابع: علامات الإعراب الفرعية في السور المدنية دراسة نحوية
145	علامات الإعراب في السور المدنية
148	الأسماء الستة مع الجملتين الاسمية والفعلية .
211 - 149	علامات الإعراب الفرعية في المثني وجمع المذكر السالم والملحق بالجمع
167	جمع المذكر السالم مع اسم الفاعل
168	جمع المؤنث السالم
172	جمع المؤنث في السور المدنية
174	الممنوع من الصرف في السور المدنية
182	الأفعال الخمسة
195	الفعل المضارع المعتل الآخر
197	علامات الإعراب الفرعية رسوم وجداول بيانية
268 - 212	الفصل الخامس: علامات الإعراب الفرعية في السور المدنية دراسة دلالية
214	مفهوم الدلالة
224	دلالة علامات الإعراب الفرعية في الأسماء الستة
230	دلالة المثني
244	دلالة جمع المؤنث السالم
249	دلالة علامة الإعراب في الممنوع من الصرف
252	دلالة علامة الإعراب في الأفعال الخمسة
262	دلالة الفعل المضارع المجزوم بحذف حرف العلة

الصفحة	الموضوع
263	سمات علامات الإعراب الفرعية
264	الدلالة بالحركة على المعنى
269	الخاتمة
272	ثبت المصادر والمراجع
b	الملخص بالإنجليزية

علامات الإعراب الفرعية في السور المدنية في القرآن الكريم

" دراسة نحوية دلالية "

إعداد

فهم عبد الله محمود العلي

إشراف

أ.د. أحمد حسن حامد

الملخص

يتناول هذا المبحث موضوع علامات الإعراب الفرعية في السور المدنية في القرآن الكريم دراسة نحوية ودلالية وإحصائية، وقد قمت بتقسيم هذا البحث إلى خمسة فصول.

أما الفصل الأول فقد تم الحديث فيه عن علامات الإعراب الفرعية التي تعدّ جزءاً متمماً للعلامات الأصلية في قضية الإعراب والتركيب، والحديث عن العلامات الفرعية في الفصل الأول كان من خلال معانيها ومواقعها، إضافة إلى رأى النحاة في تلك العلامات وكيفية حدوثها أما الفصل الثاني فقد تم الحديث فيه عن الأصل والفرع في العلامات الإعرابية، وأثر ذلك في نشأة العلامات الإعرابية الأصلية والفرعية كان جل الحديث في هذا الفصل عن العلامات الفرعية أهي أصل أم فرع؟ ثم الحديث عن خلاقات النحويين البصريين والكوفيين وآرائهم حول هذه القضية التي استحوذت على اهتمام علماء النحو.

أما الفصل الثالث فقد تناولت فيه دراسة علامات الإعراب من الناحية الصوتية وخصصت تلك الدراسة لأصوات اللين وأصوات المد، وتحدثت عن ظاهرة الوضوح السمعي التي تكونت من تلك الأصوات.

وفي الفصل الرابع كان الحديث نحويًا، إذ قمتُ بدراسة علامات الإعراب في السور المدنية دراسة إحصائية ونحوية حيث وردت العلامات الإعرابية في السور المدنية في ألفين وسبعمائة وسبعة وخمسين موضعاً.

وفي الفصل الخامس تحدثت عن علامات الإعراب الفرعية من الوجهة الدلالية، وجلّ الدراسة تركزت حول معاني علامات الإعراب الفرعية، ودلالاتها النحوية وغير النحوية.

لقد تتبعت في هذه الفصول آراء العلماء ومذاهبهم من النحويين واللغويين عامة في ما يتعلق بعلامات الإعراب الفرعية ثم انتهى هذا البحث بخاتمة، سجلت فيها نتائج البحث التي توصل إليها، منها ما يتعلق بمواضع علامات الإعراب ومعانيها، ومنها ما يتعلق بقضية الأصل والفرع وبقية الفصول.

وفي الختام أسأل الله أن يكون بحثي هذا مشتملاً على مفيد أقترحه (للعربية) تقديراً لحبي لها وإجلالاً لها لأنها لغة القرآن ولغة الرسول صلى الله عليه وسلم.

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على نبيه الكريم، ومن سار على سنته واهتدى بهديه إلى يوم

الدين، وبعد:

فقد شاعت إرادة الله، أن أحقق حتماً كثيراً ما راودني - منذ كنت طالباً في الجامعة -

في أن التحق بكلية الدراسات العليا وأن أجعل القرآن الكريم والبحث في أسرار العربية هدفاً

أسعى إلى تحقيقه، وبعد مرور سبعة عشر عاماً من تخرجي، التحقت ببرنامج الماجستير في جامعة النجاح الوطنية، وظل الحلم يزداد يوماً بعد يوم في أثناء دراستي النظرية، إلى أن هداني المولى عز وجل إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور أحمد حامد ، فعرضت عليه رغبتني في عمل البحث عنده، وكان حبي للغة العربية نحوها ودافعاً لذلك ، اقترح عليّ أستاذي موضوعاً لدراسة كتاب معين ولكنني كنت أرغب في دراسة القرآن لشدة حبي له، فأرشدني لهذا الموضوع، وهو علامات الإعراب الفرعية .

بعد ذلك وجهني إلى عدة مصادر ومراجع للاستفادة منها في بناء خطة تقوم على دراسة لغة القرآن الكريم .

أما أهمية هذه الدراسة: فتأتي لاعتبار علامات الإعراب الفرعية جزءاً متمماً للعلامات الأصلية في قضية الإعراب والتركيب، ومعروف أن علامات الإعراب الأصلية (الضمة، والفتحة والكسرة والسكون) هي أصل الإعراب، والعلامات الأخرى هي فروع ، كذلك ما يجعل من هذه الدراسة مهمة على حدّ معرفتي وعلمي كونها الدراسة الأولى التي بحثت في علامات الإعراب الفرعية في السور المدنية تحديداً، إذ لم يتطرق إلى الموضوع، ولم تلم أشناته، فأحببت أن أكتب فيه.

وقد تنوعت مصادر البحث، ومراجعته مابين قديمة وحديثة ، فأخذت من كتب النحو القديمة مثل: كتاب "سيبويه"، وكتاب الإيضاح للزجاج وكتب كثيرة أخرى، كذلك لا أنكر فضل الكتب الحديثة حيث تناولت علامات الإعراب الأصلية، وبعض علامات الإعراب الفرعية، وأخص بالذكر كتاب الإعراب بالحروف للأستاذ عبد الكريم الزبيدي.

أما المشكلة التي واجهتني في هذا البحث فإنها تتمثل في أن بحثاً مثل هذا البحث يستغرق سور القرآن المدنية ، وإنه غزير بمادته، لأن دراسة علامات الإعراب الفرعية كثيرة ومتنوعة في القرآن ، ويحتاج إلى جهد كبير، وتتبع دقيق لتلك العلامات .

أما أهداف البحث فهي تتمثل في الأمور الآتية:-

الوقوف على أقسام العلامات الإعرابية الفرعية وتحليل النحاة لها.

1. مقارنة العلامات الفرعية بالعلامات الأصلية من حيث الإعراب والدلالة.

2. ورود تلك العلامات الفرعية في آيات السور المدنية واستخدامها (دراسة إحصائية).

3. دراسة علامات الإعراب الفرعية عند المدرستين (البصرية والكوفية).

4. دلالات علامات الإعراب الفرعية.

وقد قسمت هذا البحث إلى خمسة فصول وخاتمة جلت فيها نتائج البحث أما الفول فكانت:

1. علامات الإعراب من حيث المعنى والموقع

2. الحديث عن الأصل والفرع، وأثر ذلك في نشأة العلامات الإعرابية

3. دراسة علامات الإعراب دراسة صوتية

4. دراسة علامات الإعراب في السور المدنية، دراسة نحوية إحصائية

5. تناول هذا الفصل علامات الإعراب من الناحية الدلالية

وعند الحديث عن الدراسات السابقة، نجد أن قضية العلامة الإعرابية الفرعية ، قد تناولها النحاة القدماء في كتبهم، من خلال الاستقراء والتحليل النحوي، كما فعل ذلك ابن جنبي وابن الأنباري. أما الدراسات الحديثة فنجد أن بعض الأساتذة تناول موضوع الأصل والفرع وأخص بالذكر أستاذي الفاضل أ. د. أحمد حامد.

وكنت قد اعتمدت في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

وفي خاتمة مقدمتي أحمد الله الذي وفقني لإخراج هذا البحث إلى الوجود، ومن ثم أتوجه بالشكر من عميق قلبي إلى أستاذي الدكتور أحمد حامد الذي أشرف على بحثي ووضح لي

صعوباته، كما أتوجه بالشكر لعضوي لجنة المناقشة الكريمين، لما تحملا من مشقة قراءة البحث والإعداد للمناقشة، والله أسأل أن يوفق الجميع لخدمة الوطن والأمة.

الفصل الأول

علامات الإعراب الفرعية

معانيها ومواقعها

الإعراب لغة واصطلاحاً

جاء في لسان العرب: "الإعراب والتعريب معناهما واحد، وهو الإبانة"، يقال: أعرب عنه لسانه وعرب أي: أبان وأفصح... وإنما سُمِّي الإعراب إعراباً لتبينه وإيضاحه... هذا يقال للرجل الذي أفصح بالكلام: أعرب... وعربت معدته - بالكسرة - عرباً. والقربة والعروب: كلتاها المرأة الضحاكة؛ وقيل هي المتحبة إلى زوجها، المظهرة له ذلك.⁽¹⁾ وجاء في المعجم الوسيط: "عرب عرباً: فصّح بعد لكمة"⁽²⁾. وفي الحديث الشريف، جاء رجلٌ إلى النبيّ - صلى الله عليه وسلم - فقال: إن ابن أخي عرب بطنه، فقال: اسقه عسلاً.

وعرب فلان: اتخم، والجرح - تورم وتقيح وبقي أثره بعد البرء.

والمرأة: تحببت إلى زوجها.

والماء: صفا فهو عرب وعرب. - والنهر ونحوه: كثر ماؤه فهو عارب.

عرب: - و عرباً وعربة وعروبية: فصّح. ويقال: عرب لسانه. أعرب: فلان: كان فصيحاً في العربية وإن لم يكن من العرب. - والكلام - بيته. وأتى به. - وطبق عليه قواعد النحو. - بمراده أفصح به ولم يوارب - عن حاجته: أبان.

الأسم الأعجمي: نطق به على منهاج العرب. - وفي البيع أعطى العربون.

الإعراب: تغيير يلحق أواخر الكلمات العربية من رفع ونصب وجزم...

العروب: المرأة المتحبة إلى زوجها (ج) عرب وفي التنزيل: ﴿فَجَعَلْنَاهنَّ أَبكاراً، عُرْباً

أتراباً﴾⁽³⁾.

العروبة والعروب. ويوم العروبة: يوم الجمعة في الجاهلية.

¹ - ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد المصري، لسان العرب: بيروت، دار صادر، 1/18/591.

² - المعجم الوسيط: إصدار مجمع اللغة العربية القاهري، ط3، القاهرة، دار عمران، 2/613.

³ - سورة الواقعة: آية 36.

كذلك ورد بمعنى (الإجالة)، فيقال: "عربت الذّابة: جالت في مرعاها، وأعربها صاحبها: أجالها"⁽¹⁾

(الإعراب). ورد هذا الأصل بمعنى الإبانة، يقال: أعرب الرجل عن حجته؛ إذ بيّنها، ومنه قوله - صلى الله عليه وسلم: النَّيْبُ يُعْرَبُ عنها لسانها، بمعنى: يبيّن، ويقول الكميت بن زيد:⁽²⁾

(الطويل)
وَجَدْنَا لَكُمْ فِي آلِ حَامِيمٍ آيَةً تَأْوَلَهَا مِنَّا تَقِيٌّ وَ مُعْرَبٌ⁽³⁾

ويقال:

"عرب الجرحُ عرباً: بقي له أثر بعد البرء"⁽⁴⁾

ومن خلال المعاني التي وردت، نلاحظ أنّ الإعراب يزيل فساد المعنى بما يحقّقه له من وضوح وبيان بوساطة هذه الحركات التي تزيل ما يعتري الكلام من لبس وغموض ولتجلي المعاني المقصودة منها.

ومن المعاني التي يدل عليها الإعراب التحسين، يقال: أعربت الشيء؛ أي حسنته⁽⁵⁾

حركات الإعراب تعطي الكلام جمالاً وحسناً بما تقوم به من وظيفة في بيان المعاني وتجليتها وكشف الغموض الذي يعتريها، والذي في مجمله ضرب من القبح، وعدم فهم المقصود، وفي المحصلة، هو ضرب من القبح ولا يزول هذا القبح إلا بتحسين الكلام وتزيينه بعلامات الإعراب.

¹ - السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو: بيروت، دار الكتب العلمية، 89/1

² - السيوطي، همع الهوامع: تحقيق عبد العال سالم مكرم، بيروت، دار الرسالة 13/1

³ - الكميت: يكنى أبا المستهل، عمل معلماً لصبيان الكوفة، وكان عالماً بلغات العرب، عرف بقصائده المشهورة (الهاشميات)

⁴ - ابن القوطية، كتاب الأفعال: تحقيق علي فودة. ط1، القاهرة، مطبعة مصر، 1952، ص 22.

⁵ - السيوطي، همع الهوامع: تحقيق عبد العال سالم مكرم، بيروت، دار الرسالة 13/1

وكذلك هو منقول من "أعربَ الرجل؛ إذا تكلم بالعربية، لأنّ المتكلم بغير الإعراب غير متكلم بالعربية؛ لأنّ اللغة الفاسدة ليست من العربية.⁽¹⁾ وفي هذا المعنى دلالة واضحة على أنّ الكلام غير المعرب يؤدي إلى فساد المعاني إذ لا تصل إلى أذن السامع بوضوح، فيذهب في فهمها مذاهب شتى توصله إلى عدم فهم المعنى المقصود، والبديل عن ذلك هو استخدام الكلام المعرب الواضح الذي يحدد السامع من خلاله المقصودَ بأفضل السبيل وأسرعها.

وأما معاني الإعراب الاصطلاحية فمنها، ما اعتمده أكثر النحاة و الباحثين، ويرون فيه أنّ المعرب: هو ما تغير آخره بتغير العامل فيه لفظاً، أو محلاً، وهو على ضربين: اسم متمكن، وفعل مضارع⁽²⁾.

والإعراب في أحد تعريفاته: "أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع"⁽³⁾ فالاسم المتمكن ما لم يشابه الحرف، ولم يتضمن معناه، والفعل المضارع: ما كانت في أوله إحدى الزوائد الأربع وهي: الهمزة، والنون، والتاء، والياء⁽⁴⁾ فالأصلية والفرعية في الإعراب مسألة، اختلف عليها البصريون والكوفيون. فالبصريون يرون أنّ "الأصل هو الاسم، والفعل المضارع محمول عليه، وقال بعض الكوفيين: المضارع أصل في الإعراب أيضاً.

— والإعراب كذلك: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة، أو ما نزل منزلة الآخر، وأنواعه أربعة: منها ما يلحق الاسم المفرد السالم المتمكن — الذي لا يشبه الحرف — وهي الرفع و النصب والجرّ.

¹ - السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو: 90/1

² - الأندلسي، أبو حيان، تذكرة النحاة: تحقيق عفيف عبد الرحمن، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، ص552.

³ - الأنصاري، ابن هشام، شرح شذور الذهب: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ص33.

⁴ - أبو البركا الأنباري: أسرار العربية، ط1، بيروت، دار الجيل، ص40.

ومنها ما يلحق الاسم والفعل، وهي الرفع والنصب. ومنها ما هو خاص بالفعل وهو الجزم. وهذه هي علامات أصول. وهي التي يُدلّ على رفعها بالضمّة، وعلى نصبها بالفتحة وعلى جرّها بالكسرة، وعلى جزمها بالسكون – وهو حذف الحركة⁽¹⁾.

كذلك ذهب ابن هشام إلى كون الإعراب لفظياً؛ إذ يقول في تعريفه إنّه: "أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة".⁽²⁾ ويعرّفه كذلك بأنه "ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف".⁽³⁾ وممن ينصر هذا الرأي أبو حيان الأندلسيّ إذ يعرّفه بأنه تغيير طارئ على آخر الكلمة بعد تمام معناها وبنائها، وإذا ذهب لوقف أو غيره بقي البناء والمعنى صحيحين.⁽⁴⁾ فعند هؤلاء ومن يرى رأيهم أنّ الإعراب لا يدل على المعاني، بل هو حلية لفظية تحلّ في أواخر الكلم وتحدث نتيجة لتغير العوامل التي تدخل على الكلام. ويعرّفه أبو علي الفارسي: "تغير أو أواخر الكلم واختلافها باختلاف العوامل".⁽⁵⁾

والقول الثاني بأنّه معنوي، وذهب إلى ذلك الأعلام الشنتمريّ⁽⁶⁾ وجماعة بن المغاربة ونسب لظاهر قول سيوييه وعلى مذهبهم يكون تعريفه: إنّه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً.⁽⁷⁾ وعرفه ابن يعيش بأنّه "الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها"⁽⁸⁾.

ويعرفه مازن المبارك من المحدثين فيقول: "هو الإعراب عن المعاني بالحركات الذالّة عليها".⁽⁹⁾ فأصحاب هذا الرأي يرون أنّ "الإعراب يبين المعاني؛ لأنك إذا قلت: (ما أحسن زيد)،

¹ - ابن السراج، الأصول في النحو:، ص 45.

² - ابن هشام، أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. ط 5، 1975، 39/1.

³ - الأشموني، أبو الحسن علي نور الدين، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: القاهرة، دار احياء الكتب العربية، 26/1.

⁴ - أبو حيان الأندلسي، تذكرة النحاة: ص 553.

⁵ - أبو علي الفارسي، المسائل العسكرية: تحقيق محمد الشاطر أحمد، ط1، مطبعة المدني، القاهرة، 1982م، ص 229.

⁶ - الأعلام الشنتمري، يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي، ت 476 هـ، -شرح شواهد كتاب سيوييه: القاهرة0

⁷ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 26/1.

⁸ - ابن يعيش: يعيش بن علي بن يعيش النحوي الحلبي. ولد سنة 535 هـ بحلب، كان من كبار أئمة اللغة العربية، صنف شرح المفصل.

⁹ - مازن المبارك، نحو وعي لغوي: بيروت، مؤسسة الرسالة، 1979، ص 74.

فلو لم تعرب، لم تعرف أنه متعجبٌ أو نافٍ أو مستفهم، فإذا نصبت (زيداً) تبين أنّ المراد منه التعجب، وإذا رفعته علم أنّ المراد فيه نفي الحسن عنه، وإذا جررته مع رفع (أحسن)، يظهر أنّ المراد منه الاستفهام".⁽¹⁾

كذلك "الإعراب: بيان ما للكلمة أو للجملة من وظيفة نحوية، أو من قيمة نحوية، ككونها مسنداً إليه، أو مضافاً إليه، أو فاعلاً، أو مفعولاً، أو حالاً، أو غير ذلك من الوظائف التي تؤديها الكلمات في ثنايا الجمل، وتؤديها الجمل في ثنايا الكلام أيضاً".⁽²⁾

علامات الإعراب

الإعراب مظهرٌ من مظاهر التركيب في اللغة العربية، وقد ربط اللغويون والنحاة العرب بين الإعراب والمعنى النحوي، فاقتترنت المعاني النحوية بالعلامة الإعرابية وتوزعت هذه وفق تلك على المعاني المختلفة، وذلك ما جعل لفظ الإعراب يكتسب المفهوم الاصطلاحي المعروف به؛ قال ابن جنّي: "الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنّك إذا سمعت: أكرمَ سعيدٌ أباهُ، وشكرَ سعيداً أبوهُ، علمت برفع أحدهما، ونصب الآخر الفاعل من المفعول"⁽³⁾.

فالإعراب مظهر تركيبّي في توزيع الوظائف اللغوية، أو المعاني النحوية ومحلّه آخر الكلمة أو ما نزل منزلته. وتتحصّر العلامات الإعرابية بطبيعتها في أربعة أنواع، يختص الاسم منها بالجر، ويختص الفعل بالجزم، ويشتركان في الرفع والنصب، ولاختلاف معاني الكلمات بين الإعراب والبناء قسم النحاة الإعراب إلى ظاهر ومقدّر ومحلّي.⁽⁴⁾

¹ - الأسود، ابن علاء الدين، الافتتاح في شرح المصباح: تحقيق أحمد حسن حامد. نابلس، مركز التوثيق والمخطوطات والنشر في جامعة النجاح الوطنية، 1990، ص 65/64.

² - المخزومي، في النحو العربي: ص 67.

³ - ابن جنّي، الخصائص: تحقيق محمد علي النجار، ط 2، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، 35/1.

⁴ - بن هشام، شرح قطر الندى: تحقيق، حنا الفاخوري، ط 1، ص 117، بيروت 01988

ولقد تبيّن لنا كيف بنى النحاة⁽¹⁾ تحليلهم لأركان التركيب وملحقاتها على العلامة الإعرابية. فالمبتدأ والخبر، وهما أساس التركيب المثبت وعمدته، قد دُرّسا في باب المرفوعات؛ لأنّ حكمها كما نصّ عليه النحاة الرفع. أما مصطلحات الإعراب "الرفع، الجر، النصب، الجزم" فهي من اختراع الخليل. يقول: أحمد سليمان ياقوت: "لقد بحثت في علاقة هذه المصطلحات بمصطلحات البناء الضم، والكسر، والفتح والسكون من حيث الدلالة اللغوية فلم أعثر على شيء شافٍ في هذا المجال، فلا علاقة لغوية بين الضم والرفع، أو بين الكسر والجر، أو بين النصب والفتح، أو بين الجزم والسكون".⁽²⁾

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا كان للإعراب هذه المصطلحات دون غيرها؟ السبب فيما يبدو سبب صوتي يتعلق بوصف الحنك عند النطق بهذه الحركات، فإذا كان أبو الأسود الدولي قد ذكر الحركات المتعلقة بالبناء، وبنائها على أساس وصف الشفتين، فإن الخليل ابن أحمد يجيء بعده ولا يكتفي بوصف الشفتين بل يتم التعامل بأن يضع مصطلحات الإعراب مستمدة من شكل الحنك عند النطق بها. ذلك أنّ "المتكلم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى، ويجمع بين شفتيه، والمتكلم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه فيبين حنكه الأسفل من الأعلى، فيبين للناظر إليه كأنه قد نصبه لإبانة أحدهما عن صاحبه... وأما الجر فإنما سمّي بذلك لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق به وميله إلى إحدى الجهتين"⁽³⁾.

إنّ أبا الأسود بدأ بإعراب القرآن "أي وضع النقاط على الحروف، ثم عرّج من ذلك إلى وضع المختصر في النحو المنسوب إليه. فاختر رجلا من بني عبد القيس، فقال له: خذ المصحف وصبغاً فإذا رأيتني فتحت شفتي فانقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتها فاجعل النقطة بين يدي الحرف، وإذا كسرتها فاجعل النقطة في أسفله، فإن اتبعت شيئاً من هذه الحركات

¹-ياقوت، أحمد سليمان، -ظاهرة الاعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم: دار المعرفة الجامعية، ط1، ص32.

²- الزجاجة، الإيضاح في علل النحو: تحقيق مازن المبارك، دار العروبة، 1959، ص 93.

غنة⁽¹⁾. وإذا كانت حركات الإعراب هي الواصلة بين المستوى الصوتي والنحوي، فإنّ حروف الإعراب هي ملتقى المستويين الصرفي والنحوي.

حقيقة الأمر أنّ العلماء انقسموا إلى قسمين إزاء وضع هذه الحركات التي نراها الآن؛ فريق ينسبها إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفي سنة 175 هجري. والفريق الآخر لم يذكر وضع هذه الرموز، بل ترك الأمر مبهماً.

ويرجح علماء اللغة و النحو رأي الفريق الأول الذي ينسب وضع هذه الرموز التي نتداولها الآن إلى الخليل، ذلك لأنّ هذه الرموز مأخوذة من صور حروف العلة أو حروف المد (الألف والواو والياء) وهي تشابه الحركات القصار، إلا أنّ هذه الأخيرة أقصر منها من ناحية الاستغراق الصوتي، أي أنّ اختيار هذه الرموز دون غيرها مبني على أساس صوتي، فإذا نظرنا إلى قول الخليل "فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو."⁽²⁾

الإعراب بالحروف

لم تكن هذه المسألة من المسائل المتفق عليها، بل قد أثارت بعض الجدل بين النحاة والباحثين، فمنهم من اعترف بوجود هذه الحروف علامات للإعراب، ومنهم لم يوافق على هذا الرأي.

إنّ هذا الجدل، ليس وليد الحاضر، بل هو قديم وقد تجلّى هذا الخلاف بين النحويين، البصريين والكوفيين. يرى الكوفيون أنّ الألف هي علامة الإعراب، وكذلك الواو والياء في التنثية والجمع. ويقول البصريون: الحروف أبدال من الحركات، يعني الألف في التنثية، والياء فيها، والياء في الجمع، والواو فيه. والألف عند سيبويه هي حرف الإعراب. وقال الأخفش والمبردّ والمازني ليست بإعراب، ولا حرف إعراب، ولكنها دالة على الإعراب.⁽³⁾

¹ - ظاهرة الإعراب في النحو العربي: ص 15 / 20.

² - سيبويه، الكتاب: تحقيق إميل بديع يعقوب، ط1، ج2، ص315 بيروت، دار الكتب العلمية للنشر، 1999.

³ - أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو: ص141.

أما الكوفيون فيمكن تلخيص رأيهم بقولهم: "لا نشك في أنّ الإعراب الواحد هو الأصل، وما بعده فرع عليه، ولكنه كما اختلفت ألفاظ الاثنين والجمع وأبنيتهما، وسائر أحكامهما، كذلك جاز اختلاف الإعراب .

والإعراب يكون حركة وحرفاً، فإذا كان حركة لم يوجد إلا في حرف، لأنّ الحركة لا تقوم بنفسها. وإذا كان حرفاً قام بنفسه، والإعراب قد يكون حرفاً في بعض المواضع في قولكم: "يذهبان وتذهبان ويذهبون".⁽¹⁾

أما المازني فالحروف عنده: (الواو والألف والياء) نشأت عن إشباع الحركات.⁽²⁾

أما المخزومي فقد أيد الكوفيين فقال: "ليس في العربية غير هذه الحركات الثلاث دوال على المعاني الإعرابية وقد اعترضت سبيل النحاة علامات ظنوا أنها مستقلة، ورأوا أنها تقوم مقام الحركات في الإعراب. وليس بين الحركات وهذه الحروف من فرق إلا في الكم الصوتي، أمّا الكيف فهي لا فرق بين هذي وتلك، فالحركات أصوات مد قصيرة والأحرف أصوات مد طويلة وإنّ الواو التي زعموا أنها علامة فرعية، ليست سوى ضمة مطولة، والياء التي ظنوا أنها علامة جر فرعية ليست سوى كسرة مطولة وكذلك الألف ليست إلا فتحة مطولة".⁽³⁾

أمّا هذه الحروف عند الخليل بن أحمد الفراهيدي فهي "الفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو، يعني أنّ الفتحة تُزاد على الحرف ومخرجها من الألف، كذلك الكسرة من مخرج الياء، والضمة من مخرج الواو".⁽⁴⁾

أمّا كارل بروكلمان فالحركات عنده "قد قصرت ولا تحتفظ بطولها إلا في الوقف والقافية أحياناً. وقد بقيت طويلة دائماً في كلمات القرابة في حالة الإضافة (أب، وأخ، وحم) وتلك الكلمات التي يعوض فيها سقوط لام الكلام بهذا الطول للحركة وبقيت نهايتها الرفع والجر، ولكن

¹ - المصدر السابق، ص 138.

² - أسرار النحو، ط 1، ص 76.

³ - المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه: ص 68.

⁴ - الإيضاح في علل النحو: ص 124/123.

دون معناهما الأصلي – قبل الضمير المتصل – وفي كلمات القرابة: (أب و أخ و حم) بقيت الحركة الطويلة لحالة الرفع والحركة الطويلة لحالة النصب قبل الضمائر المتصلة".(1)

وهناك بعض الباحثين الذين اتفقوا على أنّ بعض علامات الإعراب أصلية وبعضها فرعية، فتنوب الحروف عن الحركات بينما لا يرى آخرون " هذا التمييز ولا تلك، بل تجعل كلا في موضعه، وتقسم الأسماء المعربة إلى:(2)

1- اسم تظهر فيه الحركات الثلاث مع غيرها، وهي الأسماء الخمسة.

2- جمع المذكر السالم وملحقه.

3- المثنى وملحقه.

الأسماء الستة:-

وهي: (أب ، أخ، حم، فو، ذو،هنّ).

كما وردت الأسماء الستة "أبوه، وأخوه، وحموها، وهنوه، وفوه، وذو مال" وإعرابها بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جراً، وإنّما جاءت على صورة المضاف لأنّه يشترط فيها لكي تعرب الإعراب المذكور أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم، وأن تكون معتلة، فنقول: جاء أبوك، ورأيت أبك، ومررت بحميها. وقد يسميها النحاة: "الأسماء المعتلة المضافة".(3)

وإذا لم تكن معتلة أعربت بالحركات الظاهرة. وإذا كانت مضافة إلى ياء المتكلم فأعرابها بالحركات المقدرة على ما قبل الياء. تقول: هذا أبك، ورأيت أبك، ومررت بأبك، فتعربها بالحركات الظاهرة لأنها غير معتلة، كما تقول في حال الأفراد: هذا أب، ورأيت أباً،

¹- بروكلمان، كارل، فقه اللغة السامية: نقل رمضان عبد التواب، دار المعارف، ص 101/100.

²- برانق، النحو المنهجي: ص 134، وينظر دراسات في العربية وتاريخها: حسين محمد الخضر، ص 240.

³-ابن جني، سر صناعة الإعراب: ط2 منشورات محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ص 20/19.

ومررت بأب. ومثال إضافتها إلى ياء المتكلم قولك: هذا أخي، ورأيت أخي، ومررت بأخي،
فالإعراب مقدر على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة لياء المتكلم⁽¹⁾.

وإذا أفرد (فوه) عند الإضافة أبدلت عينه ميماً وأعرب بالحركات الظاهرة نحو: هذا فمٌ،
ورأيت فماً ونظرت إلى فمٍ. ويقول الزبيدي: "بأن الميم اجلد من الواو، وأصبر على تحمل
الحركات منها، لأن الواو لو حركت في الأفراد لثقل ذلك، ولو سكنت لحذف للقاء التتوين،
إذ كان الاسم مصروفاً، فإذا حذفت الواو بقي الاسم على حرف واحد، وهذا إجحاف
شديد بالاسم ونهك له، ويرى أن لام (فيه) محذوفة، وهي الهاء بدليل قولهم: فُوَيْه وأفواه،
وتفوّهت"⁽²⁾.

قال في اللسان: "ومما يدل على أن الأصل في (فم) و(فُو) و(فَا) و(فِي): هاء حذفت من
آخرها، قولهم للرجل الكثير الأكل: فَيِّه، وامرأة فَيِّهَةٌ، ورجل أفوهٌ: عظيم الفم طويل الأسنان...
وقوله عزّ وجلّ: ﴿ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾⁽³⁾.... فحذفت الهاء كما حذفت من سنة، فيمن قال:
عاملتُ مُسَانَهَةً، وكما حذفت من شاة، ومن شَفَفَةٍ ومن عَضَّةٍ ومن اسْتٍ، وبقيت الواو طرفاً
متحركة، فوجب لإبدالها ألفاً، لانفتاح ما قبلها، فبقي: (فَا)، ولا يكون الاسم على حرفين أحدهما
التتوين، فأبدل مكانها حرف جلدٌ مشاكل لها، وهو الميم، لأنهما شفهيّان، وفي الميم هُوِيٌّ في الفم
يضارع امتداد الواو"⁽⁴⁾.

ويشترط في (ذو) لكي تُعرب الإعراب المذكور — إضافة إلى الشرطين المتقدمين — أن
تكون بمعنى صاحب، لأنّ طَيِّباً تستعمله بمعنى (الذي)⁽⁵⁾ فيلزم سكون الواو مطلقاً يقولون: جاء
ذو أكرمني، ورأيت ذو أكرمني، ومررت بذو أكرمني. قال في اللسان: "وأما ذو التي في لغة

1- أبو البركات الأنباري، الإصناف في مسائل الخلاف: دار الفكر، بيروت، ج1، ص 17.

2- الزبيدي، عبد الكريم، إعراب الأسماء الخمسة: دار البيان العربي، جدة ص 8.

3- التوبة: آية 30.

4- اللسان: فوه: 13 / 526/525.

5- الأنصاري، ابن هشام، شرح شذور الذهب: ص 33.

طيء بمعنى (الذي) فحقها أن توصف بها المعارف، تقول أنا ذو عرفت، وذو سمعت... قال بجير بن عثمة الطائي:

(مجزوء البسيط)

وإن مولاى ذو يُعابُنِي لا إحنةً عنده ولا جرمة⁽¹⁾

وقال أيضا: "باب (ذوا، وذوي) مضافين إلى الأفعال، قال شمر: قال الفرء: سمعت أعرابياً يقول: بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله بها. فيجعلون مكان الذي (ذو) ومكان التي (ذات)، ويرفعون التاء على كل حال... وأنشد الفرء:

(الوافر)

فإن الماء ماء أبي وجدّي وبئري ذوحفرت وذو طويت⁽²⁾

وذو التي بمعنى صاحب لازمة الإضافة إلى الظاهر دون المضمرة لأنها وضعت وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس، ولولا هي لم يصح الوصف بها. وتنتى وتجمع، ويقال في المؤنث: "ذات"، وفي التثنية (ذواتا)، وفي الجمع: (ذوات). ولا يستعمل شيء منها إلا مضافاً⁽³⁾ إن لام (ذو) محذوفة، وأصلها (ذوي). قال ابن الخشاب: "وإنما قضي بأنها قد حذفت منها، لأنها اسم ظاهر على حرفين، وأقل ما يكون عليه الاسم الظاهر ثلاثة أحرف. وقضي بكون المحذوف حرف علة. لأن الحذف بابه أن يكون في المعتلات اللامات التي سيرت بالتصريف، فعلم أن محذوفها معتل، وحكم بأن المحذوف الياء دون الواو حملا على الأكثر، لأن باب (طويت، ولويت وثويت) أكثر من باب (فوة وحوة)"⁽⁴⁾

(والهن) كناية عن كل اسم جنس، ثم كني بهذا الاسم عن الفرج. قال في اللسان: "وهن المرأة: فرجها، والتثنية هنان على القياس وحكى سيبويه: (هنانان) ليس تثنية (هن)، وهو في معناه كسبِط، ليس من لفظ (سبِط) وهو في معناه... والهن اسم على حرفين. فمن النحويين من

¹ - اللسان (ذو و ذات) ج 15، ص 459، حرف الألف اللينة.

² - اللسان (ذوى): ج 15، ص 460.

³ - المصدر السابق: ج 15، ص 461.

⁴ - ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل: تحقيق علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، ص 56.

يقول: المحذوف من الهن والهنه الواو، كأن أصله: هَنَوٌ، وتصغيره: هُنَيٌّ، لما حُرِّكَتْ ثانيه ففتحته وجعلت ثالث حروفه ياء التصغير، ثم رددت الواو المحذوفة، فقلت: هُنَيُّوٌ، ثم أدغمت ياء التصغير في الواو فجعلتها ياء مشددة كما قلنا في أبٍ وأخٍ، إنه حُذِفَ منهما الواو، وأصلهما: أَخُوٌ وأبوٌ... ومن النحويين من يقول: أصل هَنَ: (هَنٌ)، فإذا صغرت قلت: هُنَيْنٌ... وقالوا هُنْتُ بالتاء ساكنة النون فجعلوه بمنزلة: بنت وأخت وهنَّتان وهنَّات، تصغيرها هُنَيَّةٌ وهُنَيَّهَةٌ... والجمع هنَّاتٌ على اللفظ وهنوات على الأصل... وفي فلان هنوات، أي خصلات شرٍّ، ولا يقال ذلك في الخير. وفي الحديث ستكون هنات هناتٌ. وقيل: واحدها: (هَنَّةٌ) تأنيث (هَنٍ)، فهو كناية عن كل اسم جنس⁽¹⁾

والهَنُ: خفيف النون كناية عن كل اسم جنس، والأنثى (هَنَّةٌ)، ولامها محذوفة ففي لغة هي هاء، فيصغر على هُنَيَّهَةٍ ومنه يقال: مكثت هُنَيَّهَةً، أي ساعة لطيفة. وفي لغة هي واو، فيصغر في المؤنث على (هُنَيَّةٌ)، والهمز خطأ، إذ لا وجه له، وجمعها هنوات، وربما جمعت على (هنات) على لفظها مثل عدات... وكنى بهذا الاسم عن الفرج.⁽²⁾

من خلال هذا العرض نستفيد أن الهن اسم جاء على حرفين، ولكن النحاة واللغويين اختلفوا في تعيين الحرف الثالث الذي يتم به الاسم، فذهب قوم إلى أنه الواو، وذهب آخرون إلى أنه الهاء، ورأى فريق ثالث انه النون. وذكروا أن في الهن لغتين: النقص والتمام، ويقصد بلغة النقص استعماله في الكلام على حرفين وعليها يكون معربا بالحركات الظاهرة، تقول: هذا هَنٌ، وستر هَنَةٌ وكرهت النظر إلى هَنِه. وهذه اللغة أكثر استعمالا عند العرب، وبها ورد الحديث الشريف "من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا"⁽³⁾، وفي حديث أبي ذرٍّ "هَنٌ مثل الخشبة غير أني لا أكنى" ومثل ذلك قول علي (رضي الله عنه): "ومن يطل هَنٌ أبيه يَنْتَطِقُ به"⁽⁴⁾ أي يتقوى بإخوته.

¹ - اللسان: (هنا)، ج 15 / 367/365.

² - اللسان: (هن)، ج 15، ص 641.

³ - رواه أحمد في مسنده: 136/5، عن أبي بن كعب واللسان: (هنا)، 367/15.

⁴ - قباهه، فخر الدين، الحديث النبوي في النحو العربي: ص 133، واللسان (هنا).

أما لغة التمام فالمقصود بها استعمال الاسم تاماً على ثلاثة أحرف. والثالث عندهم حرف العلة، يكون في الرفع واوا، وألفا في النصب، وياء في الجر، وهذه اللغة هي الأساس الذي بنى عليه فريق من النحاة رأيهم بأنّ لام (هَنْ) المحذوفة هي الواو. وقال ابن هشام: " وهي لغة قليلة، ولغتها لم يطّلع عليها الفراء ولا أبو القاسم الزجاجي، فادعيا أنّ الأسماء المعربة بالحروف خمسة ولا ستة".⁽¹⁾

واختلف النحاة في إعراب الأسماء الستة على مذاهب:-

الأول: مذهب الكوفيين، وهو أنّها معربة بالحركات على ما قبل حروف العلة، وبالحروف أيضاً، وهو ما عبروا عنه بالإعراب من مكانين.⁽²⁾

الثاني: مذهب الجرمي، وهو أنّ انقلابها هو الإعراب، وردّ عليه بأنّه لم يحدث فيها انقلاب إذا كانت مرفوعة، وهذا يقتضي أنّ لا يكون لها في الرفع إعراب ظاهر. قالوا: وهو ضعيف.

الثالث: علي بن عيسى الربعي، وهو أنّها إذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب، وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب.⁽³⁾

الرابع: مذهب المازني، وهو أنّ الباء في قولهم: (أبوك) حرف وقع عليه علامة الإعراب، وإنّما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات.

الخامس: مذهب الأخفش، وتابعه المبرد، فقد ذهب الأخفش في أحد قوليّه، وتابعه المبرد إلى أنّ الواو والياء والألف ليست بحروف إعراب، ولكنّها دليل على الإعراب.

السادس: مذهب جمهور البصريين، ومعهم الأخفش في أحد القولين، وهو أنّ الواو والألف والياء حروف الإعراب.⁽⁴⁾

1- الأنصاري، شرح شذور الذهب:، ص 43.

2- الأنباري الإنصاف في مسائل الخلاف:، 17/1.

3- الإنصاف في مسائل الخلاف: 17/1.

4- الإنصاف: 17/1

السابع: مذهب الرضيّ، قال: "والأقرب عندي أنّ اللام في أربعة منها وهي: أبوك وأخوك وحموك وهنوك، أعلام للمعاني المتناوبة كالحركات، وكذا العين في الباقيين منها، أعني فوك وذو مال".⁽¹⁾

الثامن: مذهب أبي علي الفارسي، وهو أنّها حروف إعراب و تدل على الإعراب.

قال الرضيّ تعليقا على مذهبه: "فإن أراد أنها كانت حروف إعراب يدور الإعراب عليها، ثم جعلت كالحركات فذاك ما اخترنا وإن أراد أنّ الحركات مقدرة عليها فهو ما حمل المصنف - يعني ابن الحاجب - كلام سيبويه عليه.

التاسع: مذهب سيبويه، قال الرضيّ "فعن سيبويه أنّ هذه الأسماء ليست معربة بالحروف، بل بحركات مقدرة على الحروف، فأعرابها كإعراب المقصور، ولكن اتبعت في هذه الأسماء حركات ما قبل حروف إعرابها كما في (امرئ) و (ابنم) ثم حذفت الضمة للاستتقال، فبقيت الواو ساكنة، وحذفت الكسرة أيضا للاستتقال فانقلبت الواو ياءً لكسرة ما قبلها، وقلبت الواو المفتوحة ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها".⁽²⁾

ونقل ابن الحاجب عن سيبويه أيضا أنّ لها إعرابين تقديري بالحركات، ولفظي بالحروف.⁽³⁾

واللافت للنظر أن سيبويه لم يذكر هذه الأسماء في كتابه إلا عرضا، ولعلمهم اعتمدوا فيما نسبوا إليه على مذهبه في ثلاثية هذه الأسماء، فهو يذهب إلى أنّ الواو والألف والياء هي لام الكلمة، ثم ترد إليها عند الإضافة. قال: "هذا باب ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الرد، وذلك قولك في أب: أبوي، وفي أخ: أخوي، وفي حم: حموي، ولا يجوز إلا ذا، من قبل أنك ترد من بنات الحرفين التي ذهبت لاماتهم إلى الأصل وقال أيضا: واعلم أنّ من العرب من

¹ - الشريف الرضي الأسترابادي: محمد بن الحسن شرح الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، ليبيا، 1/30.

² - الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 27

³ - المصدر السابق: 1/ 27

يقول: هذا هُنُوك ورأيت هُنَاك، ومررت بهُنَيْك.⁽¹⁾ فإذا كانت الواو والألف والياء عنده لام الكلمة، فهي حروف إعراب، فينبغي أن يكون فيها إعراب هي وغيرها. هذا ما ظهر لهم من عباراته.⁽²⁾

ويعلق الدكتور الزبيدي على ذلك فيقول: "ومن غريب ما رأيت في تعليل إعراب هذه الأسماء بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جراً قولهم: إنَّ الأصل فيها أن تعرب إعراب المقصور، لكنهم غيروها إلى الإعراب بالحروف توطئةً للتنبيه والجمع الذي على حدّها، لأنهم لما اعتزموا إعراب التنبيه والجمع الذي على حدّها بالحروف، لأنهم علموا أنهم يحوجون إلى إعرابها بها لاستيفاء المفرد للحركات، توهموا نفور النفوس والطباع من ذلك، إذ كان المألوف في الإعراب أن يكون بحركة لا بحرف، فغيروا هذه الأسماء المفردة المعتلة وأعربوها بالحروف، لتقع الأنسة بها، فتأتي التنبيه والجمع في الإعراب بالحروف على قاعدة قد استقر مثلها في جزء من المفردات."⁽³⁾

فهل كان العربي يقصد إلى مثل ما عللوا به كلامه في إعراب هذه الأسماء؟ وهل كانت اللغة خاضعة لقوانين منطقية وعقلية صارمة؟ وهل كان العربي – إذا أراد أن يتكلم بمستوى هذا التفكير المنطقي الفلسفي؟.

لا شكّ في أنّ العربي القديم الذي لا يملك من أدوات التفكير الفلسفي، و التعليل المنطقي، سوى الانتقال بإبله وشويهاته من مكان لآخر، طلباً للماء والكأ، لا شكّ في أنّ هذا العربي إذا أراد أن يتكلم جرت العربية على لسانه سليقة دون تكلف ولم يكن اللسان العربي خاضعاً يوماً لمثل هذا التفكير المنطقي في إعراب الأسماء الستة بالحروف، كي تكون توطئة لإعراب المثني وجمع المذكر السالم، ولأجل أن تقع الأنسة بهذا الإعراب، فلا تنفر النفوس من إعراب المثني والجمع الذي على حد التنبيه بالحروف.

¹ - المصدر السابق: 360/3.

² - الكتاب: سيبويه، 359/3.

³ - الزبيدي، إعراب الأسماء الخمسة: ص12.

إنَّ علماء اللغة يذهبون إلى أنَّ اللغة العربية لم تبدأ في أوَّل أمرها بالمنطق و الفكر فيكون "عمل اللغويين عموماً هو تقرير واقع لا تعليلٌ لنشأة هذا الواقع، ولا تفسيرٌ لأسباب أدت إليه، لأنَّ اللغة قديمة جداً ولم يأتنا خبر نشأتها الأولى. وهذا ما يسمى بالمنهج الوصفي.⁽¹⁾ ويقرر بعض الباحثين بأنَّ "لغتنا أصلاً من أصول محصورة، عدا أحادية المقطع، فمعظمها مأخوذة عن محاكاة الأصوات الخارجية، وبعضها عن الأصوات الطبيعية التي ينطق بها اللسان غريزياً.⁽²⁾

إنَّ مذهب اللغويين والنحويين في تثليث الكلمة العربية كان وراء هذا الخلط والاختلاف في أقوال النحاة فيما يخص إعراب هذه الأسماء. فقد قالوا: إنَّ أقل الأبنية ثلاثة أحرف، حرف يبتدأ به، وحرف يحشى به، وحرف يوقف عليه.⁽³⁾ وعدّوا كل ما جاء على حرفين ثلاثياً في الأصل قال الخليل: "وقد تجيء أسماء لفظها على حرفين وتمامها و معناها على ثلاثة أحرف، مثل: (يد)، وإنَّما ذهب الثالث لعله أنَّها جاءت سواكن، وخلفها السكون، مثل (بأيدٍ) في آخر الكلمة، فلما جاء التنوين ساكناً اجتمع ساكنان، فثبت التنوين لأنَّه إعراب، وذهب الحرف الساكن. فإذا أردت معرفتها فاطلبها في الجمع و التصغير،"⁽⁴⁾ وقال سيبويه: "هذا باب الإضافة إلى بنات الحرفين، اعلم أن كل اسم على حرفين ذهب لأمه، ولم يرد تثنية على الأصل، ولا جمع بالتاء، كان أصله: (فَعَل)، أو (فَعَلَ) أو (فَعَلْ) فإنك فيه بالخيار، إن شئت تركته على بنائه قبل أن تضيف إليه، وإن شئت غيرته فرددت إليه ما حذف منه، فجعلوا الإضافة تُغَيِّرُ فُتَرِد... فمن ذلك قولهم: في دمٍ دَمِيٌّ، وفي يدٍ يَدِيٌّ، وإن شئت قلت دَمَوِيٌّ، وَيَدَوِيٌّ، كما قالت العرب في غدٍ: غَدَوِيٌّ، كل ذلك عربيٌّ.⁽⁵⁾

¹- شاهين، توفيق محمد، أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية: ط1، دار التضامن للطباعة، 13/1، القاهرة، 1980.

²- زيدان، محمود فهمي، الفلسفة اللغوية: دار النهضة العربية، ص 34.

³- ابن جني، الخصائص: 55/1.

⁴- الخليل بن أحمد، كتاب العين: ص 55.

⁵- سيبويه، الكتاب: 257/3.

وعلى أساس الإيمان بالثلاثية يكون الحرف الثالث في هذه الأسماء من تمام الكلمة، فهو حرف الإعراب كالدال من (زيد). و يقتضي ذلك أن يكون في هذا الحرف إعراب هو غيره. فإذا قلت: جاء أبوك، ورأيت أباك، ومررت بأبيك، فالواو والألف والياء حروف إعراب كالدال من (زيد)، فينبغي أن تقدر فيها الحركات الإعرابية.⁽¹⁾ فالأصل في (جاء أبوك): جاء أبوك، فالضمة على الواو علامة الرفع، ثم سلبوا الحرف الذي قبل الواو حركته، فسكن ثم ضموا إتباعاً لحركة الواو، كما قالوا: امرؤ وابنم، ثم حذفوا حركة الإعراب وهي الضمة استئقالاتاً لها على الواو فصار اللفظ: (أبوك)، والأصل في (رأيت أباك): رأيت أبوك، فالفتحة على الواو علامة النصب، ولما كانت متحركة وما قبلها مفتوح، قلبت ألفاً.

والأصل في (مررت بأبيك): مررت بأبوك... فالكسرة علامة الجر، ثم سكن ما قبل الواو، وحركت بحركة الاتباع وهي الكسرة كما قالوا: مررت بامرئ وابنم، ثم حذفوا حركته الإعرابية وهي الكسرة استئقالاتاً لها على الواو، فبقيت الواو ساكنة وقبلها كسرة، فانقلبت ياء، كما انقلبت في (ميعاد) و(ميفات)، لسكونها وانكسار ما قبلها.

وأصل قولهم مررت بأبيك: مررت بأبوك، ثم سكنت الباء، ونقلت إليها حركة الواو، وهي حركة الإعراب، فصارت الواو ساكنة ما قبلها مكسور فانقلبت ياء لذلك، ففي هذه الأسماء نقل و قلب في حال الجر، وأصل قولهم: جاء أبوك: جاء أبوك، ثم أسكنت الباء، ونقلت إليها ضمة الواو، فأصبحت الواو ساكنة ما قبلها مضموم، ففي هذه الأسماء نقل فقط في حال الرفع.⁽²⁾

ويقوم مذهب القائلين بأن الواو والألف والياء في هذه الأسماء هي إعراب، أو دلائل على الإعراب، على هذا أساس الإيمان بالنظرية الثلاثية، لأن القائلين في كونها إعراباً يرون أنها لام الكلمة.

¹ - الإنصاف في مسائل الخلاف: 18.

² - ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل: ص 56.

يقول الرضي: "الأقرب عندي أن اللام في أربعة منها، وهي أبوك و أخوك و حموك وهنوك أعلام للمعاني المتناوبة كالحركات... ففي حالة الرفع لام الكلمة أو عينها... فهي مع كونها بدلا من لام الكلمة أو عينها حرف إعراب".⁽¹⁾

ويرى القائلون بأنها دلائل الإعراب أنها لام الكلمة ولكن تدل على الإعراب، أما المازني فهو الذي خرج عن الثلاثية. وأدرك أن هذه الأسماء ثنائية البنية، وأنّ الحرف الثاني منها هو حرف الإعراب الذي تظهر عليه حركات الإعراب، أما الحرف الثالث وهو حرف العلة فقد تولد من مدّ حركة حرف الإعراب.

الشيخ اللغوي عبد الله العلايلي يقول: "إن الثنائية دور من أدوار اللغة في حياة الإنسان الذي حاكى الطبيعة بقصد او بغير قصد، وأنها ناشئة عن ضم بعض المقاطع الأحادية التي يحتملها التعبير".⁽²⁾

وقد ظهر اتجاه جديد، يقوم على اعتماد الثنائية أصلا في بنية الكلمة العربية، وهذا الاتجاه بفضل تقدم الأبحاث العلمية اللغوية، وظهور نخبة من العلماء الباحثين في اللغات السامية. فما جاء من الأسماء والأفعال على ثلاثة أحرف مستنبط من تلك الأصول الثنائية.

ويقرر هذا الاتجاه بأنّ الثنائية ليست أمرا خاصا بالعربية، بل هي قدر مشترك بينها وبين أخواتها الساميات.

ويرى رواد الثنائية أنّ بنات الأربعة في العربية ليست مجردة كما يقول الصرفيون، بل هي ثلاثيات مزيدة، والثلاثيات كالمثال والأجوف والناقص والمهموز والمضعف، ومكررة قابلة جميعاً للرد إلى الثنائي، مع استمرار المناسبة المعنوية بينها.

1- الإنصاف: ص17/1.

2- علي أسعد، تهذيب المقدمة اللغوية: ط1، بيروت، دار النعمان، ص92.

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنّ الثلاثية ليست سوى وسيلة لتتويع المادة اللغوية وتطوير الاستعمال الدلالي لها. ويرى أن تنمية المادة الثنائية يتم بوحدة من خمسة طرق:⁽¹⁾

أولها: تضعيف الحرف الثاني.

ثانيها: إضافة حرف علة إلى أوّل المادة، أو وسطها، أو آخرها.

ثالثها: إضافة حرف من حروف الذلاقة إلى المادة الثنائية.

ورابعها: إضافة أحد حروف الحلق إلى المادة اللغوية الثنائية، مثل: (فق)، صارت: فقاً وفقع. ومثل: (قط)، صارت: قطع.

وخامسها: إضافة حرف من أحرف الصفير إلى المادة الثنائية والمعتل عموماً ثنائي لفظاً كما يذكر الزبيدي، وإن كان ثلاثياً خطأً في العربية، وأنّه أقدم ما حفظت اللغة من كلمات العهود السابقة.⁽²⁾

وهناك اتجاه ثالث وهو القول بالأحادية، فقد ذهب بعض العلماء إلى أنّ الإنسان القديم استعمل اللغة في صورة مقاطع أحادية مؤلفة من حروف منفصلة يدل كل منها على معنى ثابت. ثم عندما ارتقى الإنسان وتطورت حاجاته، تطورت هذه المقاطع الأحادية إلى ثنائية وثلاثية.

بعد هذا العرض ألاحظ أنّ أربعة من الأسماء الستة، وهي: أبوك، وأخوك، وحموها، وهنوك ثنائية المبنى، وهي ما بقي من اللغة الأولى محافظاً على بنائه الثنائي، والحرف الثاني فيها هو الحرف الذي يعنونه الإعراب، وتظهر عليه علاماته، كالدال من (زيد) فتقول: هذا أب، وأخ، وحم، وهن. ورأيت أباً، وأخاً، وحمّاً، وهناً. ومررت بأب، وأخ، وحم، وهن.

¹ - أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية: 46 / 49 بتصرف.

² - إعراب الأسماء الخمسة: ص 30.

كذلك إذا أضفتها: هذا أَبُكَ، وأخُكَ، وحمُكَ، وهنُكَ. ورأيت أَبُكَ، وأخُكَ، وحمُكَ، وهنُكَ.
ومررت بأبُكَ، وأخُكَ، وحمُكَ، وهنُكَ. ولو قلت هذا في حال الإضافة لكان عربياً صحيحاً. قال
الشاعر:-

(الرجز)

بأبه أفتدى عدي في الكرم ومن يشبه أبه فما ظلم⁽¹⁾

ولكنهم كرهوا أن تتوالى ثلاث حركات، لأن ذلك ثقيل في النطق، فأرادوا أن يخففوا ذلك
بمد حركة الإعراب في الحرف الثاني وإشباعها، فتولدت الواو من إشباع الضمة، و تولدت
الألف من إشباع الفتحة، وتولدت الياء من إشباع الكسرة. قال ابن جني: "... وأن الألف فتحة
مشبعة، والياء كسرة مشبعة، والواو ضمة مشبعة".⁽²⁾ ويؤكد ذلك عندك أيضاً أن العرب ربما
احتاجت في إقامة الوزن إلى حرف مجتلب، ليس من لفظ البيت، فتشبع الفتحة فيتولد من بعدها
الألف، وتشبع الكسرة فيتولد من بعدها ياء، وتشبع الضمة فيتولد من بعدها واو. وأنشد سيبويه:-

(الوافر)

فبيننا نحن نرقبه أتاناً معلق وفضة و زناد راعي

أراد بين نرقبه أتاناً، فأشبع الفتحة، فحدثت بعدها ألف،⁽³⁾ ومثل ذلك قول (أبي ذؤيب):-

(الكامل)

بيننا تعنقه الكماة و روعه يوماً أتيج له جري سلف⁽⁴⁾

يريد: بين تعنقه.

وقول الشاعر ابن هرمة :-

(البسيط)

وأنني حوثماً يُسرى الهوى بصري من حيثما سلكوا أنتى فأنظور⁽⁵⁾

¹- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 32/1

²- الخصائص: 56/1.

³- سر صناعة الإعراب: 27/1.

⁴- المصدر السابق: 27/1.

⁵- سر صناعة الإعراب، والإنصاف في مسائل الخلاف، 24/1، 106/1.

يريد: انظر, فأشبع ضمة الظاء فنشأت عنها واو.

وليست هناك مشكلة في إعراب هذه الاسماء إذا اعتمدنا ثنائيتها, فهناك سبيلان لإعرابها, أيهما سلكتَ كان صحيحاً.

الأول: أنّ الواو و الألف و الياء التي تولدت من إشباع حركات الإعراب, صارت مع كثرة الاستعمال و طول العهد علامات للإعراب, فأبوك من قولك: (جاء أبوك) فاعل مرفوع و علامة رفعه الواو, التي تولدت من إشباع الضمة على الباء. وفي نحو: رأيت أخاك, تُعرب (أخاك) بأنه مفعول به منصوب, و علامة النصب الألف التي تولدت من إشباع الفتحة على الخاء. وفي نحو: مررت بحميها, تُعرب (حميها) بأنه مجرور, و علامة الجر الياء التي تولدت من إشباع الكسرة على الميم.

الثاني: أنّ الإعراب يكون على الحرف الثاني من هذه الاسماء, أمّا حروف العلة فيآخرها فليست سوى آثار لإشباع حركات الإعراب, فلا يُنتقت إليها.

فإذا قلت: جاء أبوك, يمكنك أن تُعرب (أبوك) بأنه فاعل مرفوع, و علامة رفعه الضمة الظاهرة على الباء, والواو من إشباع الضمة لأجل التخفيف. وإذا قلت: رأيت أخاك, تُعرب (أخاك) مفعول به منصوب, و علامة نصبه الفتحة الظاهرة على الخاء, والألف من إشباع الفتحة, وإذا قلت مررت بحميها, فحميها مجرور, و علامة جره الكسرة الظاهرة على الميم, و الياء من اشباع الكسرة.

فهذان سبيلان في إعراب الأسماء المذكورة, ولا يرد على ذلك ما نسبوه إلى الكوفيين, وهو قولهم بالإعراب من مكانين, فليس هذا مثل: (امرئ) (وابنم).

وإن نظرة على الطرق التي مرت عليها المادة السالفة، والمعنى العام الذي يرتبط بالثنائية بقوة، يدعوننا أن نقرر: أن عدداً كبيراً من الأصول الثلاثية جاء تنميةً لأصول ثنائية، لا شك في ذلك.⁽¹⁾

يقول الزبيدي: "إن هذه الأسماء جاءت على حرفين في العربية القديمة، وقد وجدت ذلك في النقوش القديمة التي نشرها الأستاذ أحمد حسين شرف الدين، في كتابه الموسوم ب (اللغة العربية في عصور ما قبل الإسلام)، فقد جاء في نقش صفوي عبارة: (وندم على اخيه واخته). اي وندم على اخيه و اخته"⁽²⁾

فأمّا (فوك) فقال فيه: إن أصل (فو): فوّه، ثم حذفت الهاء فيه، فصار على حرفين.

وقال: "أمّا فم، فالميم بدل من الواو، وعلّل ذلك بأنه لما حذفوا الهاء من (فوه) بقيت الواو ساكنة، فاستقلوا وقوا عليها، فحذفوها فبقي الاسم فاء وحدها، فوصلوها بميم ليصير على حرفين، حرف يبتدأ به فيحرك، وحرف يسكت عليه فيسكن. و إنما خصوا الميم بالزيادة، لأنّها من حروف الشفتين تنطبقان بها"⁽³⁾. ويرى بعضهم أنّهم لما حذفوا الهاء من (فوه) بقيت الواو طرفاً متحركة فوجب إبدالها ألفاً، لانفتاح ما قبلها، فبقي (فا) و لا يكون الاسم على حرفين أحدهما التتوين، فأبدل مكانها حرف جلد مشاكل لها، وهو الميم، لأنّهما شفهيّتان، وفي الميم هوى في الفم يضارع امتداد الواو⁽⁴⁾

وذهب أبو علي الفارسي إلى جواز أن تكون لاماً للكلمة في موضع الهاء.⁽⁵⁾

وعندما جاءوا إلى تنئية (فوه) لم يجدوا له متنى، فطلبوه في (فم). فقالوا: يتنى على (فمان)، أو (فموان)، و الأخير نادر.

¹ - أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية: ص 51/50.

² - إعراب الأسماء الخمسة: ص33.

³ - المصدر نفسه: ص33.

⁴ - اللسان: (فوه) 526/13.

⁵ - اللسان: (فوه) 527.

وعندما أرادوا أن يجمعوا (فم) لم يجدوا له جمعاً، فطلبوه في (فوه) فقالوا: يجمع على (أفواه). وهذا أمر غريب أشار إلى غرابته لسان العرب بقوله: "والفم من الإنسان أصله (فوه) بفتحين، ولهذا يجمع على (أفواه)، مثل سبب وأسباب، ويثنى على لفظ الواحد، فيقال: (فمان) وهو من غريب الالفاظ التي لم يطابق مفرداً جمعها."⁽¹⁾

وفي مقال نشر في مجلة مجمع اللغة العربية للدكتورة باكرة نقول: "عند مقارنة الأسماء الستة باللغتين الأكدية والعبرية يلاحظ هنا أن بعض هذه الأسماء أحادية البناء في اللغات الثلاث (الأكدية والعربية والعبرية): أي أنها تتألف من صوت صحيح واحد، وحركة مد طويلة، وفي الأكدية والعبرية عدد وفير من هذه الكلمات الأحادية."⁽²⁾

وعلى أساس ما تقدم تكون الميم قد ألحقت بالفاء عندما انتقلت اللغة إلى دور الثنائية، لاحتياجها إلى تكثير المفردات.

وحكى ابن الأعرابي في تنبيه الفم: "فَمَانٍ وَفَمَيَانٍ وَفَمَوَانٍ، فَأَمَّا فَمَانٍ فَعَلَى اللَّفْظِ، وَأَمَّا فَمَيَانٍ وَفَمَوَانٍ فَنَادِرٌ"⁽³⁾ وأشارت باكرة إلى أن (الأكدية) هي من أقدم صور لغات الجزيرة.

وفي لسان العرب: "رجل مُفَوّه إذا أجاد القول وكان قادراً على المنطق والكلام، وفاه بالكلام يفوه به: لفظ به. وقالوا: ما فهتُ بكلمة. وما تفوّهتُ، بمعنى ما فتحت فمي بكلمة. وقالوا: إنّه لذو فُوّهةٍ، أي شديد الكلام، بسيط اللسان."⁽⁴⁾

وبقي من هذه الاسماء (ذو) وهي عند صاحب اللسان بمنزلة (فو) أصله أحادي المقطع من حرف واحد، وهو الذال التي تدل على التفرد. ولهذا اللفظ نظير في العربية وهو (ذا)، فقد يكون بمعنى (هذا) أو يكون بمعنى (الذي) أو يكون بمعنى صاحب، وهو على حرف.

¹ - المصدر السابق: 485

² - مجلة مجمع اللغة العربية الأردنية: دكتورة باكرة، عدد 2، ص 70 وما بعدها بتصرف.

³ - اللسان (فوه)، 528/13.

⁴ - لسان العرب: (فوه)، 528/13.

ويتابع اللسان ويقول: "ذا اسم لكل مشار إليه معاين، يراه المتكلم و المخاطب، والاسم فيها الذال وحدها مفتوحة. وقالوا: الذال وحدها هي الاسم، وهو اسم مبهم لا يعرف ما هو حتى يفسره ما بعده. كقوله: ذا الرجل، وذا الفرس، فهذا تفسير (ذا)... وجعلوا فتحة الذال فرقا بين التذكير والتانيث، كما قالوا: ذا أخوك، وذي أختك، فكسروا الذال في الأنثى، وزادوا مع فتحة الذال في المذكر ألفاً، ومع كسرتها للأنثى ياء".⁽¹⁾ ويتابع صاحب اللسان قوله فيقول: "إذا كان (ذا) اسم الإشارة، أصله الذال وحدها فإنّ (ذا) الذي يكون بمعنى (صاحب) كذلك. والحرف الثاني منه وهو حرف العلة، إمّا أن يكون علامة الإعراب، وإما أن يكون ناشئاً عن إشباع الإعراب على الذال، وبقي هذا اللفظ محافظاً على هذه الصورة المألوفة من الذال وحرف العلة، فألحقوا به التاء في التانيث، وقالوا: ذات، وثنوه فقالوا: ذواتا عدل، وذوّا عدل، وذاتا، وذواتا. وجمعوه فقالوا: ذوو عدل، وذواتُ.

وقد درس هذه الأسماء الدكتور حجازي وذكر أنها "من أصل ثنائي وقد تطورت هذه الكلمات في اتجاه الثلاثي، لإحداث ضرب من التوازن، ولكي تصبح مماثلة لأكثر الكلمات العربية، وهي الكلمات الثلاثية، وحدث هذا التطور في عدة اتجاهات أحدها بجعل حركة الإعراب الطويلة، فيكون الرفع بضمة طويلة (أبوك)، والنصب بفتحة طويلة (أباك)، والجر بكسرة طويلة (أبيك)، غير أنّ هذه الكلمات تحتفظ بثنائيتها عندما تضاف إلى ضمير المتكلم (أبي، حمي، أخي).

والاتجاه الثاني لجعل هذه الكلمات متوازنة مع الثلاثي، كان بتشديد الصامت الثاني في الكلمات (أب، أخ، حم). وهناك كلمات تردّ إلى أصل أحادي، وهي كلمة الفم: (فوك، فيك، فاك) فالأصل المشترك هو الفاء التي تردّ في اللغات السامية أصلاً لهذه الكلمة وقد تكونت هذه الصيغة من هذه الفاء مع حركة طويلة في الرفع والنصب والجر، أما الميم التي تظهر في كلمة (فم) فتكون راسباً من رواسب ظاهرة التميميم، وهي تقابل التنوين في بعض اللغات السامية.⁽²⁾ أما الأنباري فقد نهج منهجاً آخر في دراسة الأسماء الخمسة فقد علل سبب إعرابها بقوله: "إنما

¹ - اللسان: (ذا) حرف الألف اللينة.

² -حجازي، محمود فهمي، علم اللغة العربية: ط1، ص206 /207.

أُعرِبَت بالحروف توطئة — لما يأتي من باب التنثية والجمع فإن قيل: فلم كانت هذه الأسماء أولى بالتوطئة من غيرها قيل: لأن هذه الأسماء منها ما تغلب عليه الإضافة، ومنها ما تلزمه الإضافة، فما تغلب عليه (أبوك، أخوك، حموك) وما تلزمه الإضافة (فوك، ذو مال)⁽¹⁾

وقد وافق الدكتور حجازي إبراهيم مصطفى في رأيه بأن كلمة (فم) ذات أصل أحادي، وبيّن رأيه في الأسماء الستة "مُدَّت كل حركة فنشأ عنها لينها، وسبب هذا أن كلمتي (ذو، فا) وضعتا على حرف واحد، وبقية كلمات الباب وضعت على حرفين. الأول منهما حرف حلقي، ومن عادة العرب أن تستروح في نطق الكلمات، وهو أن تجعلها على ثلاثة أحرف في أغلب الأمر فمدت في هذه الكلمات حركات الإعراب. إذ ليس في العربية اسم معرب بني على حرف واحد، أو حرفين: أحدهما حلقي وهذا حكمه"⁽²⁾

أمّا إبراهيم السامرائي فكان له رأي آخر، إذ يعد أصل "فم (فوه) فحذفت الهاء كما حذفت من (سنة). وبقية الواو طرفاً متحركة فوجب إبدالها ألفاً لانفتاح ما قبلها فبقيت (فا). ولا يكون الاسم على حرفين أحدهما التثوين فأبدل مكانها حرف مشاكل لها وهو الميم.⁽³⁾ لأنهما شفهيان، وفي الميم هُوي في الفم يضارع امتداد الواو".⁽⁴⁾

وقد يسّر النحاة أمر هذه الأسماء، إذ أنّ العرب كانوا يلتزمون فيها الألف فيقولون: أباك و أخاك في كل الحالات و المواضع.⁽⁵⁾

المتنى وجمع المذكر السالم:-

يرفع المتنى بالألف، وينصب و يجر بالياء. ويرفع جمع المذكر السالم بالواو، وينصب و يجر بالياء، هذا هو مذهب الكوفيين⁽⁶⁾ وإليه ذهب قطرب والزيادي.

¹ ابن الأنباري، أسرار العربية: ص 43.

² مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو: ص 109.

³ السامرائي، إبراهيم، فقه اللغة المقارن: ص 134/135.

⁴ المرجع السابق: ص 135.

⁵ أنيس، إبراهيم، من أسرار العربية: 257/258.

⁶ الزجاجي، الإيضاح في علل النحو: 130/141.

وقال المازني والمبرد والأخفش سعيد بن مسعدة: "هذه الحروف دليل الإعراب، وليست بإعراب ولا حروف إعراب".⁽¹⁾

وقال المبرد: "والقول الذي نختار ونزعم أنه لا يجوز غيره قول أبي الحسن الأخفش، ذلك أنه يزعم أن الألف إن كانت حرف إعراب، فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها، كما كان في الدال من (زيد) و نحوها، ولكنها دليل على الإعراب، لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه، ولا يكون إعراب إلا بحرف"⁽²⁾.

وقال المبرد أيضاً: "و كان الجرمي يزعم أن الألف حرف الإعراب، كما قال سيبويه، وكان يزعم أن انقلابها هو الإعراب"⁽³⁾.

وعن ثعلب "أن الألف في المثني بدل من ضمتين، وأن الواو في الجمع بدل من ثلاث ضمات".⁽⁴⁾

وقال سيبويه: "واعلم أنك إذا ثنيت الواحد، ففيه زيادتان، الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب، غير متحرك، ولا منون، يكون في الرفع ألفاً، ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية"⁽⁵⁾.

ويكون في الجرياء مفتوحاً، ولم يكسر ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية ويكون في النصب كذلك... وإذا جمعت على حد التثنية لحقتها زيادتان الأولى منهما حرف المد واللين، والثانية نون. وحال الأولى في السكون وترك التنوين وأنها حرف الإعراب حال الأولى في التثنية"⁽⁶⁾.

¹ - المصدر السابق: ص130.

² - المبرد، أبو العباس، المقتضب: تحقيق محمد عزيمة، بيروت، عالم الكتب، 1963.

³ - المصدر السابق: ص155/2.

⁴ - المصدر السابق: ص156/2.

⁵ - الكتاب: سيبويه، 18/17/1.

⁶ - المصدر السابق: 19/1.

وقد فسروا كلام سيبويه هذا بأنه يذهب إلى أن الإعراب مقدر فيهما. قال الصَّيمري: "واعلم أنّ الألف والياء في التنثية، والواو والياء في الجمع عند سيبويه حروف الإعراب، والإعراب مقدر فيهما، وهو الصحيح. وإنما كان كذلك لأنّ الإعراب حقه أن يكون في آخر الكلمة، وبعد تمام معناها، وهذه الحروف بها يتم معنى الكلمة، فوجب أن يكون الإعراب بعدها، وهو مقدر فيهما، كما قدّر في الأسماء المقصورة".⁽¹⁾

أوردوا على مذهب الكوفيين بأنّ الواحد قبل الاثنين والجميع، وإعرابه بحركات تعتقب في آخر حرف منه، والإعراب حركات تدل على معان تعتور الأسماء بعد تمامها، فكيف يكون الإعراب بحروف هي كمال الاسم وتامه؟ فلو جاز ذلك لجاز أن تكون الدال من (زيد) والراء من (جعفر)، والميم من (المسلم) هي الإعراب نفسه.⁽²⁾

وقال ابن يعيش: "يُقال لمن قال: الألف دليل الإعراب ودليل التنثية: الألف تؤدى عن التنثية في قولك: أنتما وهما، فلو كانت تؤدى مع ذلك عن الإعراب لكنا قد أعربنا المضمّر... وقال: ثمّ نقول له: كيف تنطق بالاثنين غير معربين؟ فإن نطق بذلك رجع إلى الواحد وهو خطأ بيّن".⁽³⁾

والتنثية تكون في الرفع بالألف والنون، وفي النصب و الجر بالياء والنون".⁽⁴⁾ فدل هذا على أنّ الألف دليل على التنثية وهي علامة الرفع، وأنّ الياء دليل على التنثية في النصب والجر.

وقال أيضا: "هذا باب جمع المنقوص بالواو والنون في الرفع وبالنون والياء في الجر والنصب".⁽⁵⁾

¹ - الصيمري، عبد الله بن علي، التبصرة والتذكرة: تحقيق فتحي أحمد مصطفى، ط1، مكة، 1982، ص88/89.

² - الإيضاح في علل النحو: ص131.

³ - موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل: ط2، عالم الكتب، بيروت، 1/114.

⁴ - المصدر السابق: 3/385.

⁵ - المصدر السابق: 3/385.

فالواو دليل الجمع في الرفع، والياء دليل الجمع في حالي الجر والنصب. ويدل هذا على أن مذهب سيبويه أن النون عنده عوض من الحركة والتنوين. كذلك تكون الزيادة الثانية نونا، كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين، وهي النون وحركتها الكسر، وذلك قولك: هما الرجلان، ورأيت الرجلين، ومررت بالرجلين. فلو كانت الحركة عنده ومقدرة كما اعتبر النون عوضاً عنها. وكذلك لو كانت الحركة عنده مقدرة لانقلبت الياء في المثني في حالي الجر والنصب ألفاً، لِتَحْرَكْهَا وانفتاح ما قبلها، فلا يتم التفريق بين المرفوع وغيره.

قال ابن الخشاب: "فأما النونان في التثنية والجمع فعوض من الحركة والتنوين اللذين يستحقهما الاسم في الأصل، ثم صارتا بعد من خصائص التثنية والجمع. يدل على كونها عوضاً من الحركة بثبوتها حيث تثبت الحركة، وذلك في قولك: الرجلان، وعلى كونها عوضاً من التنوين حذفها حيث يحذف كقولك: صاحباً أخيك، ومسلمو زيد"⁽¹⁾

يقول ابن الخشاب: "لا إعراب مقدر عند سيبويه على الحروف، لأن النون عنده عوض من الحركة والتنوين"⁽²⁾.

وقد افترضوا تساؤلات وأجابوا عنها معللين في إعراب التثنية والجمع الذي على حدها. وقالوا: "إن قال قائل: لم جعل رفع الاثنين بالألف، ومن المتفق عليه أن الألف منها تولد الفتحة التي هي علامة النصب؟ والجواب: إنما جعلت الألف في رفع الاثنين، لأنّ الرفع أول الإعراب، لأنها أسبق منه، فأعطيت التثنية في الرفع الألف، لكونها أخفّ، لأنّ التثنية أكثر استعمالاً من الجمع الصحيح، بدليل أن كل اسم جاز جمعه مُصَحَّحاً، جازت تثنيته، وليس كل اسم مثني يجمع الجمع الصحيح، فجعلت الألف فيما يكثر استعماله لخفتها، لأنهم يعتنون بتخفيف ما يكثر على ألسنتهم.

فلما كانت التثنية أكثر جعلوا رفعها بالألف، لأنها أخف حروف العلة التي تتولد منها حركات الإعراب، ثم جعلوا الواو علامة الرفع في الجمع الذي على حد التثنية، لأنّ الضمة من

¹ - المرتجل في شرح الجمل: ص 62.

² - المصدر نفسه: ص 61.

الواو، فبقي جرّ التنثية ونصبها، وجرّ الجمع الذي على حدها ونصبه، ولم يبق من حروف العلة سوى الياء. فجعلت علامة الجر والنصب في التنثية والجمع⁽¹⁾

وعلى ابن الخشاب "رفع التنثية بالألف بأنه لو جعل رفع الاثنيين بالواو كان يلزم أن يجعل رفع الجمع بالواو أيضا، لأنّ ما وجب للتنثية وجب للجمع. ويلزم هذا أن يشتبه المثني بالمجموع، فلا يفرّق بينهما، ولم يرفع المثني بالياء، لأن الياء للخفض،⁽²⁾ وهو علامة ثابتة في الأسماء لا تفارقها، فالجر أغلب على الياء من غيرها، فبقي على بابه، ثم حمل النصب على الجر للمناسبة بينهما، لكونهما فصلتين غير لازمتين،⁽³⁾ وسألوا أنفسهم أيضا بأنه لو قيل لهم: لم أزلوا من علامة رفع التنثية وخصوا الألف بذلك، مع أنه يحصل الفرق بين التنثية والجمع بفتح ما قبل الواو في التنثية مع كسر نون الاثنيين، وضم ما قبل الواو في الجمع مع انفتاح نونه؟ وأجابوا عن ذلك بأن النون تسقط في الإضافة، فلا يحصل الفرق بين التنثية والجمع في حال الإضافة، لأن فتح ما قبل الواو لا يصح دليلا على التنثية، لأن من الأسماء ما يلزم فتح ما قبل الواو في جمعها، وتلك الأسماء المقصورة كلّها، إذا جمعت جمع السلامة وجب فتح ما قبل الواو نحو: مصطفى، تقول في جمعه مُصْطَفَوْنَ، فإذا أضفته حذف نون، فلا يصح أن يكون فرقا ثابتا بين التنثية والجمع."⁽⁴⁾ ويضاف إلى ذلك قول ابن يعيش: "أنه لو اعتبرنا إعراب التنثية و الجمع بالواو في الرفع، وبالياء في الجر والنصب، لأدى ذلك إلى إسقاط الألف من دلالات الإعراب، وهي إحدى الدعائم الثلاث التي هي أصل تولّد الحركات، لأنّ الحركات المأخوذة من هذه الحروف مستعملات في إعراب الواحد."⁽⁵⁾

وقد أشار الرضيّ إلى تأخر الإعراب عن التنثية و الجمع بقوله: "لأنّ الألف كان جلباً قبل الإعراب في المثني علامة للتنثية، وكذا الواو في الجمع علامة للجمع، لمناسبة الألف بخفته عدد المثني، والواو بتقله لكثرة عدد الجمع، وهذا حكم مطرد في جميع المثني والمجموع، نحو:

¹- الإيضاح في علل النحو: ص 124.

²- المترجل في شرح الجمل: دار الحكمة، دمشق، 1972، ص 62.

³- المترجل: ص 62، والايضاح: 124.

⁴- المصدر السابق: ص 125.

⁵- ابن يعيش، شرح المفصل: 10 أجزاء، دار الكتب، بيروت، 139/4.

ضرباً، وضربوا، وأنتما، وأنتمو، وهما، وهمو... ثم أرادوا إعرابهما، فإن المثنى والمجموع متقدم لا محالة على إعرابهما.⁽¹⁾ وإذا صح كون الألف علامة للتثنية قبل أن تكون إعراباً، فالراجح أنّ المثنى كان بالألف مطلقاً قبل أن يدخله الإعراب، ويقوي هذا الزعم أن أصل التثنية ضم اسم إلى اسم مثله، و اشتقاقها من ثنى يثنى إذا عطف، يقال: ثنيت الشيء ثنياً إذا عطفته.⁽²⁾ فأصل نحو: "جاءني رجلان، هو: جاءني رجل ورجل، ولكنهم لما وجدوا اللفظين متفقين اكتفوا بواحد منهما فيه علامة تدل على ضم الآخر إليه، فصار اللفظ بهذه العلامة دالاً على اثنين. وكان هذا أوجز عندهم من أن يذكروا الاسمين ويعطفوا أحدهما على الآخر.⁽³⁾

والعلامة التي تدل على ضم اللفظين والتتامهما في لفظ واحد دال على اثنين هي الألف، لأنّ العرب استعملت هذا الحرف للدلالة على التثنية في جميع كلامهما، فقالوا: "قاما وذهباً. وأنتما وهما، وإياكما وإياهما، ونحو ذلك"⁽⁴⁾

"ولأنّ الألف أكثر الحروف اتئلافاً في اللغة العربية مع غيرها. ولأنّ الألف أخف حروف المد وأوسعها وألينها."⁽⁵⁾ و "هي أكثر الحروف دخولاً في المنطق"⁽⁶⁾ فهي أنسب من غيرها إلى أن تكون علامة للتثنية التي هي أول الجمع وأخف منه وأكثر استعمالاً من الجمع الذي على حدها. يضاف إلى ذلك أنّ في الألف معنى الاجتماع والالتئام.⁽⁷⁾

أمّا النون اللاحقة للمثنى فالراجح أنّهم أحقوها بعد ذلك للدلالة على تمام اللفظ، لأنها كالتنوين الذي يتم به الواحد قال الرضي: "أمّا النون التي للمثنى والمجموع فالذي يقوى عندي أنه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلاً على تمام الكلمة وإنّها غير مضافة"⁽⁸⁾.

¹- شرح الكافية، 30/1.

²- اللسان: (تنى)، 115/14.

³- شرح المفصل: 137/4.

⁴- المصدر السابق: 138/4.

⁵- سر الصناعة: 8/1.

⁶- اللسان: (حرف الالف اللينة)، 437/15.

⁷- المفضل في شرح المفصل: ص 21/20.

⁸- شرح الكافية: 31/1.

وإذ صح هذا الافتراض فإنّ المثنى يكون وقبل دخول الإعراب عليه وبالألف في جميع كلامهم، فليس قبل دخول الإعراب رفع بالالف، ولا خفض ولا نصب بالياء، يقول الزبيدي: "إنّ لغة بلحارث بن كعب وزبيد وختعم وهمدان، يجعلون المثنى بالألف مطلقاً، فيقولون: "جاءني رجلان، ومررت برجلان، ورأيت رجلان."⁽¹⁾

من يقايا اللغة الاولى، اي قبل دخول الإعراب، ومن ذلك قولهم:

(الطويل)

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشَّجَاعِ وَلَوْ يَرَى مَسَاغًا لِنَابَاهِ الشَّجَاعَ لَصَمَّمَا⁽²⁾

وتحمل هذه اللغة قراءة من قرأ: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾.⁽³⁾

وعندما أدخلوا الإعراب على التثنية كلاً دعيت الحاجة إليه أقرأوا الألف في الرفع، لأنها عماد التثنية وعلامتها الأصلية، والرفع علامة العمد التي لا تستغني الجمل عنها، ولا تستعمل بدونها، فناسب لذلك أن تكون الألف التي هي علامة التثنية في الأصل علامة الرفع أيضاً. وبقي الجر والنصب، وعلامة الجر الأصلية الياء التي تكون الكسرة بعضها فأعطي الجر علامتها الأصلية وهي الياء، واستغنوا عن الألف التي هي علامة التثنية بالفتحة التي هي بعضها، فصارت الفتحة على ما قبل الياء، علامة للتثنية. فالياء علامة الجر، فهي إعراب، أما علامة التثنية فهي الفتحة المختصرة من الألف.

وبقي من الإعراب النصب، وعلامته الأصلية الألف التي تكون الفتحة بعضها، ولكنهم عندما أقرأوا الألف في الرفع، لم تبق للنصب علامة، فألحق بالمرور وأعطوه علامته وهي الياء، وبقيت الفتحة قبل الياء دليلاً على التثنية. "وكان ضم المنصوب إلى المخفوض أولى، لأنهما جميعاً في طريق المفعول به، ألا ترى أن قولك: ضربت زيداً"، ومررت بزويد، سواء في

¹- إعراب الأسماء الخمسة: ص 27.

²- البيت للمتمس، الديوان، ص 2.

³- من سورة طه: 63، وينظر أبو زكريا الفراء، معاني القرآن: تحقيق أحمد يوسف نجاتي، دار السرور، 1955،

المعنى في أنّهما مفعول بهما... فلما استويا في المعنى استويا في التنثية، فَضُمَّ المنصوب في التنثية إلى المخفوض لذلك .

ألا ترى كذلك أنّهما استويا في الكناية أيضاً في قولك رأيته ومررت به، ورأيته ومررت بك وما اشبه ذلك⁽¹⁾.

فالياء علامة النصب فهي إعراب، أما علامة التنثية فهي الفتحة المختصرة من الألف.

وفي ضوء ما تقدم فإنّ الألف في المثني تكون علامة التنثية وعلامة للإعراب أيضاً. والياء في النصب والجر إعراب و الفتحة قبلها علامة للتنثية.

وجمع المذكر السالم الذي على حدّ التنثية هو الذي يسلم فيه بناء الواحد إذا أسقطنا علامة الجمع. لإنه في الحقيقة اختصار للمتعاطفات التي زادت على اثنين، واتفقت في اللفظ، واشتركت في عمل معين على جهة القيام به، أو على جهة وقوعه عليها. فأصل نحو: جاءني الزيدون، هو: جاءني "زيدٌ وزيدٌ وزيدٌ... الخ، ولا يخفى على أحد ما في هذا التكرار من الصعوبة والكلفة على المتكلم و السامع معاً، خاصة إذا أراد أن يخبر عن مجيء جمعٍ ممن اسمه (زيد) لا يعرف عددهم، لأنّ هذا الجمع يشترك فيه القليل و الكثير. ومن أجل الاختصار والإيجاز اكنفوا بواحد من الأسماء المتفقة في اللفظ، المشتركة في الحكم، وألقوا به علامة تدل على الباقيين وتُصَيِّرُ اللفظ المفرد مجموعاً، وهذه العلامة هي علامة الجمع الذي على حدّ التنثية"⁽²⁾.

قال الزجاجي: "فمن الجموع ما جاء على حدّ التنثية وهو أن تضم أسماء بعضها إلى بعض، متفقة الألفاظ، فيزداد في آخر الواحد منها علامة الجمع، فيعلم أنّ الجماعة داخله معه، كقولنا: الزيدون والعمران، ودلنا بهذا اللفظ على الجمع بين أسماء كل واحد منها على انفراد

¹ - الإيضاح في علل النحو: ص 128

² - المصدر نفسه، في علل النحو: ص 122.

يقال له: زيد وعمرو ... وجُعِل هذا اللفظ لما بعد الاثنتين فاشترك فيه القليل والكثير. وربما اقتصرُوا به على ما دون العشرة وربما جاوز ذلك".⁽¹⁾

وعامة الجمع هي الواو, لأنّ العرب استعملوا هذا الحرف للدلالة على اجتماع العقلاء من الذكور, فقالوا: الرجال قاموا وهم يقومون. واستعملت قبائل طيّئ وأزد وبلحارث هذه الواو علامة للمذكرين. فقالوا: (أكلوني البراغيث).⁽²⁾

ومن ذلك قوله تعالى: "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار".⁽³⁾ وهي عند سيبويه حرف دال على الجماعة, كما أنّ التاء في (قامت). حرف دال على التأنيث.⁽⁴⁾ واستعملوا الواو في العطف لمطلق الجمع أيضاً.⁽⁵⁾ واستعملوها بدلاً من الباء في القسم. قال ابن جنى: "وإنما أُبدلت الباء لأمرين: أحدهما مضارعتها إياها لفظاً, والآخر مضارعتها إياها معنى. أمّا اللفظ فلأنّ الباء من الشفة كما أنّ الواو كذلك. وأمّا المعنى فلأنّ الباء للإصاق والواو للاجتماع, والشيء إذا لاصق الشيء فقد اجتمع معه".⁽⁶⁾

ومما يُستأنس به في هذا الحديث أنّ الأستاذ شرف الدين ذكر "أنّ العرب الجنوبيين استعملوا الميم وحدها لجمع المذكر السالم, ولم يكن في ذلك إعراب, و استشهد لذلك بما وجدته من النقوش السبأية القديمة مثل: (حميرم) اي الحميريون, و (ازدم) أي الازديون, ونحو ذلك".⁽⁷⁾ والقول في دخول الإعراب, وإلحاق النون في الجمع كالقول في التثنية, وإذا صحّ هذا الافتراض فإنّ الجمع المذكر السالم مرّة بفترة من الزمن استعمل فيها بالواو مطلقاً, وذلك مثل دخول الإعراب.⁽¹⁾

¹ - المرجع السابق، ص 123.

² - ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب: تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار احياء التراث العربي، ص 478.

³ - صحيح البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، 139/1.

⁴ - سيبويه، الكتاب: 40/2.

⁵ - مغني اللبيب: ص 463.

⁶ - سر الصناعة: 160/1.

⁷ - شرف، أحمد حسين، اللغة العربية في عصور ما قبل الإسلام: ط1، القاهرة، ص128.

وعندما احتاجوا إلى الإعراب في هذا الجمع، فالعلامة الأصلية للرفع هي الواو، فجاؤوا بها واستغنوا عن واو الجمع بالضممة التي قبلها، لأن الضمة بعض الواو، ففي نحو قولهم: "جاء الزيدون، تكون الواو علامة للرفع، والضمة قبلها دليل الجمع".⁽²⁾

ولو قالوا: إن الواو علامة الجمع، فلا يجوز حذفها، لأنها لو حذفت لم يبقَ ما يدل على كون اللفظ مجموعاً، لأن الاستغناء هنا حاصل لوجود ما يدل على المستغنى عنه، فالضممة الباقية تدل على الواو المستغنى عنها، في حالة الرفع، والكسرة المنقلبة عن الضمة لأجل الياء في الجر و النصب تدل على الجمع أيضاً.

ويقول الزبيدي: "إن الواو حرف الإعراب، لأنها من تمام الاسم، وهي نهايته، فلا يجوز

أن

تكون إعراباً، لأنها كالراء من (جعفر)"⁽³⁾ وفي شرح الكافية: "جاءت الواو لتدل على الجمع، فهي دليل على معنى، و ليست الراء من (جعفر) دليلاً على معنى، فإذا وُجِدَ ما يدل على معنى الواو، وهو الجمع، جاز الاستغناء عنها، ولا يوجد شيء يدل على الراء من (جعفر) كي يجوز الاستغناء عنه"⁽⁴⁾، كذلك القول: "أن التاء في (قائمة) ألحقت لتدل على معنى التأنيث وقد صارت حرف الإعراب، و كذلك الياء من (عُمري) ألحقت لتدل على النسب وقد صارت حرف الإعراب أيضاً، فكان يقتضي ذلك أن تكون الواو حرف الإعراب أيضاً"⁽⁵⁾ ويقول الزبيدي: "إنما صارت التاء من (قائمة) حرف الإعراب، لأنك لو حذفتها لم يبق شيء يدل على المعنى الذي ألحقت لأجله، فيقع اللبس بين المذكر والمؤنث"⁽¹⁾، وكذلك القول في الياء من (عُمري) "أما الواو التي ألحقت للدلالة على الجمع يجوز الاستغناء عنها لوجود ما يدل عليها وهو الضمة، أو

¹ - المصدر السابق: 130.

² - المصدر السابق: 131.

³ - إعراب الأسماء الخمسة: ص 26.

⁴ - شرح الكافية: 179/.

⁵ - المصدر السابق: ص 177.

¹ - إعراب الأسماء الخمسة: ص 32.

الكسرة المنقلبة عن الضمة، فلا يقع اللبس لأجل ذلك بالمفرد ولا بالمتثى إذا استغنى عن الواو⁽¹⁾.

وإذا كان الاسم منقوصاً نحو: (القاضي) وأريد جمعه جمع سلامة ألحقت به علامة الجمع وهي الواو، فصار (قاضيون).

"والياء إذا تحركت بالضمة أو الكسرة صارت ثقيلة إذ لا يقال: جاء القاضي - بضم الياء - ومررت بالقاضي - بكسر الياء - فيخفف ذلك بحذف الضمة أو الكسرة على الياء.

كل ذلك لأجل التخفيف أيضاً في المنقوص الذي ألحقت به الواو علامة للجمع، فيلتقي ساكنان ياء المنقوص وواو الجمع فيحذف أولهما كما هو القياس في الساكنين اللذين أولهما حرف مد⁽²⁾.

فيصير (قاضيون) بعد التخفيف: (قاضون) وعندما أعربوا (قاضون) استغنوا عن الواو التي هي علامة جمع بالضمة قبلها وجاءوا بواو هي علامة للرفع، وإذا كان الاسم مقصوراً نحو: (مصطفى) وأريد جمعه جمع تصحيح ألحقت الواو به علامة للجمع فصار (مصطفون) فالتقى ساكنان هما الألف والواو، ونشأ عن ذلك ثقل في اللفظ، لأن اجتماع حركتي مدّ طويلتين ثقيل في النطق، فيخفف ذلك في النطق بحذف الألف فصار اللفظ بعد التخفيف (مصطفون) — بضم ما قبل الواو — ولكنهم وجدوا أنّ هذا الجمع يلتبس بجمع المنقوص من جهة، ويجمع ما ليس بمنقوص ولا مقصور من الأسماء الصحيحة من جهة أخرى، فأبدلوا الضمة التي قبل واو الجمع فتحة ليحصل الفرق فصار (مصطفون).

والكوفيون يلحقون المقصور بالمنقوص، ولا يفرقون بينهما فيقولون: (مصطفون) بضم الفاء⁽¹⁾.

¹ - شرح الكافية: /178.

² - المصدر السابق: 2/179.

¹ - المصدر السابق: 2/180.

وعندما أعربوا (مصطفون) وجدوا أنّ الفتحة المبدلة من الضمة تصلح أن تكون علامة للجمع، لأنّ الواحد من المقصور لا يكون بفتحة دون الألف المقصورة إلا في الجمع، فاستغنوا عن واو الجمع بما يدل عليها، وهي الفتحة، و جاءوا بواو هي علامة للرفع. وأعطوا للجر علامته الأصلية وهي الياء، وبقيت الفتحة قبلها دليلاً على جمع المقصور. وألحقوا النصب بالجر فجعلوه بالياء أيضاً، وبقيت الفتحة قبلها علامة على جمع المقصور.

ولو قيل ليست الفتحة دليلاً على الجمع بل هي دليل على الألف المحذوفة، لأنّ الألف عندما حُذفت بقيت الفتحة دليلاً عليها. يقول الزبيدي: "إنّ القياس في كل جموع التصحيح أن يكون ما قبل علامة الجمع، و هي الواو، مضموماً، وقد عمل الكوفيون بهذا فضموا ما قبل الواو في جمع المقصور، وعندما خافوا أن يلتبس جمع المقصور بجمع المنقوص، أبدلوا من الضمة فتحة، لتكون دليلاً على جمع المقصور".⁽¹⁾

أما المثني عند الترزي وهي الصيغة الأصلية هي الألف والنون و يعلل مجيء الياء والنون فيقول: "إنّ الألف قد تحولت في بعض اللهجات السامية والعربية إلى ياء، فأدى ذلك إلى صيغة المثني الأخرى التي خصّها النحاة بحالتي النصب والجر، كما نلاحظ أنّ قلب الألف إلى ياء ظاهرة مألوفة في بعض اللهجات العربية كاللهجات اللبنانية".⁽²⁾

لقد خالف الطرزي إبراهيم أنيس، "فالصيغة الأصلية للمثنى، هي تلك التي خصّها النحاة بالنصب والجر، أي: (رجلين) هي التي كانت وحدها شائعة في اللغة السامية الأولى، حيث تخلصت بعض اللهجات السامية من صوت اللين المركب في المثني، بأن تطور منها إلى صوت لين خالص (حرف مد) يشبه ما نسميه بإمالة ألف المد، وبعض اللهجات العربية تخلصت، بأن تطور فيها إلى ألف المد، وصار على الصورة التي اتخذها النحاة للرفع أي رجلان".⁽¹⁾

ما يلحق بجمع المذكر السالم:-

¹- إعراب الأسماء الخمسة: ص33.

²- ترزي، فؤاد حنا، في أصول اللغة والنحو: ص 192.

¹- من أسرار اللغة: ط3، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص 255.

وَأَلْحَقَ بِهَذَا الْجَمْعِ أَسْمَاءَ جَمُوعٍ، وَهِيَ (أَلُو) اسْمٌ جَمْعٌ بِمَعْنَى أَصْحَابٍ، وَعَالَمُونَ اسْمٌ جَمْعٌ عَالَمٌ بِفَتْحِ اللَّامِ، لَا جَمْعَ لَهُ، لِأَنَّهُ عَامٌ فِي الْعُقَلَاءِ وَغَيْرِهِمْ، وَعَالَمُونَ خَاصٌّ بِالْعُقَلَاءِ، وَعَشْرُونَ وَبَابُهُ أَسْمَاءُ جَمُوعٌ لِلْمَقْدَارِ الْمَعْيُنِ. وَجَمُوعٌ تَصْحِيحٌ شَاذَةٌ لِعَدَمِ الشَّرْطِ مِنْهَا، كَأَهْلُونَ.⁽¹⁾

وَوَابِلُونَ⁽²⁾ وَجَمُوعٌ تَكْسِيرٌ، وَهِيَ أَرْضُونَ بِفَتْحِ الرَّاءِ، وَسَمِعَ سَكُونُهَا فِي الشَّعْرِ، وَبَنُونَ وَسَنُونَ وَبَابُهُ، وَهُوَ كُلُّ اسْمٍ ثَلَاثِي حَذْفٍ لَامِهِ، وَعَوِضٌ مِنْهَا هَاءُ التَّانِيثِ، وَلَمْ يَكْسُرْ تَكْسِيرًا يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ، نَحْوُ: عِضَةٍ وَعَضِينَ.⁽³⁾ وَثُبَّةٌ وَثُبِينٌ.⁽⁴⁾ فَلَيْسَ مِنْهُ نَحْوُ: تَمْرَةٌ لِعَدَمِ الْحَذْفِ نَحْوُ: عِدَّةٌ وَزَنَّةٌ، لِأَنَّهُ مَحْذُوفٌ الْفَاءَ لَا اللَّامَ، وَلَا نَحْوُ يَدٍ وَدَمٍ لِعَدَمِ التَّعْوِيزِ، وَشَذَّ أَبُونَ وَأَخُونَ، وَلَا نَحْوُ اسْمٍ وَأَخْتٍ وَبِنْتٍ بِنَاءً عَلَى أَنَّ أَصْلَهَا سَمُو وَأَخُو وَبَنُو، فَإِنَّ الْعَوِضَ مِنْهَا غَيْرُ الْهَاءِ وَهُوَ الْهَمْزَةُ فِي الْأَوَّلِ، وَتَاءُ التَّانِيثِ فِي الْآخِرِ، وَلَا نَحْوُ: شَاةٌ وَشَفَّةٌ لِتَكْسِيرِهَا تَكْسِيرًا يَعْزَبُ بِالْحَرَكَاتِ وَهُوَ شِيَاهُ وَشِفَاهُ، وَخَرَجَ بِالسَّالِمِ الْمَكْسُرِ، فَأِعْرَابُهُ بِالْحَرَكَاتِ كَالْمَفْرَدِ، وَذَلِكَ غَيْرُ مَا وَرَدَ، وَبِالْمَذْكَرِ الْمُؤَنَّثِ.

أَمَّا مَا أَلْحَقَ بِالْمَثْنَى فَمِنْهَا اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ، وَثْنَتَانِ فِي لُغَةِ تَمِيمٍ.⁽⁵⁾ مُطْلَقًا أَضْيَفًا أَمْ أَفْرَادًا أَمْ رَكْبًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَأَنْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾⁽⁶⁾. وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ﴾⁽¹⁾. وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ﴾⁽²⁾. وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿رَبَّنَا أُمَّتَنَا اثْنَتَيْنِ وَأُحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ﴾⁽³⁾. وَقَوْلُهُ ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾⁽⁴⁾.

¹ - شرح الأشموني: 61/1.

² - المعجم الوسيط: ط3، مادة وبل، 105/2.

³ - المصدر السابق: 630/2.

⁴ - لسان العرب: (ثبا)، 116/18.

⁵ - السيوطي، المطالع السعيدة: تحقيق طاهر سليمان حموده، الدار الجامعية، الاسكندرية.

⁶ - البقرة: آية 60.

¹ - المائدة: 106.

² - يس: 14.

³ - غافر: 11.

⁴ - المائدة: 12.

ومنها أيضا "كلا" و"كلتا"، وألفاظ التغليب وهي ما صلح للتجريد لا العطف "كالقمرين" للشمس والقمر، والعُمَريين "لأبي بكر وعمر، والعُمَريين" لعمر بن عبد الوكيل وبن عمرو، و"الأبوين" للأب والأم، و"المصعبين" لمصعب بن الزبير وابنه عيسى أو أخيه عبد الله.

المؤنث السالم:-

سُمِّي سالماً، لأنه يسلم فيه بناء واحده (1) لأنه إذا جُمع لَحَقَ آخره ألف و تاء كما تقول في هند. هندات، فهند، ما تغير في جمعه، لكن إن كان واحده مختتما بتاء التأنيث. ولا فرق بين أن يكون مُسَمَّى هذا الجمع مؤنثاً بالمعنى كهندات، أم بالتاء والمعنى كفاطمات، أم بالتاء دون المعنى كطلحات، أو بالألف المقصورة كحلبيات، أم الممدودات كصحراوات، أو يكون مُسماه مذكراً كإصطبلات. ولا فرق أن تكون بنية واحدة سالمة كضخمة وضخمت أو تغيرت كحلبى وحلبيات، وصحراء وصحراوات، وليس منه قُضاة ودُعاة، لأنَّ الألف فيها منقلبة عن أصل، وليس منه أبيات وأموات وأصوات، لأنها أصلية.

وحكم هذا الجمع، أن يُرفع بالضمة وينصب بالكسرة إعراباً، وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقاً.

* * * الملحق بجمع المؤنث السالم شيئان:-

= أحدهما: **أولات**: وهو اسم جمع بمعنى ذوات، لا واحد له من لفظه، و واحده في المعنى ذات، بمعنى صاحبة. وهي تنصب بالكسرة كما في قوله تعالى ﴿ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمَلٍ ﴾. (1)

= والثاني: ما سُمِّي به من ذلك الجمع ومما ألحق به نحو عَرَقات وأذرعَات، واختلف في إعرابه، الأول: أن ينصب بالكسرة كما كان قبل التسمية به و لا يحذف منه التنوين، نحو: هذه أذرعَات، ورأيت أذرعَات، ومررت بأذرعَات، وهذا هو مذهب الجمهور. والثاني: أن يرفع

¹ - البصري، الإمام علي بن خليل، قواعد البصرية في النحو: تحقيق عزام عمر الشجرأوي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2000م

¹ - الطلاق: آية 6.

بالضمة، وينصب ويجر بالكسرة ويزال منه التتوين. والثالث: أن يرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة ويحذف منه التتوين كإعراب ما لا ينصرف⁽¹⁾ وجاء في اللمع، "إذا جمعت الاسم المؤنث زدت في آخره ألفاً وتاء، وتكون التاء مضمومة في الرفع، مكسورة في الجر والنصب"⁽²⁾.

ويعلل ابن الأنباري: زيادة الألف والتاء، "لأنّ الألف من حروف المدّ واللين، وهي أولى بالزيادة، كما أنّها حروف خفيفة، و يناسب الجمع الثقيل، وزيدت التاء بدلاً من الواو، والياء حتى لا يقلب أي حرف منهما همزة بعد الألف، ولأنّ التاء تبدل من الواو كثيراً نحو تجاه، وتراث، ولأنّ التاء والألف علامة التأنيث في المفرد مثل: حبلى وتمرّة، والهدف كي لا يلتبس الجمع بالمتى"⁽³⁾.

وقول ابن جني: "بأنّ الألف والتاء علامة الجمع والتأنيث مساير لقول الجمهور وهو أولى، لأنّ الألف لو حذفت لما دلت التاء على الجمع ولا على التأنيث مقترناً بالجمع، وإنّ التأنيث والجمع زيادتان متصلتان فكان الدال عليهما حرفين متصلين من غير توزيع"⁽⁴⁾. وكان سيبويه قد قال: "جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة، لأنّهم جعلوا التاء، التي هي حرف الإعراب، كالواو والياء، والتتوين بمنزلة النون، لأنّها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير، فأجروها مجراها"⁽¹⁾.

وفي أسرار العربية جمع المؤنث: زيادة الألف والتاء، والألف أولى من غيرها لأنّها أخفّ من الواو والياء.

ويطرح الزبيدي سؤالاً: لم حُمِلَ النصب على الجر في هذا الجمع؟.

¹ - أبو الحسن الأشموني، شرح الأشموني على الفية ابن مالك: القاهرة، دار احياء الكتب العربية، 86/1.

² - ابن جني، اللمع في العربية: تحقيق حسين محمد شرف، عالم الكتب، ط1.

³ - الأنباري، أسرار العربية: ص38.

⁴ - ابن جني، الخصائص: ط2، 56.

¹ - سيبويه، الكتاب: ص 5.

ويجيب في نفس البحث: "لأنه لمّا وجب حملُ النصب على الجر في جمع المذكر الذي هو الأصل، وجب أيضاً حملُ النصب على الجر في جمع المؤنث الذي هو الفرع، حملاً للفرع على الأصل".⁽¹⁾

أمّا عن اشتراك جمع المؤنث السالم، بنهاية واحدة في حالتي النصب والجر، فإنّ بروكلمان يرجعه إلى سبب صوتي خالص⁽²⁾ والسبب في ذلك المخالفة الصوتية إذ تُبدل الفتحة القصيرة إلى كسرة قصيرة، عند مجاورتها مباشرة لفتحة طويلة، والهدف من ذلك، تجنب النطق بمجموعة مصوتات ممتدة الطابع متواصلة.

وقد فصل في هذا الرأي إبراهيم مصطفى إذ يقول: "إنّ الفتحة لم تتب عن الكسرة، وإنّما الذي كان، أنّ هذا الاسم لما حُرِمَ التتوين أشبه - في حالة الكسر - المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذف ياءه، فأغفلوا الإعراب بالكسرة، والتجأوا إلى الفتح ما دام هذه الشبه. وإذا بدأت الكلمة بأل، أو أُتبعَت بالإضافة، أو أُعيد تتوينها لسبب، عادوا إلى إظهار الكسرة، وزال المانع من التصرف"⁽³⁾

ويفسّر سبب هذه المخالفة رمضان عبد التواب: "السبب في المخالفة من الناحية الصوتية، هو أنّ الصوتين المتماثلين، يحتاجان إلى جهد عضلي في النطق بهما في كلمة واحدة. ولتيسير هذا الجهد العضلي يقلب أحد الصوتين صوتاً آخر"⁽¹⁾

مثال: بنات "جمع مؤنث وفي حالة النصب نقول" رأيت بناتك > بناتك. ولكن نظراً للقانون المذكور، تخالف الفتحة إلى كسرة و يضرب رمضان عبد التواب مثلاً لذلك فيقول:

¹ - الزبيدي، إعراب الأسماء الخمسة: ص36.

² - بروكلمان، كارل، فقه اللغات السامية: ص 101.

³ - إبراهيم مصطفى، إحياء النحو: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1973، ص 112.

¹ - رمضان عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلمه وقوانينه: ط1، مطبعة المدني، القاهرة، 1983، ص 41.

"بدليل ما رواه الكوفيون عن العرب من قولهم: سمعت لغاتهم. وفي أمثال العرب: استأصل الله عرقاتهم"⁽¹⁾.

وخلاصة القول في جمع المؤنث السالم، أنّ الكوفيين اتفقوا على أنّ علامة رفع جمع المؤنث السالم الضمة، وعلامة جره الكسرة و اختلفوا في علامة نصبه.

وقالوا: "يجوز نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة مطلقاً، سواء كان تاماً أما محذوف اللام نحو: رأيت الهندات، وسمعت لغاتهم"⁽²⁾.

كما يجوز نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة إذا كان ناقصاً محذوف اللام نحو: سمعت لغاتهم. ونسب هذا الرأي للكسائي والفراء. والفراء في معاني القرآن يوجب خفض تاء جمع المؤنث السالم في حالتين: الأولى: إذا كان تاماً لم ينقص لامه نحو: رأيت الصالحات والأخوات، والحالة الثانية: إذا كان ناقصاً فأؤه"⁽³⁾.

وفي كلام ابن جني ما يشير إلى وقوفه مع وجهة النظر التي تجيز فتح تاء الجمع المؤنث المنصوب مطلقاً، يقول: "لأنهم قد كانوا قادرين على أن يفتحوا التاء فيقولون: رأيت الهندات، فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه"⁽⁴⁾.

الممنوع من الصرف:-

حكم الاسم الممنوع من الصرف⁽¹⁾ أن يرفع بالضمة على الأصل بغير تنوين، مثل جاء أحمد، وينصب بالفتحة على الأصل، ولا يدخله تنوين مثل: رأيت أحمد، ويجر بالفتحة من غير تنوين نيابة عن الكسرة، لأنه ممنوع من الصرف، ويبقى مجروراً، وعلامة جره فتح آخره نيابة

¹ - المصدر السابق: ص 43.

² - الرضي الأسترابادي، شرح الكافية: 189/2.

³ - الفراء، معاني القرآن: ط2، بيروت، عالم الكتب، 93/2.

⁴ - ابن جني، الخصائص: 111/1.

¹ - محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: دار الكتب العلمية، بيروت، 1997، ج3، ص 237.

عن الكسرة ما لم تضيف. فإذا أُضيف جُرَّ بالكسرة على الأصل, مثل: مررت بأفضلِكُمْ, و قال الله تعالى ﴿لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم﴾⁽¹⁾.

أو ما لم يُقرن (بالألف واللام) – أي يُجر ما لا ينصرف بالفتحة مدّة عدم اقترانه بأل – فإنَّ قَرْنَ بها جُرَّ بالكسرة على الأصل مثل مررت بالأفضل.

كذلك قول ابن ميادة في مدح الوليد بن يزيد:

(الطويل)

تبيبتُ بليلٍ أمُّ أرمَدَ اعتادَ أو لقا

أي بليل الأرمد, وذلك لأنَّ (أم) تشبه (أل) تماما و العلل المانعة من الصِّرف (تسع) على

الأصح, جمعها بعضهم في بيتين (فقال):

(البيسيط)

وعجْمَةٌ ثم جمعٌ ثم تركيبٌ
ووزنٌ فعِلٌ هذا القولُ تقريبٌ

عدلٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومعرفةٌ
والنون زائدةٌ من قبلها ألفٌ

كذلك قولهم:

ثنتانٍ في اسمٍ فما للصِّرفِ تصويبٌ

موانعُ الصِّرفِ تسعُ كلما اجتمعت

وجمعها بعضهم في بيت مفرد (فقال):

(البيسيط)

ركبٌ وزدٌ عجمَةٌ فالوصفُ قد كَمَلَا

اجمعَ وزنٌ عادِلًا أنتَ بمعرفةٍ

فمتى اجتمع في الاسم علتان من هذه العلل التسع المذكورة منع من الصِّرف, مثل

(عمر) فقد منع من الصِّرف للعلمية (و العدل), لأنه معدول من عامر تقديراً.

(وأحمد) للوصف ووزن الفعل. وطلحة: للتأنيث اللَّفْظي والعلمية. وزينب: للتأنيث

المعنوي والعلمية. وإبراهيم: للعجمة والعلمية, ومعد يكره وحضرموت. للتركيب والعلمية.

¹ - التين: الآية 4.

وعمران: للألف والنون الزائدتين والعلمية، وسكران للألف والنون الزائدتين والوصف، وأحمر
لوزن الفعل والعلمية.⁽¹⁾

وفيها (أي العلل التسع) (علتان)⁽²⁾ تقوم كل واحدة منها مقام علتين، وهما ألف التأنيث
المقصورة (كحَبْلِي)، والممدودة (كحمرَاء)، لأنَّ ألفي التأنيث تلزمان الاسم لزوماً لا تنفكآن عنه.
فالتأنيث علة، وكونه لازماً بمنزلة علة أخرى. والعلة الثانية: الجمع الموازن (لمفاعل ومفاعيل)
بفتح أولهما مثل: دراهم ودنانير ومساجد وقناديل.

وأما مثل سُرَادِق: بضم أوله فمنصوب. وأشار المصنّف بهذا إلى كلّ جمع ثالثه ألف
بعدها حرفان أو ثلاثة، أو وسط الثلاثة ساكن صيارفة: منصرف لتحرّك أو وسط الثلاثة والمعنى ما
لا ينصرف: كل جمع ثالث حروفه ألف وبعدها حرفان أو ثلاثة أو حرف مشدّد نحو: مساجد
ودواب، إلا ما كان في آخره (هاء) التأنيث فإنه ينصرف في النكرة نحو جاحجة وصيارفة
وعباقره. إلى آخره. وينبّه ابن هشام إلى أنّ جميع أسماء الأنبياء — عليهم السلام — لا تنصرف،
مثل⁽³⁾: "إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب وموسى وعيسى وأيوب — عليهم السلام — إلا ستة
أسماء — لو قال: إلا سبعة أسماء لكان أصوب لئلا يرد وجمعهم أحد النحاة — عليهم السلام —
في بيت مفرد:

(الطويل)

تذكر شعيباً ثمّ نوحاً وصالحاً وهوداً و لوطاً و النبي محمداً

وجميع أسماء الأنبياء أعجمية إلا أربعة: هود وصالح وشعيب ومحمد — صلى الله عليه

وسلم —.⁽¹⁾

¹ الإنصاف في مسائل الخلاف: ج1، ص 19.

² همع الهوامع: ج2، ص 212.

³ شرح الأشموني: ج2، ص 53.

¹ - شرح شذور الذهب: ص 454.

ويقول الإشبيلي: "خفضت الأسماء التي لا تتصرف بالفتحة لأنها لما أشبهت الأفعال وحُكِمَ لها بحكمها فلم تُتَوَّن ولم تخفض كأفعال، حُمِلَ فيها الخفض على النصب، كما أنه لما تعذر النصب حمل على الخفض للشبه الذي بينهما".⁽¹⁾

وفي كتاب شرح الأشموني: "الممنوع من الصرف هو المسلوب فيه التتوين بناءً على أنَّ الصرف ما في الاسم من الصوت أخذاً من الصريف، وهو الصوت الضعيف، وقيل: هو المسلوب منه التتوين والجر معاً بناءً على أنَّ الصرف هو التصريف في جميع المجاري".⁽²⁾ وفي نفس الكتاب يقول: "وهذا الخلاف لا طائل تحته و حكم ما لا ينصرف أنه لا ينوّن، واختُلفَ لِمَ مُنِعَ من الصرف، فقيل: لشبه الفعل كما منع التتوين و قيل: لئلا يتوهم أنه مضاف إلى ياء المتكلم و أنّها حذف، وقيل: لئلا يتوهم أنه مبني لأنّ الكسرة لا تكون إعراباً إلا مع التتوين أو الألف و اللام أو الإضافة، فلما منع الكسر حمل جره على نصبه، فجر بالفتحة، كما ينصب بهما لاشتراكهما في الفضلية بخلاف الرفع فإنّه عمدة، كما حمل نصب جمع المؤنث السالم على جره".⁽³⁾ كذلك منع من الصرف في الاسم لعلتين⁽⁴⁾ فرعيتين صحيحتين، إحداهما راجعة للفظ، و الأخرى للمعنى، و علة الواو بمعنى (أو) علة واحدة فرعية تقوم مقامهما، وذلك لأنّ في الفعل فرعية على الاسم في اللفظ، وهي اشتقاقه من المصدر، وفرعيته عليه في المعنى، وهي احتياجه إلى الاسم في الإسناد فامتنع تتوين الأمكنة الذي هو علامة الأخف عندهم، فامتنع الجر بالكسرة لتأخيهما في اختصاصهما بالاسم فعوضوا عنه الفتح.

¹ - الإشبيلي، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: إشراف د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب، ج1، ص51.

² - شرح الأشموني: 133/3.

³ - المصدر السابق: 134/3.

⁴ - المصدر السابق، 133/3.

الأفعال الخمسة:-

وهي أفعال مضارعة أتصل بها ألف اثنتين غائبين كانا أو مخاطبين، أو اتصل بها واو الجماعة أي جماعة الذكور غائبين كانوا أو مخاطبين، أو اتصل به ياء المؤنثة المخاطبة. ويذكر ابن هشام: بعض الأمثلة نحو: "الزيدان يعلان. فهذا مثال للمضارع المتصل به ألف الاثنتين الغائبين. ونحو أنتما تعلان، والمرأتان تعلان. فالأول: مثال للمضارع المتصل به ألف الاثنتين المخاطبين. والثاني: مثال للمضارع المتصل به ألف الاثنتين الغائبين. ونحو: الزيدون يفعلون. مثال للمضارع المتصل به واو الجماعة للذكور الغائبين، ونحو: أنتم تفعلون، مثال للمضارع المتصل به واو الجماعة للذكور المخاطبين ونحو أنتِ تفعلين مثال للمضارع المتصل به ياء المؤنثة المخاطبة. وقس على هذه الأمثلة".⁽¹⁾

وحكمها — أي الأفعال الخمسة — أي ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة، و تنصب بحذف النون نيابة عن الفتحة، و تجزم بحذف النون نيابة عن السكون.

ويقول الأخفش: "الأفعال الخمسة"⁽²⁾ لها حرف إعراب وهي الألف في "يعلان" والواو في "يفعلون" والياء في "تفعلين" وإنها أعربت و لا حرف إعراب لها على خلاف الأصل".⁽³⁾

ويرد الأنباري عليهم بقوله: ⁽⁴⁾ "إننا لو قدرنا لها حرف إعراب، إمّا أن تكون اللام أو الضمير أو النون، وهذا باطل لأنّ من الإعراب الجزم، فلو جعلنا اللام لوجب تسكينه في الجزم فيؤدّي إلى حذف ضمير الفاعل، وهذا لا يجوز، وعلى هذا تخرج الألف والواو والياء في تثنية الأسماء وجمعها، فإنها حروف لا تقوم بنفسها ولا موضع لها من الإعراب، فجاز أن تكون حروف الإعراب، كذلك بطل أن تكون النون حرف الإعراب، لأنها ليست كحرف من الفعل وإنما هي بمنزلة الفتحة، ولهذا تحذف في الجزم والنصب، ولا يخلُ حذفها بمعنى الفعل، ولو

¹ - الأنصاري، ابن هشام، شرح شذور الذهب: ص154.

² - الإنصاف في مسائل الخلاف: ج2، ص17.

³ - المصدر السابق: 18/2.

⁴ - المصدر السابق: ص17/2.

كانت حرف الإعراب لما حُذفت مع تحركها ولا خَلَّ حذفها بمعنى الفعل، وكان الإعراب جارياً عليها، فلذلك لم يجر أن تكون حرف الإعراب، وعلى هذا نُخرج الألف والواو والياء في التثنية والجمع، فإنها بمنزلة حروفها، ويختلُّ معناها بحذفها".

وأما إلحاق "النون" بعد حروف المد في الأفعال الخمسة فحُمِلت على الأسماء.⁽¹⁾ التي في معناها المجموعة جمع السلامة والمثناة نحو: "مسلمون" و"مسلمات" وهي في تثنية الأسماء وجمعها عوض من التثنية كما ذكروا، ثم شَبَّهوا بها هذه الأمثلة الخمسة، فألحقوا النون فيها في حالة الرفع، لأنها إذا كانت مرفوعة كانت واقعة موقع الاسم، فاجتمع فيها وقوعها موقع الاسم، ومضارعتها له في اللفظ، لأنَّ آخرها حرف مدّ و لين، ومشاركتها له في المعنى، فألحق فيها النون عوضاً من حركة الإعراب حملاً على الأسماء، كما حملت الأسماء عليها فجمعت بالواو والياء.

ويعد الأنباري: "النون في تثنية الأسماء وجمعها أصل النون في الأفعال الخمسة تثنية الأفعال وجمعها، وحروف المد في تثنية الأفعال وجمعها – أعني علامة الإعراب – هي أصل حروف المد في تثنية الأسماء وجمعها، وهي علامات الإعراب".⁽²⁾

أما الزبيدي فيعد: "عدم إثبات النون في حالة النصب والجزم لعدم العلة المتقدمة وهي وقوعها موقع الاسم، وأنت إذا أوصلت النواصب والجوازم لم تقع موقع الأسماء، لأنَّ الأسماء لا تكون بعد عوامل الأفعال، فبعدت عن الأسماء، ولم يبق فيها غير مضارعتها لها في اتصال حروف المد بها مع الاشتراك في معنى الفعل".⁽³⁾

¹ - السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو: بتحقيق، محمد إبراهيم البني، دار الاعتصام، ص110/112.

² - الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 18/2.

³ - الزبيدي، الإعراب بالحروف: ص16.

وذهب الأخفش إلى أن الأفعال الخمسة تعرب بحركات مقدره قبل الألف والواو والياء ،
والنون دليل عليها.(1)

والإشبيلي يقول: "رُفعت الأفعال الخمسة بالنون لما تعذر رفعها بالواو المجانسة للضمة كراهة للاجتماع أي اجتماع حرفي العلة، لأنّ النون تشبه الواو في أنّها من حروف طرف الفم، وفي أنّ في الواو ليناً وفي النون غنةً، والغنة شبيهة باللين الذي في الواو، ومما يبين شبه الواو بالنون ادغامهم لها في: "من وال" ولا يدغم إلا المثلاث والمتقاربان، ونصبت هذه الأمثلة أيضاً بحذف النون، وإن لم يكن من جنس الفتحة حملاً للنصب منها على الجزم، وحمل النصب فيها على الجزم حملاً لها على نظائرها من الأسماء، وذلك أن "يفعلان" "يفعلون" و"تفعلين" نظير "الزيدان" و"الزيدون" و"الزيدين" في لحاق النون الزائدة وحرف العلة، والخفض في الأسماء نظير الجزم في الأفعال في أنّ هذا يختص بالأسماء وهذا بالأفعال، فلما حُمِلَ منصوب الاسم المثني والمجموع على مخفوضه في الخفض الذي انفردت به الأسماء فنصب بالياء حُمِلَ منصوب الفعل في هذه الأمثلة على مجزومه في الجزم الذي انفردت به الأفعال فنصب بحذف النون".(2)

الفعل المضارع المعتل الآخر:-

الفعل المضارع المعتلُّ الآخر، هو الذي في آخره ألف قبلها فتحة "يخشى" أو في آخره واو قبلها ضمة "يدعو" أو في آخره ياء قبلها كسرة "يرمي". و حكمه أي المضارع المعتل الآخر(3) - أن يرفع بضمة على الأصل مقدره - أي لا تظهر الضمة سواء كان في آخره ألف أم واو أم ياء، و يرى جمهور النحاة أنّ الذي منع ظهور الضمة على آخر المضارع المختوم بالألف التعذر، والذي منع ظهورها على آخر المضارع المختوم بالواو والياء هو الاستتقال. أمّا الفتحة فتظهر على الواو والياء وتقدر على الألف لتعذر تحريك الألف بالفتحة.(1)

1- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 17/.

2- الإشبيلي، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: ج1، ص52.

3- أسرار العربية: ص39

1- المصدر نفسه: ص41.

ويجزم المضارع (بحذف آخره)⁽¹⁾ نيابة عن السكون، سواء كان في آخره ألف أم واو أم ياء، مثل "لم يخشَ زيد".

ويقول الأشموني: "الأصل في المضارع أن يجزم بالسكون وينوب عن السكون حذف حرف العلة حال كون العلة لأمًّا فيه نحو: لم يغزُ، ولم يخشَ، ولم يرمِ"⁽²⁾، وأما نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾⁽³⁾، في قراءة قنبل⁽⁴⁾ فمؤول على أن الياء للإشباع إن كانت (من) شرطية وبأن اسكان يصبر لتوالي الحركات إن كانت موصولة، أو على نية الوقف عليه كما يقع لنا هنا كثيراً. ولو كانت الألف والواو والياء، مبدلات عن همزة نحو: يقرأ مضارع قرأ، ويقرئ مضارع أقرأ. فإن قُدِّرَ الإبدال بعد دخول الجازم امتنع الحذف، لاستيفاء الجازم مقتضاه قبل الإبدال.

يقول سيبويه: "إنَّ الجزم بحذف الحركة المقدرة، وحذف حرف العلة للترقية بين المرفوع والمجزوم"⁽⁵⁾.

كما أن الفعل المضارع المعتل الآخر، يُحذف حرف العلة منه في حالة الجزم نحو: "لم يرمِ"، ويعلل ابن عصفور ذلك فيقول: "إنَّما حُذفت الياء والواو في الجزم، لئلا يكون لفظ المرفوع كلفظ المجزوم لو أبقيت الياء والواو. وأيضاً فإن الياء والواو لما عاقبتا الضمة فلم تظهر معهما، أجريناً مجرى الضمة، فحُذفتا للجزم كما تُحذف الضمة"⁽⁶⁾

وما كان منها في آخره ألف فإنه يكون في موضع الجزم محذوف الألف، لمعاقبتها الحركة، فكما أنَّ الجازم يحذف الحركة، فكذلك ما عاقبها.

¹ - حاشية الصبان: ج1، ص141، شرح قواعد البصرية، ص37.

² - شرح الأشموني: 75/1.

³ - سورة يوسف: آية 9.

⁴ - قنبل: محمد بن عبد الرحمن المخزومي بالولاء، الشهير بقنبل، من اعلام القراء، كان اماماً ثم تولى الشرطة بمكة.

⁵ - سيبويه، الكتاب: ص7.

⁶ - الإشبيلي، الممتع في التصريف: ص 537/535.

الدلالة الصوتية لحركات الإعراب

ذهب ابن جني إلى أنّ الحركات أصوات ناقصة،⁽¹⁾ وأنّها سميت حركات، لأنّها تقلق الحرف الذي تقترب منه، وتجذب نحو الحروف التي هي أبعاضها، فالفتحة تجذب الحرف نحو الألف، والكسرة تجذب نحو الياء والضمّة تجذب نحو الواو.

فالحركات عند ابن جني أصوات تدخل على الأصوات الصامتة فتحركها عن سكونها، وتصل الصوت بالصوت الذي يليه إذ لا يستطيع المتكلم أن ينطق بأصوات اللغة ساكنة.

ويقول قطرب: " وإنّما أعربت العرب كلامها لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل".⁽²⁾

وفي كلام قطرب إشارة واضحة إلى الوظيفة الصوتية للحركات، التي تُستخدم — في نظره — لوصل الكلام و أداء القول أداءً سهلاً سلساً بعيداً عن الإبطاء في الكلام والاستعجال فيه.

وقد أدرك علماء العربية القدماء العلاقة بين الحركات (فتحة، كسرة، ضمّة) وبين حروف المد (الألف، الواو، الياء). فالحركات عندهم أبعاض هذه الحروف، قال ابن جني: " وقد أعرب بهذه الصورة نفسها كما يُعرب بالحركات التي هي أبعاضها".⁽³⁾

ويتسق كلام ابن جني هنا مع ما جاءت به الدراسات الصوتية الحديثة حول الطبيعة الصوتية للحركات، التي هي عبارة عن أصوات صائتة ينطق بها المتكلم دون أن يعترض مجراها أي عائق.

يقول إبراهيم أنيس: " وأصوات اللين في العربية هي ما اصطلح على تسميته قديماً بالحركات من فتحة وكسرة وضمّة، و كذلك ما سموه بألف المد، و ياء المد، و واو المد".⁽⁴⁾

¹ - ابن جني، سر صناعة الإعراب: تحقيق حسن هندواوي، دار العلم، دمشق، ط 1، 1985، ص 27/26.

² - المصدر السابق: ص 27.

³ - الخصائص: ج 2، ص 292.

⁴ - أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية: مكتبة الأنجلو المصرية، ط 5، القاهرة، 1979.

ويقول الدكتور رمضان عبد التواب: "والأصوات المتحركات في العربية ما سمّاه نحاة العرب بالحركات و كذلك حروف المد و اللين"⁽¹⁾

يقول ابن جني: "إنّك متى أشبعت ومَطَلت الحركة أنشأت بعدها حرفاً من جنسها".⁽²⁾ ولهذا احتاج الشاعر إلى إقامة الوزن مَطَل الحركة، وأنشأ عنها حرفاً من جنسها"⁽³⁾ فالفرق إذن بين الحركات وأصوات المد، تقصير الصوت واختلاسه في الحركات.

ونستنتج مما سلف أنّ الحركات الإعرابية وهي أبعاض حروف المد عبارة عن مصطلحات صوتية، تصف حركة الشفتين والحنك الأسفل عند نطق هذه الأصوات، وإنّ هذه الحركات تؤدي وظيفة صوتية وهي وصل الكلام، إذ لا يمكن للإنسان أن ينطق أصوات العربية صامتة، وإن يصلها بغيرها إلا بهذه الحركات. ثم استعار النحاة العرب هذه المصطلحات الصوتية للدلالة على وظيفة نحوية تؤديها الحركات في آخر الكلمة التي تقع عليها، وهي الإعراب و الإبانة عن المعاني.

الدلالة النحوية للحركات الإعرابية

ذهب النحاة العرب ما عدا قطرباً إلى أنّ الحركات الإعرابية تنبئ عن المعاني النحوية التي تعنور الكلام، فالضمة أو الواو علم الفاعلية، والفتحة أو الألف علم المفعولية، والكسرة أو الياء علم الإضافة.

قال ابن فارس: "من العلوم الجليلة التي اختصت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يُعرَفُ الخبر الذي هو أصل الكلام، و لولاه ما ميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت ولا تعجّب من استفهام، ولا نعت من تأكيد".⁽⁴⁾

¹ - عبد التواب، رمضان المدخل إلى علم اللغة: ص 42، ط1، القاهرة، 1982.

² - ابن جني، -الخصائص: ج2، ص314.

³ - المصدر السابق: ص315.

⁴ - أحمد ابن فارس، معجم مقاييس اللغة: تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط1، القاهرة.

وأما قولهم إنَّ الضمة علم الفاعلية، وإنَّ الفتحة علم المفعولية، وإنَّ الكسرة علم الإضافة، ففرى أنَّ هذا التعميم ينقصه الاستقراء التام، والربط الدقيق بين الأبواب النحوية التي تجمعها كل حركة من هذه الحركات، فالضمة أو الواو ليست علامة للفاعل وحده، وإنما هي علامة للمبتدأ والخبر ولنائب الفاعل، ولاسم كان وأخواتها، وخبر إنَّ وأخواتها. والعلاقة هنا بين معنى الفاعلية وبين معاني الأبواب الأخرى وهذا التباين بين هذه المعاني واضح، فالفاعلية تدل على مَنْ فعل الفعل، وأما المبتدأ فهو موضوع الكلام، والخبر فهو الجزء الذي تتم به الفائدة، وأما نائب الفاعل فهو يتضمن معنى المفعولية وإنَّ اسم كان وأخواتها، وخبر إنَّ وأخواتها، فقد كان الأول مبتدأً، والثاني خبراً قبل دخول كان أو إحدى أخواتها، أو دخول إنَّ أو أحد أخواتها عليها.⁽¹⁾

كذلك الفتحة أو الألف ليست علامة للمفعول به فقط بل هي علامة للمفاعيل الأخرى.

إذن فما الذي جعل العرب يختارون الضمة أو الواو علامة للفاعل، والأبواب النحوية الأخرى التي شبهت بالفاعل، ويختارون الألف أو الفتحة علامة للمفعول به، والكسرة أو الياء علامة للمضاف والاسم المسبوق بحرف الجر؟.

ذهب إبراهيم أنيس إلى أنَّ حركات الإعراب ليست دلالات على المعاني كما يظن النحاة القدماء، وإنما هي أصوات تستخدم لوصل الكلام⁽²⁾ وهو بهذا يكون قد أخذ برأي قطرب الذي اعتبر أنَّه لا دلالة للحركات الإعرابية.⁽³⁾

فالحركات الإعرابية عند إبراهيم أنيس تؤدي وظيفة صوتية فقط. وذهب إبراهيم مصطفى⁽⁴⁾ إلى أنَّ الضمة والواو علم الإسناد ودليل أنَّ الكلمة يُتحدَّث عنها، وإلى أنَّ الكسرة علم الإضافة سواء أكانت بحرف أم بغير حرف، وأنَّ الفتحة أو الألف حركة خفيفة مستحبة عند العربي ويختم بها كلامه.

¹ - ابن هشام، أوضح المسالك: ج1، ص 163.

² - أنيس، إبراهيم، من أسرار العربية: ص 242.

³ - الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، ص 71.

⁴ - مصطفى، إبراهيم، أحياء النحو: ص 45.

ويؤيد الدكتور مهدي المخزومي إبراهيم مصطفى بهذا الرأي⁽¹⁾ وهو اعتبار حركات الإعراب للإسناد، أو الإضافة أو الخفة.

وأما الفريق الثاني من علماء اللغة المعاصرين فهم يرون رأي علماء اللغة القدماء، وهو أنّ الحركات الإعرابية دلائل على المعاني ومن هؤلاء العلماء: رمضان عبد التواب، الذي يعد الحركات دوالاً على المعاني، ولم تكن حركات وصل بين الكلمات فحسب ودلل على ذلك ما يلي:⁽²⁾

1- وجود الإعراب كاملاً في اللغات السامية القديمة، فالفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، وعلامة الرفع الضمة، وعلامة النصب الفتحة، وعلامة الجر الكسرة تماماً في العربية، كما أنّ الحركات لا تقتصر على المفرد فقط، بل نجد الأسماء الخمسة، والمثنى وجمع المذكر السالم فإنها تعرب كما تعرب هذه الأسماء في العربية.

2- القرآن الكريم الذي وصل إلينا متواتراً بالرواية الشفوية. ولا يظن أنّ النبي -صلى الله عليه وسلم- كان لا يحرك أواخر الكلمات، في تلاوته لنص القرآن الكريم.

3- الرسم القرآني الذي نقل إلينا متواتراً يؤيد وجود الإعراب في العربية الفصحى، وإنه ليس من اختراع النحاة، وإلا كيف تفسر وجود الألف في الخط العثماني في حالة المنصوب المنون.

4- الشعر العربي بموازينه وبحوره، لا يقبل نظرية إبراهيم أنيس، بحال من الأحوال، ويكفي أن نقرأ بيتاً كبيت بشر بن أبي خازم:

فكأنّ طعنهمُ غداة تحملوا سفنٌ تكفأ في خليجٍ مُغربٍ

بتسكين أواخر كلماته، لتدرك إلى أي حد يفقد البيت وزنه الشعري، ووقعه الموسيقي على النفوس.

¹- المخزومي، مهدي، في النحو العربي: ص 66، مطبعة الحلبي، مصر، ط2 1986.

²- عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية: ص 382/ 386، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3، القاهرة، 1987.

5-الأخبار والروايات التي وصلت إلينا تدل على فطنة العلماء في الصدر الأول إلى هذه الحركات ومدلولها، وعيهم من يحيد عنها ممن فسدت ألسنتهم بمخالطتهم للأعاجم.

وذهب المستشرق الألماني برجشتراسر إلى أنّ ظاهرة الإعراب ظاهرة سليمة قديمة، تشترك فيه العربية والأكادية وإنّ حركاته قد ارتبطت بمعانٍ تدل عليها، فالفتحة مثلاً علامة الظرفية كما في: تحت وقبل وبعد⁽¹⁾.

وبعد هذا العرض لآراء القدماء والمحدثين في دلالة الحركات الإعرابية، فلا بدّ من عرض رأي للدكتور عبد القادر مرعي⁽²⁾.

إذ يرى " أنّ الحركات في الأصل أصوات تلحق الأصوات الصامتة، فتحركها عن سكونها، وإنّ هذه الاصوات تؤدي وظيفتين: وظيفة صوتية ووظيفة نحوية".

فالوظيفة الصوتية للحركات تتمثل في وصل الكلام، إذ إنّ الأصل في أصوات العربية الصامتة أصوات ساكنة، ولما كان الإنسان لا يستطيع نطق هذه الأصوات أو وصلها ساكنة، فقد استعان بهذه الحركات، التي تستخدم لوصل الكلام في نظام صوتي محكم لا يسمح الابتداء بساكن ولا يجمع بين ساكنين، ولا يجمع بين أربع حركات في كلمة واحدة، كما استعار العرب الحركات لأداء وظائف نحوية إلى جانب وظيفتها الصوتية. فليس بعيداً أنّ العرب استخدموا الضمة والواو للدلالة على التضامّ أو التلازم بين ركني الجملة الأساسيين، المسند والمسند إليه، أي المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، والفاعل في الجملة الفعلية، وكذلك ما يقوم مقام الفاعل، ككائب الفاعل، أو ما شبهه بالفاعل كاسم كان وأخواتها⁽³⁾ وخبر إنّ إذ إنّ المبتدأ والخبر والفعل والفاعل بمثابة الشيء الواحد، لا يستغني أحدهما عن الآخر، فهما متضامان متلازمان، لا ينفك أحدهما عن الآخر، وإذا ذكر أحدهما فلا بد من ذكر الآخر أو تقديره، فالمتكلم عندما ينطق صوت الضمة يضم كلاً من شفتيه إلى الأخرى، ولا يمكن إنتاج هذا الصوت إلا بالتضام بين

¹ - برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية: ص 120/116، إخراج رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي، القاهرة.

² - مرعي، عبد القادر: الدلالة النحوية، مؤته للبحوث والدراسات، مجلد 7، عدد 1، ص 209/208، 1992.

³ - الإنصاف في مسائل الخلاف: ج1، ص 45/44.

الشفنتين، ولذا نرى أنّ هناك علاقة بين الداليتين الصوتية والنحوية للضمة إذ إنّ الضمة يصاحبها ضم الشفتين، ورفعهما عن مكانهما، كما أنّه يوجد تضام وتلازم بين المسند والمسند إليه في الجملة، فكل منهما لا يقوم بنفسه إلا إذا ذكر الآخر أو قدر.

كما أنّ الفتحة ربما تكون علامة تركز على المعنى الجديد الذي تضيفه الفضلات إلى ركني الجملة الأساسيين، إذ إنّك كلما أضفت شيئاً إلى الجملة أضفت إليها معنىً جديداً.

قال الجرجاني: "وكما أضفت شيئاً صار المعنى غير الذي كان، فالمتكلم عندما ينطق صوت الفتحة أو الألف يفتح شفثيه وينتصب حنكه العلوي على الحنك السفلي، أو يرتكز عليه، فالارتكاز الناتج عند انتصاب الحنك العلوي على الحنك السفلي يصاحبه ارتكاز على المعنى".⁽¹⁾

ونلاحظ أنّ الجديد الذي تضيفه الكلمة المنصوبة إلى معنى الجملة السابقة دلالة الحركة على المعنى وهي تابعة لثبوت نفس الحركة.⁽²⁾

ولذا نرى أنّ هناك علاقة بين الداليتين الصوتية والنحوية للفتحة، فالدلالة الصوتية لها تتمثل في فتح الشفتين وانتصاب الحنك العلوي على الحنك السفلي وارتكازه عليها في أثناء نطق هذا الصوت، والدلالة النحوية تتمثل في التركيز على المعنى الجديد الذي تضيفه الكلمة إلى الجملة عند نصبها والارتكاز عليها.

وقد تكون الكسرة علامة للمضاف إليه، لأنك عندما تضيف الكلمة إلى الأخرى كأنك تجرّها إليها، فعندما تقول: كتاب محمد، فكلمة محمد هنا جرت لإضافة كلمة كتاب إليها، وكأنك جررت أو سحبت المضاف إليه إلى المضاف، وكذلك فأنت عندما تنطق صوت الكسرة فإنك تجر الحنك السفلي إلى أسفل، قال ابن الحاجب: "وأما جر الفك السفلي إلى أسفل وخفضه فهو عكس الشيء، إذ إنّ المكسور يسقط ويهوي إلى أسفل، فسمي حركة الإعراب جرّاً وخفضاً".⁽¹⁾

¹ - الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الاعجاز: تحقيق محمد رشيد رضا، ط 6، ص 411، 1960، مصر.

² - المصدر السابق: ص 412.

¹ - الفيرو أبادي، القاموس المحيط: تحقيق عبد العظيم الطحاوي، (كسر)، ص 37، مطبعة الكويت.

الفصل الثاني

أثر قضية الأصل والفرع في

تقسيم العلامات الإعرابية

قضية الأصل والفرع وأثرها في النحو العربي

لا شكَّ في أنَّ قضية الأصل والفرع قد أثرت في عملية بناء النحو العربي ومصطلحاته، وأحكامه وأصوله، فما من بابٍ في هذا النحو إلا وتظهر منه بشكل أو بآخر، وعلى الرغم من أنَّ أصحاب المنهج الوصفي ينظرون إلى أنَّ البحث في هذه القضية لا يعدو أن يكون بحثاً ميتافيزيقياً، إلا أنَّ الأمر الذي لا يمكن إغفاله أو إنكاره هو أن هدم هذه الفكرة، يعني بصورة أو بأخرى، هدم البناء الأساسي الذي قام عليه علم شامخ من علوم العربية.

ومن الجدير بالذكر هنا أنَّ العربية ليست اللغة الوحيدة التي عرفت أو أثرت فيها قضية الأصل والفرع، وإِنما هناك لغاتٌ شتى اعتمدتها في تفسير كثير من ظواهرها اللغوية منها على سبيل المثال اللغة الإنجليزية، إذ الأصل فيها نوعان: أصلٌ حرٌّ (Free) ومقيّد (Bound) والأصل الحر (Free morpheme)، نوعان: أصلٌ محتوى (content morpheme) ويشمل الأسماء والأفعال والحروف والصفات، والثاني أصلٌ وظيفي (Function morpheme) ويشمل حروف الجر والضمائر وأدوات العطف، أمّا الأصل المقيّد فيشمل السوابق (prefixes) واللواحق (suffixes)، غير أنَّ عناية النحاة العرب بهذه القضية تكاد تتجاوز أحياناً كلَّ حدٍ بحيث نستطيع القول إنهم قد ابتعدوا في تفسير كثير من ظواهر النحو العربي عن التعليل اللغوي السليم إلى التعليل المنطقي الذي يتفق وفكرة الأصل والفرع التي آمنوا بها إيماناً قوياً، وحاولوا إخضاع كثير من الظواهر اللغوية والنحوية لها.⁽¹⁾

'قضية الأصل والفرع وتطورها'

ليس من السهل البحث في نشأة مصطلح ما، ومحاولة رصد تطوره عبر تاريخه، لأنَّ المصطلحات — غالباً — لا تحمل شهادة ميلادها، ولهذا فالبحث في تاريخ المصطلحات بحثٌ محفوفٌ بمزلق الخلط والخطأ، ويزداد صعوبةً كلما اقترب من نقطة البداية للمصطلح؛ لذلك

¹ - ينظر: قضية الأصل والفرع وأثرها في بناء النحو العربي: أحمد حسن حامد، مجلة النجاح للأبحاث، ج1، عدد4، آب 1989، ص10.

تبقى الآراء قائمة على قرائن ظنيّة الثبوت تدعمها – بقدر ما – وتفسح المجال للآخرين للمناقشة والمخالفة.

واصطلاح الأصل والفرع كثير الدوران في كتب النحو إذ يبرز بوضوح في أقدم كتاب نحوي وصل إلينا، وهو كتاب سيبويه.

حيث وُلِدَ فكرة منهجية في دراسة النحو، ثم غدا ركيزة علمية بارزة في علم أصول النحو⁽¹⁾

الأصل والفرع في النحو:

يعود أقدم ذكر لمصطلح الأصل والفرع إلى الروايات التي تتحدث عن نشأة النحو العربي، فقد جاء في بعض الروايات⁽²⁾ أنّ علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – "أصلّ النحو" إذ "وضع أصوله" في صحيفة ألقاها إلى أبي الأسود الدؤلي خوفاً على اللغة العربية من اللحن الذي أصبح مشكلة تؤرّق علماء اللغة مما يتطلب حلاً لهذا الموضوع، فجاء النحويون فنقلوا الأصول والفروع.

وجاء في بعض الروايات أنّ أبا الأسود الدؤلي أول من أصلّ العربية، وضع قياسها، وأصبح الناس يتعلمون منه العربية، ففرّح لهم ما كان أصلّه، وضع باب الفاعل والمفعول وحروف الرفع والجر والجزم.⁽³⁾

وتقول الروايات أنّ الزبيدي جعل لتلامذة أبي الأسود الدؤلي دوراً في وضع الأصول، فقال: "كان أول من أصلّ علم النحو، وأعمل فكره فيه أبو الأسود الدؤلي، ونصر بن عاصم

1- الزجاجي، عبد الرحمن، أمالي الزجاجي: تحقيق عبد السلام هارون، ط2، دار الجيل بيروت، 1978، ص239

2- أبو بكر الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين: تحقيق عبد السلام هارون، ط2، ص 241

3- المصدر السابق: ص 242

الليثي، وعبد الرحمن بن هرمز، فوضعوا للنحو أبواباً، وأصلوا له أصولاً، فذكروا عوامل
النصب والجر والرفع والجزم".⁽¹⁾

وأرى أن لأبي الأسود الدؤلي فضل السبق، وشرف التقدم بهذا الحديث. وأن ارتباط
مصطلح الأصل والفرع بنشأة النحو العربي يدل على أنه كان حاضراً في ذهن النحوي الأول –
أي كان – بصورة من الصور، فمبدع فكرة الأصل والفرع هو الواضع الأول للنحو العربي.

وكما تنقل الروايات أن ما أصله واضع النحو، وفرعه النحويون من بعده، هو المنهج
الوحيد الذي ورد ذكره في روايات النحو العربي ما يشير إلى أن النحو العربي قد بُني على
فكرة الأصل والفرع.⁽²⁾

وهناك روايات أخرى تقول: إن جهود أبي الأسود الدؤلي "حديث خرافة"⁽³⁾ اخترعه بعض
فقهاء المذهب البصري ثم ندخل التاريخ الصحيح مع طبقة أساتذة الخليل و سيبويه و يكون النحو
العربي قد وُلِدَ شاباً.⁽⁴⁾

ولا يمكن إلغاء جهود أبي الأسود الدؤلي وتلامذته؛ لأنهم وضعوا شيئاً ما من
النحو، كان على أقل تقدير يعدّ مقدمة كافية لما أحدثه عبد الله بن أبي اسحاق و
تلامذته.

وفي ذلك يقول عفيف دمشقيّة: "إن كلمة أصل وفرع لا تعني أصول النحو كما هي معروفة
اليوم، وأن أبا الأسود الدؤلي أو غيره من تلامذته راح يتوسّع فيها شرحاً وبسطاً وبيان علل".⁽⁵⁾

¹ – المصدر السابق: ص 241

² – أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين: ص 11

³ – أمين، أحمد، ضحى الإسلام: ط 10، دار الكتاب العربي، بيروت، ج 2، ص 285.

⁴ – دائرة المعارف الإسلامية، مجموعة مستشرقين، ترجمة أحمد الشنتاوي، ط 2، دار الشعب، القاهرة، 1969م، 1/422

⁵ – تجديد النحو العربي: عفيف دمشقيّة، معهد الإتمام العربي، بيروت، 1981، ص 89.

"مفهوم الأصل والفرع في النحو العربي"

لم يثبت مصطلح الأصل على مفهوم واحد، بل تطور مفهومه بتطور النحو العربي متأثراً بما طرأ على النحو من تطور في أساليب دراسته، شأنه في ذلك شأن غيره من المصطلحات التي تطور معناها دون أن يتغير لفظها، لأنه من الشائع أن يمت المعنى اللاحق للمعنى السابق بصلة ما.

ومصطلح الأصل مرّ في مرحلتين، كان في الأولى مصطلحاً بارزاً من مصطلحات النحو، وأضحى في الثانية مفهوماً أساسياً في علم أصول النحو، دون أن يتغير لفظه بل بقي ثابتاً، وقد استوعب ما طرأ عليه من دلالات في النحو وأصوله.⁽¹⁾

إن البحث في المراد من مصطلح الأصل بحثٌ شاقٌّ مضمّنٌ لصعوبة القطع بمعنى واحد لمصطلح الأصل في سياق نحويّ ما، ولا سيما أنّ النحاة سكتوا أو كادوا – عن تحديد الأصل، حتى بدا مصطلحاً عرفياً تعارفاً للنحاة، فاستغنوا عن التصريح بالمقصود منه، مع أنّ مصطلح الأصل جوهر واحد يظهر بأغراض مختلفة متعددة، ويزداد البحث في المراد من مصطلح الأصل صعوبة عندما نراه يحتمل معنيين أو أكثر تبعاً لوجهة النظر إليه فهماً وتحليلاً؛ ولهذا اجتهد في تحديد المراد من مصطلح الأصل حسب ما يقتضيه سياق وروده اجتهاداً مبنياً على قرائن ظنية يُمكن أن يتسرب إليها احتمال المخالفة.⁽²⁾

ولأنّ النحو سابق على علم أصوله، فسأتناول الدلالات المختلفة لاصطلاح الأصل في النحو أولاً.

¹ - الأفغاني، سعيد، علم أصول النحو: ط2، دمشق، 1964م، ص311.

² - الملح، حسن سعيد، نظرية الأصل والفرع: ط1، عمان، 1995م، ص64.

"معاني الأصل والفرع في النحو"

يطلق الأصل في النحو على ما يستحقه الشيء بذاته تارة، وعلى القاعدة تارة أخرى، والمجرد من العلامة الثالثة، والأكثر الغالب رابعة، والأقدم تاريخياً خامسة، وغيرها من المعاني والفرع بخلافه.⁽¹⁾

أصل الكثرة:

اللغة ظاهرة اجتماعية عرفية تسبق غالباً وضع القواعد و الضوابط، و تساير الزمن تطوراً وتوسعاً بتمسك أبنائها بها، واللغة العربية كانت لغة قوم يعيشون في منطقة جغرافية واسعة على شكل تجمعات متفرقة في الجزيرة العربية، وبتأثير تفرق التجمعات السكانية العربية ومرور الزمن، واعتماد العرب على سليقتهم في اللغة بدأت تظهر بعض الاختلافات اللغوية بين القبائل العربية.

وبعد أن جاء الإسلام، وبدأت همّة اللغويين الأوائل كجيل أبي الأسود الدؤلي، وعبد الله بن أبي اسحاق تتجه إلى جمع اللغة العربية، وتقعيدها، ظهر واضحاً أنّ العربية لسان واحد، ولغات عدّة، واللغويون الأوائل أدركوا هذه الظاهرة، لكنهم مضوا في خطتهم الرامية إلى جمع اللغة العربية وتقعيدها، عندما رأوا أنّ القرآن الكريم يمثّل اللسان العربي الذي يفهمه كلّ العرب على اختلاف لغاتهم.

إذاً فمبدأ "اختلاف اللغات كلها حجة"⁽²⁾ الذي أقرّه ابن جنيّ كان اعترافاً منه على الأقل ، بأن النحو العربي انتخب من هذه اللغات المختلفة وفق معيار الكثرة ، والكثرة لها صورتان:

¹ - المصدر السابق: ص 69.

² - ابن جني، الخصائص: ج 2، ص 12.

الأولى: الكثرة المطلقة:

تبيين النتيجة الأولى للاستقراء الجزئيّ للغة العرب أنّ هناك ظواهر لغوية مطّردة اطراداً مستمراً لا يكاد يقطعها أي شذوذ كاطراد رفع الفاعل، ونصب المفعول، وجر المضاف إليه، وهذا الاطراد⁽¹⁾ المستمر يسوغ تجريد قاعدة معيارية، يعدّ خروج النادر عليها _ إن وجد _ شذوذاً، وعدم التزامها بعد إقرارها خطأ، وهو ما نهج عليه النحويّون، فقد روي أن عيسى بن عمر وأبا عمرو بن العلاء كانا يبنيان القواعد على الأكثر.⁽²⁾

وقال ابن السراج: "واعلم أنه ربما شدّ الشيء عن بابيه، فينبغي أن يعلم أنّ القياس إذا اطرّد في جميع الباب لم يُعَنَّ بالحروف الذي يشذ منه فلا يطرد في نظائره، وهذا يستعمل في كثير من العلوم، ولو اعترض بالشاذّ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى وجَدتَ حرفاً مخالفاً لا شكّ في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنّه شاذ"⁽³⁾، وأكد هذا المبدأ في موضع آخر من أصوله، فقال: "فإنما القياس على الأكثر"⁽⁴⁾

ويغلب الظنّ أنّه يمكن الاطمئنان إلى أنّ كثيراً من الأحكام النحوية غير الخلافيّة إنّما بنيت على هذا الأساس العلمي السليم، يؤيّد ذلك أننا لا نجد بين النحويين اختلافاً في رفع الفاعل ونائبه، والمبتدأ وخبره، واسم كان، وخبر إنّ، ونصب المفاعيل، وجرّ المضاف إليه، وغيرها من الأحكام، بل إنّ بعض المسائل الخلافية تدل على اتفاق في وصف الحكم النحوي وإن اختلفت في تعليقه وتفسيره، فاختلاف البصريين والكوفيين في المنادى العلم المفرد: هل هو مرفوع أم مبني في محل نصب؟ لا يغير حقيقة وجود علاقة الرفع في آخره.⁽⁵⁾

1- الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح: ط2، المطبعة الأزهرية، القاهرة، ج1، ص73.

2- ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج3، ص468.

3- ابن السراج، الأصول في النحو: 1، ص56

4- المصدر السابق، ج3، ص325.

5- الأنباري، الإحصاف في مسائل الخلاف: ص323-335.

فأخذ النحويين بأصل الكثرة المطلقة أمر واقع، والاطراد المستمر في الظاهرة النحوية لا يحتاج تحديداً إحصائياً، وهو يسلم إلى أصل القاعدة الذي تصبح فيه القاعدة معياراً يجب التزامه.

الثانية: أصل الكثرة النسبية:

ويقصد بالكثرة النسبية أن يدلّ الأصل على كثرة في الاستعمال غير مطردة، ولكنها الأكثر موازنة في الاستعمالات الأخرى للأصل نفسه، فهي ليست كالكثرة المطلقة التي لا يكاد الاعتراض عليها يطالها إلا بحرف أو حرفين، ولهذا فهي كثرة نسبية.

إنّ النحويين اعتمدوا أصل الكثرة النسبية في أعمالهم النحوية، إذ أصل السيوطي في "أشباهه" أنّ كثرة الاستعمال اعتُمدت في كثير من أبواب العربية.⁽¹⁾

وأورد على هذا الأصل أمثلة منها:

- التوسيع في الظروف في التقديم والتأخير والفصل لكثرتها في الاستعمال.

- حذف ياء المتكلم عند الإضافة لكثرة الاستعمال.

- حذف حرف القسم الجارّ في قول العرب: "الله لأفعلن" قال سيبويه: "جاز حيث كثر كلامهم فحذفوه تخفيفاً".⁽²⁾

- حذف لام الأمر عند الكوفيين لكثرة الاستعمال، فأصل فعل الأمر عندهم باللام الجازمة، لكنها حذفت تخفيفاً لكثرة الاستعمال، وعليه بنوا قولهم: "يجزم فعل الأمر بلام مقدّرة".⁽³⁾

وعندما يطلق النحويون مصطلح الأصل مراداً به الكثرة النسبية، فإنهم غالباً يلحقون غير الأكثر بأصل آخر، كقولهم: "الأصل في كلمة غير أن تكون صفة كما تقول: "جاءني رجلٌ غيرُ زيدٍ"

¹ - السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو: ج 2، ص 340.

² - سيبويه، الكتاب: ج 3، ص 499.

³ - الأنباري، الإتصاف في مسائل الخلاف: ص 524 - 540.

واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب، وتخرج "غير" في بعض استعمالاتها إلى الاستثناء، كما في "عاد الرجالُ غيرَ زيدٍ" فيلحقها النحاة بـ "الإلّا"⁽¹⁾

ويرى ابن الخشاب: "أنّ الأصل في "حتّى" أن تكون جارةً لكثرة استعمالها، مع أنها تدخل على الاسم والفعل على السواء، ولعلّ هذا الأصل يفسر اختلاف النحاة فيها عندما تفارق أصلها"⁽²⁾. وبذا رافقت ظاهرة الكثرة اصطلاح الأصل سواء كانت هذه الظاهرة مضطرة أم نسبية .

"أصل الإعراب"

استخدم النحاة البصريون في مدوناتهم النحوية اصطلاح الأصل في ظاهرة الاعراب، لذا يرى البصريون أنّ المعرب بحق الأصل هو الاسم، والفعل المضارع محمول عليه، وقال بعض الكوفيين: "المضارع أصل في الإعراب أيضاً"⁽³⁾ ونقل المرادي رأياً غريباً وهو أنّ بعض المتأخرين قالوا: "إنّ الفعل أحق من الاسم في الإعراب"⁽⁴⁾ أما جمهور النحاة فقالوا: إنّ أصل الإعراب هو الاسم.

ولأنّ الاسم هو المستحق للإعراب بذاته قال الزجاجي: "فكل اسم رأيته معرباً فهو على أصله، لا سؤال فيه، وكل اسم رأيته مبنياً فهو خارج عن أصله، لعلّة لحقته فأزالتة عن أصله، فسبيلك أن تسأل عن تلك العلة حتى تعرفها. وكل فعل رأيته معرباً فقد خرج عن أصله لعلّة لحقته فسبيلك أن تسأل عن تلك العلة"⁽⁵⁾.

¹ - ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل: ص22.

² - المرجع السابق، ص 23.

³ - العكبري، التبیین عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيّين: تحقيق عبد الرحمن بن سلمان، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م، ص153.

⁴ - المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني: تحقيق فخر الدين قباوة، ط1، دار الآفاق، بيروت.

⁵ - الرّجّاجي، عبد الرحمن، الجمل في النحو: تحقيق علي الحمد، ط1. مؤسسة الرسالة، دمشق، ص26.

"أصل فكرة الأصل والفرع"

من خلال الاطلاع على كتب النحو، وجدت أنّ فكرة الأصل والفرع تمتد في أبواب النحو العربي جميعه، فكل ظاهرة تردّ إلى أصل واحدٍ غالباً، فللعمل النحوي أصل واحد، وللإعراب أصل واحد، ولكل باب من أبواب النحو قاعدة عامة واحدة تسمّى أصل القاعدة وللکلمة سواء أكانت اسماً أم فعلاً أم حرفاً أصل مجرد لوضعها صيغة و دلالة، كذلك الجملة لها أصل مجرد واحد يربط أجزاءها، وللأدوات النحوية أصل واحدٌ يسمّى أصل الباب، ولكل تطوّر تاريخي أصل سابق، وإذا تعدد التصرف في ظاهرة ما، فالأكثر هو الأصل غالباً.

ويربط النحاة بين الأصل الواحد و فروعه بقياس شكلي يسوغون به إلحاق الفروع بالأصل الواحد، ويعطون للأصل مزية لا تدركها سائر الفروع.⁽¹⁾ وفكرة الأصل وسيلة النحاة إلى ردّ كل ظاهرة متجانسة إلى أصل واحد، وقد صدر النحاة في أخذ أنفسهم بفكرة الأصل عن وعي تام بما يقولون، فاختيار فكرة الأصل في النحو اختيار مصدري لا عفوي بدلالة اجماع النحاة على الأخذ بها.⁽²⁾

ويغلب الظن أنّ الوصول إلى أصل فكرة الأصل وتفسيرها مدخلة الفكر الذي طبع النحاة بطابعه الخاص؛ لأن الأعمال العقلية الإنسانية نواتج فكرية، إذ يُنتج المرء -غالباً- ما يتفق مع فكره الذي يعتقده ويتبنّاه، وفي الحضارة العربية الإسلامية يصبح الانسجام بين الفكر الإسلامي وكل ما يمكن أن يُنتجه الإنسان أمراً يوجبه الإيمان بشمولية الدين الإسلامي. فالإسلام يُخرج معتقديه على رؤية أساسية واحدة تجاه الكون والحياة فيكون هو الموجّه لكل مسارات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وحتى اللغوية خاصة أنّ اللغة العربية لغة القرآن الكريم المعجز؛ وهو الأصل للحضارة العربية الإسلامية.⁽³⁾

¹ - الأفغاني، سعيد، من تاريخ النحو: ط1، مطبعة الفلاح، الكويت، ص102، 1978م.

² - ابن جني، الخصائص: 2/1.

³ - الملح، نظرية الأصل والفرع: ص131.

"الأصل و الفرع عند علماء النحو"

ظهر اصطلاح الأصل والفرع عند نحاة العربية على النحو الآتي:

أولاً: تبوأ ابن أبي إسحاق الحضرمي مكانة عظيمة في تاريخ النحو، فقبل عنه: "أول من بعج النحو، ومدّ القياس، وشرح العلل"⁽¹⁾ وإذا كان جيل أبي الأسود الدؤلي قد توصل إلى الأصل والفرع، فإن ابن أبي إسحاق قد أضاف العلة بعد أن رسخ أصل القاعدة، مما عدّه عبد الله الخثران "مبدع فكرة الأصل"⁽²⁾. وهو رأي فيه نظر؛ لأن فكرة الأصل ولدت مع النحو قبل ابن أبي إسحاق، لكن ابن أبي إسحاق رسخها بتوجيه النحويين إلى ما يطرد وينقاس⁽³⁾، وفتح باب العلة.

ويرى كامل جميل ولويل أنّ "أسبق من وضع قواعد نحوية هو أبو عمرو بن العلاء، فقد بحث ما يقرب من خمسين مسألة نحوية، ووضع عشرين مصطلحاً نحويّاً تقريباً"⁽⁴⁾ ونلاحظ في قول ولويل إجحافاً بحق جيل أبي الأسود الدؤلي، وشيخ أبي عمرو ابن العلاء عبد الله بن أبي إسحاق؛ والسبب في ذلك، لأنّ جهود أبي عمر بن العلاء مهما كانت لا تصل به إلى سبق النحاة في وضع قواعد نحوية، ويبقى أنّ الحكم بالسبق لا نظمن إليه لعدم وجود دليل تاريخي قاطع نعتمد عليه.

ويبدو في جهود عيسى بن عمرو وأبي عمر بن العلاء، مبدأ القياس على الأكثر، والإقرار بأنّ كلام العرب حجّة، وإنّ خالف مبدأ القياس⁽⁵⁾. أما الخليل بن أحمد الفراهيدي، فهو نحويّ متميز وصفه ابن الأنباري بأنه "الغاية في تصحيح القياس، واستخراج مسائل النحو،

¹ - الزبيدي، طبقات النحويين اللغويين: ص31.

² - الخثران، عبد الله، مراحل تطوّر الدرس النحوي: ص79.

³ - الزبيدي، طبقات النحويين اللغويين: ص32.

⁴ - كامل ولويل، عودة للنحو العربيّ الأصيل: عمان، 1994م، ص 28.

⁵ - الأنباري، نزهة الألباء: ص 45.

وتعليبه إذ تكاملت أصول النحو بين يديه منهجاً وتطبيقاً⁽¹⁾، وهذا ما جعل الدكتورة منى إلياس تقول: "من أهم ما انتهى إليه الخليل بن أحمد فكرة الأصول والفروع".⁽²⁾

أمّا سيبويه فهو تلميذ الخليل بن أحمد الأُمَيز، جمع في كتابه "الكتاب" جهود النحويين الذين سبقوه، ولا سيّما شيخه الخليل الذي تكرر اسمه في الكتاب اثنتين وعشرين وخمسائة مرة، وأكمل هذه الجهود حتى غدا كتابه معيار كلام العرب ونبراس النحويين من بعده.⁽³⁾

المصطلحات النحوية

[أ] - الإعراب و البناء:

ويقصد بالمصطلح النحوي هنا ما اتفق النحاة على تسميته و تعريفه، الأمر الذي لا يحمل معنى لغوياً متعارفاً عليه في المعاجم اللغوية، فالأسماء والأفعال و الحروف لها معان في عرف النحاة تختلف عن المعاني الموضوعية لها في أصل اللغة، وأول ما يطالعنا من هذه المصطلحات ما أطلقوا عليه الإعراب والبناء، إذ من المعروف أنّ النحاة قسّموا الكلمة إلا ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف، واقتنعوا أنّ الأسماء قبل الأفعال، والحروف تابعة للأسماء، ويرى الدكتور أحمد حامد أنّ هذا التقديم مصدره إيمان النحاة بقضية الأصل والفرع، ذلك أنّ البصريين يرون أنّ الأسماء أصل والأفعال فرع عليها، ومن ثمّ كان حديثهم عن إعراب الأسماء أولاً، ثم بناء الأفعال ثانياً، فقدّروا متأثرين بتلك القضية أنّ الإعراب مُقدّم على البناء؛ لأنه أصل.

وعلى ذلك فكل اسم رأيتُه معرباً فهو على أصله، وكلّ اسم رأيتُه غير معرب فهو خارج عن أصله، وكل فعل رأيتُه مبنياً فهو على أصله، وكل فعل رأيتُه معرباً فقد خرج عن أصله، والحروف كلها مبنية على أصولها. ولما استقر في ذهنهم هذا التصور أو التعليل راحوا يبحثون بعد ذلك في الفروع، فإن وجدوا الاسم مبنياً قالوا: أنه خرج على أصله إلى الفرع، وإذا وجدوا

¹ - المخزومي، مهدي، الخليل بن أحمد، أعماله و منهجه: ط1، مطبعة الزهراء، بغداد، ص111/ص132.

² - منى إلياس، القياس في النحو: ص31.

³ - حسن الملخ، قضية الأصل والفرع في النحو: ص133.

الفعل معرباً كما هي الحال في الفعل المضارع، قالوا: إنه خرج على أصله الذي هو البناء إلى الفرع، وما ذلك إلا لإيمانهم بأن البناء أصل في الأفعال وفرع في الأسماء.⁽¹⁾

أما الكوفيون فيرون أنّ الإعراب أصل في الأسماء والأفعال، وأنّ البناء أصل في الحروف، وحجتهم في إعراب الأسماء لا تختلف عن حجج البصريين، وأمّا حجتهم في أنّ الإعراب أصل في الأفعال فتتمثل في أنّ الأفعال يدخلها من المعاني كما يدخل الأسماء كقولنا (يقوم زيد) يحتمل معنى قائم، وتأويله يقوم على الاستقبال فأشبهت الأفعال المستقبلية الأسماء لاختلاف معانيها التي يلزمها التصريف من أجلها، وأياً كان الخلاف بين المدرستين، فإنّ كلاً منهما مصيبٌ في حُججه.

ثم راح النحاة في المدرستين يبحثون عن علامات للمعرّب وأخرى للمبني، وفشا الخلاف بينهما حول أصلية هذه العلامات وفرعيّتها، فقال الأنباري:⁽²⁾ "ذهب بعض النحويين إلى أنّ حركات الإعراب هي أصل، وأن حركات البناء هي فرع عليها، لأنّ الأصل في حركات الإعراب أن تكون للأسماء وهي الأصل، فكانت أصلاً، والأصل في حركات البناء أن تكون للأفعال و الحروف فكانت فرعاً، وذهب آخرون إلى أنّ حركات البناء، هي أصل وحركات الإعراب فرع عليها.

كما ذهبوا إلى القول بأنّ الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف.⁽³⁾

[ب]- النكرة والمعرفة:

ورد عند ابن هشام في أوضح المسالك "أنّ النكرة أصل والمعرفة فرع، معللاً ذلك بقوله:

"لأنّ الاسم نكرة في أول أمره في جنسه ثم يدخل عليه ما يعرفه حتى يكون اللفظ لواحد

دون سائر جنسه".⁽⁴⁾

¹ - حسن الملح، قضية الأصل والفرع في النحو: ص 16-17

² - الأنباري، أسرار العربية: ص 47.

³ - الأنباري، أسرار العربية: ص 48.

⁴ - ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ص 82/1.

[ج]- التذكير و التأنيث:

جعل سيبويه في كتابه المذكر أصلاً والمؤنث فرع عليه، و تعليل ذلك عنده: لأن المؤنث ليس كالمذكر، لأنّ الأشياء كلها أصلها التذكير ﴿وليس الذكر كالأنثى﴾⁽¹⁾. ويقول أحمد حامد في قضية الأصل والفرع: "إنّ سيبويه تأثر بالقرآن في تقديم المذكر على المؤنث من خلال الآيات القرآنية التي قدّمت الذكر على الأنثى، ومن خلال ذلك وجدوا لأصلية المذكر وفرعية المؤنث مخرجاً"⁽²⁾.

[د]- العامل النحوي:

يُتّصّد بالعامل النحوي الاسم أو الفعل أو الحرف الذي يحدث أثراً إعرابياً على آخر المعمول، وهو نوعان لفظي ومعنوي، ويذكر الدكتور محمد عيد أنّ للمنطق الأرسطي نصيباً في تسرّب فكرة العامل إلى النحو العربي"⁽³⁾.

ثانياً: الأبواب النحوية

ثالثاً: الأدوات النحوية

رابعاً: التعليل النحوي

من خلال هذا العرض نستطيع القول إنّ قضية الأصل والفرع وردت في أغلب كتب النحو، وفي الموضوعات النحوية كافة بشكل مفصل وخصوصاً في كتب تعدّ من أمّهات النحو العربي.

¹ - آل عمران آية 26

² - أحمد حامد، قضية الأصل والفرع وأثرها: ص7-31.

³ - محمد عيد، أصول النحو العربي: القاهرة، عالم الكتب، ص39.

أثر قضية الأصل والفرع في تقسيم العلامات الإعرابية

لا أحد يستطيع إنكار أن أمّهات كتب النحو قد جاءت بالحديث عن قضية الأصل والفرع، وما من باب من أبواب النحو العربي، إلا ونجد هذه القضية ماثلة فيه.

وعلى أية حال فإن أكثر الكتب النحوية تجمع على أن الحركات الإعرابية وهي الضمة في الرفع، والفتحة في النصب، والكسرة في الجر هي أصل والعلامات الإعرابية الأخرى فرع عليها.

وقد افترض حسن عون أن الإعراب بالحركات أسبق من الحروف، بسبب إيمانه بأنّ البسيط يسبق المركب، واعتماده على بعض اللهجات و بعض الشواهد التي أعربت فيها بعض الملحقات بالجموع بالحركات كـ "سنين" وبابه، و بأنّ الإعراب بالحروف وُجد في ألفاظ لا يمكن أن تكون قد وجدت في اللغة في أثناء حالاتها الأولى، ويتابع حسن عون قوله: "إنّ الإعراب بالحركات أسبق من الإعراب بالحروف".⁽¹⁾

أوجد الخليل بن أحمد "الضبط بالحركات المأخوذ من الحروف" وهو أكثر وأوضح وعليه العمل، فالفتح شكله مستطيلة فوق الحرف، والكسر كذلك تحته، والضم واو صغيرة فوقه والتتوين زيادة مثلها"⁽²⁾.

وإذا كانت الضمة واواً صغيرة فإن الفتحة أيضاً "ألف مبطوحة فوق الحرف" أو مضطجة وكذلك الكسرة هي في الأصل ياء تحت الحرف، ومع تطور الكتابة أخذت كل منهما الشكل المستعمل المألوف حتى اليوم.

وهذا الابتكار من الخليل يؤكد إدراك السلف العظيم ماهية العلاقة بين الحركات وحروف المد⁽³⁾ ولقد اختلف النحاة القدماء في محل الحركات من الحروف: "أمعها أم قبلها أم بعدها" وقد عقد ابن جني لذلك باباً في خصائصه، ولعل سبب هذا الخلاف - كما رأى أبو علي الفارسي

¹ - اللغة والنحو: ص 71-82.

² - السيوطي، الإتقان: ص 291/2.

³ - الكتاب: ص 165/1.

رحمه الله — هو "لطف الأمر وغموض الحال، فإذا كان هذا أمراً يعرض للمحسوس الذي إليه تتحكم النفوس فحسبك به لطفاً، وبالتوقف فيه لبساً"⁽¹⁾، وعلى هذا قد يكون هذا الخلاف دالاً على إعمال الفكر وإنعام النظر و لطف المأثي. وعلى أية حال، اختلف النحاة القدماء في محل الحركة من الحرف "أما مذهب سيبويه فإنّ الحركات تحدث بعد الحرف، وذهب أبو علي الفارسي إلى أنّ الحركة تحدث مع الحرف، واستدل على ذلك "بأنّ النون الساكنة إذا تحركت زالت عن الخياشم إلى الفم، وكذلك الألف إذا تحركت انقلبت همزة، فدلّ ذلك على أنّ الحركة تحدث مع الحرف".⁽²⁾

وقد انتصر ابن جني لمذهب سيبويه، وأكثر من الاستدلال له، ونجد ذلك في كتابيه سر الصناعة والخصائص، أما عن وقوع الحركة قبل الحرف فقد قال ابن جني: "فمحال أن تكون الحركة في المرتبة قبل الحرف وذلك لأن الحرف كالمحل للحركة، وهي كالعرض فيه، فهي لذلك بحاجة إليه، ولا يجوز وجودها قبل وجوده، وأيضاً لو كانت الحركة قبل الحرف لما جاز الإدغام في الكلام أصلاً".⁽³⁾

فابن جني يرى أن الحرف أصل والحركة فرع لأنها كالعرض فيه، ولأنها محتاجة إليه، فالحرف إذن أقوى من الحركة⁽⁴⁾ وإلى هذا — أيضاً — ذهب سيبويه الذي يرى أنّ الحرف أقوى من الحركة.⁽⁵⁾

ولم يعط النحاة القدماء للحركات استقلالها، وذلك أنهم نظروا للحركات الطويلة على أنها حروف، وإن كانوا يقولون: "إنها حروف مدّ و لين"⁽⁶⁾ ونظروا للحركات القصيرة على أنها أبعاض لحروف المدّ واللين هذه، وهذه اللفتة مع صحتها صوتياً، مشعرة من جانب آخر بأن

¹ - الخصائص: ص321/2.

² - سر صناعة الإعراب: ص37/1.

³ - الخصائص: ص322/2.

⁴ - كمال بشر، مذكرات في علم اللغة: ص114.

⁵ - سر صناعة الإعراب: ص38/1.

⁶ - الكتاب: ص295/2.

الحركات نفسها غير مستقلة الوجود، وهذا يؤكد وجهة نظرهم السابقة في أنها عرض في الحرف، لأنهم لم يرتبوا على فهمهم هذه العلاقة.

وخلاصة هذا أنّ نحائنا القدماء لم يصيبوا توفيقاً كبيراً عندما نظروا إلى الحركات على أنها أضعف من الحروف؛ لأن الدراسات اللغوية الحديثة تذهب إلى عكس ذلك، فقد لاحظ المحدثون "أنّ الأصوات الساكنة على العموم أقل وضوحاً في السمع من أصوات اللين، فأصوات اللين تسمع من مسافة عندما قد تخفى الأصوات الساكنة أو يُخطأ في تمييزها.

وكذلك لم يصيبوا توفيقاً في فهم العلاقة بين الأصوات الساكنة والحركات، إذ بني هذا الفهم على أساس أنّ الحركات شيء ثانوي بالنسبة للأصوات الساكنة، ولعلّ السر في ذلك هو سيطرة فكرة الأصول للكلمات على آذانهم".⁽¹⁾

ولعل الخلاف حول مكان الحركة من الحرف، وإهمال الحركات القصيرة، واعتدادها أبعاضاً للحركات الطويلة دون إعطائها ما توجبه هذه البعضية كان وراء الدعوة إلى "وجوب وضع نظام للأبجدية العربية مكون من قسمين، أحدهما مكون من رموز الأصوات الصامتة، و الثاني مكون من رموز الحركات".⁽²⁾

كذلك نظر نحائنا إلى الحركات على أنّها أضعف من الحروف بحيث لا تدانيتها في القوة، ولكنهم في الإعراب أعطوا الحركات قيمة عظيمة بها تتمايز المعاني المختلفة.⁽³⁾

ومن النواحي الصرفية، يذكر الزجاجي في الإيضاح، أنّ البصريين مجمعون على أنّ العلامة الإعرابية "حركة داخلية على الكلام بعد كمال بنائه" فهو عندنا حركة، نحو الضمة في قولك: هذا حسنٌ، والفتحة في قولك: رأيت حسناً، والكسرة من قولك: مررت بحسنٍ، هذا أصله، ومن المجمع عليه أنّ الإعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكن والفعل المضارع،

¹ - كمال بشر، مذكرات في علم اللغة: ص114.

² - المصدر السابق، ص115.

³ - الإيضاح في علل النحو: ص69.

وذلك الحرف هو حرف الإعراب، فلو كان الإعراب حرفاً، ما دخل على حرف، هذا مذهب البصريين.⁽¹⁾ فالعلامات الإعرابية إذن تلحق الكلمات المعربة لأداء وظيفة خاصة.

ويشرح الرضي هذا بقوله: "فضمّ الحرف في الحقيقة إتيان بعده بلا فصل ببعض الواو، وكسره الإتيان بعده بجزء من الياء، وفتح الإتيان بعده بشيء من الألف"⁽²⁾ وتستمر الخلافات بين البصريين والكوفيين حول علامات الإعراب والبناء، وأمّا دعوى أصلية بعض علامات الإعراب وفرعية بعضها الآخر، فإن آثار النحاة تفيد أنّ الإعراب بالحركات هو الأصل، وما عداها فرع عليها أو نائب عنها، ويأتي ذلك تلميحاً أو تصريحاً.

وكلام سيبويه والمبرد في هذا المجال يمكن أن يعدّ من قبيل التلميح، وذلك أنّ سيبويه بعد أن ذكر أنّ ثمة ثمانية مجارٍ لأواخر الكلم أربعة منها للبناء، وأربعة منها للإعراب، قال: "واعلم أنك إذا تبيت الواحد لحقته زيادتان، الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك تكون في الرفع ألفاً، وتكون في الجر ياءً مفتوحاً ما قبلها وتكون في النصب كذلك، وإذا جمعت على حد التثنية لحقتها زيادتان، الأولى منهما حرف المد واللين والثانية نون، وحال الأولى في السكون وترك التنوين وأيها حرف الإعراب حال الأولى في التثنية إذ إنها واو مضموم ما قبلها في الرفع، وفي الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها و نونها مفتوحة فرّقوا بينها وبين نون الاثنين كما أنّ حرف المد واللين الذي هو حرف الإعراب مختلف فيهما"⁽³⁾.

فسيبويه على الرغم من أنه لم يصرح بكون بعض العلامات أصلاً وبعضها فرعاً عليها أو نائباً عنها، يفهم كلامه أنّ هذه الأنواع من الأسماء والأفعال (في حالة الأمثلة الخمسة) تفريع للاسم المفرد، إذ يقول "واعلم أنك إذا تبيت الواحد"⁽⁴⁾ فالواحد هو الأصل وكذلك عدت العلامات التي تكون فيه هي الأصل أيضاً، ويؤكد هذا الاستنتاج أنّ سيبويه يقول: "واعلم أنّ الواحد يكون

1- المصدر السابق، ص72.

2- الرضي، شرح الكافية: ص23/1.

3 - الكتاب: ص4/1، 5.

4 - الكتاب: ص7/1.

أشدّ تمكناً من الجمع لأن الواحد الأول⁽¹⁾، فالواحد هو الأول، والأول هو الأصل الذي طرأ عليه ما يدعو للتفريع.

وعبارة المبرد قريبة من عبارة سيبويه إذ يقول أيضاً بعد ذكر العلامات الإعرابية الخاصة بالمفرد "وإذا تنيث الواحد ألحقته ألفاً ونوناً في الرفع، و أما الألف فإنها علامة الرفع فإن جمعت الاسم على حدّ التنثية ألحقته في الرفع واواً ونوناً وأما الواو فعلامة الرفع".⁽²⁾

وقد خلف من بعد هؤلاء خلف تركوا التلميح إلى التصريح، واختلفوا هل الإعراب حركة أو حرف، وقال الكوفيون: "إنه حركة وحرف معاً"⁽³⁾، وقال البصريون: "إنه حركة، وما عدا الحركة محمول عليها".⁽⁴⁾

يقول الرضي: "فالرفع ثلاثة أشياء الضم والألف والواو"⁽⁵⁾ في نحو "جاء مسلمٌ" و"مسلمانٌ" و"مسلمونٌ" و"أبوكٌ" والنصب أربعة وهي الفتح، والكسر، والألف، والياء نحو "إنّ مسلماً، ومسلمات، وأباك، ومسلمين"، والجر ثلاثة أشياء: الكسر، والفتح، والياء في نحو "بزيدٍ، وبأحمدٍ، وبمسلمين، وبمسلمين، وبأبيك".

ويستطرد على ذلك بقوله: "وكلُّ ما سوى الضم في الرفع والفتح في النصب، والكسرة في الجر فروعها"⁽⁶⁾ ولم يقل ابن الحاجب: إنّ الحركات أصل وما سواها فروع وكذلك فعل ابن يعيش شارح المفصل للزمخشري، إذ فسّر عبارة الزمخشري المحايدة التي لا تدلّ صراحة على كون بعض العلامات أصولاً و بعضها فروعاً فقال: "واعلم أنّ أصل الإعراب أن يكون بالحركات، والإعراب بالحروف فرع عليها".⁽⁷⁾

¹ - المصدر السابق، ص 7/1.

² - المبرد، المقتضب: ص 5/1.

³ - الإيضاح في علل النحو: ص 72.

⁴ - المصدر السابق، ص 73.

⁵ - شرح الكافية: ص 24/1.

⁶ - شرح الكافية: ص 25/1.

⁷ - ابن يعيش، شرح المفصل: ص 51/1.

ويضيف ابن مالك إلى الحركات السكون ويجعله أصلاً، إذ يقول: "والإعراب بالحركة والسكون أصل، ولكنه يسميها نائبة عن الأصل"⁽¹⁾، ويقول في ألفيته الشهيرة:

(الرجز)
فَارْفَعْ بَضْمٌ وَأَنْصِبْ فَتْحًا وَجُرْ كَسْرًا كَذَكَرِ اللهُ عَبْدَهُ يَسْرُ
وَاجْزَمْ بِتَسْكِينٍ، وَغَيْرَ مَا ذُكِرَ يَنْوِبُ نَحْوَ جَاءِ أُخُوْبِنِي نَمْرُ

وقد سار شراح الألفية على هذا، غير أن ابن هشام يسمي السكون "حذف الحركة"⁽²⁾.
ويقول الأشموني: "واعلم أن الأصل في كل معرب أن يكون إعرابه بالحركات أو السكون"⁽³⁾.

إن دلالة قول النحاة بأن الحركات أصل في الإعراب لغيرها ينبغي أن تؤخذ في سياق الفهم النحوي العام لنحائنا؛ إذ إنهم لم تكن دراستهم قائمة على التتبع التاريخي، أو دراسة الظواهر النحوية دراسة تاريخية، فضلاً عن أن المرحلة التي نفترض فيها أن المثنى والجمع لم يكونا قد ظهرا في اللغة فترة بعيدة غاية البعد، ولا توجد وثائق تاريخية موثوق بها تقيد بهذا الصدد، ولم يكن من همّ النحاة تعقب مثل هذه الظواهر ودراستها على هذا النحو.⁽⁴⁾

إن نحائنا لا يهتمون بكون الشيء أصلاً أو لا يعنون به الأصل التاريخي الذي تولدت عنه فروع أو تطوّر إلى ما صار إليه ولنا من مذهبهم في أصول الكلمات المعلّة سند ودليل.⁽⁵⁾

وكذلك الحال في احتساب العلامات الإعرابية أصولاً إذا كنّ حركات، فهي ليست أصولاً تاريخية، وليست أصولاً صوتية أشبعت فنتج عنها حروف المد واللين، بحيث تشعب الضمة فنتولّد عنها الضمة الطويلة أو الواو، وتشعب الفتحة، فنتولّد عنها الألف أو الفتحة الطويلة، وتشعب الكسرة، فنتولّد عنها الكسرة الطويلة أو الياء، لأن هذه الظاهرة غير مطّردة، إذ إنّ الألف في

¹ - ابن هشام، شرح الألفية: ص 29/1.

² - ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى: ص 39.

³ - شرح الأشموني، ص 67/1.

⁴ - قضية الأصل والفرع: ص 196.

⁵ - اللغة والنحو: ص 88.

المثنى المرفوع والياء في المثنى المنصوب وجمع المذكر السالم، ليس لكل منها علاقة صوتية بما هي فرع عنه.

وقد اطرقت هذه الظاهرة – أي إشباع الحركات الإعرابية القصيرة – فتولدت عنها حروف المد واللين.⁽¹⁾

وعلى الرغم من فصل الكوفيين للحركة الواحدة الطويلة إذ يجعلون الضمة الطويلة ضمة واوًا، والفتحة الطويلة فتحة وألفًا والكسرة الطويلة كسرة وياءً، فإنّ الأسماء الستة تطرد فيها ظاهرة إشباع الحركات الإعرابية⁽²⁾، ومع ذلك فلن نستطيع القول بأن علماءنا كانوا ينظرون إلى كون الحركات الإعرابية أصولاً صوتية لما تفرع عنها، بدليل عدم اطراد هذه الظاهرة كما أشرنا.

وقد علل النحاة كون هذه الحركات أصولاً للإعراب بعقل مختلفة تجمل فيما يلي بعد الرجوع إلى مصادرها وهي:

(1) قال الشريف الرضي: "أنّ الحركات أصول في الإعراب تلحق أواخر الكلمات"⁽³⁾ وحسن عون أخذ بهذا الرأي لأن الإعراب بالحركات أبسط من الإعراب بالحرف⁽⁴⁾، ولكن ما المقصود بخفة الحركات؟ هل هي الخفة في النطق؟ وعندئذ يمكن الردّ عليه بأن الحركات هي أبعاض حروف المدّ واللين، وهل الكسرة في نصب جمع المؤنث السالم، والفتحة في جر الممنوع من الصرف تعدّان أصولاً أيضاً لأنهما من الحركات الخفيفة، أو هما من الفروع؟ أو المقصود بالخفة شيء آخر غير الخفة في النطق، كأن تكون الخفة آتية من كونها في الاسم المفرد، والمفرد هو الأول.

¹ - المرجع السابق، ص 89.

² - المصدر السابق، ص 20/1.

³ - شرح الكافية: ص 26/1.

⁴ - اللغة والنحو: ص 88.

على أية حال لم يحدّد لنا الشريف الرضي ما يعنيه من كون الحركات أخفّ من غيرها، ولا تأويل لما يقصده الشريف الرضي، وتفسّر الخفة بأشياء لم يكن يقصدها.

(2) ذكر ابن يعيش في شرحه لمفصلّ الزمخشري سببين لكون الحركات أصولاً في الإعراب "إحدهما أنا لما افتقرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات أولى لأنها أقل وأخف، وبها نصل إلى الغرض، فلم يكن بنا حاجة إلى تكلف ما هو أثقل"⁽¹⁾، ولذلك كثرت في بابها أعني الحركات دون غيرها مما أعرب به، و قدّر غيرها ولم تُقدّر هي به...

الناحية الثانية أنا لما افتقرنا إلى علامات تدلّ على المعاني وتفرّق بينها، وكانت الكلمة مركّبة من الحروف وجب أن تكون العلامات غير الحروف لأنّ العلامة غير المُعلّم كالطراز في الثوب، ولذلك كانت الحركات هي الأصل، هذا هو القياس، وقد خولف الدليل وأعربوا بعض الكلمات بالحروف لأمرٍ اقتضاه.⁽²⁾

وهنا نجد أنّ ابن يعيش أضاف إلى خفة الحركات قلّتها ولذلك كثرت في بابها، ولعل كثرة المعرب بالحركات هي التي جعلت الحركات أصلاً ولكنه "أصل قياسي".

(3) أضاف السيوطي سبباً آخر لكون الإعراب بالحركات أصلاً حين قال: "الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف، وبالسكون أصل للإعراب بالحذف؛ لأنه لا يعادل عنهما إلا عند تعذرها".⁽³⁾

وليس المقصود بالتعذر هنا هو عدم الاستطاعة، إذ الحركات باطرادها مستطاعة في جمع المؤنث السالم، و الممنوع من الصرف، ولكن المراد بتعذرها تعذّر ورودها مطّردة فيما استعملت العرب غيرها فيه.

¹ - شرح المفصل: ص 53/1.

² - المصدر السابق، ص 51/1.

³ - السيوطي، همع الهوامع: ص 22-21/1.

ولا تتعذر الحركات إلا في الأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر والمؤنث السالمين، وما لا ينصرف، والأمثلة الخمسة، والفعل المعتل الآخر، والأسماء الستة أسماء مخصوصة، والاسم المثنى مخصص من الاسم المفرد وكذلك الاسم المجموع، وكلما تخصص الشيء، تخصص في حكمه، وهذا المعنى هو ما عناه الزجاجي بقوله: "قد ذكرنا أن الشيء يكون له أصل يلزمه، و نحو يطرد فيه، ثم يتعرض لبعضه علة تخرجه من جمهور بابه فلا يكون ذلك ناقضاً للباب"⁽¹⁾، وذلك موجود في سائر العلوم، حتى في علوم الديانات، كما يقال بالإطلاق: الصلاة واجبة على البالغين من الرجال والنساء، ثم نجد منهم من تلحقه علة تسقط عنه فرضها، ولهذا نظائر كثيرة، فكذا حكم الإعراب و حقيقته ما ذكرناه، ثم إنه عرض في بعض الكلام ضرورة، دعت إلى جعل الإعراب حروفاً.⁽²⁾

وعلى الإجمال: يبدو لي أن هناك خمس عشرة علامة للإعراب هي: الضمة والواو والألف والنون للرفع، والفتحة والألف والياء والكسرة وحذف النون للنصب، والكسرة والفتحة والياء للجر، والسكون وحذف حرف العلة وحذف النون للجرم ويرى المازني أن الجزم ليس بإعراب.

وقد تكلف الزجاجي وابن جني، والرضي بمحاولة تفسير اشتراك حالتين في علامة إعرابية واحدة⁽³⁾، وقد لجأ الرضي إلى اعتبار عقلي بحت إذ يقول: "ينبغي أن يُقدَّر كل واحدة من الكسرتين في نحو: لِنَّ المسلمات، وبالمسلمات غير الأخرى، وكذا فتحنا نحو: إِنَّ أحمداً، وبأحمداً، وياء: إِنَّ المسلمين، وبالمسلمين، وإنَّ المسلمين وبالمسلمين"⁽⁴⁾، ومهما فسحنا المجال للتقدير، فإن التنفيذ العملي في النطق واحد في كلتا العلامتين.

ولم تسلم العلامات الفرعية من خلاف، و لكنه كان خلافاً نظرياً لا فائدة من ورائه، وإلا فما الفائدة في حشد هذه الآراء الفردية المختلفة حول الألف والواو والياء هي الإعراب نفسه،

¹ - الإيضاح في علل النحو: ص72-73.

² - نفسه: ص74.

³ - الإيضاح في علل النحو: ص124. والخصائص، ج1، ص111. وشرح الكافية، ج1، ص29.

⁴ - شرح الكافية: ج1، ص19.

كما يرى الكوفيون ومعهم قطرب، أو هي دلائل على الإعراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب كما يرى المازني والمبرد والأخفش "سعيد بن مسعدة" أو هي نفسها الإعراب كما يرى الخليل بن أحمد وسيبويه، أو أنّ انقلابها هو الإعراب⁽¹⁾ كما ذهب ابن عصفور⁽²⁾ وابن يعيش⁽³⁾.

وقال الكوفيون: "الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب، وذهب إليه أبو عليّ قطرب بن المستنير" والبصريون اعتبروها حروف إعراب، أمّا أبو الحسن الأخفش والمبرد، وأبو عثمان المازني قالوا: هي ليست إعراب ولا حروف إعراب، ولكنها تدلّ على الإعراب⁽⁴⁾.

قال أبو عمر الجرمي: "إن انقلابها هو الإعراب، وحكي عن أبي اسحاق الزجاج أنّ التثنية والجمع مبنيان و هو خلاف الإجماع⁽⁵⁾.

ويظهر هنا أن دليل الكوفيين على أنها إعراب كالحركات كونها تتغير كتغير الحركات مثل: فام الزيدان، ورأيت الزيدين، ومررت بالزيدين، وذهب الزيدون، ورأيت الزيدين، ومررت بالزيدين، فتتغير كتغير الحركات، وهذا يدلّ على أنها إعرابٌ بمنزلة الحركات، ولو كانت حروف إعراب لما جاز أن تتغير ذواتها عن حالها، لأن حروف الإعراب لا تتغير ذواتها عن حالها، فلما تغيرت الحركات دلّ على أنها بمنزلتها، ولهذا سماها سيبويه حروف الإعراب⁽⁶⁾، لأنّها الحروف التي أعرب الاسم بها، ويدلّ على ذلك أنّه جعل الألف في التثنية رفعاً، والياء جراً، ويكون في النصب كذلك، وهذا يدلّ على أنها إعراب.

1- أسرار العربية: ص 48.

2- ابن عصفور، المقرب: تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى، ط1، بغداد، ج1، ص48.

3- شرح المفصل: ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، ج1، ص52.

4- أسرار العربية: ص 50.

5- ابن يعيش، شرح المفصل: ج1، ص53.

6- الكتاب: ج1، ص5.

ولا يجوز أن يقال: "إنَّ هذا يؤدي إلى أن يكون معرباً لا حرف إعراب له"⁽¹⁾ وهذا لا نظير له، وذلك يجوز فيما يكون إعرابه بالحركة لا بالحرف، لأن الحركة تدخل في الحرف، بخلاف ما إذا كان معرباً بالحرف، لأنَّ الحرف لا يدخل في الحرف، والذي يدلُّ على ذلك الأمثلة الخمسة، فإنها لما كانت معربة بالحرف لم يكن لها حرف إعراب⁽²⁾، فالنون علامة الرفع كالضمة في نضرب؟ وإذا جاز أن تكون هذه الأفعال الخمسة معربة ولا حرف إعراب لها، لأنَّ إعرابها بالحرف، كذلك يجوز أن يكون الاسم في التنثية والجمع معرباً ولا حرف إعراب له؛ لأنَّ إعرابه بالحرف.

أمَّا البصريون فعدّوها حروف إعراب و ليست بإعراب، لأنَّ هذه الحروف إنما زيدت للدلالة على التنثية والجمع، لذلك صارت من تمام صيغة الكلمة التي وضعت لذلك المعنى.⁽³⁾

وحجة سيبويه الذي سمّاه حروف الإعراب، أنها أواخر الكلم، وهذه الحروف أي أواخر الكلم، فكانت حروف الإعراب قولهم "إنما سماها حروف الإعراب، لأنها التي أعرب الاسم بها، كما تقول: حركات الإعراب"⁽⁴⁾ هذا خلاف الظاهر، لأنَّ الظاهر عندهم أنه إذا أطلق حروف الإعراب إنما يطلق على آخر حرف من الكلمة، ألا ترى أنَّ الأفعال الخمسة أعربت بالحرف ولا حرف إعراب لها.

ويتابع الأنباري فيقول: "الإعراب اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظاً وتقديراً، وألقاب الإعراب أربعة وهي: الرفع، والنصب، والجر، والجزم".⁽⁵⁾

وقد اختلف النحويون في كون حركات الإعراب أصلاً أم حركات البناء على أقوال منها إن بعضهم قد ذهب إلى أنَّ حركات الإعراب هي الأصل وحركات البناء هي فرع عليها؛ لأنَّ

1 - الإنصاف في مسائل الخلاف: ص33.

2 - المصدر السابق، ج1، ص19.

3 - أسرار العربية: ص49.

4 - الإنصاف في مسائل الخلاف: ج1، ص34.

5 - أسرار العربية: ط1، ص32.

الأصل في حركات الإعراب أن تكون للأسماء وهي الأصل، والأصل في حركات البناء أن تكون للأفعال والحروف وهي الفرع فكانت فرعاً.⁽¹⁾

وهناك من يرى خلاف ذلك فيقول: "إن حركات البناء هي الأصل، وحركات الإعراب فرع عليها"⁽²⁾؛ لأن حركات البناء لا تزول ولا تتغير عن حالها، وحركات الإعراب تزول وتتغير، وما لا يتغير أولى بأن يكون أصلاً مما يتغير. لذلك أعربت الأسماء الستة بالحروف وهي أسماء مفردة وذلك توطئة لما يأتي من باب التنثية والجمع، والسبب في أولوية هذه الأسماء بالتوطئة، لأن هذه الأسماء منها ما تغلب عليه الإضافة "أبوك" ومنها ما تلزمه الإضافة: "فوك" والإضافة فرع على الأفراد، كما أن التنثية والجمع فرع على المفرد، فلما وجدت المشابهة بينهما من هذا الوجه، كانت أولى من غيرها، ولما وجب أن تعرب بالحروف لهذه المشابهة أقاموا كل حرف مقام ما يجانسه من الحركات، فجعلوا الواو علامة الرفع والألف علامة النصب، والياء علامة الجر.⁽³⁾

وذهب بعض النحويين "إلى أن الياء والواو والألف نشأت عن إشباع الحركات"⁽⁴⁾ كقول الشاعر: ⁽⁵⁾ في إشباع الحركة ⁽⁶⁾

(الوافر)

وَمِنْ ذَمِّ الرَّجَالِ بِمُنْتَرَا حِ

وَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى

وقال الآخر في اشباع الكسرة:⁽⁷⁾

(البسيط)

نَفَى الدَّرَاهِمَ تَتَقَادُ الصِّيَارِيفِ

تَنَفَّى يَدَاها الحَصَى في كُلِّ هَاجِرَةٍ

¹ - الجمل في النحو: تحقيق علي الحمد، ط1، ص261.

² - المقتصد في شرح الإيضاح، ط1، ص126.

³ - أسرار العربية: ص33.

⁴ - المصدر السابق. ص34.

⁵ - ابن هرمة قائل البيت ورد البيت في الأشباه و النظائر، ج2، ص29. والإنصاف، ج1، ص24. مع الهوامع، ج2، ص156.

⁶ - ابن هرمة في ديوانه، ص33-92 - الأشباه و النظائر، ج2، ص30، الخصائص، ج2، ص106.

⁷ - الإنصاف: وديوان الفرزدق، ج1، ص27 وسر صناعة الإعراب، ج1، ص25.

أراد الصيارف، فأشبع الكسرة فنشأت الباء، والشواهد على ذلك كثيرة، ولكن هذا القول (ضعيف) لأن إشباع الحركات إنما تكون في ضرورة الشعر.⁽¹⁾

ويذكر الأنباري اصطلاح الأصل والفرع خلال هذا التساؤل الذي يقول فيه: "لِمَ كان إعراب التنثية والجمع بالحروف دون الحركات"⁽²⁾ ويجب لأن التنثية والجمع فرع على المفرد، والإعراب بالحروف فرع على الحركات؛ فكما أعرب المفرد الذي هو الأصل بالحركات التي هي الأصل، فكذلك أعرب التنثية والجمع اللذان هما فرع بالحروف التي هي فرع، فأعطي الفرع الفرع، كما أعطي الأصل الأصل، وكانت الألف والواو والياء أولى من غيرها، لأنها أشبه الحروف بالحركات. كذلك لم اخصوا التنثية في حال الرفع بالألف والجمع السالم بالواو، وأشركوا بينهما بالجر والنصب، والجواب خصوا التنثية بالألف، والجمع بالواو، لأن التنثية أكثر من الجمع لأنها تدخل على من يعقل، وعلى ما لا يعقل، وعلى الحيوان، وعلى غير الحيوان من الجمادات والنبات، بخلاف الجمع السالم، فإنه في الأصل لأولي العلم خاصة، فلما كانت التنثية أكثر والجمع أقل جعلوا الأخف وهو الألف للأكثر، والأثقل وهو الواو للأقل. ليعادلوا بين التنثية والجمع، وإنما أشركوا بينهما في النصب والجر، لأن التنثية والجمع لهما ستة أحوال، وليس لنا إلا ثلاثة أحرف.⁽³⁾

كذلك لم حمل النصب على الجر في جمع المؤنث؟ والجواب لأنه لما وجب حمل النصب على الجر في جمع المذكر الذي هو الأصل، وجب أيضاً حمل النصب على الجر في جمع المؤنث الذي هو الفرع، حملاً للفرع على الأصل.

ويقول ابن هشام: "إن الأصل في الرفع أن يكون بالضم، والنصب بالفتحة، والجر بالكسرة، ويعد الفروع السبعة خارجة عن الأصل".⁽⁴⁾

¹ - أسرار العربية: ص48.

² - نفسه: ص33-34.

³ - أسرار العربية: ص48.

⁴ - ابن هشام الأنصاري، شذور الذهب: ص33.

ويقولُ السهيلي: "إنَّ الحركات أصول والحروف فروع"⁽¹⁾، فالضمة التي مخرجها تحريك الشفتين عند النطق ينتج عنها صوت خفي مقارن للحرف، فإذا أشبع كان واواً ولهذا أخذت صورة واو صغيرة.

وكذلك الفتحة والكسرة، إذا امتدَّت الفتحة فهي ألف وإن قَصُرَتْ فهي بعض ألف، والكسرة إذا امتدَّت ياء أو بعض ياء فالضمة إذاً التي هي علامة الرفع في قولك: "أخ" هي بعينها علامة الرفع في "أخوك" إلا أنَّ الصوت بها مدّ، ليتَمَّموا اللفظ كما تَمَّموا المعنى بالإضافة إلى ما بعد الاسم، ولم يحتاجوا مع تطويل حركات الإعراب إلى إعادة ما قد حذف من الكلمة رأساً.⁽²⁾

أمَّا الواو والألف في "يفعلون" و"يفعلان"، أصل للواو والألف في "الزيدون" و"الزيدان" و"المسلمون" و"المسلمان" وإنما جعلنا ما هو في الأفعال أصلاً لما هو في الأسماء، لأنها إذا كانت في الأفعال كانت اسماً وعلامة جمع، وإذا كانت في الأسماء كانت حرفاً علامة جمع، وما يكون اسماً وعلامة في حال هو الأصل لما يكون حرفاً في موضع آخر، إذا كان اللفظ واحداً.⁽³⁾

والأولى أن لا تجعل الحرف أصلاً والاسم فرعاً له، يدلُّك على ذلك أنَّ النحويين لم يجمعوا بالواو والنون من الأسماء إلا ما كان فيه معنى الفعل مثل "المسلمون" و"الصالحون" ولم يقولوا في جمع رجل و غلام "رجلون" و"غلامون"⁽⁴⁾ فقد وضح لنا في هذه المسألة أنَّ الفعل هو الأصل، وإن لم تقل ذلك دخل عليك ما هو أشنع لما تفرضه، وهو أن نجعل ما هو حرفاً أصلاً لما هو اسم، فنقول في الواو التي هي حرف وعلامة جمع في "الزيدون" إنها الأصل، وفي الواو التي في "يفعلون" إنها الفرع.⁽⁵⁾

¹ - أبو القاسم السهيلي، نتائج الفكر في النحو: تحقيق، محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، ص 110.

² - المصدر السابق ص 110

³ - الإيضاح في علل النحو: ص 73.

⁴ - السهيلي، نتائج الفكر في النحو: تحقيق، محمد إبراهيم البناء، ص 111.

⁵ - الإيضاح في علل النحو: ص 93.

وأما اختصاص "الألف" بالتننية فليقرب التننية من الواحد في المعنى ووجب أن يقرب لفظها من لفظه⁽¹⁾، ولذلك لا يتغير بناء الواحد فيها كما يتغير في أكثر الجموع، و فعل الواحد مبني على الفتح فوجب أن يكون فعل الاثنين كذلك وذلك لا يمكن مع غير "الألف"، فلما تنبت الألف بهذه العلة ضميراً للاثنين كانت علامة للاثنين في الأسماء، كما فعل النحويون في الواو حين كانت ضميراً للجماعة في الفعل جعلت علامة للجمع في الأسماء⁽²⁾.

وأما إلحاق النون بعد حروف المدّ في الأفعال الخمسة فحملت على الأسماء التي في معناها المجموعة جمع السلامة والمثناه نحو "مسلمون" و"مسلمان" وهي في تننية الأسماء وجمعها عوض من التنوين كما ذكر السهيلي، ثم شبها بها هذه الأمثلة الخمسة فألحقوا النون فيها في حال الرفع، لأنها إذا كانت مرفوعة كانت واقعة موقع الاسم، فاجتمع فيها وقوعها موقع الاسم ومضارعها له في اللفظ، لأن آخرها حرف مدّ ولين ومشاركتها له في المعنى، فألحق فيها النون عوضاً من حركة الإعراب حملاً على الأسماء، كما حملت الأسماء عليها، فجمعت بالواو والياء فالنون في تننية الأسماء وجمعها أصل النون في الأفعال الخمسة⁽³⁾، كذلك علامات الإعراب للأفعال الخمسة في حال النصب والجزم مقدّرة، كما هو الحال في كل اسم وفعل آخره حرف مدّ ولين مثل (رمى، القاضي، عصا، رحي)، فالحركة مقدّرة قبل الياء، وفي يرمي ويخشى مقدّرة في نفس الحرف لا قبله، لأنه لا يتقدّر إعراب اسم في غيره، وإذا ثنيت ذلك فقولك "لن تفعلوا ولن تفعلوا"، إعرابه مقدّر قبل الضمير في لام الفعل وليس زوال النون وحذفها هو الإعراب⁽⁴⁾، لأنه مستحيل أن يحول بين حرف الإعراب وبين إعرابه اسم فاعل أو غير فاعل.

1- نتائج الفكر في النحو: ص112.

2- شذور الذهب: ص39.

3- نتائج الفكر في النحو: ص113.

4- أسرار العربية: ص48.

وذهب جمهور النحاة إلى "أنّ الأفعال الخمسة ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها"⁽¹⁾،
وذهب الأخفش إلى أنّها معربة بحركات مقدّرة قبل الألف والواو والياء، والنون دليل عليها.

أمّا فعل جماعة النساء فأعرابه مقدّر قبل علامة الإضمار كما هو في الياء في "غلامي"⁽²⁾.

وينقل السيوطي ما نصه: "اختلف النحويون في حركات الإعراب وحركات البناء أيها
الأصل فذهب بعضهم إلى أنّ حركات الإعراب هي الأصل، وآخرون قالوا العكس واعتبروا
حركات البناء أصلاً لأنها لازمة و تلك متنقلة واللازم أقوى فهو بالأصالة أولى"⁽³⁾، ويستمر
السيوطي في هذا الرأي ويقول: "أصل الإعراب أن يكون بالحركات والسكون فأصل الرفع أن
يكون بضمة، والنصب بفتحة، والأصل بالجرّ أن يكون بالكسرة، وأصل الجزم أن يكون
بالسكون وما عدا ذلك ناب عنه، وينوب عن الضمة الواو والألف والنون وعن الفتحة: الألف و
الياء والكسرة و حذف النون، وعن الكسرة: الياء والفتحة، وعن السكون حذف النون"⁽⁴⁾.

وفي إعراب الأسماء الستة اثنا عشر مذهباً موجودة في شرح جمع الجوامع أقواها
مذهبان: أحدهما أنّها معربة بالحروف وهو مذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين،
وهشام من الكوفيين، وجرى عليه المتأخرون، قال ابن مالك في شرح التسهيل: وهو أسهل
المذاهب وأبعدها عن التكلف.

والثاني: مذهب سيبويه و الفارسي وجمهور النحاة البصريين أنّها معربة بحركات مقدرة من
الحروف، وأتبع منها ما قبل الآخر للآخر.⁽⁵⁾

¹ - السيوطي، المطالع السعيدة: ص117.

² - الإنصاف في مسائل الخلاف، ص20.

³ - المطالع السعيدة: ص120.

⁴ - المرجع السابق، ص120.

⁵ - السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ط1، ص156/2.

وورد في التسهيل: "أنَّ هذا المذهب هو الأصح، وحجة ابن مالك لما في المذهب الأول من الخروج عن الأصل، إذ الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات، وليس في المفردات ما يعرب بالحروف غير هذه الأسماء".⁽¹⁾

كذلك المثنى وما ألحق بالمثنى مثل: اثنان واثنان، واثنان في لغة تميم مطلقاً أضيفاً أم أفرداً أم ركباً؛ كقوله تعالى: ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾⁽²⁾. وقوله تعالى ﴿شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتَ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ﴾⁽³⁾، وقوله: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ﴾⁽⁴⁾، وقوله ﴿رَبَّنَا أُمَّتَنَا اثْنَتَيْنِ وَأَخْيَبْتَنَا اثْنَتَيْنِ﴾⁽⁵⁾، وقوله ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾⁽⁶⁾ كذلك "كلا" و"كلتا" بشرط إضافتهما إلى مضمرة نحو جاء في كلاهما.

وكذلك ما ألحق بجمع المذكر السالم منها عشرون وبابه إلى تسعين قال تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً فَتَمَّ مِيقَاتَ رَبِّكَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾⁽⁷⁾. وقوله: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾⁽⁸⁾. ومنها سنون وبابه والأهلون ومفرده "أهل" وهو اسم جنس ليس بعلم ولا صفة، ومنها "أولو" وهو اسم جنس ليس له مفرد من لفظه ومنها عليون وأرضون.

أمّا نون المثنى فالأصل فيها الكسر لالتقاء الساكنين، والموجب لتحريكها في ذلك التقاء الساكنين، وإنما خصّ المثنى بالكسر والجمع بالفتح لخفة المثنى وثقل الكسر، وثقل الجمع وخفة الفتح فأعطي كل لكل يتبع التعادل.

¹ - ابن مالك، تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد: تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، ط1، مطبعة الأمانة، القاهرة، ص162.

² - البقرة: آية 60.

³ - المائدة: آية 106.

⁴ - يس: آية 14.

⁵ - غافر: آية 11.

⁶ - المائدة: آية 12.

⁷ - الأعراف: آية 42.

⁸ - النور: آية 4.

وقال الفراء: "كسرت النون في التنبيه لأن الألف في نيّة الحركة و فتحت في الجمع لأن الواو ليست في نيّة الحركة".⁽¹⁾

كذلك الأصل في المؤنث السالم أن ينصب بالفتحة و لكن نراه نُصِب بالكسرة نيابة عن الفتحة "خلق الله السماوات"، ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾.⁽²⁾

وَألحق بهذا الجمع اسم جمع لا واحد له من لفظه وهو "أولات"، ﴿وَأِنْ كُنَّ أَوْلَاتٌ حَمَلٌ﴾.⁽³⁾

كذلك الممنوع من الصرف نراه جرّ بفتحه نيابة عن الكسرة وهذا من باب الإنابة ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ﴾.⁽⁴⁾

والأصل في الأسماء الصرف كما أشارت كتب النحو، وفي كتاب اللمع في العربية إشارة إلى قضية الأصل والفرع حيث أورد: "أنّ الأصل هو حركات الإعراب وهي الضمة والفتحة والكسرة والسكون وما أتاب عنها الواو والألف والياء".⁽⁵⁾

ويورد في هذا الكتاب ملخصاً لآراء النحاة حول الأسماء الستة ومنهم: سيبويه، الذي يعد الحروف حروف إعراب والإعراب فيها مقدر، كما يقدر في الأسماء المقصورة.

وقال الكوفيون: "إنها معربة من مكانين بالحروف والحركات التي قبلها"⁽⁶⁾، ويرد على هذا بأن الإعراب إمارة على المعنى، ويكتفي في ذلك بعلامة واحدة.

أما ابن جني وأستاذه أبو علي الفارسي فقالا: "إنّ هذه الحروف حروف إعراب".⁽⁷⁾

¹ - المطالع السعيدة: ص100

² - النور: آية 144.

³ - الطلاق: آية 6.

⁴ - النساء: آية 86.

⁵ - ابن جني، اللمع في العربية: تحقيق حسين محمد شرف، عالم الكتب، ط1، 1979م، القاهرة، ص101.

⁶ - المصدر السابق، ص 101.

⁷ - المصدر السابق، ص 101.

وحول جمع المذكر السالم يقول ابن جنّي: "الواو حرف إعراب وهي علامة الجمع، وعلامة الرفع، وفتحت النون لسكونها وسكون الواو قبلها وحركت النون للتخلص من التقاء الساكنين، وحركت بالفتح ليُفرّق بينها وبين نون المثنيّ"،⁽¹⁾ فإن جررت أو نصبت جعلت مكان الواو ياء مكسورة ما قبلها، فالياء حرف الإعراب وهي علامة الجمع، وعلامة الجر والنصب.

والتشبيه أكثر من الجمع فخصّت بالفتحة؛ لأنّ الفتحة أخفُّ من الكسرة، لهذا سايرت كثيراً من الكلام، ومنها أنّ نون المثنيّ كُسرت على أصل التخلص من الساكنين، فلم يجمع بين كسرتها وكسرة ما قبل الياء فراراً من ثقل كسرتين بينهما ياء، ثمّ عكسوا ذلك في الجمع؛ ليحصل الفرق بينهما و ليعتدل اللفظ لوجود ياء بين فتحة وكسرة في كل منهما، فإنّ أضفت الجمع أسقطت نون الإضافة "هؤلاء مسلمو زيد".⁽²⁾

كذلك يذكر المؤنث السالم بزيادة الألف والتاء، التاء مضمومة في الرفع، ومكسورة في الجرّ النصب.⁽³⁾

وزيادة الألف والتاء، لأنّ الألف من حروف المدّ واللين وهي أولى بالزيادة، كما أنّها حرف خفيف و يناسب الجمع الثقيل، وزيدت التاء بدلاً من الواو، والياء حتى لا يقلب أي حرف منها همزة بعد الألف، ولأنّ تُبدل من الواو كثيراً نحو تجاه، وتراث، ولأنّ التاء والألف علامة التأنيث في المفرد من مثل: "حُبلى".

ويقول ابن جنّي: "بأنّ الألف و التاء علامة الجمع والتأنيث"⁽⁴⁾، وهذا موافق لقول الجمهور؛ لأنّ الألف لو حذفت لما دلّت التاء على الجمع ولا على التأنيث مقترناً بالجمع، وأنّ التأنيث والجمع زيادتان متصلتان.

¹ - ابن جنّي، اللّمع في العربيّة: تحقيق حسين محمد شرف، عالم الكتب، ط1، 1979م، القاهرة: ص 102.

² - اللّمع في العربيّة: ص 102.

³ - اللّمع في العربيّة: ص 103.

⁴ - اللّمع في العربيّة: ص 101.

ومرة أخرى في صدد قضية الأصل والفرع، إذ المشهور عند جمهور النحويين أن ما يعرب بالواو والألف والياء ستة أسماء، إذا توافرت فيها شروط نصّ عليها النحويون في مطولات النحو.

والجديد في ذلك أنّ الفراء جعلها خمسة، وقصر الإعراب بالحروف على الخمسة الأول، وأنكر أن يكون (هنّ) مما يُرفع بالواو وينصب بالألف ويجرّ بالياء، لأنه كما يقول أبو عليّ الشلوبين: "لم يعرفها - أي لغة التمام - على اتّساعه في لغات هذه الأسماء. لذلك اكتفى بإعرابه بالحركات الظاهرة".⁽¹⁾ وكان لنحاة البصرة مذاهب متباينة، أجملها فيما يلي:-

1- ذهب جمهور البصريين إلى أنّ الأسماء الستة إذا أُضيفت، أُعربت بحركات مقدرة في الحروف؛ وهي الألف والواو والياء، ثمّ إتباع حركات ما قبل هذه الحروف لحركاتها نفسها⁽²⁾، وهذا المذهب يخصّ كلّ من الزيادي و الزجاجي من البصريين، وهشام من الكوفيين.

2- وذهب قطرب إلى أنّ هذه الحروف نفسها هي الإعراب نيابة عن الحركات.⁽³⁾

3- وذهب الأخفش إلى أنّ هذه الحروف دلائل إعراب، وليس فيها إعراب مقدّر.⁽⁴⁾

4- وذهب الجرميّ إلى أنّ هذه الأسماء معربة بالتغيير والانقلاب.⁽⁵⁾

5- وذهب المازني والزجاجي إلى أنّها معربة بالحركات التي قبل الواو والألف والياء، وأنّ هذه الحروف حروف إشباع.⁽⁶⁾

وهناك مذاهب أخرى في هذه المسألة، ولكنها لنحاة غير بصريين، ومنهم الرباعي المتوفى سنة "420هـ" الذي ذهب إلى أنّ الأسماء الستة معربة بالحركات منقولة من الحروف،

¹- أبو علي الشلوبين، التوطئة: ص123-124.

²- الإحصاف في مسائل الخلاف: ج1، ص17.

³- المصدر السابق، ج1، ص31.

⁴- معجم الهوامع: ج1، ص39.

⁵- ابن يعيش، شرح المفصل: ج1، ص52.

⁶- الإحصاف في مسائل الخلاف: ج1، ص17.

ويردّه أن نقل حركة الإعراب إنما تكون لساكن وفي الوقف، وهذا متحرك وفي الوصل⁽¹⁾، كما ذهب الكوفيون إلى أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وبالحروف ذاتها، و يرد بأن العامل الواحد لا يحدث علامتي إعراب في وقت واحد.

أمّا الأصول التي استند عليها مخالفو مذهب الجمهور فهي:

1- **النيابة عن الحركات:** وإلى ذلك أسند قطرب ومن تابعه في أن إعراب هذه الأسماء هو بالأحرف نيابة عن الحركات، و هم يرون أن عدّ هذه الحروف إعراباً أسلم من اللجوء إلى حركات مقدّرة فيها؛ لأنّ ذلك اعتماد على مقدّر متنازع فيه.⁽²⁾

2- **الدلالة على الإعراب:** وإليه استند الأخفش في أنّ هذه الحروف تدل على الإعراب، فإذا قيل: ذهب زيد، لم يكن في الدال دلالة على الإعراب، فإذا قيل: ذهب أبوك، فإن مجرد رؤية الواو في هذه الكلمة دلالة على الرفع فدل على أنّ الواو والألف والياء دلائل إعراب.⁽³⁾

3- **التغيير والانقلاب:** واستند أبو عمر الجرمي إلى تغيير هذه الحروف من الرفع مع الواو إلى النصب مع الألف، ومن الرفع مع الواو، إلى الجرّ مع الياء؛ فذهب إلى أنّ هذا التغيير هو الإعراب.⁽⁴⁾

4- **الإشباع:** وهو مدّ حركات الحروف، وهي الضمة والكسرة والفتحة لتصبح واواً وألفاً وياء. وقد عدّ المازني والزجاج هذه الحروف في الأسماء الستة إشباعاً للحركات الموجودة قبلها، وذهب إلى أنّ هذه الحركات هي الإعراب، وليس الحروف المشبعة.⁽⁵⁾

¹ - الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين: ص264.

² - همع الهوامع: ج1، ص38.

³ - الإنصاف: ص21-22.

⁴ - الإنصاف: ص52.

⁵ - المصدر السابق، ص23.

5- السماع: وإليه استند المازني والزجاج في أنّ الواو والألف والياء هي إشباع للحركات الواقعة قبل هذه الحروف، لورود ذلك عن العرب كثيراً و منه قول الشاعر قيس بن جذيمة العبسي⁽¹⁾

[الوافر]

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي
بِمَا لَأَقْتُ لُبُونُ بَنِي زِيَادٍ
أراد "ألم يأتك" فأشبع الكسرة فنشأت إليه.

وحين نتدبر رأي قطرب ومن شايعه وهو أنّ الأسماء الستة معربة بالحروف، نلاحظ أنّ هذا الرأي يفضي إلى مخالفة الأصول؛ ذلك أنّ حروف الإعراب حروف زائدة، فإذا ما قدرنا أنّ إعراب الأسماء الستة بالحروف، فإنّ ذلك يؤدي إلى أنّ بعضها؛ هو (فو) و(ذو) يصبح معرباً على حرف واحد، وهو ما لا نظير له⁽²⁾ لأنّ أصول اللغة تقتضي ألاّ يكون اسم على أقل من حرفين.⁽³⁾

ويبدو لي أنّ مذهب الأَخفش ضعيفاً؛ لأنّ هذه الحروف دلائل إعراب وليس فيها إعراب مقدّر، لاحظنا أنّ فيها ضعفاً؛ لأنّ دلائل الإعراب، أي علامات الإعراب، لا بدّ لها من حروف إعراب، اللهمّ إلاّ إذا كانت هذه الحروف دلائل إعراب وحروف إعراب، في آن معاً، وهو ما لم يذهب إليه الأَخفش. أمّا القول بأنّ هذه الأسماء معربة بالتغير والانقلاب فمردود لأنّ ذلك يصح في حالتي النصب والجرّ وحسب، أمّا حالة الرفع فلا انقلاب فيها.

كذلك مذهب المازني القائل بأنّ الواو والألف والياء إشباع لحركات الحروف الموجودة قبلها، لظهر لنا أنه يؤدي إلى أنّ يكون (فو) و(ذو) معربين على حرف واحد، وهو مخالف

1- المصدر السابق، ص 23.

2- الرضي، شرح الكافية: ص 27.

3- سيبويه، الكتاب: ص 358.

للأصول⁽¹⁾. وعلاوة على ذلك، فإنّ مثل هذا الإشباع مقصور على الشعر⁽²⁾ ولم يعهد وروده في النثر.

وأيد ما ذهب إليه المازني إبراهيم مصطفى وحاول أن يعزّو المحذوف إلى إشباع الحركات، لأنّ العرب تستروح في نطق الكلمات وتجعلها على ثلاثة أحرف لتعطي الكلمة حظاً من البيان في النطق.⁽³⁾

وهكذا فقد اتّضح أنّ أيّاً من المذاهب المخالفة لمذهب الجمهور لم يخلُ من جانب ضعف يوهن الحكم في أرجحيته، وعليه يترجّح لديّ أن يكون مذهب الجمهور راجحاً على غيره.

وقد أخذ بهذا المذهب من النحاة المتأخرين الشلوبين، إذ يقول: "أخوك وأخواته الخمس سنتها إذا أضيفت إلى غير ياء المتكلم، مفردة، غير مصغرة كانت بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جراً."⁽⁴⁾ وليست هذه الحروف علامات إعراب في هذه الأسماء، وإنما علامات الإعراب فيها حركات مقدّرة، وأخذ بها كذلك الحسن بن قاسم، وعلل ذلك بأنّ الإعراب بالحروف خروج عن الأصل، إذ الأصل أن يكون الإعراب بالحركات.

ومن النحاة المتأخرين الذين أخذوا بهذا المذهب أبو حيّان⁽⁵⁾ والصحيح أنّ الأسماء الستة معربة بحركات مقدرة في الحروف، وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر.

ويرجح هذا المذهب أنّ ابن هشام عرض للمذاهب المختلفة في المسألة ونقضها جميعاً باستثناء رأي الجمهور، وقد اكتفى بالأشياء المضمونة ما يدل على أنه مذهب سائغ⁽⁶⁾.

1 - ابن يعيش، شرح المفصل: ص52، وشرح الكافية، ص27.

2 - ابن يعيش، شرح المفصل: ص52.

3 - إبراهيم مصطفى، إحياء النحو: ص109-110.

4 - أبو علي الشلوبين، التوطئة: تحقيق يوسف المطوع، ص120.

5 - البيهقي، علي، الألفش وأراؤه في النحو والصرف: ص150.

6 - الزبيدي، سر طبقات النحويين واللغويين: ص264.

"تيابة الواو عن الضمة في الأسماء الستة"

ذكر النحاة أن للإعراب ألقاباً: "وهي للرفع ضمّ، وللنصب فتح، وللجرّ كسر، وللجزم سكون دون تنوين للوزن"⁽¹⁾

هذا المذكور من الألقاب أصل، وما جاء نيابة عن هذه الأصول، كالواو نائبة عن ضم في الأسماء الستة مع الإضافة مشروطة في جميعها لغير ياء المتكلم كما ذكر. وفهم من التمثيل بقية الشروط، وهي كونها مفردة مكبرة⁽²⁾، فلو فُقدَ شرطٌ من هذه الشروط أُعربت على الأصل بالضم.

"تيابة الواو عن الضمة في جمع المذكر السالم"

الضم كما أشرنا هو لأصل، وتكون الواو نائبة عن ضم لسالم – أي في سالم – من جمع اسم شخص عاقل ذكر خال من تاء التأنيث، ومن التركيب والإعراب بحرفين حال كون ذلك الاسم علماً بإسكانه على لغة ربيعة في الوقف على المنصوب – فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الأسماء غير علم، كرجل، أو علماً لمؤنث كزينب، أو لغير عاقل كلاحق اسم فرس، أو فيه تاء التأنيث كطلحة، أو التركيب الإسنادي مثل تأبط شراً، أو المزجي كمعدي كرب، وسيبويه، وأجاز بعضهم جمع سيبويه؛ بأن تلحق العلامة الاسم بكماله، فنقول: سيبويهون، أو بعد حذف يه فيقال: سيبون. والإعراب بحرفين كزيدان وزيدون علماً. أو صفة و ذلك بشرطة – أي بشرط كونها ليست من باب أفعل فعلاء، ولا فعلان فعلى، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الصفات لمؤنث كحائض، أو لمذكر غير عاقل كسابق صفة فرس، أو فيه تاء التأنيث كعلامة، أو كان من باب أفعل فعلاء كأحمر⁽³⁾، وشذّ قوله:

[الوافر]

حلائل أسودين وأحمرين⁽⁴⁾

فما وجدّت نساء بني تميم

¹ - سر صناعة الإعراب:، ص19

² - السيوطي، همع الهوامع: ص124.

³ - قواعد البصرية: ص64

⁴ - البيت للكميّ بن زيد، وهو من الوافر، همع الهوامع، ج1، ص 152.

أو من باب فعلان فعلى كسكران، أو مما يستوي فيه المذكر و المؤنث كصبور و جريح، فإنه يقال: رجلٌ صَبُورٌ و جريحٌ، و امرأةٌ صَبُورٌ و جريحٌ.

"ما يلحق بجمع المذكر السالم"

وألحق بهذا الجمع أسماء جموع، وهي (ألو) اسم جمع بمعنى أصحاب، وعالمون اسم جمع عالم بفتح اللام، لا جمع له؛ لأنه عام في العقلاء وغيرهم، وعالمون خاص بالعقلاء، وعشرون وبابه أسماء جموع للمقدار المعين⁽¹⁾، وجموع تصحيح شاذة لعدم الشروط منها، كأهلون⁽²⁾ ووابلون، وجموع تكسير، وهي أرصون بفتح الراء، وبنون وبنون وبابه: وهو كل اسم ثلاثي حذف لامه، و عوض عنها هاء التأنيث، ولم يكسر تكسيراً يعرب بالحركات، نحو عَصَا⁽³⁾ وعضين، فليس منه نحو: تمره لعدم الحذف، ولا نحو: عدة و زينة؛ لأنه محذوف الفاء لا اللام، ولا نحو يدٍ ودمٍ لعدم التعويض، وشدَّ أبون وأخون، ولا نحو: اسم وأخت و بنت بناءً على أن أصلها سمو وأخو وبنو؛ فإنَّ العوض فيها غير الهاء وهو الهمزة في الأول وتاء التأنيث في الأخيرة، ولا نحو شاةٍ وشفةٍ لتكسيروها تكسيراً يعرب بالحركات، وهو شياه و شفاء، وخرج بالسالم المكسر، فإنَّ إعرابه بالحركات كالمفرد.

"نيابة الألف عن الضمة في المثنى"

والألف هو النائب الثاني، كذا تنوب عن الضم — أي في الاسم المثنى مطلقاً — سواء استوفى شروط التثنية وهي المجموعة في قوله:

[الرجز]	
ومفرداً منكرًا ما ركبا	شرط المثنى أن يكون معرباً
مماثلاً لم يغن عنه غيره	موافقاً في اللفظ والمعنى له

¹ - الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: تحقيق محمد محيي عبد الحميد، ط1، 1955م، ص61.

² - المصدر السابق، ص62.

³ - ابن منظور، المعجم الوسيط: (عضو)، ج2، ص630.

أو لا كـ (هذين) و(الذين) و(العمرين) لأبي بكر وعمر، والعينين للجارحة والجارية، واللسانين للجارحة حقيقة والقلم مجازاً عند الأكثر، وكلا و كلتا مضافين لمضمر، واثنين واثنيتين.

"نيابة النون عن الضمة في الأفعال الخمسة"

والنون هي النائب الثالث عن الضمة في الأفعال الخمسة، و ليس منها: (إلا أنْ يَعْفُونَ)⁽¹⁾ لأنَّ الواو فيه واو الفعل، والنون ضمير النسوة، والفعل مبني مثل: (يترَبَّصْنَ)⁽²⁾ ووزنه يَفْعُلْنَ، بخلاف الرجال يَعْفُونَ؛ فإنه منها، وواوه فاعل ونونه نائب عن الضم.

"نيابة الألف عن الفتحة في الأسماء الستة"

وينوب ألف عن الفتحة الذي للستة الأسماء المرفوعة بالواو بشروطها السابقة نحو: رأيتُ أباهُ و أخاك و حماها.

"نيابة الياء عن الفتحة في المثني و جمع المذكر السالم"

وكذلك تتوب الياء عن الفتحة في المثني الفصلة – أي المنصوب بقرينة السياق – نحو رأيت الزَيْدَيْن بكسر نونه وفتح ما قبل يائه على الفصيح، وكذلك تتوب عن الفتح بجمعه – أي في الجمع الذي على حدّ المثني من حيث إعرابه بالحروف – وهو جمع السلامة نحو: رأيت الزَيْدِينَ بفتح نونه وكسر ما قبل يائه.

"نيابة حذف النون عن الفتحة في الأفعال الخمسة"

واحذف لنون رافعة – بلاسكان لنية الوقف – نيابة عن الفتحة من الأفعال الخمسة نحو: لنْ تَفْعَلوا، و لنْ تَفْعَلوا.

¹ - البقرة: 237.

² - البقرة: 228.

"تيابة الكسرة عن الفتحة في الجمع المزيد بالألف و التاء"

والنائب الرابع عن الفتحة كسر الجمع – أي جَمَعَ جُمِعَ بالألف والتاء المزيدة، كالألف المزيدة كلاهما فيه – وهو أولى من التعبير بجمع المؤنث السالم⁽¹⁾، لأنَّ مفرد هذا الجمع قد يكون مذكراً، كـ (حمّامات) و(سرادقات)، ولا يشترط فيه سلامة بناء واحدة نحو: بنات وأخوات، وخرج بزيادة الألف والتاء قضاةً وأبيات⁽²⁾، وألحق بهذا الجمع (أولات) وهو اسم جمع لا واحدة له من لفظه.

"تيابة الياء عن الكسر في المثني و الملحق به وجمعه والأسماء الستة"

وينوب عن الكسر الياء في المثني والملحق به وجمعه – أي الذي على حدّ المثني من حيث الإعراب بالحرف – وفي الأسماء الستة، فنقول: مررت بالزَيْدَيْنِ والزَيْدَيْنِ وأبيك وأخيك، وهذا الإعراب هو المشهور على الألسنة.

"تيابة الفتحة عن الكسرة فيما لا ينصرف"

أي في الاسم الممنوع من الصرف أي الصرف تنوين فقط على الأصح⁽³⁾، ويتبعه جرّ، وإنما يكون منع الصرف في الاسم لعلّتين فرعيتين صحيحتين؛ إحداهما راجعة للفظ والأخرى للمعنى، وعلّة الواو بمعنى (أو) علة واحدة فرعية تقوم مقامها؛ وذلك لأنّ في الفعل فرعية على الاسم في اللفظ، وهي اشتقاقه من المصدر، وفرعية عليه في المعنى، وهي احتياجه إلى الاسم في الإسناد، فامتنع تنوين الأمكنة الذي هو علامة الأخف عندهم، فامتنع الجرّ بالكسر لتأخيهما في اختصاصهما بالاسم فعوضوا عنه الفتح، والعلّة الواحدة محصورة في:

– أَلَفُ الاسمِ المؤنثِ مدلولةً مطلقاً، مقصورة أو ممدودة (حبلى) و (حمراء).

¹ – السيوطي، همع الهوامع: ص77، وشرح الأشموني، ص70.

² – المصدر السابق، ص70.

³ – شرح الأشموني، ج3، ص133.

– أو منتهى صيغة جمع: وهو ما بعد ألف تكسيره حرفان كـ (مساجد) أو ثلاثة وسطها ساكن كـ (مصاييح).

وما كان منع الصرف لأجله من العلتين المذكورتين قبلاً وذلك: كتركيب أتي به مزجياً لم يختم بويه كـ (بَعْلَبَك) و (حضر موت) و (معدى كرب) فإن ختم بويه ففيه لغتان، بناؤه على الكسر – وهو الأشهر – ومنعه من الصرف.

لأنه عدل⁽¹⁾ أي المصروف ويقع في العدد وغيره، فالواقع في العدد يأتي على صيغتين: فُعال ومَفْعَل، تقول: مررت بقوم أحاد وموحد، وثنائي ومثنى، وثلاث ومثلث، ورباع ومربع، وزاد ابن مالك خماس ومَخْمَسٌ، وعَشَارٌ و معَشَرَ.⁽²⁾

وفي غير العدد "أخر" جمع أخرى أنثى آخر، في نحو قولك: مررت بنسوة أُخر، وعدله عن آخر؛ لأن كلَّ فُعَلَى مؤنث أفعل لا تستعمل هي ولا جمعها إلا بـ(أل) أو الإضافة، ولهذا لحن العروضيون في قولهم: فاصلة صغرى وكبرى، والنحويون في قولهم: جملة صغرى وكبرى، فعدل في حال تجرّده منهما، واستعماله لغير الواحد المذكور عن لفظ آخر مراداً به جمع المؤنث إلى آخر.⁽³⁾

ومع أخر وهو زيادة الألف والنون في فَعْلَان المفتوح الفاء الذي مؤنثه على فَعْلَى نحو: سكران وغضبان، وكذا الذي لا مؤنث له (لحيان) للكبير اللحية على الصحيح⁽⁴⁾، بخلاف الذي مؤنثه على فعلانة، ندمان وندماناة وعلامة زيادتهما سقوطهما في بعض التصاريف؛ فإن احتملت الزيادة وعدمها جاز الصرف وعدمه نحو: حَسَّان من الحُسْن أو الحَسَن.

1 – كافية ابن الحاجب، ص99.

2 – شرح الكافية الشافية، ص1447.

3 – الكتاب: سيبويه، ج3، ص224-225.

4 – لسان العرب: (لحا)، ج20، ص109.

وشرط ذا الجرّ بالفتحة فيما ذكر أن لا يضاف ولا يلي (أل) مطلقاً فإن أُضيف أو ولي الجر بالكسرة على الأصل نحو: ﴿في أحسن تقويم﴾⁽¹⁾، و﴿أنتم عاكفون في المساجد﴾⁽²⁾، فأثبت في تبين الشرط المذكور، والأرجح أنه وإن انتفى مقتضى الصرف مع الإضافة أو (أل) حكم بصرفه وإلا فلا.

"نيابة الحذف عن السكون في الفعل المضارع المعتل الآخر"

وينوب عن السكون الذي هو الأصل في الجزم الحذف، والمراد بذلك حذف حرف العلة في الفعل المعتل حال كون العلة لاماً، نحو: لم يَغْزُ، ولم يَخْشَ، ولم يَرْمِ. وفي ذلك يقول الزجاجي: "يكون الإعراب سكوناً في الأفعال المضارعة السالمة اللامات (لم يضرب ولم يذهب)، وحذفاً في هذه الأفعال إذا كانت معتلة اللامات (لم يَغْزُ، ولم يَخْشَ، ولم يَرْمِ)"⁽³⁾ ويعلل ابن عصفور ذلك بقوله: "إنما حذف الياء والواو في الجزم لئلا يكون لفظ المرفوع كلفظ المجزوم لو أبقيت الياء والواو، وما كان منهما في آخره الف فإنه يكون في موضع الجزم محذوف الألف، لمعاقبتها الحركة، فكما أن الجازم يحذف الحركة، فكذلك ما عاقبها"⁽⁴⁾.

"نيابة حذف النون عن السكون في الأفعال الخمسة"

تجزم الأفعال الخمسة بحذف النون نيابة عن السكون مثل: الزيدان لم يفعلا ، وأنتما لم تفعلوا ، والزيدون لم يفعلوا ، وأنتم لم تفعلوا، وأنت لم تفعلي، فهذه كلها أفعال مضارعة مجزومة بلم وعلامة جزمها حذف النون نيابة عن السكون.

ويعلل سيبويه ما الذي أوجب تصيير علامة الإعراب حرفاً وهو النون وعلامة الجزم حذفها بقوله: "الإعراب يدخل على آخر حرف في الكلمة وهو النون، فلو جعلت النون حرف

1 - التين 4.

2 - البقرة 187.

3 - الإيضاح في علل النحو: ص 72-73.

4 - الإشبيلي، ابن عصفور، الممتع في التصريف: ص 535-537.

الإعراب ، لوجب ضمها في حالة الرفع، وفتحها في حالة النصب، وكان يلزم من ذلك ان تسكّن في حالة الجزم، ولو أسكنت وجب سقوط الألف التي قبلها، والواو والياء لالتقاء الساكنين".⁽¹⁾ لذا فإنّ النون جاءت علامة للرفع، لذا وجب حذفها في الجزم، لانّ الجازم يحذف ما يثبت في الرفع، فإن كان في حال الرفع حرف ساكن جعلت النون محذوفة لسكونها، كذلك نلحظ انّ الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء.

الفصل الثالث

دراسة المستوى الصوتي في العلامات الإعرابية

المستوى الصوتي

أقسام الأصوات في السور المدنية

أولاً: - الأصوات المفخمة:

وهي " التي يصاحب إنتاجها أثر سمعي ناتج عن ارتفاع مؤخرة اللسان قليلاً إلى أعلى في اتجاه الطبقة، ثم يتحرك قليلاً في اتجاه الجدار الخلفي للحلق⁽¹⁾، وتنقسم الأصوات المفخمة إلى قسمين:

(1) تفخيم كلي: (ص، ض، ط، ظ).

(2) تفخيم جزئي: (خ، غ، ق).

أمّا الأصوات المرققة: "الأصوات التي يحدث الترقيق عندما يرتفع مقدم اللسان في اتجاه الغار، ويشمل كل أصوات العربية باستثناء الصوامت المفخمة"⁽²⁾.

ثانياً: - الأصوات المجهورة و المهموسة:

الأصوات المجهورة وهي "التي يتذبذب في أثناء النطق بها الوتران الصوتيان نتيجة انقباض فتحة المزمار، وضيق مجرى الهواء"⁽³⁾.

والأصوات المجهورة هي: (ب، ج، د، ذ، ر، ز، ض، ط، ع، غ، ل، م، ن، مع نصفي الحركة الواو والياء).

الأصوات المهموسة: وهي "الصوامت التي لا يهتز الوتران الصوتيان أثناء النطق بهما، نتيجة اتساع مجرى الهواء، وانبساط فتحة المزمار"⁽⁴⁾.

والأصوات المهموسة هي: (ت، ث، ح، خ، س، ش، ص، ط، ف، ق، ك، هـ).

¹ - أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية: ص27/25.

² - المصدر نفسه، ص 28.

³ - رمضان، محيي الدين، صوتيات في العربية: ط1، ص67، مكتبة الرسالة - عمان، 1979م

⁴ - المصدر نفسه، ص77.

ثالثاً: - الأصوات الانفجارية والاحتكاكية:

الأصوات الانفجارية هي: "التي يتم التقاء عضوي نطق التقاء تاماً بحيث يؤدي إلى وقف كامل لتدفق الهواء الصادر من الرئتين عند نقطة التقاء، ثم يعقب ذلك انفصال العضويين الملتقيين بسرعة، وذلك بفعل ضغط الهواء المتراكم خلفها مما يؤدي إلى حدوث صوت يؤدي له دوي يسمّى صوتاً انفجارياً"⁽¹⁾، وهذه الأصوات هي (أ، ب، ت، د، ط، ق، ك).

أمّا الأصوات الاحتكاكية فهي "التي تتكون عندما لا ينطبق عضوا النطق المنتجان للصوت انطباقاً كاملاً، وإنما يقتربان اقتراباً شديداً، يؤدي هذا الاقتراب إلى خروج الهواء من خلال العضويين، مع حدوث احتكاك مسموع"⁽²⁾.

وهذه الأصوات هي: (ث، ح، خ، ذ، ز، س، ش، ص، ظ، ع، غ، ف، هـ).

رابعاً: - الأصوات الصفرية:

"وهي من أكثر الأصوات وضوحاً سمعياً و تحتل المرتبة الثانية بعد الحركات في هذا الموضوع، ويحدث عن طريق إحداث تضيق أخدودي بين نصل اللسان والجزء الخلفي من حافة اللثة"⁽³⁾، وهذه الأصوات هي (ز، س، ص، ج).

الأثر الفني لشيوع هذه الأصوات

كان للوضوح السمعي الذي تتمتع به الأصوات على درجات متفاوتة أثر كبير في شيوعها في القرآن، وفي إشارة إلى ذلك يقول أحمد مختار عمر: "ويليها في ذلك (تقصير الحركات) الأصوات الصائتة التي تتفاوت هي الأخرى فيما بينها في درجة الوضوح السمعي فالراء والميم والنون واللام هي أوضح في السمع من غيرها، ولذلك فإن بعض اللغويين يسمونها (أشباه الحركات). وذلك لأنها تلي الحركات في درجة وضوحها السمعي"⁽⁴⁾.

(1) بورويه، المهدي، المصطلحات الصوتية عند النحاة و اللغويين العرب: ص 159، رسالة ماجستير - حلب، 1989م.

(2) الأصوات اللغوية: ص 68.

(3) السعران، محمود، علم اللغة: ص 151.

(4) عمر، أحمد مختار دراسة الصوت اللغوي: ط1، عالم الكتب، ص 280 - 282.

أصوات الحركات

رأى علماء الأصوات، أن الحركات: "القصيرة منها كالفتحة والضمة والكسرة، والطويلة كألف المدّ وياء المدّ وواو المد، هي أوضح الأصوات، وأشدّها ظهوراً"⁽¹⁾، وقد أسموها بالأصوات الصائتة، في مقابل الأصوات الصامتة المتمثلة في بقية حروف اللغة العربية.

ولا تتعرض هذه الحركات لأي عائق يعترضها في أثناء التلفظ بها، فهي "أصوات انطلاقية تحدث منذبذبة الأوتار الصوتية عند مرور الهواء بها، وليس للهم من دور في أنتاجها سوى اتخاذه شكلاً معيناً، باعتباره غرفة رنين تعطي الصوت المارّ بها طابعاً خاصاً"⁽²⁾، وبسبب وضوح هذه الحركات، فإنّ أي اختلال في نطقها يكون واضحاً.

وقد احتلت حروف المد واللين أو الحركات مكانة بارزة في السور المدنية، لما تتميز به من الصوت الموسيقي الذي هو (صوت ذوذبذبات منتظمة يتكون من نغمة نقية واحدة، أو عدة نغمات متوافقة)⁽³⁾، أسهمت في إبراز الصوت وزيادة إيضاحه، بالإضافة إلى دورها البياني في دعم معاني الآيات وتأكيداتها من خلال أصواتها الشديدة الوضوح، وهذه بعض من الأغراض والمعاني التي أسهمت في تجسيدها في السور المشار إليها و أعني السور المدنية.

البناء الصوتي للكلمات

يمكن التعرف إلى البناء الصوتي للكلمات، من خلال تبين نوعية المقاطع الصوتية المكونة لها، وبعد المقطع مرحلة وسطية ما بين الصوت المفرد ، والكلمة المركبة من عدة أصوات، فهي "مزيج من صامت وحركة يتفق مع طريقة اللغة في تأليف بنيتها، ويعتمد على الإيقاع النفسي. فكل ضغطة من الحجاب الحاجز على هواء الرئتين يمكن أن تنتج إيقاعاً يعبر عنه مقطع مؤلف في أقل الأحوال من صامت وحركة (ص+ ح)⁽⁴⁾.

¹ - شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي: ص 29

² - المصدر السابق، ص 30.

³ - الحولي، محمد علي، الأصوات اللغوية: دار الفلاح للنشر و التوزيع - عمان، 1995م، ص 41.

⁴ - المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي: ص 38.

وللمقطع أهمية كبيرة في الكلام؛ لأن المتكلمين "لا يستطيعون نطق أصوات الفونيمات كاملة بنفسها، أو هم لا يفعلون ذلك إن استطاعوا، وإنما ينطقون الأصوات في شكل تجمعات هي المقاطع"⁽¹⁾، وإذا رمزنا للصامت بالرمز (ص) وللصائت أو الحركة بالرمز (ح)، فيمكن عرض الأشكال الرئيسية للمقاطع العربية كما يلي:-

1- المقطع القصير (ص ح)، ويتألف من صامت وحركة قصيرة.

2- المقطع المتوسط المفتوح (ص ح ح)، ويتألف من صامت وحركة طويلة.

3- المقطع المتوسط المغلق (ص ح ص)، ويتألف من صامت ثم حركة قصيرة يتلوها صامت.

4- المقطع الطويل المغلق (ص ح ح ص)، ويتألف من صامت ثم حركة طويلة يتلوها صامت.

5- المقطع الطويل المزدوج الإغلاق (ص ح ص ص)، ويتألف من صامت ثم حركة قصيرة، يتلوها صامتان.

وليست كل المقاطع على درجة واحدة من الشيوخ والانتشار، "والأنواع الثلاثة الأولى من المقاطع العربية هي الشائعة، وهي التي تكون الكثرة الغالبة من الكلام العربي، أما النوعان الأخيران أي الرابع والخامس فقليلة الشيوخ والانتشار، ولا يكونان إلا في أواخر الكلمات وحين الوقف"⁽²⁾. وقد عملت على تحليل المقاطع الصوتية التي تتكون منها علامات الإعراب الفرعية، واخترت نماذج متفرقة.

¹ - عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي: عالم الكتب - القاهرة، 1976م، ص 238.

² - أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية: عالم الكتب، القاهرة، ص 238.

الأسماء الستة في السور المدنية

جاءت الأسماء الستة في السور المدنية في القرآن الكريم في سبعة وثلاثين موضعاً، أما البناء الصوتي في هذه الآيات فجاء على النحو التالي:

﴿وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾⁽¹⁾ ذو (ص ح ص)

﴿وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ﴾⁽²⁾ ذي (ص ح ص)

﴿وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾⁽³⁾ ذا (ص ح ح)

﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾⁽⁴⁾ أبا (ص ح/ص ح ح)

﴿إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ﴾⁽⁵⁾ لأبيه (ص ح / ص ح ح / ص ح ح / ص ح ح)

﴿لِيُبْلِغَ فَاهُ﴾⁽⁶⁾ (ص ح ح / ص ح ح)

جاء المقطع المتوسط وهو موضوع الدراسة في علامات الإعراب الفرعية موزعاً على النحو التالي لفظة (ذو) جاءت في تسعة وعشرين موضعاً. أما لفظة (أبو) فجاءت في أربعة مواضع.

أما لفظة (أخو) جاءت في أربعة مواضع، ولفظة (حمو) فلا ذكر لها في السور المدنية، ولفظة (هنّ) مثلها. ولفظة (فمّ) جاءت منصوبة في موضع واحد.

¹ - البقرة: آية 105.

² - البقرة: آية 83.

³ - المائدة: آية 106.

⁴ - الاحزاب: آية 39.

⁵ - الممتحنة: آية 4.

⁶ - الرعد: آية 14.

ص ح / ح / ص ح / ح / ص ح	﴿فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ﴾ ⁽¹⁾
ص ح / ح / ص ح	﴿فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ﴾ ⁽²⁾
ص ح / ح / ص ح	﴿الطَّلَاقِ مَرَّتَانِ﴾ ⁽³⁾
ص ح / ح / ص ح / ح / ص ح	﴿يُدَاهِ مَبْسُوطَتَانِ﴾ ⁽⁴⁾
ص ح / ح / ص ح / ح / ص ح	﴿هَذَانِ خَصْمَانِ﴾ ⁽⁵⁾
ص ح / ح / ص ح	﴿يَوْمِ النُّقَى الْجَمْعَانِ﴾ ⁽⁶⁾

وعند مراجعة الآيات السابقة ؛ لمعرفة البناء الصوتي نلاحظ:

1- في الآية الأولى تكرار المقطع المتوسط ص ح ح ص (مرتين).

2- في الآية الرابعة والخامسة تكرر المقطع المتوسط (مرتين).

فالمقطع المتوسط (ص ح ح) المتلو بالمقطع القصير (ص ح) قد أخذ حيزاً لا بأس به في المثنى. وهذا جعل فاصل الآيات القرآنية متناغمة موسيقياً وفيها انسجام وعذوبة، وهذا يعدّ لونا من ألوان إعجاز القرآن الكريم وهذا يجري على الآيات المنتهية بصوت (الياء) كذلك لأنها مقطوعاً تشبه الألف.

¹-الرحمن: 66.

²-الرحمن: 52

³-البقرة: 229

⁴-المائدة: 64.

⁵-الحج: 19.

⁶-آل عمران: 155.

جمع المذكر السالم

قال تعالى: ﴿هُم فِيهَا خَالِدُونَ﴾⁽¹⁾ صوت الواو ص ح/ص ح.

﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ﴾⁽²⁾ ص ح/ص ح

﴿وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ﴾⁽³⁾ ص ح/ص ح

﴿إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾⁽⁴⁾ ص ح/ص ح

﴿قَالَ الْهَوَارِيُّونَ﴾⁽⁵⁾ ص ح/ص ح

﴿سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ﴾⁽⁶⁾ ص ح/ص ح

﴿فَإِنَّكُمْ غَالِبُونَ﴾⁽⁷⁾ ص ح/ص ح

﴿وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ﴾⁽⁸⁾ ص ح/ص ح

من خلال الآيات السابقة نلاحظ تكرار المقطع المتوسط أيضاً (ص ح ح) وهذه علامة الإعراب عند النحويين، ولكنها عند علماء الأصوات تدلّ على صوت المد أو إشباع لحركة الضمة القصيرة، و نلاحظ أنّ صوت الواو مثلو بصوت النون المحركة بالفتحة، وهذا عكس المثنى الذي حرك بالكسرة، من الناحية الصوتية يدلّ ذلك على إشباع حركة الضمة لتصبح حركة طويلة، وهذا يخدم الناحية التناغمية بين الجهر والهمس والشدة والرخاوة، مما يوحى ببلاغة القرآن وإيقاعه الموسيقي.

¹ - الرعد: آية 5.

² - التوبة: آية 122

³ - الأنفال: آية 8.

⁴ - الحشر: آية 11.

⁵ - لصف: آية 14.

⁶ - لمائدة: آية 4.

⁷ - النساء: آية 23.

⁸ - البقرة: آية 136.

المؤنث السالم

ص ح	قال تعالى: ﴿قَدْ بَيَّنَّا الْآيَاتِ﴾ ⁽¹⁾
ص ح	﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ﴾ ⁽²⁾
ص ح	﴿يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ﴾ ⁽³⁾
ص ح	﴿لَكَفَرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾ ⁽⁴⁾
ص ح	﴿وَأَتَوْنَا نِسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ﴾ ⁽⁵⁾
ص ح	﴿وَلَا تُكْرَهُوا فَتْيَاتِكُمْ﴾ ⁽⁶⁾

تعامل النحويون مع المؤنث السالم على اعتبار أنه ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة، وهذا يعد من النيابة عن الحركات الأصلية إذ الأصل في النصب أن يكون بالفتحة. لكن من الناحية الصوتية نرى أن المؤنث السالم يجري على نهاية المقطع القصير ألا وهو (ص ح)، وهذا يعدّ من الحركات القصيرة التي لا علاقة لها بالحركة الطويلة، ولكن نلاحظ أن نهاية المؤنث السالم تكون بالألف مع التاء المنصوبة بالكسرة. والألف لا علاقة لها بعلامة الإعراب وإنما هي صوت من أصوات اللفظ.

الممنوع من الصرف

يعدّ جرّ الممنوع من الصرف بالفتحة نيابة عن الكسرة من ضمن نيابة العلامة الفرعية عن العلامة الأصلية؛ من الناحية النحوية.

¹ - البقرة: آية 118

² - البقرة: آية 255.

³ - النساء: آية 18.

⁴ - المائدة: آية 65

⁵ - النساء: آية 4.

⁶ - الأحزاب: آية 33.

ولو استعرضنا الآيات التي جاءت مجرورة بالفتحة لوجدنا أن حركة الفتحة القصيرة على آخر الصوت تعدّ من الحركات القصيرة.

نلاحظ ذلك من خلال الآيات التالية:

﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾⁽¹⁾ ص ح

﴿وَمَرْيَمُ ابْنَةَ عِمْرَانَ﴾⁽²⁾ ص ح

﴿إِلَىٰ مَغَانِمَ لَتَأْخُذُوهَا﴾⁽³⁾ ص ح

﴿لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ﴾⁽⁴⁾ ص ح

﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾⁽⁵⁾ ص ح

﴿الَّذِي بِيَكَّةَ مُبَارَكًا﴾⁽⁶⁾ ص ح

من خلال المقاطع القصيرة التي امتازت بها نهايات الآيات والألفاظ الممنوعة من الصرف لاحظنا تكرار المقطع القصير (ص ح) و حركة الفتحة على نهايات الأصوات تكون مفخمة مع الأصوات المفخمة، ومرققة مع الأصوات المرققة.⁽⁷⁾ وهذا يكاد يكون في أكثر الآيات القرآنية.

¹ - الصف: آية 6.

² - التحريم: آية 12.

³ - الفتح: آية 15.

⁴ - البقرة: آية 249.

⁵ - البقرة: آية 185.

⁶ - آل عمران: آية 96.

⁷ - المنهج الصوتي للبنية العربية: ص 28.

وامتازت حركة الفتحة القصيرة بأنها صوت مجهور، له احتكاك مسموع، ونسبة شيوع الفتحة القصيرة مع أصوات القرآن تصل إلى 39%⁽¹⁾.

وهناك بعد لحركة الفتحة عن الكسرة والضمة، وتعدّ الفتحة قسيماً للضمّة والكسرة، والفتحة لها ظواهرها وأحكامها الخاصة التي تختلف عن الكسرة والضمة⁽²⁾.

الأفعال الخمسة

ترفع الأفعال الخمسة بثبوت النون، وتتصب وتجزم بحذفها. ومن الناحية الصوتية نرى أن صوت الحركة الطويلة المثلون بالنون المفتوحة هي السمة البارزة على الأفعال الخمسة في الرفع. والحركة الأصلية الواو أو الياء في حالة الجزم أو النصب.

ونلاحظ ذلك من خلال الأمثلة التالية:

﴿بأنهم قومٌ لا يفقهون﴾⁽³⁾ ص ح / ح ص ح

﴿فبأي آلاء ربكمَا تكذبان﴾⁽⁴⁾ ص ح / ح ص ح

﴿لا تفسدوا في الأرض﴾⁽⁵⁾ ص ح ح

﴿لا تأكلوا الرِّبَا﴾⁽⁶⁾ ص ح ح

﴿حتى يهاجرُوا في سبيل الله﴾⁽⁷⁾ ص ح ح

﴿أن يكونوا من المهتدين﴾⁽⁸⁾ ص ح ح

¹ - حروف القرآن: ص 102-..

² - المدخل إلى علم اللغة: ص 94.

³ - الحشر: 13.

⁴ - الرحمن: 13

⁵ - البقرة: 11.

⁶ - آل عمران: 130.

⁷ - النساء: 89

⁸ - التوبة: 18.

المقطع المتكرر بالأفعال الخمسة هو المقطع المتوسط ص ح ح المتلو بالمقطع القصير ص ح.

حركة النون الفتحة بعد الواو ونوعها مفخمة أو مرققة حسب الحرف أو الصوت الذي يسبقها.

وحركة النون الكسرة بعد الألف وهذا يدخل تحت باب المخالفة الصوتية.

المضارع المجزوم بحذف حرف العلة

يعدّ جزم المضارع المعتل بحذف حرف العلة من أبواب النيابة عن الحركة الأصلية من الناحية النحوية، لكن من الناحية الصوتية فالأمر مختلف. ومن خلال هذه الآيات نوضح المقصود بالحذف.

﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ﴾⁽¹⁾ ص ح

﴿وَيَخْشَى اللَّهَ﴾⁽²⁾ ص ح

﴿يُؤْتِكُمْ كَفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ﴾⁽³⁾ ص ح

﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾⁽⁴⁾ ص ح

﴿فَلَمْ تَغْنِ عَنْكُمْ شَيْئاً﴾⁽⁵⁾ ص ح

﴿وَلِيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ﴾⁽⁶⁾ ص ح

يقول الشايب: "من الناحية الصوتية فاللغة العربية ترفض المقطع المديد المغلق (ص ح ح ص) رغم مجيئه في القرآن ينسبة عالية من هنا وجب حذف الحركة في الفعل المضارع"⁽¹⁾.

¹ - الحج: 18.

² - النور: 52.

³ - الحديد: 28.

⁴ - النساء: 14.

⁵ - التوبة: 25.

⁶ - البقرة: 282.

¹ - الشايب، فوزي، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، 1989م ص 58.

ويقع حذف الحركة في الفعل المضارع المعتل الآخر، وقد قال ابن يعيش في ذلك: "اعلم أنك إذا قلت (يغزو) و(يرمي) و(يخشى) فعلازة الرفع ضمة مقدرة، استتقل اللفظ بها على واو مضموم ما قبلها، وعلى ياء مكسور ما قبلها، فحذفت، والنية فيها الحركة"⁽¹⁾، ونلاحظ أن شبه الحركات الياء في الفعل (يؤتي) في الآية الثانية السابقة جاءت مسبوقة بكسرة ومتبوعة بضمة، وفي هذا الحال تقلب الضمة إلى كسرة تبعاً لقانون المماثلة. ولثقل الضمة بعد الكسرة، فيصبح بناء الكلمة على النحو التالي (يؤتي) وهنا تقع (الياء) بين حركتين متماثلتين، وشبه الحركة تسقط عند وقوعها بين حركتين متماثلتين، أي يتم اتحاد الكسرتين ليتشكل منهما كسرة طويلة.

أما كلمة يَعْفُو في قوله تعالى ﴿إِنْ تَعَفُّوا عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً﴾⁽²⁾، فإن (الواو) واقعة أصلاً بين حركتين متماثلتين فتسقط ليتحول بناء الكلمة إلى يعفو، أي يتم اتحاد حركتي الضم فيتشكل منهما ضمة طويلة وكذلك الفعل (يسعى) والمضارع منها (يسعى) قياساً على المضارع الصحيح فتقلب الضمة فتحة للمماثلة، فتقع الياء شبه الحركة بين حركتين متماثلتين فتسقط. ومن هنا فإن المضارع المعتل الآخر ينتهي بحركة طويلة طارئة في الكسر والضم، وعند دخول عامل الجزم فإن علامة الجزم في هذه الأفعال هي حذف الحركة وهو هنا جزئي، حيث تقصر الحركة الطويلة:

يأتي	←	لم يأتي
يَعْفُو	←	لم يعفُ
يسعى	←	لم يسعَ

ونلاحظ هنا أن الحركة الطويلة التي قصرت لا تمثل دلالة فونيمية أو مورفيمية، وهذا يسهل عملية الحذف الجزئي، وبقاء قسمها الآخر ضروري لإتمام المقطع، فلو حذفت الحركة

¹ - ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف: تحقيق فخر الدين قباوة، ط1، المكتبة العربية - حلب، 1973م ص345.

² - التوبة - 66.

حذفاً كاملاً لوقع محذور في بناء الكلمة⁽¹⁾. وهو تشكل المقطع الأخير أو ما يسمى تقصير المد في الفعل الأجوف فإنه يأتي على النحو التالي:

يَقُولُ ص / ح / ص ح / ح / ص ح

يَسِيرُ ص / ح / ص ح / ح / ص ح

يَنَامُ ص / ح / ص ح / ح / ص ح

وبما أنّ علامة الجزم تتمثل بحذف حركة آخر الفعل، فإن حذفها يؤدي إلى مشكلة في المقطع العربي؛ فالمقطع العربي لا يتكون من صامت منفرد/ص⁽²⁾.

وهنا لا بدّ من ضم ما تبقى من هذا المقطع إلى المقطع السابق؛ فيتحول التقسيم المقطعي لهذه الكلمات إلى: ص / ح / ص ح / ح / ص، و يتشكل البناء المقطعي هنا من مقطع قصير مفتوح، ومقطع مديد مغلق، والنمط الثاني من هذا البناء المقطعي مكروه تتحاشاه العربية فتحاول التقليل منه، فيتكون البناء المقطعي عند جزم هذه الأفعال بما يلي:

لم يُقُلْ

لم يسِرْ

لم ينم

وفي هذا البناء يتحول المقطع المديد (ص ح ح ص) إلى مقطع متوسط مغلق (ص ح ص) وذلك بالحذف الجزئي للحركة الطويلة، ومن هنا فإن العلة في تقصير المد الطويل تتأتى من دافعين: أولهما علة المقطع، وإشكالياته التي تقع في حيز عدم الجواز حيناً، وفي الكراهية حيناً آخر، ما يضطر الناطق لتشكيل مقاطع الكلمة.

¹- زيد قرالة، الحركات في اللغة العربية: ط1، ص118.

²- المطلبي، غالب، دراسة في أصوات المد العربية: ط1، وزارة الثقافة و الإعلام - العراق، 1984م ص148.

أما الدافع الثاني، فيتمثل في كون الحركة المحذوفة لا تمثل قيمة فونيمية أو مورفيمية؛ فتقصير الحركة لم يؤثر على دلالة الكلمة، أو على مورفيم الفاعل⁽¹⁾، ولا ينحصر الأمر في ما ذهب إليه داود عبده إذ يقول: "ظاهرة حذف حرف العلة، أو على الأصح تقصير المد الطويل بحيث يصبح مداً قصيراً، ظاهرة لغوية مستقلة تتبع قانوناً لغوياً عاماً في العربية لا يقتصر على حالة جزم الفعل الأجوف وحدها، فالمد الطويل يتحول إلى المد القصير الذي يماثله في كل حالة يتلوه فيها صوت صحيح ساكن"⁽²⁾.

ولو كان تقصير الحركة الطويلة ينحصر في كونها متبوعة بصامت ساكن لقصرت الحركة في مثل: (مسلمون، مجاهدون) فالحركات الطويلة هنا متبوعة بصامت ساكن ولم تقصر، والعلة في ذلك تتمثل في كون الحركات الطويلة هنا تمثل مورفيم الجمع، وقد أشار الصيمري إلى دلالة الواو و الياء بوصفها أصوات مد في جمع المذكر بقوله: "أما المذكر فجمعه في الرفع بالواو وفي النصب والجر بالياء.... وفي الواو ثلاث علامات: علامة الرفع، وعلامة الجمع، وعلامة التذكير، وكذلك في الياء ثلاث علامات: علامة الجر والنصب، وعلامة الجمع، علامة التذكير"⁽³⁾.

فلو قصرت هذه الحركات في جمع المذكر لأصبح بناء الكلمات على النحو التالي:

مسلمن

مجاهدن

ومجيء الكلمات على هذا البناء لا يعطي دلالة الجمع، بل يعطي دلالة المفرد، ومن هنا فإن طول الحركة في هذه المواطن يتضمن دلالة مورفيمية وهي دلالة الجمع.

¹ - المصدر السابق، ط1، وزارة الثقافة و الإعلام - العراق، 1984م، ص149.

² - داود عبده، أبحاث في اللغة العربية: ص43، ط1، مكتبة لبنان - بيروت، 1973م

³ - الصيمري، عبد الله بن علي بن، إسحاق التبصرة و التذكرة: ج1، ص87، تحقيق فتحي أحمد مصطفى، ط1 دار الفكر - دمشق.

أمّا القول بأن السكون في صوت النون اللاحق لهذه الحركات ليس أصلاً بل يكون عارضاً، إذ الأصل فيها الحركة كما يرى داود عبده، فالأولى أن ننظر إلى الحالة الصوتية الماثلة لنعلل الظاهرة بناء عليها، ويتضح من مناقشة هذه الظاهرة اللغوية (ظاهرة تقصير المد الطويل) أمر في غاية الأهمية، هو بطلان الزعم القائل إن حركات أواخر الكلمات من اختراع النحاة، فلو صحّ هذا لما كان هناك تفسير لعدم تقصير المد الطويل في مثل (باب) أو (معلمين)⁽¹⁾

وعدم تقصير الحركات الطويلة في جمع المذكر السالم لم يبطل ما ذهب إليه بروكلمان بقوله: "وفي المغلقة لا تتحمل اللغات السامية أصلاً إلا الحركات القصيرة، فإذا جاء في بناء الصيغة حركة طويلة في مقطع مغلق، فإنها تقصير"⁽²⁾.

فالحركة الطويلة في جمع المذكر السالم تمثل مورفيم الجمع، و من هنا فإن الحركة الطويلة لا تقصر إذا كانت تمثل مورفيماً ما، أما في حال مورفيميتها فإنها تقصر غالباً تحاشياً للمقطع المديد.

وتقصر الحركة الطويلة في المضارع عند إسناده لواو الجماعة، وفي حال التوكيد؛ فالمؤكد المسند لواو الجماعة مثل: (لَتَدْرُسْنَ) قصرت منه الضمة الطويلة، وكذلك المضارع المؤكد المسند لياء المخاطبة (الكسرة الطويلة) تقصر حركته مثل: (لَتَدْرُسْنَ) ويعود تقصير حركتي الضمة والكسرة هنا إلى طبيعة المقطع؛ حيث يشكل بقاء الحركات دون تقصير مقطعاً مديداً مقللاً (ص ح ص) وهذا المقطع تتحاشاه العربية ما أمكن، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن كمية الحركات هنا لا تمثل مورفيماً معيناً، بل يمثل نوع الحركة ومغايرتها للحركة الأخرى مورفيماً مغايراً للآخر، فتقصير الضمة الطويلة لم يبلغ الضمة كلياً، بل بقيت الضمة القصيرة وهي دالة على الجمع في هذه المواطن، و في تقصير كسرة المخاطبة بقيت الكسرة

¹ - داود عبده، أبحاث في اللغة: ص 48 - 49.

² - بروكلمان، فقه اللغات السامية:، ترجمة رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، 1977م ص 43.

القصيرة الدالة على المؤنث، والكسرة تغاير الضمة في النوع و الدلالة المستفادة منها في هذه المواطن.

ولو كانت علة تقصير الحركات الطويلة تكمن في رفض العربية للمقطع المديد (ص ح ح ص) لما قصر بعض العرب الحركة الطويلة في المقطع الطويل (ص ح ح) إذ يقول القراء: "أن بعض العرب تقصر الحركة في مثل هذا المقطع وقد تسقط العرب الواو وهي واو الجماعة وتكتفي بالضمة قبلها، وهي في هوازن وقيس".⁽¹⁾

وفي نص الفراء نجد الضمة الطويلة تدل على الجماعة، لذا فدلالاتها على الجمع لا تكمن في طولها بل في نوعها. و تقصير واو الجماعة يجيزها الفراء عندما لا تكمن دلالتها في كميتها؛ أي عندما لا يكون طول الحركة مورفيماً له دلالاته الخاصة، وعندما يشكل طول الحركة مقطعاً مديداً مغلقاً: (ص ح ح ص)، ومن هنا فلا ينحصر سبب التقصير في كون الحركة متبوعة بصامت ساكن كما ذهب بعض العلماء⁽²⁾.

الموسيقى النابعة من تردد الأصوات

يسهم التكرار في السورة الواحدة و خاصة مدّ الصوت في تشكيل الأنغام الحسنة، ويزيد من الإيقاع الجميل و المتميز في آياتها، و يكسبها انسجاماً موسيقياً، و "الانسجام هو أن يكون الكلام لخلوه من الانعقاد متحدراً كتحدّر الماء من المرتفع، و يكاد لسهولة تركيبه و عذوبة ألفاظه أن يسيل رقّة، و القرآن كله كذلك"⁽³⁾.

هذا بالإضافة إلى المعاني التي يؤديها الإيقاع - الناشئ عن حسن توزيع الصوت حين يتكرر في الآيات - من خلال تناسقه مع جوّ الآيات ودلالاتها، وقد عدّ الرافعي ذلك التناسب الطبيعي بين الأصوات في القرآن لوناً من ألوان إعجازه، سمّاه إعجاز النظم الموسيقي في القرآن وذلك

¹ - الفراء، معاني القرآن: ج1، ص 91/90.

² - داود عبده، أبحاث في اللغة العربية: ص 43 والمنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين، ص 151.

³ - السيوطي، الإتقان في علوم القرآن: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3 دار التراث - القاهرة، ص 260 -

"ترتيب حروفه باعتبار من أصواتها و مخرجها، ومناسبة بعض ذلك لبعضه مناسبة طبيعية في الهمس والجهر، والشدة والرخاوة وغيرها"⁽¹⁾

وعلى الرغم من وضوح ظاهرة الإيقاع الموسيقي في القرآن إلا أنها لم تحظ بالعناية المعمقة من الباحثين القدماء، فـ "حديثهم عنها لم يتجاوز ذلك الإيقاع الظاهري؛ ولم يرتق إلى إدراك التعدد في الأساليب الموسيقية، و تتاسق ذلك كله مع الجو الذي تطلق فيه هذه الموسيقى"⁽²⁾.

وكان ابن جني من الذين أشاروا إلى علاقة الأصوات بمعانيها، حيث يقول: "من أسرار الأصوات أن هناك علاقة طبيعية بينها وبين معانيها، ومن ذلك الخاء والقاف في نحو قولك خضم وقضم إذ أن الخضم أكل الرطب، والقضم للصلب اليابس، الرخاوة الخاء والصلابة القاف"⁽³⁾.

الوضوح المتفق مع طبيعة حروف المدّ

فقد جاء تكرار الفتحة الطويلة ثلاث مرات في الآية: ﴿مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ﴾⁽¹⁾، بالإضافة إلى صوت الألف الذي يفيد الوضوح نلاحظ أن طبيعة الموقف تتطلب مطّ الأصوات و مدّها، لضمان إيصال الصوت إلى غايته، كما أنّ صوت الألف أو الفتحة الطويلة وأصوات المد الأخرى يتولّد معها صدى يتكرر خلاله الصوت ويتردد، فكأن الصوت أصوات لا صوت واحد. لاحظ قوله تعالى: ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾⁽²⁾.

نلاحظ صوت الياء في شهرين وفي متتابعين أو أكثر لشدة مداها وغاية ذلك لإيصالها إلى غايتها، وتعدّ الياء شبه حركة وليست حركة

¹ - الرافي، مصطفى صادق، إعجاز القرآن و البلاغة النبوية: ص 169.

² - سيد قطب، التصوير الفني في القرآن: ص 87.

³ - ابن جني، الخصائص: ط2، ج2، ص 158.

(1) النساء: آية 33.

(2) النساء: آية 92.

وتتضح هذه الغاية - الإيضاحية التوصيلية لأصوات المدّ المتلائمة مع طبيعة النداء - في الآية: ﴿أَيُّهَا النَّقْلَانِ﴾⁽³⁾ و﴿رَبَّنَا آتِهِمْ ضَعْفَيْنِ﴾⁽⁴⁾ فجاءت حركة الفتحة الطويلة في (النَّقْلَانِ) لتؤدي دوراً جلياً في إيضاح الصوت، وإيصال النداء، ليسمعه من في الأرض ومن في السماء كي تقرّ أعينهم.

وقد منحت أصوات المدّ - وبالذات حركة الفتحة الطويلة - كثيراً من الوضوح والإبانة للمتريدين ولعباد الله وهدف ذلك المدّ ترسيخ الفكرة وإيصالها بوضوح وعناية، فاستخدام المدّ يعني الوضوح الذي لا يقبل الشك.

وبالإضافة إلى ذلك فلقد أشاعت حروف المدّ واللين في جوّ الآيات إيقاعاً موسيقياً عذباً من خلال تكرار حروف المدّ المنتشرة في جميع السور المدنية وبكثرة، وأعطتها هذه الأصوات ليونة وطلاوة، تجذبان إليهما الأسماع، وتشدّان إليهما الحواس، ففي أصوات المدّ واللين طرب ونغم وجمال ما بعده جمال، وقد جاءت هذه الليونة منسجمة مع رقة الحديث أو الموقف.

وتأتي أصوات المدّ - كذلك - في مواقف المفاصلة بين المؤمنين والكافرين والمنافقين، وهدف ذلك لتساهم في إعلاء صوت البراءة من الكافرين، ليكون واضحاً جلياً، ليس فيه ضعف ولا خفوت.

في أصوات المدّ مساحة واسعة لبث الشكوى

ومن خلال حروف المدّ الموجودة في السور المدنية وجدنا أنها تمنح فرصة التشكي والتأوه للإنسان الحزين، الذي يتألم لحاله، ويرجو من الله أن يبذل هذا الحال إلى حال أحسن منه، كما نجد ذلك في قوله تعالى: ﴿فَأَصْبِحْ مِنَ النَادِمِينَ﴾⁽¹⁾ و﴿قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ﴾⁽²⁾.

¹- الرحمن: آية 31.

² الأحزاب: آية 68.

³- المائدة: آية 31.

⁴- النساء: آية 7.

هذا حال من يخطئ مع الله فيعلن الحزن والندم ويشعر بالضعف أمام قوة الله والأسلوب المستخدم في ذلك مطّ وإطالة حروف المدّ نادمين حيث وجدت الكسرة الطويلة أو الياء فيها شعور الندم وإعلان العجز ولها وضوح عجيب وذلك ليسمعه كلّ البشر.

ونلاحظ في صوت الياء الراحة والطمأنينة، كذلك في الفتحة الطويلة أو الألف، ويبيث فيها آهاته ويعبر عن آماله وأفراحه وأحزانه فيها منكأً ويتمثل ذلك في قوله: ﴿والقانتين والقانتات والصادقين والصابرين والخاشعين﴾⁽¹⁾ و﴿خالدين فيها أبداً﴾⁽²⁾ و﴿مكئنين على فرشٍ﴾⁽³⁾.

وأصوات المدّ فيها متفلس للتعبير عما يعانیه الإنسان من آلام هائلة، و فيها مساحة للتعبير عن المشاعر المضطربة من خلال صوت الواو الطويلة، وصوت الكسرة الطويلة.

قال تعالى: ﴿وما للظالمين من أنصار﴾⁽⁴⁾ و﴿إنّا إذا لمن الآثمين﴾⁽⁵⁾.

الحركات وأصوات المد

الحركات: "صوت مجهور، يخرج من الرئتين في تيار متتابع مستمر، من خلال الحلق والقم، دون أن يتعرض لتدخل يمنع خروجه، أو يسبب له احتكاكاً مسموعاً"⁽⁶⁾.

ومن المعلوم أنّ أصوات الحركات كلها مجهورة، حيث يسببها اهتزاز الوترين الصوتيين، واللسان والشفطان هما اللذان يتحكمان في إنتاج الحركات و تكونهما بوصفهما العضوين الرئيسيين المسؤولين عن تعديل شكل تيار الهواء المتدفق من الرئتين خلال الفم والمنتج للحركات⁽⁷⁾.

¹ - الأحزاب: آية 35.

² - الأحزاب: آية 65.

³ - الرحمن: آية 54.

⁴ - المائدة: آية 72.

⁵ - المائدة: آية 106.

⁶ - الأصوات اللغوية: ص 38.

⁷ - المرجع السابق.

وتجدر الإشارة إلى أن الحركات "ليست مأخوذة من لغة معينة ولا يفترض وجودها في لغة معينة كذلك. فربما يوجد بعضها في بعض اللغات، وقد لا يوجد بعضها الآخر، فهي إذن حركات لا تنسب إلى أي لغة، وإنما هي (معايير) أو (مقاييس) عامة تُنسب إليها، وتقاس عليها أية لغة يراد دراستها، أو تعلمها"⁽¹⁾.

كما يشير علماء اللغة، إلى أن نظام الحركات يختلف من لغة إلى أخرى ففي اللغة العربية يتسم هذا النظام بالبساطة، حيث يتألف من ست حركات أساسية هي: الكسرة، والفتحة، والضمة، بين قصيرة و طويلة⁽²⁾.

وإذا ما نظرنا إلى الحركات العربية، و المواقع التي تحتلها، أو يمكن أن تحتلها في اللغة نلاحظ ما يلي:

1- إن حركة الفتحة، هي حركة أمامية واسعة تقريباً، و لكنها أقل اتساعاً من الحركة المعيارية، وقد عرفت اللغة العربية الفصحى أربع حركات هي:-

أ. الفتحة المفخمة (و تأتي بعد الأصوات المفخمة: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والقاف، و الغين، والخاء، والراء). ومن أمثلتها في السور المدنية، الألفاظ المجرورة بالفتحة نيابة عن الكسرة، وهو الممنوع من الصرف.

قال تعالى: ﴿وإله آباءك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق﴾⁽³⁾ إسحاق: حركة الفتحة التي تلت صوت القاف هي حركة مفخمة. وقوله: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾⁽⁴⁾ الفتحة التي جاءت بعد صوت الراء هي فتحة مفخمة.

ب) الفتحة المرققة تكون مع بقية الأصوات العربية ومن أمثلتها قوله تعالى:

¹ - كمال بشر، علم اللغة العام: ص 139.

² - شاهين، عبد الصبور: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 28 - 29.

³ - البقرة: آية 133

⁴ - البقرة: آية 184

﴿ومريم ابنة عمران﴾⁽¹⁾ و﴿يا أهل يثرب﴾.⁽²⁾

نلاحظ الفتحة التي جاءت بعد صوتي النون والباء في الآيتين السابقتين هي فتحة مرققة.

والكتابة الصوتية للقاف في الآية الأولى تكون (ص ح)، وصوت الراء في (أخر) (ص ح).

كذلك صوتي (التاء و الباء) في الآيتين اللتين جاءت حركة الفتحة فيهما حركة مرققة هي (ص ح). وهذا المقطع يعدّ من المقاطع القصيرة ويتألف من صامت و حركة.

2- إنّ حركة الكسرة العربية، هي حركة أمامية ضيقة، إلا أنها تختلف عن الحركة الأمامية

الضيقة، بأنها أقلّ ضيقاً، وأقلّ أمامية بمعنى أن مقدم اللسان عند النطق بالكسرة العربية، يكون أقل ارتفاعاً منه مع المعيارية⁽³⁾

ومن أمثلتها في جمع المؤنث السالم المنصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة في قوله تعالى:

(و تخونوا أماناتكم).⁽⁴⁾

وهذا ينطبق على الكسرة الواردة في آيات جمع المؤنث السالم. أي أنّ حركة الكسرة

حركة أمامية ضيقة.

أمّا الضمة القصيرة فلا شواهد لها في موضوع دراستنا، لأن حركة جمع المذكر

السالم (الواو) أي ضمّتين متتاليتين.

قال تعالى: (هُمُ فِيهَا خَالِدُونَ)⁽⁵⁾ ، فالواو التي تعدّ علامة إعراب من الناحية النحوية،

هي نتيجة تتابع الحركات المختلفة، طويلة أو قصيرة. فإذا تتابعت حركتا الفتحة والضمة تنتج

صوت الواو⁽¹⁾ كما في (الواو) التي هي علامة إعراب رفع المذكر السالم، كما في الآية السابقة.

¹ - التحريم: آية 12.

² - الاحزاب: آية 13.

³ - النوري، محمد جواد، أصوات العربية: ص 188.

⁴ - الانفال: آية 27.

⁵ - الرعد: آية 5.

¹ - المنهج الصوتي للبنية العربية: ص 30.

وإذا تتابعت حركتا الفتحة والكسرة تنتج صوت الياء⁽¹⁾ كما في (الياء) في قوله تعالى: (سَمَّاكُمْ المسلمين)⁽²⁾ أي أن الانزلاق بين الحركتين المختلفتين هو في الحقيقة ما يسمى بالياء أو الواو.

وإذا لم يحدث هذا الانزلاق، نتيجة الفصل بين الحركتين بسكتة مثلاً - لم ينتج الواو أو الياء.⁽³⁾

وكذلك إذا تعاقبت حركتان متماثلتان، فإن نتيجة تعاقبهما لا تكون انزلاقاً بل مجرد طول، لا يزيد في أية حال عن فتحة طويلة، أو كسرة طويلة أو ضمة طويلة من خلال هذا العرض نسلم أن اللغة العربية تشتمل على ثلاثة فونيمات للحركات القصيرة، وهي صوت الفتحة القصيرة، وصوت الكسرة القصيرة، وصوت الضمة القصيرة، ومثلها في العدد للحركات الطويلة.

فالفتحة، ترد مرققة، وترد مفخمة، كما ترد وسطاً بين الترقيق و التفخيم؛ فهي مفخمة مع الصوامت ذات التفخيم الجزئي، و لكنها ترد مرققة مع الصوامت الأخرى و هذا ينطبق على الكسرة والضمة.⁽⁴⁾

وإذا ما عدنا إلى ما ورد ذكره، فإننا نجد أن عدد الحركات العربية، بحسب النطق الفعلي السياقي لها، هو تسع حركات، أو ثماني عشرة حركة في حالة أخذ قصر الحركة وطولها في الاعتبار، أما الأعداد الأخرى للحركات فهي عبارة عن تنوعات سياقية.⁽⁵⁾

إن موضوع الحركات بعامة، والحركات القصيرة بخاصة، لم تجد ما يستحق العناية من قبل علماء اللغة العرب، والسبب في ذلك يعود إلى أنها لم تكن، كالصوامت مكتوبة في بداية عهد العرب بالدرس اللغوي، ومع ذلك أدرك بعض اللغويين، الفرق بين أصوات الحركات، من جهة، والأصوات الصامتة وتبينوا الصلة القائمة بين الصوامت، وبين ما أطلقوا عليه حروف

¹ - المرجع السابق، ص 31.

² - الحج: آية 78.

³ - المنهج الصوتي للبنية العربية: ص 31

⁴ - الأصوات اللغوية: ص 39.

⁵ - النوري، محمد جواد، علم الأصوات: ص 195.

المد واللين، فابن جني، يقول: "الحركات أبعاض حروف المد واللين"⁽¹⁾، وهي الألف، والياء، والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو، وقول ابن جني إن الحركات أبعاض حروف المد واللين، يعني أنهم يؤمنون بأن حروف المد واللين حركات، وأنه لا فرق بينها وبين الحركات القصيرة سوى في الكمية، أي في القصر والطول.⁽²⁾

وخلاصة القول إن ما يمكن أن يوصف بالاعتلال في أصوات العربية اثنان هما: الواو والياء، الانتقاليتان. أما الألف فليست حرف علة، بل هي فتحة طويلة كما أن الياء المدية كسرة طويلة، والواو المدية ضمة طويلة، وقد جاء التباسهما بالواو والياء المعتلتين نتيجة التماثل في الرمز الكتابي.⁽³⁾

وعلى هذا ينبغي أن نع ان نعد أصوات المد حركات، لا حروفاً صامتة أو ثقيلة ساكنة، كما يرى ذلك الصرفيون، ولا فرق في الواقع بين الضميرين في جملتي: (ضَرَبْنَا وَضَرَبْنَا) سوى في كمية الحركات التالية للنون، فالأولى مبنية على فتحة قصيرة، والثانية مبنية على فتحة طويلة.⁽⁴⁾

المخالفة الصوتية

يقصد بالمخالفة الصوتية، تلك العملية التي يتم بموجبها تغيير أحد الصوتين المتماثلين في الكلمة إلى صوت آخر، وذلك من أجل تجنب الصعوبة الناجمة عن تكرار النطق بالصوت الواحد وتتنطبق هذه الظاهرة على الصوامت و الحركات⁽¹⁾.

¹ - سر صناعة الإعراب: ص 72.

² - النوري علم الأصوات: ص 197.

³ - المنهج الصوتي: ص 33.

⁴ - المرجع السابق: ص 33.

¹ - علم الأصوات: ص 308.

ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم، ما طرأ على حركة النون في جمع المذكر السالم، والأفعال الخمسة، والمنتى وما طرأ على حركة التاء في جمع المؤنث السالم، وما طرأ على حركة آخر جموع التكسير الممنوعة من الصرف على صيغة منتهى الجموع⁽¹⁾.

نلاحظ ذلك في جمع المذكر السالم، تضاف إلى الاسم المفرد لاحقة الضمة الطويلة، وهي ما اصطلح على تسميتها في التراث واو و نون ، وذلك في حالة وقوع الاسم المجموع جمع مذكر سالماً مرفوعاً، ولاحقة الكسرة الطويلة، وهي الياء، والنون، وذلك في حالة وقوع الاسم المجموع جمع مذكر سالماً منصوباً أو مجروراً، غير بعيد أن حركة النون لا ترد مماثلة في حركتها لأي من الحركتين السابقتين عليها، ومن أمثلة ذلك جمعا المذكر السالمان التاليان:

كاذب - ﴿إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾⁽²⁾.

صديق - ﴿وَ كُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾⁽³⁾.

إن لزوم حركة الفتحة للنون المسبوقة بضمة طويلة أو كسرة طويلة:

كاذبون - kaathb-uu-a

الصادقين - AlSaaduk-ii-na

وهذا يعني مخالفة صوتية بين الحركات المتجاورة، في حالتي جمع المذكر السالم.

وفي حالة الأفعال الخمسة، تتم عملية الرفع بثبوت النون، ولكن هذه النون لا ترد مماثلة في حركتها لأي من الحركات السابقة عليها، والأمثلة التالية توضح ذلك: ﴿فَيَقْسَمَانِ بِاللهِ﴾⁽¹⁾ و﴿فَبِأَيِّ آلاءِ ربِّكُمَا تكذبان﴾⁽²⁾ و﴿لعلكم تُرْحَمُونَ﴾⁽³⁾ و﴿الذين يظَاهرون ثم يعودون﴾⁽⁴⁾.

¹ - عبد التواب، رمضان، لحن العامة و التطور اللغوي: ص 314.

² - التوبة: آية 107.

³ - التوبة: آية 119.

¹ - المائدة: آية 107.

² - الرحمن: آية 13.

³ - الحجرات: 10.

⁴ - المجادلة: 3.

فقد حدث، في هذه الأمثلة، تخالف صوتي في الأوجه المختلفة للأفعال الخمسة، ففي حالي التنثية للغائبين، والمخاطبين، وردت النون مسبوقه بفتحة طويلة وهي ما اصطلح على تسميتها ألفاً، غير أن حركتها التالية جاءت مخالفة لها حيث وردت مكسورة.

وفي حالي الجمع للغائبين والمخاطبين جاءت النون مسبوقه بضمة طويلة ولكن حركتها التالية وردت مخالفة لها حيث جاءت مفتوحة.

أما في حالة الخطاب للمؤنثة المفردة، (تكتبين) فإن النون جاءت مسبوقه بكسرة طويلة، غير أن حركتها التالية وردت مخالفة لها حيث جاءت ، كسابقها، مفتوحة.

وفي حالة التنثية يرد الاسم المثنى مختوماً يلاحقه الفتحة الطويلة والنون في حالة الرفع، ولاحقة الحركة المزدوجة في حالي النصب والجر، غير أن النون لا ترد مماثلة في حركتها لحركة ما قبلها على نحو تام والأمثلة التالية توضح ذلك: ﴿مَنْ كُلُّ فَاكِهَةٍ زَوْجَانِ﴾⁽¹⁾ و ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ﴾⁽²⁾ و ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾⁽³⁾ و ﴿تَحْتَ عِبْدَيْنِ صَالِحَيْنِ﴾⁽⁴⁾ و ﴿لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾⁽⁵⁾.

في حالة الرفع جاءت النون مسبوقه بفتحة طويلة، و متلوة بكسرة أما في حالي النصب والجر، فقد وردت النون مسبوقه بالحركة المزدوجة المؤلفة من الفتحة والياء الساكنة، و متلوة بكسرة، ويعد التسكين الطارئ على الياء، الواقعة في نهاية مقطع، بمنزلة إضعاف لها، لما قرره اللغويون القدماء من كون الحروف الساكنة ضعيفة⁽¹⁾، فكانها بذلك شابها الفتحة ما استدعى تقوية الضعف بحركة قوية هي الكسرة.

¹-الرحمن: آية 52.

²-الحج: آية 19.

³-النساء: آية 92.

⁴-التحریم: آية 10.

⁵-الأحزاب: آية 30.

1- ابن جنى، سر صناعة الإعراب: 1/ ص 22.

وفي حالة جمع المؤنث السالم، ذكر النحاة أن هذا الجمع يرفع قياساً على ما ترفع به بعض أنواع الكلم في لغتنا العربية - بالضمّة، ويجر - بالقياس كذلك - الكسرة وهو في هاتين الحالتين، يجري على قاعدة المخالفة الصوتية بين الحركات المتجاورة: (فاطمات، فاطمات، سماوات).

أما في حالة النصب، فقد كان القياس، الذي انطبق في الحالتين السابقتين يوجب ضبطه بالفتحة، وهذا يعني أن الأصل، هو نصب هذا الجمع بالفتحة، و الدليل على ذلك ما رواه الكوفيون عن العرب من قولهم: "سمعت لغاتهم"⁽¹⁾، وما رواه الميداني في مجمع الأمثال من قولهم: "استأصل إليه عرفاتهم"⁽²⁾، وما رواه الخليل بن أحمد بن أحمد من قولهم: "رأيت بناتك بالفتح لخته على اللسان"⁽³⁾، بيد أن هذا التطبيق سوف يؤدي إلى إحداث مماثلة، غير مقبولة من قبل الناطقين، بين الحركات المتجاورة، و لهذا أرى أن جمع المؤنث يسلك مسلكاً مغايراً، بهدف أهداف مخالفة صوتية بين الحركات المتجاورة، و ذلك من أجل طرد الباب على وتيرة واحدة.

وما حدث لجمع المؤنث السالم - في هذه الحالة - يشابه إلى حد كبير ما حدث لبعض الكلمات الممنوعة من الصرف التي تأتي على صيغة منتهى الجموع، فهذه الجموع ترد مرفوعة بالضمّة، ومنصوبة بالفتحة و مجرورة أيضاً بالفتحة التي تتوب عن الكسرة، وترد هاتان الحركتان، في هذه الحالات الثلاث، مسبوقه بحركة لازمة مغايرة لهما هي الكسرة، وذلك على النحو التالي: (مدارس، مدارس، مدارس).

ونود أن نذكر إلى أن حركة الفتحة - بنوعها القصير والطويل أخف الحركات⁽¹⁾، وتمثل في الأعم الأغلب من هذه الأمثلة التي وردت سابقاً لجمعي المذكر والمؤنث السالمين، والمثنى، والأفعال الخمسة، والممنوع من الصرف، القاسم المشترك مع غيرها من الحركات غير الخفيفة، ونعني بها الكسرة والضمّة، وحتى في تلك الحالة التي لا ترد فيها الفتحة في حالة

1- ابن جني، الخصائص: ص 384.

2- الميداني، مجمع الأمثال: ص 87.

3- الخليل بن أحمد، كتاب العين: 1/ ص 152.

¹ - سيبويه، الكتاب: ج4، ص420.

تقابل مع إحدى الحركتين الأخيرين نجد أن المخالفة تقع أيضاً بين الحركة القوية، والحركة الأكثر قوة، ونعني بهما الضمة والكسرة⁽¹⁾، وذلك على نحو ما حدث في جمع التكسير الممنوع من الصرف والواقع في حالة الرفع، ولا شك في أن هذا التعاقب المتخالف غير المتماثل للحركات، في تلك التشكلات البنيوية، من شأنه أن يحقق نوعاً من اليسر والانسجام النطقي بين الأصوات المتجاورة، وخصوصاً أنه يؤدي إلى انتقال رتيب أو منتظم بين الحركات السهلة أو الخفيفة، والحركات المغايرة لها في هذه الصفة.

وفيما يلي نموذجاً وقد تناولته من سورة البقرة لتوضيح ذلك:

رقم الآية	الآية	الكتابة الصوتية
3	يَنْفِقُونَ	ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص
4	يُوقِنُونَ	ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص
6	يُؤْمِنُونَ	ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص
9	يَشْعُرُونَ	ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص
10	يَكْذِبُونَ	ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص
12	يَشْعُرُونَ	ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص
13	يَعْلَمُونَ	ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص
15	يَعْمَهُونَ	ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص
17	يَنْصُرُونَ	ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص
18	يَرْجِعُونَ	ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص
21	تَتَّقُونَ	ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص
22	تَعْلَمُونَ	ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص
28	تَرْجِعُونَ	ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص
30	يَعْلَمُونَ	ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص
33	تَكْتُمُونَ	ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص
38	يَحْزَنُونَ	ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص
40	فَارْهَبُونَ	ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص

ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	يعلمون	42
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	يعقلون	44
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	ترجعون	46
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	ينصرون	48
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	تنظرون	50
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	تشكرون	52
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	تنظرون	53
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	تشكرون	55
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	يظلمون	56
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	تعقدون	57
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	يحزنون	59
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	تتقون	63
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	يؤمرون	68
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	يفعلون	71
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	تكتمون	72
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	تعقلون	73
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	تعلمون	74
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	يعلمون	75
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	تعقلون	76
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	يغلبون	77
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	يظنون	78
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	يكسبون	79
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	تعلمون	80
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	يشهدون	84
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	تعملون	85
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	ينصرون	86
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	تقتلون	87
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	تؤمنون	100
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	تعملون	102

ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	يؤمنون	100
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	يعلمون	101
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	تعلمون	102
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	يحزنون	112
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	يختلفون	113
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	يوقنون	118
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	ينصرون	123
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	تعملون	134
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	يعملون	141
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	تعملون	144
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	يعلمون	146
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	تعملون	149
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	تهتدون	150
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	تعلمون	156
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	تكفرون	152
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	تشعرون	154
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	ينظرون	162
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	يعقلون	164
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	تعلمون	169
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	تهتدون	170
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	يعقلون	171
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	تعبدون	172
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	تتقون	179
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	تتقون	181
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	تعلمون	184
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	تشكرون	185
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	ترشدون	186
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	تتقون	187
ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص	تعلمون	188

189	تفاحون	ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص
203	تحشرون	ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص
216	تعلمون	ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص
219	تتفكرون	ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص
221	تتذكرون	ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص
230	يعلمون	ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص
232	يعلمون	ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص
242	تعقلون	ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص
243	يشكرون	ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص
245	ترجعون	ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص
262	يحزنون	ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص
266	تتفكرون	ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص
272	تظلمون	ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص
274	يحزنون	ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص
277	يحزنون	ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص
279	تظلمون	ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص
280	يعلمون	ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص
281	يظلمون	ص ح ص / ص ح / ص ح ح ص

في سورة البقرة وجدت ستة و تسعين لفظاً ينتهي بنون الإعراب، والنون من الأصوات الصامتة من الناحية الصوتية وهي علامة إعراب للأفعال الخمسة في حالة الرفع، وفي عملية إحصائية، وجدت أن نسبة شيوع صوت النون في نهاية الأفعال والأسماء يصل إلى 19.5% من مجموع الأصوات في السور المدنية، وهذه النسبة تجعله من أكثر الأصوات شيوعاً في القرآن الكريم.

أمّا الحركات الطويلة وهي موضوع دراستنا فوجدناها في سورة البقرة تصل إلى 40.2% وهي مقسومة على النحو الآتي:

الألف: نسبة شيوعها 7.8%.

الواو: نسبة شيوعها 12%.

الياء: نسبة شيوعها 204%.

أما الحركات القصيرة فهي تساوي 60%.

ومن خلال نظرة أولى في القيمة الإحصائية التي تم التوصل إليها، نجد التقارب في نسبة شيوع الصوامت في السور المدنية، بالرغم من تفوق سورة البقرة على غيرها لكثرة آياتها، إلا أننا نجد سورة الرحمن تتفوق عليها في زيادة حركات المد الطويلة مقارنة مع عدد آيات القرآن، وفي موازنة بين الحركات، وبين الصوامت الساكنة نجد أن نسبة شيوع الحركات في اللغة أكثر، وتتجاوز نسبتها 40%. ووضوحها في السمع أبعد، فهي تسمع على مسافة أطول، وتأتي الفتحة في مقدمتها، فالكسرة والفتحة، فالفروق بينها وبين مثيلاتها في اللغات أكبر، وهذه الحقائق تنتهي بنا إلى مقولة عامة تلك أن أصوات اللين هي التي تكسب اللغة طبيعتها وتحدّد إلى حد بعيد طرازها الصوتي⁽¹⁾.

من خلال هذه الدراسة يتبين لنا أن الصوامت أكثر عدداً، وصوت النون في نهاية الأفعال والأسماء المرفوعة، قد احتلّ 19.5%.

وتؤكد النتيجة التي توصل إليها الدكتور اليافي وهي: "إن الحروف التي أكثر القرآن من استعمالها هي حروف المد اللينة، (الألف والواو والياء) وهي أصوات يقسم معظمها إذا استعملناها في مصطلحات علم النحو بالرخاوة والاستقال والانفتاح، وقليل منها بالجهر والشدة، إنها حروف سلسلة تساعد في أصواتها و تناغمات هذه الأصوات على إيجاد ذلك اللحن الأثيري من الموسيقى الساحرة التي تسكبها في حروف اللغة⁽¹⁾.

ويؤكد ذلك اليافي في بحثه حول حروف القرآن الوضوح السمعي كما يؤكد على خصوصية هذا الصوت في فواصل السور القرآنية يقول: النون من أكثر الصوامت دوراناً في

¹ - نعيم اليافي، حروف القرآن - دراسة دلالية في علمي الأصوات والنغمات: ص 103

¹ - المصدر السابق، ص 104

الفاصلة، ومن الطريف أن نلاحظ أن النون هي من أطول الصوامت العربية من حيث المدّة الزمنية التي يستغرقها في النطق، كذلك يتمتع هذا الصوت بميزة موسيقية باهرة في الفتنة⁽¹⁾.

الحركات: أما فيما يتعلق بالتحليل الفونيمي لحركات الفواصل في السور المدنية، فكانت النتيجة كالتالي:-

نسبة شيوع حركة الفتحة القصيرة a إلى مجموع الحركات تقدر بـ 39%.

نسبة شيوع حركة الضمة القصيرة u إلى مجموع الحركات تقدر بـ 7.4%.

نسبة شيوع حركة الكسرة القصيرة i إلى مجموع الحركات تقدر بـ 13.7%.

نسبة شيوع حركة الفتحة الطويلة aa إلى مجموع الحركات تقدر بـ 8.2%.

نسبة شيوع حركة الضمة الطويلة uu إلى مجموع الحركات تقدر بـ 15.6%.

نسبة شيوع حركة الكسرة الطويلة ii إلى مجموع الحركات تقدر بـ 16.1%.

يتبين لنا من هذه الدراسات الإحصائية أن أعلى نسبة وصلت إليها هي حركة الفتحة

a القصيرة واحتلت نسبة 39%.

وأعلى نسبة للحركات الطويلة وصلت إليها حركة الكسرة الطويلة ii حيث وصلت

16.1%.

أشار اليافي إلى فواصل السور القرآنية بقوله: "إن السور المدنية اعتمدت كثيراً على

حركة الفتح الطويلة aa وهو صوت يمتد وينطلق مع النفس ليحدث تآلفاً وتناغماً في الأصوات

كذلك اعتمدت على حركة الضمة الطويلة في الدرجة الثانية وعلى الكسرة الطويلة في الدرجة

الثالثة"⁽¹⁾.

¹ - حروف القرآن: ص 102.

¹ - حروف القرآن: ص 102.

وتبقى آلية نطق الحركات هي المسوخ الأول لشيوعها، ولكثرة تكرارها في الفواصل القرآنية، ففي أثناء نطق كل من صوت الضمة الطويلة و الكسرة الطويلة (uu)، (ii) يكون المجرى الذي يمر فيه تيار الهواء المنتج لهذين الصوتين أوسع من الوضع الذي يكون عليه إنتاج الصوامت الاحتكاكية⁽¹⁾.

إضافة إلى ما ذكر حول الحركات وسهولة نطقها نجد أن هذه الحركات كلها مجهورة، والسبب في ذلك أنها فقدت الانسداد الكامل الذي تنشأ عنه الصوامت الانفجارية، والانسداد الجزئي الذي تنشأ عنه الصوامت الاحتكاكية. ولم يبق لها إلا الوتران الصوتيان لتعتمد عليهما في تصويتها، وعلى هذا فلولا الجهد الذي هو تدخل الوترين الصوتيين، لمرّ الهواء من الرئتين إلى الخارج دون تدخل، كما يحدث في الزفير، فالجهر في الحركات هو الذي يجعلها صوتاً مسموعاً وليس مجرد زفير⁽²⁾.

التحليل المقطعي لفواصل السور المدنية

بناء على الدراسة العملية السابقة لمجموعة آيات من سورة البقرة، وبعد التحليل المقطعي لفواصل الآيات، تمّ التوصل إلى النتائج الآتية، وهي:-

- 1- نسبة شيوع المقطع (ص ح) إلى مجموعة المقاطع (34.5%)
- 2- نسبة شيوع المقطع (ص ح ح) إلى مجموعة المقاطع (5.4%)
- 3- نسبة شيوع المقطع (ص ح ص) إلى مجموعة المقاطع (25.9%)
- 4- نسبة شيوع المقطع (ص ح ح ص) إلى مجموعة المقاطع (34.2%)

مما سبق نستنتج ما يلي:-

1- أن المقاطع الشائعة و المكررة في فواصل السور المدنية هي المقطع (ص ح) والمقطع

(ص ح ح) و المقطع (ص ح ح ص).

¹- إبراهيم أنيس، موسيقى الشعر: ص 288.

²- عبد الرحمن أيوب، أصوات اللغة: ط2، مطبعة الكيلاني- القاهرة، 1968 م، ص 176.

أما بقية المقاطع فلم يرد لها ذكر في فواصل السور المدنية.

2- أكثر المقاطع شيوعاً المقطع (ص ح) المكون من صامت متلو بحركة قصيرة، فقد احتل نسبة (34.5%).

3- أقل المقاطع شيوعاً هو المقطع (ص ح ح) المكون من صامت متلو بحركة طويلة، فقد احتل نسبة (5.4%).

4- كان للمقطع (ص ح ص) حضور متميز في فواصل السور المدنية فقد احتل نسبة (25.9%).

5- المقطع (ص ح ح ص) المكون من صامت متلو بحركة طويلة وصامت عند الوقف، وهذا الصامت هو صوت النون، ظهر جلياً في نهاية النسيج المقطعي للواصل القرآنية، مما أورت رتابة لدى السامع لم يرددها إلا حركة إيقاع المقاطع السابقة لها، فقد احتل هذا المقطع نسبة (34.2%).

ولعل السر في تنوع هذه المقاطع، رغبة التعبير القرآني في كسر رتابة الإيقاع الذي قد ينتج من تكرار قالب صوتي تكراراً زائداً، مما قد يبعث السآمة في نفس السامع أو القارىء، حين تتعود الأذن على نمط مألوف من الإيقاع الموسيقي، فتقبل النفس به، والقرآن حين يلجأ إلى كسر هذه الرتابة ويثري موجات النغم، وتتنوع أصداؤه، وتتصاعد درجاته، فنجدته يأتي بالفواصل المتوسطة الطول ويتبعها بالفواصل القصيرة ثم الطويلة، ثم يعود إلى القصيرة أو المتوسطة في سلسلة إيقاعية تطرب لها الأذن ويلين لها القلب، وهذا ما يتمثل بكل حلية عند القيام بالتحليل المقطعي للواصل في السور المدنية، وكفي أن نتذكر دائماً رأي تمام حسان عندما قال: "إن المدخل إلى دراسة الإيقاع، لا يكون إلا من خلال معرفة المقاطع الصوتية العربية المختلفة الكميات"⁽¹⁾، ويبدو لي من خلال ما تقدم أن المقاطع في لغة القرآن إما مقاطع قصيرة أو متوسطة مفتوحة، أو متوسطة مغلقة، أو طويلة مغلقة.

⁽¹⁾تمام حسان، البيان في روائع القرآن: ط1، عالم الكتب - القاهرة، 1993م، ص 257.

الفاصلة من حيث تألفها صوتياً مع الفواصل السابقة واللاحقة

لم تكن العلاقة بين الصوامت في أية لغة من اللغات اعتباطية أو عشوائية، إنها ذات نظام خاص يرتبط بوجودان الأمة وقلبها وتنسجم أجزاءه كلها انسجاماً تاماً وتتلاحم أعلى درجات هذا النظام في مدى التناغم أو التجاوب الذي تحققه علاقات الأصوات تبعاً لمتطلبات القضايا المتناول⁽¹⁾، وكان للفاصلة القرآنية الأثر الأبلغ في تحقيق الانسجام الصوتي بين أي الذكر الحكيم، وذلك لما تحويه هذه الفاصلة من تنوع في المقاطع الصوتية، وتكرار نفس المقطع (ص ح ح ص) في فواصل السور المدنية، حيث لاحظنا أن نهايات الفواصل كانت بصوت الياء مع النون، أو الواو مع النون، وهذا يخلق الانسجام الصوتي الذي يعني بدعوة الأصوات إلى التفاعل والتأثر والتأثير داخل بنية الكلمة، لكي تصبح متجانسة في صفاتها ومخارجها، تيسيراً وتسهيلاً لعملية النطق، ويعدّ الانسجام الصوتي في المقاطع الصوتية في نظم الآيات القرآنية سبباً في حلوة الإيقاع و عذوبة النغم.⁽²⁾

وفي إشارة إلى سرّ الانسجام و التألف بين فواصل السورة الواحدة، نلاحظ تفوق فاصلة النون وقبلها ياء أو واو، وذلك مع مراعاة تعدد الإيقاعات الموسيقية، وتلاقي التنوع مع التكرار لخلق الانسجام في الأسلوب القرآني، فكان أن أظهرت الدراسة الإحصائية أن صامت النون تكرر بنسبة 19.5% بما أورث الفواصل مزيداً من التألف، ومزيداً من التلاحم لتكوين الانسجام الصوتي، فهذا الصوت وليد التقاء طرف اللسان باللثة، خلف الثنايا العليا، فتحدث عقبة على نحو ما يحدث في الصوامت الانفجارية، ولكن تيار الهواء المنتج لهذا الصوت يمضي بعد خفض الحنك اللين إلى التجويف الأنفي، محدثاً صوتاً أطلق عليه العلماء العرب القدماء اسم الغنة⁽³⁾ فهذه فرصة أخرى لنشر مزيد من النغمات الإيحائية التي تربط الفواصل بعضها بعضاً.

وفي دراسة إحصائية لفواصل القرآن في السور المدنية، وجدت تفوقاً للحركة القصيرة (الفتحة a) وشيوعها بنسبة 39% من مجموعة الحركات، وهذا التفوق أعطاها التألف والتناغم الموسيقي الجميل.

¹ - سيد قطب، في ظلال القرآن: ط3، دار الشروق - عمان، 1977، ص 39 - 40.

² - في ظلال القرآن: ط3، دار الشروق - عمان، 1977، ص 39 - 40.

³ - الاصوات اللغوية: ص 69.

نلاحظ تقارباً في نسبة شيوخ الحركات بين فواصل السور المدنية، إضافة إلى مسؤولية التجويد الفموي في آلية نطقها حيث أشاع وحدة خفية بين هذه الفواصل، ولا غرابة في ذلك لأنها اعتمدت على شيوخ الحركات في إحداث إيقاع موسيقي بين الصوامت والحركات داخل الفاصلة الواحدة.

ولقد أشار ابن جنّي إلى سرّ حروف المد (الألف و الواو والياء) وأورد تساؤلاً عن السبب في كون المدّ لا يتمكّن إلا فيما يجاوره فقد قال رداً على هذا التساؤل: "إنما جيء بالمدّ لنغمته وللين الصوت به، وذلك أن آخر الكلمة موضع الوقف و مكان الاستراحة، فقدموا أمام الحرف الموقوف عليه ما يؤذن بسكونه وما يخفض من غلواء الناطق، وكذلك كثرت حروف المد قبل حروف الروي، ليكون ذلك مؤذناً بالوقوف ومؤدياً إلى الراحة و السكون، كلما جاور حرف المد كان آنس به وأشد لمسمعه تنغيماً"⁽¹⁾.

وفي إشارة من الرافعي إلى مصطلح الانسجام الصوتي في القرآن الكريم تحدّث عن تناسب الألفاظ في النظم القرآني ضمن فصل بعنوان (الجمل وكلماتها) يقول: "أما ألفاظ هذا الكتاب الكريم فهي كيفما أردتها و كيفما تأملتها لا تعيب لها في نفسك ما دون اللذة الحاضرة و الانسجام العذب، وأن طريقة نظم القرآن تجري على استواء واحد، في تركيب الحروف باعتبار من أصواتها و مخارجها"⁽²⁾.

أثر الانتظام و التناوب بين مكونات المقطع الأخير

كان للمقطع الطويل المغلق (ص ح ح ص) حضور لافت للنظر على طول امتداد فواصل السور المدنية، و يلاحظ ذلك مع جمع المذكر السالم المنتهي بالواو والنون المفتوحة، أو الياء والنون المفتوحة، كذلك الأفعال الخمسة المرفوعة بثبوت النون المفتوحة، أو المكسورة، والمثنى المنتهي بالألف والنون المكسورة أو الياء والنون.

¹ - الخصائص: ص 223 - 234.

² - الرافعي، تاريخ آداب العرب: ط2، دار الكتاب العربي - بيروت، 1974م، ج2، ص 23.

هذا المقطع الطويل اعطى النص مزيداً من الانسجام الصوتي، و لما كان هذا المقطع يتكون من صامتين وحركة مد طويلة، كان لا بد لي أن أقف على تنوع حروف المدّ هذه، لأجد أثر هذا التفاوت في الانتظام والتناوب على النص القرآني، والتحليل المقطعي أشار إلى عرض وصفي للمقطع الأخير من فواصل السور المدنية، وفي نهاية التحليل الجزئي الذي قمت به توصلت إلى مجموعة من النتائج تشير إلى نسبة شيوع هذه الحركات في السور المدنية، هذا التفاوت بين حالتي الانتظام والتناوب جاء في تلك السور دون أن يحدث أي خلل في الإيقاع الموسيقي لنظم السور، وخصوصاً أن أهل العربية قد ألفوا هذا التفاوت، والسماع إلى كل جديد في تراكيب اللغة العربية، ولكن الأمر اللافت للنظر هو: الانتظام في حروف المدّ الواحد يكسب إيقاعاً تطرب له الأذان، لكن التناوب بين حروف المدّ الثلاثة (الألف والواو والياء) هل يحدث الأثر نفسه؟ أم قد يورث الأذن طنيناً خاوياً لا حياة منه؟

أجاب الدكتور إبراهيم أنيس عن هذا الأمر في كتابه (موسيقا الشعر) في حديثه عن القافية، حيث يشير إلى دور حروف المدّ في إقامة الوزن، يقول: "ليس هناك ما يمنع من وقوع حروف المدّ رويّاً، لأنها تقوم مقام الحروف الأخرى وتؤدي الغرض الموسيقي منها، بل ربما كانت أقوى وأوضح في السمع، ولكن قد يضعف من اعتبارها رويّاً و يقلل من موسيقاها في أسمعنا، طبيعة القافية العربية ومجيئها متحركة الروي في غالب الأحيان. فأذنانا تعودت أن تسمع بعد الروي حركة، وحركة الروي قد تكون ضمة، أو كسرة، أو فتحة، وقد اعتبرت هذه الحركة في الوزن الشعري بمثابة حروف المد".⁽¹⁾

ويستمر إبراهيم أنيس في حديثه عن شيوع الحركات قبل حروف الروي يقول: "ولا شكّ في أن التزام حركة بعينها قبل الروي مما يكسب القافية نغماً موسيقياً، و لكن الشعراء لم يلتزموا هذا في غالب الأحيان، فقد تناوبت الحركات القصيرة مكان بعضها البعض، ولم يجد الشعراء في هذا أي غضاضة، وتناوبت واو المدّ وياء المدّ، مكان إحداها الأخرى، ولم يحسّ

¹ - موسيقى الشعر: ص 256 - 257.

الشعراء في هذا بأي غرابة، وألف المدّ هي الوحيدة بين الحركات التي جاءت قبل الروي، والتزمت في كل الأبيات، لأنها أوضح تلك الحركات في السمع".⁽¹⁾

وهذا القول يؤكد الدراسة الوصفية التي تتعلق بالسور المدنية، وخاصة أنها تشير إلى قلة ورود حركة الفتحة الطويلة، إلا في سورة الرحمن حيث تمتعت حركة الفتحة الطويلة بالحظ الأوفر من غيرها (aa)، لكن يبقى تفاوت كبير بين نسبة شيوع حركتي المدّ الطويلة (ii,uu) عن حركة المد الطويلة (aa).

ويقدم إبراهيم أنيس تفسيراً لحالة التناوب بين حركتي المد (ii,uu) معتمداً على العلاقة بين هذه الحركات من الناحية الصوتية، يقول: "لقد وجد المحدثون من علماء الأصوات اللغوية، وجوه شبه بين الضمة والكسرة في طريقة تكوّن كل منهما، وسمي كلّ منهما صوتاً ضعيفاً، وذلك لضيق مجرى الهواء معهما، وكذلك ما تفرّع عنهما من واو المد وياء المد لأنهما متشابهتان في طريقة تكونهما، فالسامع قد يخطئ في سماع واو المد، وتطرب أذنه كما لو أنها ياء مد، والطفل في مراحل نموّ لغته قد يقلب الضمة كسرة أو قد يقلب واو المد ياء مدّ، فالطبيعة الصوتية بين كل من الحركتين هي التي ربما تبدّد تناوب إحداها مكان الأخرى".⁽²⁾

ويقدم رمضان عبد التواب تفسيراً لحالة التناوب بين الواو والياء، دون أن يصبّ حديثه على الشعر العربي في كتابه (المدخل إلى علم اللغة) يقول: "أطلق علماء الأصوات على صوت الفتحة اسم (صوت العلة المتسع)، كما يطلقون على صوتي الضمة والكسرة اسم (أصوات العلة الضيقة) وهذا التقسيم له أهميته فيما يصيب هذه الأصوات كلها من تطور أو تغيير، إذ أنه من الملاحظ أن ما يصيب الضمة يجري مثله في الغالب على صوت الكسرة، لأن كل منهما من أصوات العلة الضيقة".⁽³⁾

¹ - المرجع السابق، ص 265.

² - المرجع السابق: ص 256 - 257.

³ - عبد التواب، رمضان، علم اللغة و مناهج البحث اللغوي: ط1، مكتبة الخانجي - القاهرة، دار الرفاعي - الرياض، 1982، ص 94.

وفي إشارة إلى رأي علماء العربية في علاقة القربى بين الكسرة والضمة من جهة، وبين ياء المدّ و واوه من جهة أخرى، أنقل رأي ابن درستويه في هذا المقام، يقول: "كلّ ما كان ماضيه من الأفعال الثلاثية، على فَعَلت، بفتح العين، ولم يكن ثانيه، أو ثالثه من حروف اللين، ولا حروف الحلق، فإنه يجوز في مستقبله: يَفْعُل بضم العين ويفعل بكسرها، كقولنا: ضرب يضرب، وشكّر يشكّر، وليس أحدهما أولى به من الآخر، ولا فيه عند العرب إلا الاستحسان والاستخفاف. فما جاء وقد استعمل فيه الوجهان، قولهم ينصُر ينصر، و يشتمّ و يشتم، فهذا يدلّكم على جواز الوجهين فيه، وأنهما شيء واحد، لأن الضمة أخت الكسرة".⁽¹⁾

يرى د. رمضان عبد التواب أن القرابة بين الضمة و الكسرة، هي السبب في جواز وقوع إحداهما مكان الأخرى في عين المضارع، و يستعين بلغة القبائل القديمة التي لا تثبت على حال واحدة في ضبط عين المضارع، يقول مستشهداً برأي ابن درستويه: "قال أبو زيد: طَفَّت في عليا قيس وتميم مدة طويلة أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم، لأعرف ما كان منه بالضم أولى وما كان منه بالكسر أولى، فلم أعرف لذلك قياساً، وإنما يتكلم به كلّ امرئ منهم على ما يستحسن".⁽²⁾

واعتماداً على ما تقدم ليست الضمة عدوة للكسرة، بل هما من فصيلة واحدة، وذلك على العكس من صوت الفتحة، الذي يعد قسيماً للضمة والكسرة، له ظواهره وأحكامه الخاصة، هذا ما يبرز التناوب الذي شهده المقطع الأخير من فواصل بعض السور المدنية، وشيوع حركتي المد الواو والياء أكثر من حركة المد الألف.

¹ - ابن درستويه، **تصحيح الفصيح**: تحقيق عبد الله الجبوري، بغداد، 1975، ص 105، نقلاً عن المدخل إلى علم اللغة و مناهج البحث اللغوي، ص 94 - 95.

² - علم اللغة و مناهج البحث اللغوي: ص 95.

الفصل الرابع

علامات الإعراب الفرعية في السور المدنية

دراسة نحوية

"علامات الإعراب الفرعية في السور المدنية"

تبيّن لنا في الفصلين السابقين أن علامات الإعراب الفرعية تكون في سبعة مواضع، وسأبدأ يعرض الموضوع الأول وهو (الأسماء الستة).

قال تعالى: (مَلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ)⁽¹⁾.

(مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ)⁽²⁾

(وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ)⁽³⁾

(إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ)⁽⁴⁾

(لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ)⁽⁵⁾

(ولو كان ذا قُرْبَى)⁽⁶⁾

"إعراب الأسماء الستة في حال إضافتها إلى غير ياء المتكلم"

هذه المسألة من المسائل التي ذهب فيها النحاة مذاهب كثيرة مختلفة، وقد كان للنحاة البصريين مذاهب متباينة، من هذه المذاهب:-

1- ذهب جمهور البصريين إلى أن الأسماء الستة إذا أضيفت إلى غير ياء المتكلم ، أعربت بحركات مقدرة في الحروف؛ وهي الواو والألف والياء، ثم إبتاع حركات ما قبل هذه الحروف لحركاتها نفسها⁽⁷⁾.

1 - الحج:78.

2 - الأحزاب: 40.

3 - البقرة: 105.

4 - البقرة: 243.

5 - الطلاق: 7.

6 - المائدة: 106.

7 - الأنباري، الإتيان في مسائل الخلاف: ج1، ص17.

2- وذهب المازني والزجاج إلى أنها معربة بالحركات التي قبل الواو والألف والياء، وأن هذه الحروف حروف إشباع⁽¹⁾.

3- ذهب قطرب إلى أن هذه الحروف نفسها هي الإعراب نيابة عن الحركات⁽²⁾.

4- والأخفش ذهب إلى أن هذه الحروف دلالات إعراب وليس فيها إعراب متعدّد⁽³⁾.

5- وذهب الجرمي إلى أن هذه الأسماء معربة بالتغيير والانقلاب⁽⁴⁾.

هذه المسألة من المسائل التي تعددت فيها آراء النحاة من غير البصريين وعلى رأسهم الربيعي الذي ذهب إلى أن الأسماء الستة معربة بالحركات منقولة من الحروف⁽⁵⁾، ويرده أن نقل حركة الإعراب إنما تكون لساكن وفي الوقف، وهذا متحرك.

كما ذهب الكوفيون إلى أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وبالحروف ذاتها، ويرد بأن العامل الواحد لا يحدث علامتي إعراب⁽⁶⁾.

والمشهور عند جمهور النحويين أن ما يعرب بالواو والألف والياء ستة أسماء وهي: أبوك، أخوك، حموك، فوك، ذو مال، هنوك، إذا توافرت فيها شروط نص عليها النحويون في مطولات النحو، ولكنّ الفراء جعلها خمسة، وقصر الإعراب بالحروف على الخمسة الأول، وأنكر أن يكون (هنّ) مما يرفع بالواو وينصب بالألف ويجر بالياء، لأنه كما يقول أبو علي الشلوبين: "لم يعرفها- أي لغة التمام- على اتساعه في لغات هذه الأسماء"⁽⁷⁾.

1- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ج 1، ص 17.

2- الأشموني، شرح الأشموني: ج 1، ص 31.

3- ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1، ص 52.

4- المصدر السابق.

5- ابن هشام، شرح اللحة البدرية: تحقيق هادي نهر، ج 1، ص 264.

6- المصدر السابق.

7- أبو علي الشلوبين، التوطئة: ص 123-124، وشرح شذور الذهب: ابن هشام، ص 43.

كذلك هناك من قصرها أي ألزمها الألف مطلقاً وأعرابها بحركات مقدرات على الألف تشبيهاً لها بعصاك ورحاك ومالا، يتغير من الأسماء المعتلة.

ولقد ذكر الأنباري أن أصحابه الكوفيين يجيزون: هذا أباك وأخاك، ورأيت أباك وأخاك، ومررت بأباك وأخاك⁽¹⁾.

والفراء منع قصر (أخ) وقصرها هشام بن معاوية محتجاً بقولهم في المثل: مكره أخاك لا بطل⁽²⁾.

أما قصر (أب): حكى ذلك الأنباري⁽³⁾
وقصر (حم): حكى ذلك أحمد بن يحيى⁽⁴⁾.

أجاز الفراء في (معاني القرآن) كتابة (ذا القُربى) على جهة واحدة، مع تعريبها في الكلام إذا قرئت، يقول: "(والجار ذا القُربى)"⁽⁵⁾ ولم يقرأ به أحد من القراء المشهورين، ورد في (مختصر شواذ القراءات) أن (أبا حيوة) قرأ هذه القراءة⁽⁶⁾.

أجاز الكوفيون إبقاء الواو مع قلبها ياء إذا أضيفت (أب، وأخ) إلى ياء المتكلم، نحو: هذا أبي وهذا أخي⁽⁷⁾.

كذلك أجاز الفراء قلب ياء المتكلم ألفاً "من ذلك قول بعض العرب بأبا إنما هي: بأبي، الياء من المتكلم ليست من الأب، فلما كثر بهما الكلام، توهموا أنهما حرف واحد، فصيروها ألفاً لتكون على مثال: حبلى وسكرى وما أشبهه من كلام العرب"⁽⁸⁾.

1 - الأنباري، الأضداد: ص188.

2 - أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: ج1، ص389.

3 - الأضداد: ص188.

4 - الأزهرى، شرح التصريح: 65/1.

5 - النساء: 36.

6 - خالوية، مختصر في شواذ القراءات: ص261.

7 - السيوطي، همع الهوامع: ج4، ص303.

8 - الفراء، معاني القرآن: ج1، ص4.

وخلاصة القول في الأسماء الستة أن علماء النحو اختلفوا حول علامات إعرابها، لكن الثابت عند أكثرهم هو إعرابها بالواو رفعاً وبالالف نصباً وبالياء جراً، وذلك نجده في لغة العرب المتمثلة في القرآن الكريم الذي نحن بصدده وعندما استعرضت آيات القرآن الكريم المدنية وجدت الأسماء الستة رفعاً ونصباً وجرّاً، لكن (هنّ) و(حمّ) لم أعثر لهما على وجود في السور المدنية.

وفي هذا البحث جاءت الأسماء الستة على صيغتين هما:

1- الجملة الاسمية.

2- الجملة الفعلية.

الأسماء الستة مع الجملة الاسمية والجملة الفعلية

وردت الأسماء الستة في السور المدنية في ثمانية وثلاثين موضعاً، حيث جاءت مرفوعة في تسعة عشر موضعاً، كما جاءت منصوبة في أربعة مواضع، وجاءت مجرورة في خمسة عشر موضعاً

قال تعالى: (وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ)⁽¹⁾.

ذو: وقعت خبراً مرفوعاً للفظ الجلالة وعلامة الرفع الواو ومن شروط إعرابها بالحروف أن تكون بمعنى صاحب، كما أنها ملازمة للإضافة لغير الياء، فلا حاجة إلى اشتراط الإضافة فيها، وإذا كانت اسماً موصولاً لزمها الواو⁽²⁾.

وقوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ)⁽³⁾

ذو: أعربت خبر إن مرفوع وعلامة رفعه الواو.

¹ - البقرة: آية 105.

² - ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ط6، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، 1980م، ص30.

³ - البقرة: آية 243.

ومثال آخر: (وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ)⁽¹⁾

جاءت (بذي) مجرورة لأنها وقعت معطوفة على اسم مجرور.

كذلك جاءت ذو مع الجملة الفعلية في السور المدنية مثال: (لِيُنْفِقَ ذُو سَقَةٍ مِّن سَقِيهِ)⁽²⁾

ذو: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة، مع الشروط المشار إليها سابقاً.

أما (أبو): فهي من الأسماء الستة، التي ترفع بالواو وتتصب بالألف، وتجر بالياء، وجاءت مع الجملة الاسمية فقط في السور المدنية ولم تأت مع الجملة الفعلية مثال: (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ)⁽³⁾.

جاءت: (أبا) خبر كان منصوباً وعلامة نصبه الألف.

وتعامل (أبو) معاملة الإعراب بالحروف وتعرب بالحركات المقدرة إذا أضيفت إلى ياء المتكلم.

(أخو): وردت في حالة الجر في السور المدنية في قوله تعالى: (أُجِيبُ أَدْعَاكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا)

أما (فو، وحمو، وهنو) فلا وجود لها في السور المدنية .

علامات الإعراب الفرعية في السور المدنية

"المتنى المرفوع"

قال تعالى: (فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ)⁽⁴⁾

جاء المتنى عينان: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه متنى كذلك، نضاختان: نعت مرفوع.

1- النساء: آية 36.

2- الطلاق: آية 7.

3- الأحزاب: الآيات 40، 2- الحجرات: آية 14.

4- الرحمن: آية 66

والمبتدأ في هذه الآية جاء نكرة ومسوّغه سبق بشبه جملة جار ومجرور

مثال: (فَلَهُنَّ ثَلَاثًا مَا تَرَكَ)⁽¹⁾

المبتدأ: ثلثا جاء نكرة لأنه سبق بشبه جملة جار ومجرور

مثال: (فَالَهُمَا الثُّلَاثَانُ)⁽²⁾.

(مِنْ كُلِّ فَاكِهَةٍ زَوْجَانِ)⁽³⁾.

الخبر المثني في السور المدنية

مثال: (الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ)⁽⁴⁾، خبر مرفوع

(بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ)⁽⁵⁾، خبر المبتدأ مرفوع

(هَذَانِ خَصْمَانِ)⁽⁶⁾، خبر المبتدأ

المرفوعات

"الاسم المعطوف المرفوع"

مثال: (فرجل وامرأتان)⁽⁷⁾ و (أو آخران)⁽⁸⁾

(إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً)⁽⁹⁾.

1- النساء: آية 11.

2- النساء: آية 176.

3- الرحمن: آية 52.

4- البقرة: آية 229.

5- المائدة: آية 64.

6- الحج: آية 19.

7- النساء: آية 135.

8- البقرة: آية 282.

9- المائدة: آية 106.

اثنا: خبر إن مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه ملحق بالمتنى.

(قال رَجُلَانِ)⁽¹⁾ و(يَوْمَ التَّقَى الْجَمْعَانِ)⁽²⁾

المتنى في الآيتين السابقتين جاءَ فاعلاً.

(مُذْهَمَّتَانِ) و (نَضَّاحَتَانِ)⁽³⁾

جاءَ المتنى: نعت مرفوع وعلامة رفعه الألف.

(أَيُّهَا التَّقْلَانِ)⁽⁴⁾

المتنى: بدل مرفوع وعلامة رفعه الألف.

"المجرورات من المتنى في السور المدنية"

الاسم المجرور من المتنى

مثال: (وبالوَالِدَيْنِ)⁽⁵⁾، (لِلوَالِدَيْنِ)⁽⁶⁾، (فِي فِتْنَتَيْنِ)⁽⁷⁾.

"المضاف إليه من المتنى"

مثال: (مِثْلُ حَظِّ الْأَنْثَيْنِ)⁽⁸⁾ و(رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ)⁽⁹⁾

"النعت المجرور من المتنى"

¹ - التوبة: آية 36.

² - آل عمران: آية 155.

³ - الرحمن: آية 64.

⁴ - الرحمن: آية 31.

⁵ - الرحمن: آية 5.

⁶ - البقرة: آية 83.

⁷ - البقرة: آية 180.

⁸ - آل عمران: آية 13.

⁹ - النساء: آية 11.

مثال: (فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ)⁽¹⁾.

"الاسم المعطوف المجرور من المثني"

مثال: (أَوْ الْوَالِدِينَ)⁽²⁾.

المثني المنصوب في السور المدنية

مثال: (يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ)⁽³⁾

حولين: ظرف زمان منصوب

كاملين: نعت منصوب

(فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ)⁽⁴⁾ و (اسْتَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ)⁽⁵⁾

رجلين: خبر يكون منصوب وعلامة نصبه الياء

شهيدين: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء.

مثال: (بَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا)⁽⁶⁾ و (يُؤْتِكُمْ كُفْلَيْنِ)⁽⁷⁾

كفلين: مفعول به ثانٍ

¹ - الرحمن: 19.

² - النساء: 92.

³ - البقرة: 233.

⁴ - البقرة: 282.

⁵ - البقرة: 282.

⁶ - المائدة: 12.

⁷ - الحديد: 28.

مثال: (لها العذابُ ضعفين) (1) و (فأنت أكلها ضعفين) (2)

ضعفين: مفعول مطلق منصوب

ضعفين: حال منصوب وعلامة نصبه الياء.

مثال: (في كلِّ عام مرَّةً أو مرَّتين).

مرتين: اسم معطوف منصوب وعلامة نصبه الياء.

"جمع المذكر السالم"

البابُ الثالث الذي خرج عن الأصل: جمع المذكر السالم، واحتُرزت بالمذكر عن المؤنث كهندات، وبالسالم عن المكسر كغلمان.

وحُكِّمُ هذا الجمعُ أنه يرفع بالواو نيابة عن الضمة، ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الكسرة والفتحة⁽³⁾، فالواو حرف إعراب وهي علامة الجمع، وعلامة الرفع، وفتحت النون لسكونها، وسكون الواو قبلها (حركت النون للتخلص من التقاء الساكنين، وحركت بالفتح ليفرق بينها وبين نون المثني)⁽⁴⁾.

ويتابع ابن جنى قوله: "فإن جررتَ أو نصبت جعلت مكان الواو ياءً مكسور ما قبلها، فالياء حرف الإعراب وهي علامة الجمع وعلامة الجر والنصب، والنون مفتوحة بحالها في الرفع"⁽⁵⁾.

وفي المطالع السعيدة يقول: "وهذا الباب ضربان اسم وصفة، فالأسماء لا تجمع هذا الجمع إلا بخمسة شروط: الذكورة والعلمية والعقل والخلو من تاء التأنيث وقبول تاء التأنيث عن

¹ - الأحزاب: 30.

² - البقرة: 265.

³ - شذور الذهب، ص54.

⁴ - ابن جنى، اللمع في العربية: ص101.

⁵ - المصدر السابق: ص102.

قصد معناه⁽¹⁾ ومثال الأسماء التي اجتمعت فيها الشروط الخمسة: (جاء الزيدون). ورأيت الزيديين، ومررت بالزيديين)، ومثال الصفة التي اجتمعت فيها الشروط: (قد أفلح المؤمنون)⁽²⁾ و(إنَّ المسلمين)⁽³⁾. وألحق بجمع المذكر السالم: أولو، وعالمون، وأرضون، وسئون، وعشرون، وبابهما وأهلون، وعليون، ونحوه⁽⁴⁾.

وهذا الجمع مطرد في كلِّ ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر، نحو عزة وعزين، قال تعالى: (عَنْ اليمينَ وَعَنْ الشَّمالِ عَزِينَ)⁽⁵⁾ ولا يجوز ذلك في تمرة لعدم الحذف، ولا في نحو: (عدة) ولا "زنة" لأن المحذوف الفاء، ولا في نحو "يدٍ" و "دمٍ" لعدم التعويض فيهما.

كذلك شدَّ أبون وأخون وبنون⁽⁶⁾.

وشذ عن ذلك أيضاً كأهلون ووابلون، لأن أهلاً ووابلاً ليسا علميين ولا صفتين، ولأن وابلًا لغير العاقل.

وكذلك "عليون" وما أشبهه مما سُمِّي به الجموع، لأن عليين في الأصل جمع لعلّي⁽⁷⁾، وسُمِّي به أعلى الجنة، وأعرب هذا الإعراب نظراً إلى أصله، قال تعالى: (كَلَّا إِنَّ الْأَبْرارَ لَفِي عِلِّيِّينَ وما أدراك ما عِلِّيُّونَ)⁽⁸⁾.

ومنها "أهلون" قال تعالى: (شَغَلَتْنَا أَمْوالُنا وَأَهْلُونا)⁽⁹⁾ (من أوسط ما تُطعمون أهليكم)⁽¹⁰⁾

¹ - السيوطي، المطالع السعيدة: ص 94.

² - المؤمنون: 1.

³ - الأحزاب: 35.

⁴ - الأنصاري، أوضح المسالك ص 37.

⁵ - المعارج: 37.

⁶ - أوضح المسالك: ص 37.

⁷ - ابن هشام الانصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى: ص 51.

⁸ - المطففين: 18، 19.

⁹ - سورة الفتح: 11.

¹⁰ - المائدة: 89.

أَمَا قَوْلُهُ تَعَالَى: (لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ)⁽¹⁾.

نلاحظ كلمة "المقيمين" جاءت بالياء، وقد كان مقتضى قياس ما ذكر عن جمع المذكر السالم أن تكون بالواو، لأنه معطوف على المرفوع، والمعطوف على المرفوع مرفوع.

وقد أورد علماء النحو في هذه القضية وجهين من الإعراب، أحدهما: أن "المقيمين" نصبٌ على المدح، وتقديره: وأمدحُ المقيمين وهذا قول سيبويه⁽²⁾، وإنما قطعت هذه الصفة عن بقية الصفات لبيان فضل الصلاة على غيرها.

وثانيهما: أنه مخفوض؛ لأنه معطوف على "ما" في قوله تعالى: "بما أنزل إليك" أي: يؤمنون بالكتب وبالمقيمين بالصلاة، وهم الأنبياء.

أَمَا قِرَاءَةُ (وَالْمُقِيمُونَ) بِالْوَاوِ فَهِيَ قِرَاءَةُ مَالِكِ بْنِ دِينَارٍ وَالْجَحْدَرِيِّ، وَعَيْسَى التَّقْفِيِّ⁽³⁾.

كذلك قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ)⁽⁴⁾ كلمة "الصابئون" جاءت بالواو، وكان مقتضى قياس ذلك أن يكون (والصابئين) بالياء؛ لأنه معطوف على المنصوب، والمعطوف على المنصوب منصوب.

وفي هذه الآية وجهان؛ أحدهما: أن يكون (الذين هادوا) مرتفعاً بالابتداء، و(الصابئون والنصارى) عطفاً عليه، والخبر محذوف، والجملة في نية التأخير عما في حيز "إن" من اسمها وخبرها⁽⁵⁾.

¹ - الفتح: 12.

² - شذور الذهب: ص 54.

³ - المصدر السابق.

⁴ - المائدة: 69.

⁵ - شذور الذهب: ص 54.

ومن شواهد الملحق بجمع المذكر السالم قوله تعالى: (وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى) (1) .

"أولو": فاعل يأتل مرفوع والسبب لأنه ملحق بالجمع كذلك "أولي" مفعول به منصوب للفعل وعلامة نصبه الياء لأنه ملحق بالجمع.

أما جمع العلم المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم:

فقد ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذي آخره تاء التانيث إذا سميت به رجلاً يجوز أن يجمع بالواو والنون نحو: "طلحة وطلحون"⁽²⁾.

كما قالوا: "أرضون" حملاً على أرضات، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز⁽³⁾ وحثهم بأن قالوا: الدليل على امتناع جواز هذا الجمع بالواو والنون وذلك لأن في الواحد علامة التانيث، والواو والنون علامة التذكير، فلو قلنا إنه يجوز أن يجمع بالواو والنون لأدى ذلك إلى أن يجمع في اسم واحد علامتان متضادتان، وذلك لا يجوز، ولهذا قالوا: رجل ربعة جمعوه بلا خلاف فقالوا: "رَبَعَات" ولم يقولوا: ربعون، والذي يدل على صحة هذا القياس أنه لم يسمع من العرب في جمع هذا الاسم أو نحوه إلا بزيادة الألف والتاء، كقولهم في جمع طلحة "طلحات" وفي جمع هبيرة "هبيرات"⁽⁴⁾

"إعراب جمع المذكر السالم بالحركات الظاهرة"

نسب بعض النحويين إلى الفراء أنه يُجيز إلزام جمع المذكر السالم، وما ألحق به الياء وإعرابه بحركات ظاهرة على النون⁽⁵⁾ وذكر الكنفراوي في تلخيصه نحو الكوفيين أن ذلك

1- النور: 22.

2- الإنصاف: ص40.

3- أسرار العربية: ص51.

4- الأنصاف: ص41.

5- الأشموني، شرح الأشموني مع الصبان: ج1، ص87.

مذهب الفراء ومن تابعه⁽¹⁾، والذي يقف على كلام الفراء في (معاني القرآن) يدرك أنه لا يرى هذه المعاملة إلا مع (سنين) وأخواتها مما حذف لامة⁽²⁾ وهذا قوله عندما فسّر قوله تعالى: (الذين جعلوا القرآن عضين)⁽³⁾ "عضة ورفعها عضون، ونصبها وجرها عضين. ومن العرب من يجعلها بالياء على كل حال، ويعرب نونها، فيقول: عُضِينُك، وهي كثيرة في أسد وتميم وعامر وإنما جاز ذلك في هذا المنقوص الذي كان على ثلاثة أحرف فنُقِصَتْ لامة، فلما جمعه بالنون توهموا أنه فُعول إذ جاءت الواو، فوقع موقع الناقص فقالوا إنها الواو الأصلية، وأن الحرف على فُعول، ألا ترى أنهم لا يقولون ذلك في الصالحين والمسلمين وما أشبهه"⁽⁴⁾. وهذا المذهب ليس خاصاً بالفراء وحده، وإنما هو مذهب شيخه الكسائي من قبل⁽⁵⁾.

"جمع المذكر السالم والملحق به في السور المدنية"

"المرفوعات" ما جاء مرفوعاً بالواو والنون

المبتدأ + الخبر تركيب اعتيادي في نظام الجملة، المبتدأ أولاً والخبر ثانياً، وفيما يلي عرض وصفي تحليلي للأنماط التي ظهرت عليها المرفوعات ونبدأ بالجملة الاسمية.
قال تعالى: (والكافرون هم الظالمون)⁽⁶⁾.

المبتدأ معرفة+الخبر معرفة

والمبتدأ في هذه الآية جاء علماً والخبر كذلك.

كذلك من صور المبتدأ في السور المدنية

¹ - الكنفراوي، الموفى في النحو الكوفي: ص 11.

² - أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: ج 2، ص 145، والبحر المحيط: أبو حيان، ج 3، ص 369.

³ - الحجر: 91.

⁴ - الفراء، معاني القرآن: ج 2، ص 92-93.

⁵ - ابن عقيل، المساعد: ج 1، ص 55.

⁶ - البقرة: 254.

المبتدأ معرفة+ الخبر جملة اسمية⁽¹⁾

(الكافرون هم الظالمون)

(إنما المؤمنون الذين (و) أولئك هم الصادقون)

المبتدأ معرفة خبره جملة فعلية

(لكن الراسخون في العلم والمؤمنون يُؤْمِنُونَ)

(والسابقون الأولون.... رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ)

ومن صور المبتدأ أن يأتي بعد إنما ويأتي معرفة(إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم)⁽²⁾

"إنما المشركون نجس"⁽³⁾.

"ومن صور المبتدأ أن يأتي مؤخرًا"

"قاتل معه ربيون"⁽⁴⁾

"ومنهم أميون"⁽⁵⁾

أما صور الخبر فجاءت على النحو التالي.

أ- الخبر مفرد معرفة.

"وأنتم الأعلون"⁽⁶⁾

¹ - البقرة:254.

² - الأنفال:2.

³ - التوبة:28.

⁴ - آل عمران:146.

⁵ - البقرة:77.

⁶ - آل عمران:139.

الخبر وصف نكرة

"وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ" (1)

"كُلُّ لَهُ قَانِتُونَ" (2)

"الرِّجَالُ قَوَّامُونَ" (3)

"قَرِيبٌ مِّنْهُمْ مَّعْرِضُونَ" (4)

صورة الخبر جملة اسمية

"وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ" (5)

"هُمُ فِيهَا خَالِدُونَ" (6)

"أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ" (7)

صورة الخبر للمبتدأ الضمير

"وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ" (8)

"هُمُ الْغَالِبُونَ" (9)

¹ - البقرة: 133.

² - البقرة: 16.

³ - النساء: 34.

⁴ - النور: 48.

⁵ - البقرة: 138.

⁶ - الرعد: 5.

⁷ - التوبة: 88.

⁸ - حمد: 35.

⁹ - المائدة: 56.

صورة الخبر للمبتدأ اسم إشارة

"أولئك مبرؤون" (1).

صورة الخبر شبه جملة

"فلعنةُ الله على الكافرين" (2)

ومن صور الخبر مجيئه لمبتدأ محذوف

"التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الأمرون بالمعروف والناهون

عن المنكر والحافظون لحدود الله" (3).

وهذه الصورة يجوز فيها حذف المبتدأ وسبب ذلك لأن الخبر مقطوع عن النعت لإفادة المدح.

كذلك قوله تعالى: "سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَالُونَ لِلسُّحْتِ" (4).

ونلاحظ في هذه الآية حذف المبتدأ وتقديره "هم" والسبب نفسه.

وجاء جمع المذكر السالم مرفوعاً أيضاً حيث وقع خبراً لإنَّ في قوله تعالى "إِنَّا إِلَى اللَّهِ

راغبون" (5)

"إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ" (6)

"إِنَّا مَعَكُمْ مُتْرَبِّصُونَ" (7)

1- النور: 26

2- البقرة: 89.

3- التوبة: 112.

4- المائدة: 59.

5- التوبة: 42.

6- التوبة: 42.

7- التوبة: 52.

"وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَاذِبُونَ" (1)

"إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ" (2).

أما بقية المرفوعات فقد جاء جمع المذكر السالم اسماً لكان، من ذلك قوله تعالى:

"وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ" (3)

"إِنَّ يُكِنُّ مِنْكُمْ عَشْرُونَ" (4)

كما ورد جمع المذكر فاعلاً، في قوله تعالى:

"لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ" (5)

"وَمَا يَذَكَرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ" (6)

كذلك ورد جمع المذكر السالم نائباً للفاعل في قوله تعالى:

"وَأَعَدَّ الْمُتَّقُونَ" (7)

"وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ" (8)

وجدير بالذكر أن الفاعل ونائبه جاء في سبعة وأربعين موضعاً، تسعة منها نائباً عن

الفاعل وبقية الرقم جاء فاعلاً في السور المدنية كافة.

1- الأنفال: 50.

2- المنافقون: 1.

3- التوبة: 122.

4- الأنفال: 65.

5- النساء: 95.

6- البقرة: 269.

7- الرعد: 35.

8- البقرة: 136.

كما ورد جمع المذكر خبراً لأن وأخواتها في تسعة وعشرين موضعاً وورد مبتدأ في تسعة عشر موضعاً، وخبراً للمبتدأ في مائة وخمسة مواضع وخبراً لمبتدأ محذوف في خمسة عشر موضعاً، من المرفوعات التي جاء عليها جمع المذكر السالم "التوابع" فقد ورد جمع المذكر السالم في خمسة عشر موضعاً" موزعة كالتالي النعت، جاء في سبعة مواضع منها على سبيل المثال قوله تعالى:

"إن يكن منكم عشرون صابرون" (1)

"ولا الملائكة المقربون" (2)

وجاء في سبعة مواضع أخرى اسماً معطوفاً ومنها على سبيل المثال قوله تعالى:

"مما تركَ الوالدان والأقربون" (3)

"وأولو الأرحام" (4)

وجاء توكيداً في موضع واحد وهو قوله تعالى:

"سمّاعون لقوم آخريين" (5)

أمّا المنصوبات التي جاء عليها جمع المذكر السالم في السور المدنية فهي على النحو

التالي.

جاء جمع المذكر السالم منصوباً في مائتين وثمان وثمانين موضعاً موزعة على النحو التالي.

المفعول به، ورد جمع المذكر السالم مفعولاً به في تسعين موضعاً منها قوله تعالى:

1- الأنفال: 65.

2- النساء: 172.

3- البقرة: 7.

4- الأحزاب: 6.

5- المائدة: 41.

" يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ " (1)

" فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ " (2)

وجاء مفعولاً به ثانياً في ستة مواضع منها قوله تعالى:

" سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ " (3)

كما ورد جمع المذكر السالم حالاً في واحد وخمسين موضعاً منها قوله تعالى:

" فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ " (4)

" خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا " (5)

كذلك جاء ظرفاً في أربعة مواضع منها قوله تعالى:

" مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً " (6)

وجاء نائباً عن المصدر في قوله تعالى:

" تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً " (7)

وجاء نعتاً في سبعة عشر موضعاً، منها قوله تعالى:

" لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ " (8)

1- البقرة: 222.

2- النساء: 95.

3- الحج: 78.

4- آل عمران: 170.

5- الأحزاب: 65.

6- المائدة: 26.

7- التوبة: 80.

8- المائدة: 67.

" كُنْتُمْ قَوْمًا فَاسِقِينَ" (1)

وجاء منادى مضافاً في أربعة مواضع

" يَا أُولِي الْأَلْبَاب" (2)

كما ورد اسماً معطوفاً في ثلاثة وخمسين موضعاً منها قوله تعالى:

" وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ" (3)

" وَأَخْرَيْنَ مِنْ دُونِهِمْ" (4)

وجاء مفعولاً مطلقاً في ثلاثة مواضع منها قوله تعالى:

"فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً" (5)

وجاء جمع المذكر السالم مستثنى منصوباً في موضع واحد وهو قوله تعالى:

"إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ" (6)

كما جاء خبراً لأصبح في سبعة مواضع منها قوله تعالى:

"فَيُصْبِحُوا نَادِمِينَ" (7)

" أَصْبَحُوا بِهَا كَافِرِينَ" (8)

1- التوبة: 53.

2- البقرة: 179.

3- النساء: 59.

4- الانفال: 60.

5- النور: 4.

6- النساء: 98.

7- المائدة: 52.

8- المائدة: 102.

وجاء خبراً لما العاملة عمل ليس في ستة مواضع منها قوله تعالى:

" وَمَا أَوْلَتْكَ بِالْمُؤْمِنِينَ" (1)

وجاء جمع المذكر السالم اسماً لإن في ثلاثة عشر موضعاً منها قوله تعالى:

" بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِيِينَ" (2)

" إِنَّ الظَّالِمِينَ لَفِي شِقَاقٍ" (3)

كما جاء جمع المذكر السالم خبراً لكان في واحد وثلاثين موضعاً، منها قوله تعالى:

" إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ" (4)

" كُونُوا قَوَّامِينَ" (5)

المجرورات

جاء جمع المذكر السالم في السور المدنية في مائتين وسبعين موضعاً موزعة على النحو

الآتي:

ورد اسماً معطوفاً في خمسين موضعاً منها على سبيل المثال قوله تعالى:

"إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ" (6)

"وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ" (7)

¹ - النور: 47.

² - المائة: 82.

³ - الحج: 53.

⁴ - النور: 17.

⁵ - النساء: 135.

⁶ - النساء: 163.

⁷ - النور: 32.

وجاء نعتاً في ثلاثة عشر موضعاً، منها قوله تعالى:

"عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ"⁽¹⁾

"وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ"⁽²⁾

وجاء توكيداً في موضعين ومثاله قوله تعالى:

"وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ"⁽³⁾

وجاء مضافاً إليه في تسعة وستين موضعاً ومثال ذلك قوله تعالى:

"وَذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ"⁽⁴⁾

"وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ"⁽⁵⁾

كذلك ورد اسماً مجروراً في مائة وستة وثلاثين موضعاً ومثال ذلك قوله تعالى:

"قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ"⁽⁶⁾

"مَنْ اللَّهُ مَعَ الْمُتَّقِينَ"⁽⁷⁾

¹ - آل عمران: 147.

² - المائدة: 25.

³ - البقرة: 161.

⁴ - المائدة: 85.

⁵ - التوبة: 36.

⁶ - النور: 30.

⁷ - آل عمران: 164.

جمع المذكر السالم مع اسم الفاعل

اللافت للنظر مجيء اسم الفاعل جمعاً مذكراً سالماً ويعمل عمل فعله ضمن السور المدنية، فعلى سبيل المثال مجيء اسم الفاعل متعدياً في قوله تعالى: "الْأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ"⁽¹⁾
"وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ"⁽²⁾

كذلك عمل اسم الفاعل المعرف بـأل في قوله تعالى:

"وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ"⁽³⁾

والمقيمين معطوفة على قبل، كأن قال: وقبل المقيمين، ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، والمؤتون الزكاة مرفوعة على إضمار مبتدأ أي وهم المؤتون"⁽⁴⁾

"وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ"⁽⁵⁾

"وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ"⁽⁶⁾

أشار البصريون إلى عمل اسم الفاعل مطلقاً إذا عرّف بـأل⁽⁷⁾ كذلك أجاز الفراء من الكوفيين أن يعمل اسم الفاعل المعرف المجموع المحذوف النون عمل فعله، في قراءة ابن أبي إسحاق: "الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم والصابرين على ما أصابهم والمقيمي الصلاة"⁽⁸⁾

¹ - التوبة: 112.

² - التوبة: 20.

³ - النساء: 162.

⁴ - القيسي، مكي بن ابي طالب، مشكل إعراب القرآن: تحقيق ياسين محمد السواف، دمشق (دار المأمون للتراث)، 2ط، 212/1.

⁵ - الأحزاب: 35.

⁶ - الأحزاب: 35.

⁷ - همع الهوامع: 96/2.

⁸ - الحج: 35.

يقول الفراء: "وإنما جاز النصب مع حذف النون، لأن العرب لا تقول في الواحد إلا بالنصب فبنوا الاثنين والجمع على الواحد، فنصبوا بحذف النون والوجه في الاثنين والجمع الخفض،

لأن نونهما قد تظهر إذا شئت، وقد تابعه الأخفش وثلعب وابن جني " (1)

ومن أمثلة اسم الفاعل في السور المدنية قوله تعالى:

"وَلَا آمِينَ النَّبَيْتَ الْحَرَامَ" (2)

"مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمَقْصِرِينَ" (3)

"يَمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ" (4)

"فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ" (5)

جمع المؤنث السالم

جمع المؤنث السالم - (بضم الميم صفة للجمع) - وَسَمِّيَ سَالِمًا لِأَنَّهُ (يسلم فيه بناء واحدة) (6)؛ لأنه إذا جُمع لحق آخره ألف وتاء كما تقول في هند: هندات، فهند ما تغير في جمعه.

وكثير من النحويين يضعون جمع المؤنث السالم تحت عنوان (ما جمع بألف وتاء) ويفضلون هذا على العنوان الأول (7)؛ لأنه قد تتغير صورة المفرد عندما يجمع كما نرى في: بنات وأخوات وسجدات وركعات وحلقات، بتحريك وسطها في الجمع بعد أن كان ساكناً في المفردات:

¹ - الصغير، محمود أحمد، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي: دمشق، دار الفكر، ط1، 1999، ص333.

² - المائدة: 2.

³ - الفتح: 27.

⁴ - آل عمران: 125.

⁵ - آل عمران: 137.

⁶ - قواعد البصرية في النحو:، ص57.

⁷ - شرح قطر الندى وبل الصدى: ص52.

(بنت وأخت وسجدة وحلقة وركعة).

كذلك المفرد قد يكون مذكراً مثل: حمّامات وإصطبلات ودريهمات، فإن مفرداتها:
(حمام، وإصطبل ودريهم) وهذه المفردات مذكّرة (1).

ويجوز استخدام إحدى التسميتين لأن جمع المؤنث السالم صار اسماً لكل ما جمع بالألف
والتاء الزائدتين، ثم إن جمع المؤنث السالم يناسب تسمية جمع المذكر السالم.

يقاس هذا الجمع في خمسة أنواع هي:

1- ما ختم بالتاء مطلقاً سواء كان علماً لمؤنث: (فاطمات) أم لمذكر طلحات، أم كان غير
علم: علامات وقائمات.

ويستثنى من ذلك كلمات لم تجمع بالألف والتاء وهي: امرأة وشاة وأمة وقلة.

2- ما ختم بألف مقصورة أو ممدودة مثل: ذكريات من المقصور وصرراوات ونجلاوات
من الممدود.

3- أعلام المؤنث التي لا علاقة فيها، مثل: زينات.

4- مصغر المذكر غير العاقل، نحو: دريهمات.

5- وصف المذكر غير العاقل، نحو أيام معدودات وجبال راسيات.

وحمل على هذا الجمع شيئان: "أولات" نحو (وإن كنَّ أولات حمَلٍ) (2) وما سمي به من
ذلك نحو "رأيتُ عَرَقاتٍ" و"سكنتُ أذرعاتٍ" وهي قرية الشام (3)، واختلف في إعرابه، على عدّة
أوجه، الأوّل: أن ينصب بالكسرة كما كان قبل التسمية به، ولا يحذف منه التنوين، نحو هذه
أذرعاتٌ، ورأيتُ أذرعاتٍ، ومررتُ بأذرعاتٍ، وهذا هو مذهب الجمهور.

والثاني: أن يرفع بالضمّة، وينصب ويجر بالكسرة ويُزال منه التنوين.

¹ - أمين علي السيد، في علم النحو: ج1، ط7، دار المعارف، القاهرة، ص77.

² - الطلاق: 6.

³ - أوضح المسالك: ص50.

والثالث: أن يرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة ويحذف منه التّوين كإعراب ما لا ينصرف⁽¹⁾.
كذلك أتفق الكوفيون على أن علامة رفع جمع المؤنث السالم الضمة وعلامة خفضه الكسرة،
واختلفوا في علامة نصبه.

1- يجوز نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة مطلقاً، سواء أكان تاماً أم محذوف اللام نحو:
رأيت الهندات، وسمعت لغاتهم ونسب هذا الرأي للكوفيين⁽²⁾.

2- يجوز نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة إذا كان ناقصاً محذوف اللام نحو: سمعت
لغاتهم ونسب هذا الرأي للكوفيين⁽³⁾ وللكسائي والفراء⁽⁴⁾، ونُقل عن ثعلب أنه لغة⁽⁵⁾ أمّا
الفراء في معاني القرآن فيوجب خفض تاء جمع المؤنث السالم المنصوب في حالتين:
الأولى إذا كان تاماً لم ينقص لامه نحو: رأيت الصالحات والأخوات، والحالة الثانية إذا
كان ناقصاً فآؤه نحو: رأيت لدائك، ومنع رأيت لدائك "إلا أن يغلط بها الشاعر فإنه ربما
شبهه الشيء بالشيء إذا خرج عن لفظه"⁽⁶⁾.

3- وأمّا إذا كان جمع المؤنث السالم ناقصاً لामه فقد أجاز الفراء خفض تائه، ونصبها في
النصب "يتوهمون أنها هاء، وأن الألف قبلها من الفعل"⁽¹⁾.

وفي كلام ابن جني ما يشير إلى وقوفه مع وجهة النظر التي تجيز فتح تاء الجمع المؤنث
المنصوب مطلقاً، يقول: "لأنهم قد كانوا قادرين على أن يفتحوا التاء فيقولوا: رأيت الهندات، فلم
يفعلوا ذلك مع إمكانه"⁽²⁾، كما رجحه ابن هشام فيما حذف لامه في المفرد بقوله: "ويشهد له

¹ - الإنصاف في مسائل الخلاف: ج1، ص23. وأسرار العربية، ص62.

² - الرضي، شرح الكافية: ج2، ص189.

³ - ابن عقيل، المساعد: ج1، ص56.

⁴ - السيوطي، الهمع: ج1، ص7.

⁵ - المساعد: ج1، ص56.

⁶ - معاني القرآن: ج2، ص93.

¹ - المصدر السابق: 93/2.

² - الخصائص: ج1، ص111.

ظواهر من السماع قرأ بعضهم: (ويجعلون لله البنات)⁽¹⁾ بالفتح⁽²⁾ وفي هذه القراءة ردّ على بعض الباحثين المحدثين الذي ردّ نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة بقوله: "ولم نجد في القراءات القرآنية وجهاً يؤيد ذلك لما يجعل رأي الكوفيين قائماً على مجرد إجازة لا سند لها"⁽³⁾.

أمّا نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة وليست من جنس الفتحة فيقول ابن عصفور "ذلك حملاً على نظيره وهو جمع المذكر السالم، لأن الجمع بالألف والتاء في المؤنث نظير الجمع بالواو والنون في المذكر في أن كل واحد منهما جمع سلامه، وكما حُمل منصوب جمع المذكر السالم على مجروره في الياء حُمل منصوب جمع المؤنث السالم على مجروره في الكسرة، وأيضاً فإن المذكر أصل في المؤنث والمؤنث فرع عنه، والفروع كثيراً ما تُحمل على الأصول"⁽⁴⁾.

كسر تاء جمع المؤنث السالم

بيّن سيويوه ومع المبرد سبب كسر تاء جمع المؤنث في النصب والجر محتجين بمراعاة النظر فقالا: إنهم "جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء والتتوين بمنزلة النون، لأنها في التأنيث نظيره الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها"⁽¹⁾.

ومعنى هذا أن جمع المؤنث السالم ينصب ويجر بالكسرة لأن جمع المذكر السالم ينصب ويجر بالياء، فجعلوا الكسرة نظيرة الياء.

ويرى الأخفش الأوسط أن كسرة تاء جمع المؤنث في النصب كسرة بناء، فأتبعت كسرة النصب كسرة الجر، وقاسها على قولهم: (يا زيد بن عبد الله) فقد اتبعوا حركة دال (زيد) حركة إعراب (ابن)، أي أنهم حرّكوا الدال بالفتحة لتحرك نون (ابن) بالفتحة⁽²⁾.

¹ - النحل: 57.

² - شرح اللحة البدرية: ج1، ص247.

³ - مهيدات، زين الدين، قاعدة النحو الكوفي في مسائل الخلاف: ص74.

⁴ - الإشبيلي، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: اشراف أميل بديع يعقوب، دار الكتب مجلد1، ط2، ص54.

1- الكتاب: ج1، ص5.

2- عبد السلام هارون، شرح كتاب سيويوه: ج1، ص239.

ورد المازني رأى الأخفش فقال: "لو كانت الكسرة في (رأيت سلمات) بناء لكانت الإضافة تُبطلها وتردّ الكلمة إلى أصلها في التمكن⁽¹⁾، وأرى أن ذلك يتم في الإضافة وغير الإضافة.

والصحيح أن كسرة جمع المؤنث في النصب، وفتحة ما لا ينصرف في الجر إعرابان؛ وذلك أن الإعراب هو تعاقب الحركات على أواخر الكلم لاختلاف العوامل، وهذه الكسرة والفتحة تدخلان معاقبتين للضمة لعوامل توجب ذلك لهما، وقد وجد بينهما شرط الإعراب⁽²⁾.

جمع المؤنث السالم في السور المدنية

ورد المؤنث السالم في السور المدنية في مائة وسبعة وستين موضعاً ومن صور جمع المؤنث السالم الذي جاء مفعولاً به حيث ورد مفعولاً في أكثر من مائة وخمسة مواضع منها على سبيل المثال قوله تعالى:

"إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ" (1)

"لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ" (2)

"يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا" (3)

وجاء المؤنث السالم مفعولاً ثانياً في بعض المواضع في السور المدنية منها على سبيل المثال قوله تعالى:

"يُدْخِلُهُ جَنَّاتٍ" (4)

1- المصدر السابق، 241.

2- المصدر السابق، ج1، ص240.

1- البقرة: 277.

2- الأنفال: 27.

3- الحج: 72.

4- النساء: 13.

" وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ (1)

وجاء المؤنث السالم نعتاً في أربعة عشر موضعاً منها قوله تعالى:

" وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ (2)

" وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ آيَاتٍ مُبِينَاتٍ (3)

" رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُبِينَاتٍ (4)

كذلك جاء المؤنث السالم اسماً معطوفاً على منصوب في ثلاثة وثلاثين موضعاً منها قوله تعالى:

" هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى (5)

" لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَأً أَوْ مَغَارَاتٍ (1)

" وَبَنَاتٍ عَمَّكَ وَبَنَاتٍ عَمَّاتِكَ (2)

كما جاء جمع المؤنث السالم حالاً في تسعة مواضع منها قوله تعالى: " وَرَفَعَ بَعْضُهُمْ دَرَجَاتٍ (3)

" فَانفِرُوا نُبَاتٍ أَوْ انفِرُوا جَمِيعاً (4)

" وَإِذَا تُلْتِ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ (5)

¹ - التوبة: 72.

² - الحج: 16.

³ - النور: 34.

⁴ - الطلاق: 11.

⁵ - البقرة: 185.

¹ - التوبة: 57.

² - الأحزاب: 50.

³ - البقرة: 253.

⁴ - النساء: 70.

⁵ - الحج: 72.

كما جاء المؤنث السالم اسماً لأنّ في ثلاثة مواضع منها قوله تعالى:

" إِنْ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ ⁽¹⁾"

وجاء جمع المؤنث السالم بدلاً في موضع واحد وهو قوله تعالى: "دَرَجَاتٍ مِّنْهُ وَمَغْفِرَةً
وَرَحْمَةً" ⁽²⁾

وجاء المؤنث السالم خبراً لما الحجازية في موضعين ومثال ذلك قوله تعالى: "ما هن أمهاتهم" ⁽³⁾.

الممنوع من الصرف

إعراب ما لا ينصرف، يجرّ بالفتحة نحو "بأفضل منه"، إلا مع أل نحو "بالأفضل"، أو
الإضافة نحو، بأفضلكم" ⁽⁴⁾.

هذا هو الباب الخامس بما خرج عن الأصل، وهو ما فيه علتان فرعيتان من علل تسع
أو واحدة منها تقوم مقامهما "كمساجد وصحراء" والعلّة الأولى "كفاطمة" فإن فيه التعريف
والتأنيث.

والعلتان فرعيتان عن التذكير والتذكير، لأنهما جمعان "مساجد"

والجمع فرع من المفرد، وصيغتهما صيغة منتهى الجموع، ومعنى هذا أن مفاعل
ومفاعيل وقفت الجموع عندهما وانتهت إليهما، فلا تتجاوزهما، فلا يجمعان مرة أخرى، بخلاف
غيرهما من الجموع فإنه قد يجمع تقول: "كَلْبٌ وَأَكْلَبٌ" ثم تقول "أَكْلَبٌ وَأَكَالِبٌ" ولا يجوز في
"أكاليب" أن يجمع بعد، وكذلك "صحراء" و"حُبلى"، فإن فيهما التأنيث وهو فرع عن التذكير، وهو
تأنيث لازم، مُنْزَلٌ لَزُومُهُ منزلة تأنيث ثانٍ ⁽¹⁾.

¹ - آل عمران:190.

² - النساء:96.

³ - المجادلة:3.

⁴ - شرح قطر الندى وبلّ الصدى: ص53.

¹ - أوضح المسالك: ص53.

الممنوع من الصرف يوافق ما ينصرف في أمرين، وهما: أنه يرفع بالضمة، وينصب بالفتحة⁽¹⁾. والممنوع من الصرف يجر بالفتحة نيابةً عن الكسرة، حملوا جرّه على نصبه، كما عكسوا ذلك في جمع المؤنث السالم؛ تقول "مررتُ بفاطمةَ ومساجدَ ومصايحَ وصحراءَ".

قال الله تعالى: "وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ"⁽²⁾ وشرط الممنوع من الصرف عدم دخول (أل) ومثال ذلك (ولا تباشروهنَّ وأنتم عاكفون في المساجد)⁽³⁾ فالمساجد مجروره بالكسرة وسبب ذلك دخول (أل) التعريف عليه⁽⁴⁾ وجميع (أسماء الأنبياء) -عليهم السَّلام - لا تتصرف، مثل: إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب وموسى وعيسى وأيوب -عليهم السَّلام إلا ستة أسماء.

"الممنوع من الصرف وخلاف النحويين"

ذهب الكوفيون إلى أن "أفعل منك" لا يجوز صرفه في ضرورة الشعر، بينما ذهب البصريون إلى جواز صرفه في ضرورة الشعر⁽¹⁾.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: "إنما قلنا ذلك لأن "من" لما اتصلت به منعت من صرفه لقوة اتصالها به، ولهذا كان في المذكر والمؤنث والتنثية والجمع على لفظ واحد⁽²⁾.

¹ - شرح شذور الذهب: ط3، ص39.

² - النساء: 163.

³ - البقرة: 187.

⁴ - في علم النحو: ص82.

¹ - الإنصاف في مسائل الخلاف: ص488.

² - أسرار العربية: ص123.

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: "إنما قلنا إنه يجوز صرفه لأنّ الأصل في الأسماء كلها
الصرف، وإنما يُمنع بعضها من الصرف لأسباب عارضة تدخلها على خلاف الأصل"⁽¹⁾.

¹ - الإنصاف في مسائل الخلاف: ص489.

(منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر)

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز، وأجمعوا على أنه يجوز صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر⁽¹⁾.

أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، وشاركهم الرأي أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي من البصريين⁽²⁾.

كما اختلف نحاة الكوفة في هذه المسألة، على ثلاثة مذاهب.

1- الجواز مطلقاً في الشعر، وسعة الكلام، وهو مذهب أبي العباس ثعلب وحده⁽³⁾، ووصف إبراهيم مصطفى هذا المذهب بأنه تكسير للقاعدة⁽⁴⁾.

2- المنع مطلقاً وهو مذهب أبي موسى الحامض⁽⁵⁾

3- الجواز في الشعر والمنع في الاختيار، ونسب هذا المذهب مرة للكوفيين ومرة أخرى لجمهور الكوفيين⁽⁶⁾. ويذكر الرضي أن ذلك خاص بالعلمية دون غيرها من علل موانع الإجراء⁽⁷⁾.

¹ - شرح الأشموني مع حاشية الصبيان: ج3، ص233.

² - ابن يعيش المفصل مع شرحه: ص81.

³ - الهمع: ج1، ص120.

⁴ - إبراهيم مصطفى، إحياء النصوص: ص171.

⁵ - الأزهرى، خالد، شرح التصريح: ج24، ص228.

⁶ - السيوطي، الأشباه والنظائر: ج1، ص220، وشرح الكافية، للرضي، ج1، ص38.

⁷ - المصدر السابق، ص38.

"صرف ما لا ينصرف"

يقول البطليوسي: "أن صرف ما لا ينصرف في الشعر جائز باتفاق البصريين والكوفيين، من دون ذكر خلافهم في صرف (أفعل) الذي معه (من)"⁽¹⁾، وذكر نحويون غيره اختلافهم أيضاً في صرف (أفعل من) في الشعر، فأجازوه البصريون، ومنعه الكوفيون، لأن (من) تلازمه، وتقوم مقام الإضافة، ولا يجوز الجمع بين التثنية والإضافة⁽²⁾.

"العلة الواحدة تكفي لمنع الصرف"

حكى الفخر الرازي عن أكثر النحويين الكوفيين أنّ العلة الواحدة تكفي لمنع الصرف⁽³⁾. ومعنى ذلك أن ما تبقى منهم لا يجيز أن يكون السبب الواحد كافياً لمنع الصرف. وذكر الرضي والبغدادي أن هذا مذهب الكوفيين، يقول الرضي: "وإنما قدم منع الصرف لأن العلمية سبب قوي في باب منع الصرف حتى منع الكوفيون الصرف لها"⁽⁴⁾.

إدخال (أل) على ما لا ينصرف

ذكر الفراء أن إدخال (أل) على ما لا ينصرف لا يجوز في سعة الكلام، وإنما يجوز في الشعر فقط، يقول: "لا تكاد العرب تدخل الألف واللام فيما لا ينصرف، مثل: زيد ويعمر إلا في شعر"⁽⁵⁾.

العلم المؤنث الثلاثي

يهتم ترك صرف العلم المؤنث إذا كان بالتاء نحو: فاطمة وطلحة، أو زائداً على ثلاثة أحرف نحو: زينب وسعاد، وأما إذا كان ثلاثياً محرك الوسط أو ساكنه فقد اختلف النحويون في صرفه أو عدمه⁽⁶⁾.

¹ البطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل: ص 389.

² أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: ج 4، ص 44، ص 97.

³ شرح التصريح: ج 2، ص 228.

⁴ شرح الكافية: ج 1، ص 59، وخزانة الأدب: البغدادي، ج 1، ص 71.

⁵ معاني القرآن: ج 1، ص 342.

⁶ ابن مالك، التسهيل: ص 220، والهمع: للسيوطي، ج 1، ص 159.

تسمية المذكر بالمؤنث، وتسمية المؤنث بالمذكر

يذكر السيوطي أنه إذا سمي مذكر بمؤنث مجرد من تاء التأنيث منع جمهور النحويين صرفه، شرط أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف لفظاً مثل "زينب وعناق" أمّا تسمية المؤنث بالمذكر: ذكر أبو حيان أنه إذا سمي المؤنث بمذكر ساكن الوسط نحو: زيد، ونعم وبئس ترك صرفه عند أبي إسحاق وأبي عمرو والخليل ويونس وسيبويه والأخفش والمازني من البصريين والفراء من الكوفيين⁽¹⁾.

ومن الآراء التي انفرد بها الفراء في باب المصروف وغير المصروف: أنه إذا سمي رجل بـ(إنسان)⁽²⁾. أو بشمال أو جنوب ودبور⁽³⁾ لم يجر شيء من ذلك، وأنه إذا كنييت امرأة بأم أناس وأم صبيان وأم رجال غلب عدم صرفها ويجوز صرفها⁽⁴⁾.

كذلك إذا سمّت العرب باسم مجهول الأصل نحو: سبأ وككب فمذهب الفراء عدم صرفه وذلك قياساً على العلم الأعجمي، والجمهور على خلاف ذلك⁽⁵⁾. أمّا الذي في معاني القرآن يؤيد ذلك⁽⁶⁾.

واختلف الفراء وعيسى بن عمر مع جمهور النحاة حول العلم الذي على وزن الفعل المشترك المنقول من وزن (فعل) فهما يمنعانه من الصرف وغيرهما يصرفانه، وذكر الصبان أن هناك فرقاً بين مذهب الفراء وعيسى بن عمر، فالفراء يوافق عيسى فيما غلب استعماله فعلاً، ويخالفه فيما غلب استعماله أسماً⁽⁷⁾.

¹ - أبو حيان، ارتشاف الضرب: ج1، ص129.

² - الأنباري، الزاهر: ج1، ص488.

³ - الأنباري، المذكر والمؤنث: ص136.

⁴ - البغدادي، خزنة الأدب: ج1، ص72.

⁵ - التسهيل: ص220.

⁶ - معاني القرآن: ج2، ص290.

⁷ - الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ج3، ص260.

فُعال ومَفْعَل في العدد"

يذكر جماعة من النحويين أن جمهور النحاة يمنعون صرف وزان فُعال ومَفْعَل من الأعداد مذهباً بها مذهب الأسماء وأن الفراء وحده يجيز ذلك⁽¹⁾، ويقول: "ومن جعلها نكرة، وذهب بها إلى الأسماء صرفها، والعرب تقول: أدخلوا ثلاثاً ثلاثاً وثلاثاً ثلاثاً"⁽²⁾.

غير أن قصر مخالفة الجمهور على الفراء وحده ليست صحيحة، فأبو جعفر النحاس، ذكر أن الكسائي والفراء كليهما ما أجاز إجراء فُعال ومَفْعَل في العدد على أنه نكرة⁽³⁾.

الممنوع من الصرف في السور المدنية

ورد الممنوع من الصرف في السور المدنية في تسعة وتسعين موضعاً موزعاً كالاتي.

"الممنوع من الصرف مضاف إليه"

جاء الممنوع من الصرف مضافاً إليه في تسعة وأربعين موضعاً ومثال ذلك قوله تعالى:

" إِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ"⁽⁴⁾

" إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ"⁽⁵⁾

"كَذَّابٍ آلِ فِرْعَوْنَ"⁽⁶⁾

¹ - مكي بن ابي طالب، مشكل إعراب القرآن: ج1، ص189.

² - معاني القرآن: ج1، ص254.

³ - إعراب القرآن: ج1، ص434.

⁴ - البقرة: 83.

⁵ - المائدة: 110.

⁶ - الأنفال: 54.

نلاحظ أن المضاف إليه جاء ممنوعاً من الصرف لذا جُرِّ بالفتحة نيابة عن الكسرة ومُنْع من الصرف للعجمة والعلمية والتأنيث.

كذلك جاء الممنوع من الصرف اسماً مجروراً في خمسة وعشرين موضعاً منها على سبيل المثال قوله تعالى "مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ" (1)

" فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا" (2) " إِذَا انطَلَقْتُمْ إِلَى مَغَانِمَ لِتَأْخُذُوهَا" (3)

" فَيَجْعَلُ فِي جَهَنَّمَ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ" (4)

في الآيات السابقة جاء الممنوع من الصرف اسماً مجروراً وعلامة جرّه الفتحة نيابة عن الكسرة وسبب منعه من الصرف لأنه علم أعجمي ومغانم لأنها على صيغة منتهى الجموع.

كذلك جاء الممنوع من الصرف اسماً معطوفاً في سبعة عشر موضعاً في السور المدنية فيها قوله تعالى:

" وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ" (5)

" وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ ابْنِ مَرْيَمَ" (6)

كما جاء الممنوع من الصرف بدلاً في سبعة مواضع منها قوله تعالى: "وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت" (7).

"قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَالِإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ" (8)

1- البقرة: 97.

2- الفتح: 15.

3- الأنفال: 37.

4- النساء: 86.

5- النساء: 163.

6- الاحزاب: 7.

7- البقرة: 102.

8- البقرة: 133.

أما قوله تعالى: "فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ"

فهي صفات معدولة عن أعداد مكررة ولذلك منعت من الصرف أما سبب منعها من الصرف ففي ذلك أقوال كثيرة منها:

- 1- قول سيبويه والخليل وأبي عمرو، وهو العدل والوصف.
 - 2- قول الفراء وهو أنها منعت للعدل والتعريف بنية الألف واللام، ومنع ظهور الألف واللام كونها في نية الإضافة.
 - 3- قول الزجاج وهو أنها معدولة عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة، وأنه عدل عن التانيث.
 - 4- قول أبي الحسن المنقول عن بعض النحويين، وهو أن العلة المانعة من الصرف هي تكرار العدل فيه⁽¹⁾.
- وعلى ذلك رجح العلماء إعرابها حالاً أكثر من العدل؛ لأنه ليس هناك ما يدل على المصدر الذي يصح أن يوصف بهما⁽²⁾.

(الأفعال الخمسة)

"الألف والواو والنون في آخر الفعل"

ذهب المازني إلى: "أن الألف والواو والياء والنون في آخر الفعل حروف وليست ضمائر، فألف التثنية في نحو (يفعلان) وواو الجمع في (يفعلون) وياء المخاطبة في (تفعلن)

¹ - الدرويش، محيي الدين، إعراب القرآن الكريم: ص158.

² - المصدر السابق، ص159.

ونون النسوة في (يفعلن) حروف تدل على العدد، فالألف علامة تثنية، والواو علامة جمع، والياء علامة مخاطبة، والنون علامة جمع للمؤنث⁽¹⁾.

أما الفاعل فهو ضمير مستتر في الفعل، فإذا قلت: (الزيدان قاما) و(الزيدون قاموا) فالفاعل ضمير مستتر في الفعل كما كان كذلك في الواحد من نحو (زيد قام) إلا أن الفعل مع الواحد لا يحتاج إلى علامة، إذ قد علم أن الفعل لا يخلو من فاعل، فأما إذا كان لاثنتين أو جماعة افتقر إلى علامة، فهي علامات كآلف الصفات وواوها في نحو (قارئان) و(كاتبتون) من حيث إنها حروف زيدت علامة للمثنى والجمع⁽²⁾.

وقد تابع المازني والأخفش في ياء المخاطبة فقط، أما الألف والواو والنون فقد ذهب الأخفش إلى أنها أسماء⁽³⁾.

يقول ابن جنبي: "النون في (يقومان، ويقومون، وتقومون) تقوم مقام الضمة في يقوم ويقعد وليست من أصول الإعراب"⁽⁴⁾.

ألا ترى أن جنس الإعراب هو الحركة، وكذا جعل جنس الياء سكوناً إذا كانا ضدّين، وكانت الحركة ضدّ السكون⁽⁵⁾.

ويدلك على رفع المضارع الذي علامة رفعه النون أنه ليس على طريق قياس أصول الإعراب حذفك النون في موضع النصب في قولك: لن يقوم⁽⁶⁾.

¹ - شرح الكافية: ج2، ص9، وشرح التسهيل: المرادي، ص132.

² - المصدر السابق وشرح المفصل: ابن يعيش، ج3، ص88.

³ - للمرادي، شرح التسهيل: ص133.

⁴ - سر صناعة الإعراب: ص265.

⁵ - المصدر السابق: ص265.

⁶ - أسرار العربية: ص128، واللمع، ص206.

"الأفعال الخمسة في السور المدنية"

وردت الأفعال الخمسة في السور المدنية بكثرة فاقت بقية الأبواب التي تناولتها في هذا البحث، حيث وردت في ألف وخمسمائة وأربعة وأربعين موضعاً .

فقد ورد الفعل المرفوع بثبوت النون في تسعمائة وخمسة وسبعين موضعاً في السور المدنية.

كذلك ورد الفعل المجزوم بحذف النون في ثلاثمائة وخمسة وأربعين موضعاً والفعل المنصوب بحذف النون في مائتين وأربعة وعشرين موضعاً لتشكل الأفعال الخمسة أعلى نسبة في السور المدنية موزعة في أنحاء السور المدنية.

وأبدأ بالفعل المرفوع بثبوت النون وهو الفعل الذي لم يسبق بناصب أو جازم.

ورد الفعل المضارع في أكثر من صورة من صور الأفعال فمنها أنه جاء في محل رفع خبر المبتدأ في مواضع منها قوله تعالى: "وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ" (1)

"إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ" (2)

" فَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ " (3)

وجاء جملة الفعل في محل رفع خبر إن ومنها قوله تعالى:

"وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ" (4)

"وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ" (5)

¹ - البقرة: 42.

² - التوبة: 58.

³ - المنافقون: 3.

⁴ - البقرة: 144.

⁵ - البقرة: 144.

"أَوَّلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ" (1)

كما ورد الفعل المضارع في محل رفع خبر لعل ومنها قوله تعالى: - "لعلكم تهتدون" (2)
"لعلهم يحذرون" (3) "لعلكم تفلحون" (4)

وجاء خبراً للكنّ في قوله تعالى "ولكنّ الذين كفروا يفتنون على الله الكذب" (5).

"وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ" (6)

وجاء الفعل في السور المدنية في محل رفع صفة في قوله تعالى:

"وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ" (7)

كما جاء في محل نصب صفة في قوله تعالى:

"وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَاداً يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ" (8)

وجاء الفعل في محل جر صفة في قوله تعالى:

"وَالْأَرْضُ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ" (9)

وورد جملة الفعل المرفوع بثبوت النون في محل نصب خبر كان في قوله تعالى:

"وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ" (10)

1- التوبة: 126.

2- آل عمران: 103

3- التوبة: 122

4- المائدة: 90

5- المائدة: 103

6- الرعد: 1

7- البقرة: 78

8- البقرة: 165.

9- البقرة: 164.

10- البقرة: 141.

"إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ" (1)

"بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ" (2)

كما ورد جملة الفعل في محل نصب خبر كاد في قوله تعالى:

"وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ" (3)

كذلك ورد جملة الفعل المرفوع بثبوت النون في محل نصب حال في قوله تعالى:

"وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ" (4)

"ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ" (5)

"وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشُّوْكَةِ" (6)

كذلك ورد الفعل في السور المدنية جواب القسم في قوله تعالى:

"قُلْ أَرَبُّكُمْ لَا يُؤْمِنُونَ" (7)

"فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظَلَّمُونَ" (8)

وورد جملة الفعل المضارع في محل جر مضاف إليه

"إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ" (9)

¹ - النساء: 59

² - الأنفال: 35.

³ - البقرة: 71.

⁴ - البقرة: 49.

⁵ - النساء: 62.

⁶ - الأنفال: 7.

⁷ - النساء: 65.

⁸ - النساء: 124.

⁹ - آل عمران: 44.

وقوله تعالى: "إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً"⁽¹⁾

وكذلك جاءت جملة الفعل في محل نصب بدل في قوله تعالى:

"يُهْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ"⁽²⁾

"يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ"⁽³⁾

جاءت جملة ترونها "بدل اشتمال" ويجوز أن تكون مضافاً إليه كما ورد في إعراب

الدرويش.

وجاء الفعل المضارع في السور المدنية معطوفاً ومثال ذلك قوله تعالى:

"فَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَقَرِيقًا تَقْتُلُونَ"⁽⁴⁾

"وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ"⁽⁵⁾

"فَسَيُنْفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً"⁽⁶⁾

كما جاء الفعل المرفوع بثبوت النون في السور المدنية مستأنفاً أو جملة استئنافية مثال

ذلك في قوله تعالى:

"أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُرِّ"⁽⁷⁾

"يَقُولُونَ لَوْ كَان لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَاهُنَا"⁽⁸⁾

كما جاء المضارع المرفوع بثبوت النون لا محل له لأنه صلة الموصول في قوله تعالى:

¹ - البقرة: 165.

² - التوبة: 42.

³ - الحج: 2.

⁴ - البقرة: 87.

⁵ - آل عمران: 83.

⁶ - الأنفال: 36.

⁷ - البقرة: 44.

⁸ - آل عمران: 154.

"وَاللَّهُ بِصِيرٍ بِمَا يَعْمَلُونَ" (1)

"وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ" (2)

"إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ" (3)

وجاءت تفسيرية لا محل لها من الإعراب في قوله تعالى:

"وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ" (4)

كما جاءت تعليلية في قوله تعالى:

"إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنثَاءً" (5)

"يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ" (6)

وجاءت ابتدائية لا محل لها من الإعراب في قوله تعالى:

"يُرِيدُونَ أَنْ يُخْرِجُوكَ مِنَ النَّارِ" (7)

"الأفعال الخمسة المنصوبة بحذف النون"

يقول ابن هشام "لما انقضى الكلام على الحالة التي يرفع فيها المضارع تثنى بالكلام على الحالة التي ينصب فيها، وذلك إذا دخل عليه حرف من حروف أربعة وهي: لن، وكى، وإذن، وأن" (8)

1- آل عمران: 163.

2- البقرة: 3.

3- الفتح: 10.

4- البقرة: 84.

5- النساء: 117.

6- البقرة: 49.

7- المائدة: 37.

8- شرح قطر الندى وبل الصدى: ص 60.

ولنْ تقيّد النفي والاستقبال وذلك بالاتفاق، وكي مصدرية:

"لَكَيْلًا تَأْسُوا"⁽¹⁾

وإذن تكون مصدرّة، وتتصب بثلاثة شروط وهي:

1- أن تكون في صدر الكلام.

2- أن يكون الكلام بعدها مستقبلاً.

3- لا يُفصل بينهما بفاصل غير القسم⁽²⁾.

وأنْ وهي تعمل ظاهرة ومضمرةً بخلاف بقية النواصب⁽³⁾ وينصب المضارع بعد (حتى).

ذهب جمهور البصريين إلى أن الفعل المضارع ينصب بـ(أنْ) مضمرة وجوباً بعد (حتى) نحو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا يؤمن احدكم حتى يحبّ لأخيه ما يحبُّ لنفسه)⁽⁴⁾.

وقد احتجوا على ذلك بحكم نحوي هو أن (حتى) تعمل في الأسماء، وإذا كانت من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تكون من عوامل الأفعال، ولهذا اضطروا إلى أن يقرروا (أنْ) قبل الفعل⁽⁵⁾. وينصب المضارع بعد فاء السببية؛ إذا كان مسبوqاً بنفي محض أو طلب محض، ومثال النفي قوله تعالى: "لا يُقضى عليهم فيموتوا"⁽⁶⁾

¹ - الحديد: 23.

² - الكتاب: ج 1، ص 407..

³ - شرح قطر الندى ونلّ الصدى: ص 69.

⁴ - صحيح البخاري، 1، ص 15

⁵ - الكتاب: 1، ص 407.

⁶ - فاطر: 37.

ومثال الطلب قوله تعالى: "لَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ"⁽¹⁾ اختلف النحاة في نصب الفعل المضارع، فذهب البصريون إلى أن الفعل المضارع ينتصب بإضمار (أن)، وحبثهم في هذا أن "الأصل في الفاء أن يكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل"⁽²⁾

أما الفراء وغيره من الكوفيين فقد ذهبوا إلى أن الفعل المضارع من غير فاء السببية ينتصب في الخلاف محتجين على ذلك بالمعنى، فقالوا: "إنما قلنا ذلك لأن الجواب مخالف لما قبله، لأن ما قبله أمر أو نهي أو استفهام"⁽³⁾.

أما نصب المضارع بعد واو المعية، فما ورد في نصبه بعد فاء السببية ينطبق على واو المعية، لأن الحكم فيهما واحد⁽⁴⁾.

يقول الأخفش: "قوله: "لَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ"⁽⁵⁾، فهذا الذي يسميه النحويون جواب الفاء.. ونصب ذلك كله على إضمار (أن)"⁽⁶⁾

أما نصب الأفعال الخمسة في السور المدنية فقد وردت الأفعال الخمسة منصوبة في مائتين وأربعة وعشرين موضعاً منها ما جاء في محل نصب أو رفع أو جر ومنها جاء في موضع لا محل له من الإعراب، فمن الأفعال المنصوبة بحذف النون ما جاء في محل نصب مقول القول ومثال ذلك قوله تعالى: "هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا"⁽⁷⁾.

"إِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسُطُوا فِي الْيَتَامَى"⁽¹⁾.

¹ - البقرة: 35

² - الإنصاف في مسائل الخلاف: ج2، ص294

³ - الإنصاف، ج2، ص294، ومعاني القرآن: الفراء، ج1، ص26.

⁴ - السامرائي، محمد فاضل، الحجج النحوية: ط1، دار عمار، عمان - الأردن ص92.

⁵ - البقرة: 35

⁶ - معاني القرآن، 1، ص58.

⁷ - [البقرة: 246]

¹ - النساء: 3

يُرِيدُونَ أَنْ يُخْرِجُوا مِنَ النَّارِ" (1).

وجاء الفعل المنصوب بحذف النون معطوفاً في قوله تعالى "وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ" (2).

"وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا" (3)

كما جاء الفعل المنصوب بحذف النون لا محل له من الإعراب لأنه تعليلي وذلك قوله تعالى: "لَتَكْفُلُوا الْعِدَّةَ" (4) "وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً" (5) وجاءت الأفعال المنصوبة استئنافية في قوله تعالى "أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا أَسْرُوا" (6) "وَلَتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ" (7)

وجاء المصدر المؤول في محل جر في قوله تعالى: "حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا" (8) "حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ" (9) كذلك جاءت الأفعال في محل نصب حال في قوله تعالى: "إِلَّا أَنْ يَخَافَا" (10) كذلك

وجاء المصدر المؤول في محل جر في قوله تعالى: "ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ" (1) " وقوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ" (2) وجاءت كذلك اسماً لكان في قوله تعالى: "مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ" (3)

¹ - المائدة: 37

² - البقرة: 215

³ - البقرة: 231

⁴ - البقرة: 18

⁵ - التوبة: 122

⁶ - المائدة: 52

⁷ - المائدة: 97

⁸ - النساء: 43

⁹ - الأنفال: 53

¹⁰ - البقرة: 229

¹ - المجادلة: 4

² - الرعد: 11

³ - التوبة: 113

وجاء المصدر الموَّول في محل رفع فاعل في قوله تعالى: " وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ " (1) " وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ " (2)

وجاءت المصادر المُوَّولة في محل نصب خبر ليس في قوله تعالى: " وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا " (3) كذلك وردت الأفعال المنصوبة بحذف النون في محل نصب مفعول لأجله، في قوله تعالى: " أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ " (4) " تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ " (5)

وجاءت المصادر المُوَّولة في محل رفع مبتدأ في قوله تعالى: " وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ " (6)

وقوله تعالى: " وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ " (7)

وجاءت كذلك منصوبة بنزع الخافض في قوله تعالى: " لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا " (8) " ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا " (9) وجاءت تفسيرية في قوله تعالى: " لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَزِيزًا " (1) " لِيَسْتَرْوُوا بِهِ تَمَنَّا قَلِيلًا " (2) ثم جاءت مستثنى في قوله تعالى: " إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا " (3) " وَلَكِنْ لَا تُوعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا " (4)

1- البقرة: 216

2- البقرة: 229

3- البقرة: 189

4- المائدة: 19

5- التوبة: 92

6- النساء: 25

7- النور: 61

8- البقرة: 198

9- النساء: 3

1- النساء: 56

2- البقرة: 79

3- النساء: 92

4- البقرة: 235

جزم الأفعال الخمسة

المجزومات: هي الأفعال المضارعة الداخلة عليها جازم، وهو ضربان: جازم لفعل، وهو: لم، ولما، ولام الأمر، ولا الناهية، وجازم لفعلين، وهو أدوات الشرط: إن، وإذما، ومن للعاقل، وما ومهما لغيره، ومتى وأيان للزمان، وأين وأنى وحيثما للمكان، ويسمى أولهما شرطاً، ولا يكون ماضي المعنى، ولا إنشاءً، ولا جامداً، ولا مقروناً بتنفيس ولا قد، ولانافياً، وثانيهما جواباً وجزاء⁽¹⁾ سأتناول عامل الجزم في جواب الشرط:

تقتضي كل أداة من أدوات الشرط الجازمة فعلين: أولهما يسمى فعل الشرط، والثاني جواب الشرط وجزاءه، وذلك نحو قوله تعالى: "إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ"⁽²⁾ وتتدخل أداة الشرط الجازمة على فعل الشرط فتجزمه، أما جواب الشرط فقد اختلف النحاة في جازمه، فذهب المبرد إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان معاً في جواب الشرط⁽³⁾ وحجته في ذلك "أن الثاني الذي هو الجواب لا يصح أن يتقدم الأولين، فلا جائز لأحد أن يجعل العامل أحد الأولين إلا جاز لآخر أن يضاده في دعواه، وليس أحدهما أولى من صاحبه بالعمل في الجواب، فجعلنا العامل اجتماعهما جميعاً من حيث لا يصح الثاني الذي هو الجواب إلا بتقدم الأولين واجتماعهما"⁽⁴⁾

وذهب الأنباري وابن يعيش إلى تضعيف حجة المبرد بدليل "أن (إن) عاملة في الشرط لا محالة، وعملها ظاهر فيه"⁽¹⁾.

أما جزم الأفعال الخمسة الواردة في السور المدنية فقد وردت مجزومة في ثلاثمائة وخمسة وأربعين موضعاً موزعة في ثانيا السور المدنية، فجاءت الأفعال الخمسة في محل نصب مقول القول ومن ذلك قوله تعالى: "وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ"⁽²⁾ "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَآ

¹ - شرح شذور الذهب، ص 333.

² - [محمد: 7]

³ - المبرد، المقتضب: ج 2، ص 49.

⁴ - الإنصاف في مسائل الخلاف: ج 2، ص 319.

¹ - ابن يعيش، شرح المفصل: ج 7، ص 42.

² - البقرة: 11

تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ ⁽¹⁾ كما جاءت الأفعال المجزومة نعتاً في قوله تعالى: "بَلَىٰ إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم ⁽²⁾ " ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا ⁽³⁾ "

وجاءت الأفعال في محل نصب حال في قوله تعالى: "وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا" ⁽⁴⁾

كما وردت الأفعال الخمسة في محل جزم جواب الشرط "وَأِنْ تُصِيبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا ⁽⁵⁾ " كما وردت الأفعال الخمسة المجزومة لا محل لها لأنها صلة الموصول ومثال ذلك قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوعًا وَلَا عِيَاءً مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكَافِرَ أَوْلِيَاءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ⁽⁶⁾ " "إِنْ تَخَفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمُهُ اللَّهُ ⁽⁷⁾ "

كما وردت في محل جر ومثالها قوله تعالى: "مَنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا ⁽¹⁾ " فإذ لم يأتوا بالشهداء ⁽²⁾ جاءت ابتدائية لا محل لها في قوله تعالى: " وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَىٰ فَادُوهُمْ "

كما جاءت الأفعال المجزومة لا محل لها من الإعراب وذلك في قوله تعالى: "فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا ⁽³⁾ " ووردت تعليلية لا محل لها في قوله تعالى: "فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُندَاداً" ⁽⁴⁾

¹-التحريم: 7

²- آل عمران: 125

³- النساء: 102

⁴-الأحزاب: 25

⁵-آل عمران: 120

⁶-المائدة: 57

⁷-آل عمران: 29

¹-الحشر: 2

²-النور: 13

³-البقرة: 24

⁴-البقرة: 22

ثم جاءت لا محل لها لأنها استثنائية في قوله تعالى: "وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ

"(1) يَا قَوْمِ لِمَ تُوذُونََنِي وَقَدْ تَعَلَّمُونَ" (2)

"الفعل المعتل الآخر"

وهو الفعل المضارع الذي آخره حرف علة، وهو الواو والألف والياء، فإنه يجزم بحذف

الحرف الأخير نيابة عن حذف الحركة⁽³⁾ ومثال ذلك من القرآن قوله تعالى: "وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ

"(4) " وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ "(5) لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ "(6)

ويشترط في حرف العلة الذي يحذف أن يكون أصيلاً في مكانه، فلا يكون مبدلاً من الهمزة⁽⁷⁾

كذلك في الفعل المضارع المعتل الآخر، نوع آخر من أنواع النيابة، وهو أن تتوب

الحركة عن الحرف لا العكس، يقول ابن جنى في ذلك: "الأول منهما - إنابة الحركة عن

الحرف، والحرف عن الحركة- أن تحذف الحرف وتقر الحركة قبله نائبة عنه"⁽¹⁾

أما الفعل المضارع المعتل الآخر، فإن الحركة في - حالة الجزم- تبقى لتشير إلى حرف

العلة المحذوف، فنقول: لم يدن، ولم يعص، ولم ينس، فالحركة هاهنا- علاقة إشارية إلى أن

هناك شيئاً ما- وهو الحرف- محذوف وجاءت هي لتدل عليه، فهي دليله على حرف العلة كما

قال ابن جنى في نصه السابق. ويقول السامرائي:

¹ - البقرة: 188

² - الصف: 5

³ - شرح شذور الذهب: ص62.

⁴ - التوبة: 18

⁵ - البقرة: 247

⁶ - عبس: 23

⁷ - شرح قواعد البصرية في النحو، ص62

¹ - الخصائص: ج3، ص133.

"إننا هنا لا نستطيع أن نقول إن الضمة أو الكسرة أو الفتحة نابتت الواو أو الياء أو الألف، كما هو الحال في جمع المذكر السالم أو الأسماء الستة أو الأفعال الخمسة، وذلك لأنها- هاهنا- ليست إلا إشارة أو علامة فقط"⁽¹⁾

ويرى ابن عصفور أن حذف حرف العلة: "لئلا يكون لفظ المرفوع كلفظ المجزوم لو أبقيت الياء والواو، وأيضاً فإن الياء والواو لما عاقبتا الضمة فلم يظهر معهما، أجرينا مجرى الضمة، فحذفنا للجزم كما تحذف للضمة، وما كان منهما في آخره ألف فإنه يكون في موضع الجزم محذوف الألف لمعاقبتهما الحركة، فكما أن الجازم يحذف الحركة، فذلك ما عاقبتها"⁽²⁾ ويذهب تمام حسان إلى: "أن الفعل المضارع إذا كان معتل الآخر بالألف فإن الفتحة التي على عين الكلمة والتي تعتبر الألف مداً لها تبقى بعد حذف الألف في بعض تصريفات الفعل لتكون قريبة على الألف المحذوفة ويسمى النحاة حينئذ "حركة الدليل"، ومن تعبيراتهم المحفوظة في ذلك قولهم: "والفتحة قبلها دليل عليها"⁽³⁾

"الأفعال المضارعة المعتلة في السور المدنية"

ورد الفعل المضارع معتلاً في السور المدنية في تسعة وثمانين موضعاً، منها ما هو مجزوم وعلامة الجزم حذف الواو، ومنها حذف الألف، ومنها حذف الياء، وفيما يلي أمثلة على ذلك، يقول تعالى: "وَلَيَتَّقِ اللَّهُ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسُ مِنْهُ شَيْئاً"⁽¹⁾ "مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ"⁽²⁾ فالأفعال السابقة مضارعة مجزومة وعلامة جزمها حذف حرف العلة ألا وهو الياء

أما قوله تعالى: "أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيحاً"⁽³⁾ "وَلَيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَةً"⁽⁴⁾

¹ - الحجج والبراهين النحوية: ص 93.

² - الإشبيلي، الممتع في التصريف: ص 535-537.

³ - تمام حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها: ص 274.

¹ - البقرة: 282

² - آل عمران: 75

³ - آل عمران: 23

⁴ - النساء: 9

والأفعال السابقة هي أفعال مضارعة مجزومة وعلامة الجزم حذف حرف العلة، وهو الألف وقوله تعالى: "تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا " (1) "إِنْ نَعْفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِّنْكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً" (2) وأقول إن الأفعال وردت مجزومة وعلامة الجزم حذف الألف في ثلاثة وثلاثين موضعاً، ووردت مجزومة وعلامة الجزم حذف الياء في واحد وخمسين موضعاً وعلامة الجزم حذف الواو في خمسة مواضع. وأكثر الأفعال المجزومة تكراراً هو الفعل (تر) والفعل (بؤت) (ويلهكم)

أما عن قوله تعالى " إِنَّهُ مَن يَتَّقْ وَيَصْبِرْ " (3)، بإثبات الياء في (يتقى) على قراءة قبل - فمؤول، هذا جواب سؤال تقديره أن الجازم وهو (من) دخل على (يتقى) ولم يحذف حرف العلة منه، فالجواب أن (من) موصولة لا شرطية (4)

جداول بيانية إحصائية متسلسلة

علامات الإعراب الفرعية

وردت علامات الإعراب الفرعية في السور المدنية في القرآن الكريم في ألفين وسبعمائة وأربعة وستين موضعاً، موزعة كالاتي:

1. جاءت مرفوعة في ألف ومائتين وسبعة وأربعين موضعاً.
2. جاءت منصوبة في ستمائة وستة وأربعين موضعاً.
3. وجاءت مجرورة في أربعمائة وسبعة وثلاثين موضعاً.
4. وجاءت مجزومة في أربعمائة وأربعة وثلاثين موضعاً.

¹ - آل عمران: 61

² - التوبة: 66

³ - يوسف: 90

⁴ - شرح شذوذ الذهب ص 63.

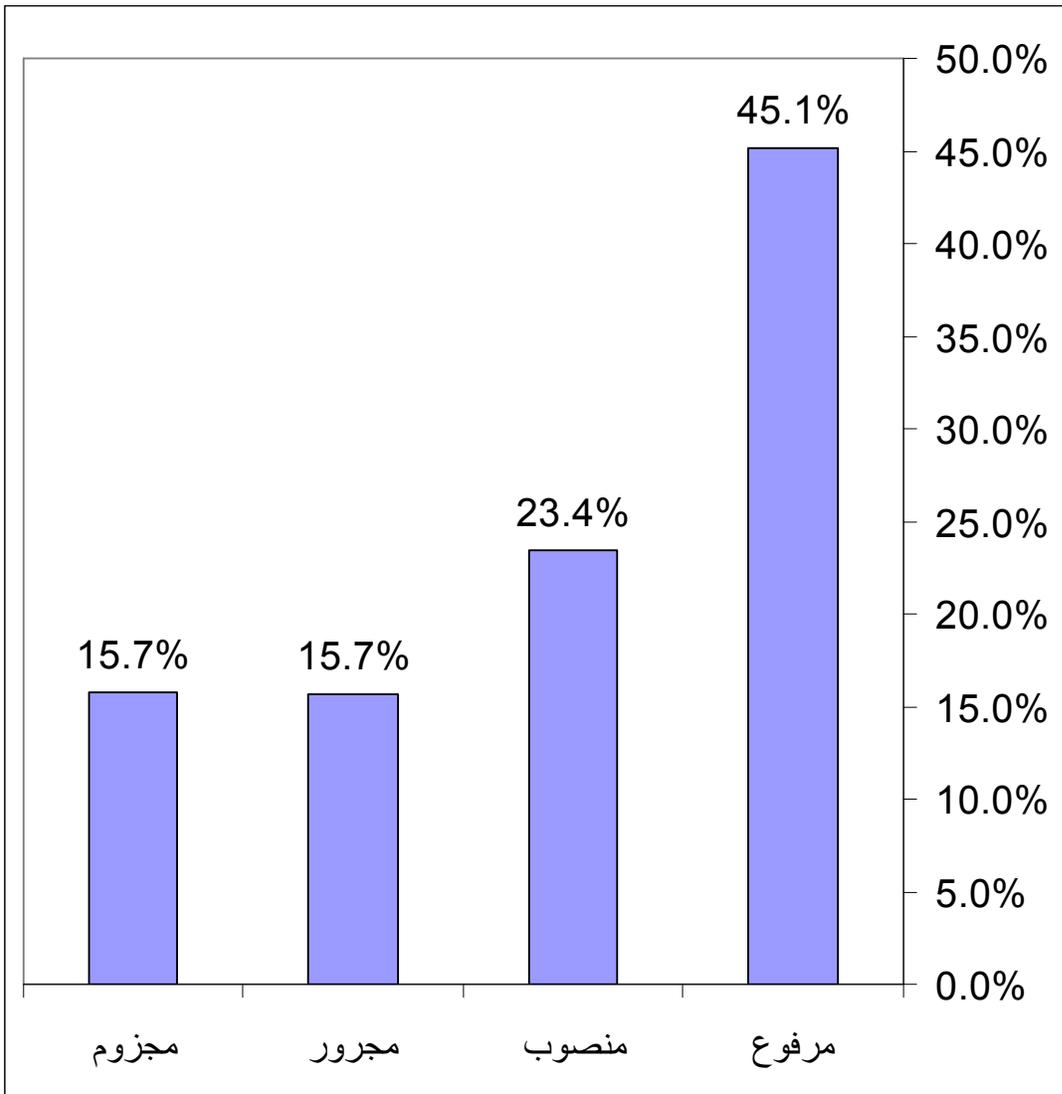
والرسوم البيانية التالية توضح ذلك بالتفصيل

مرفوع 1247

منصوب 646

مجرور 437

مجزوم 434

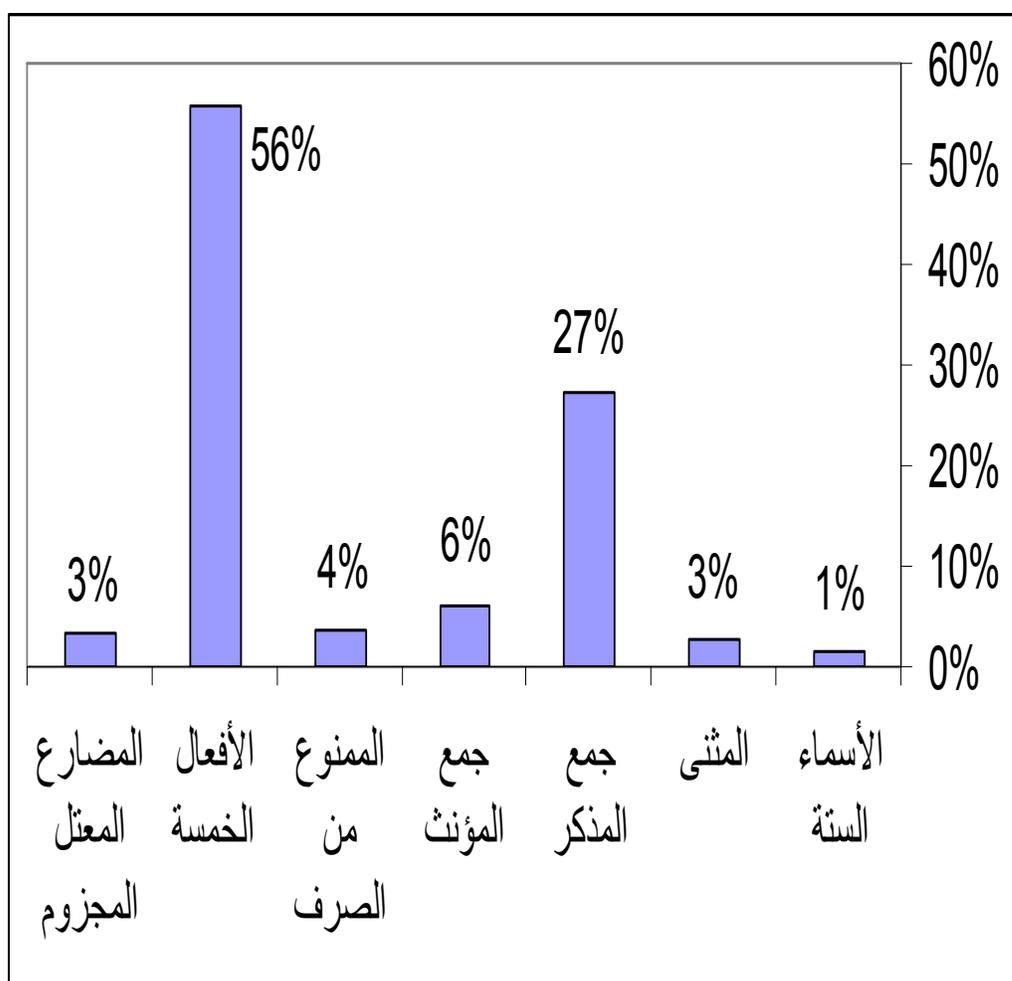


علامات الإعراب الفرعية

جاءت علامات الإعراب الفرعية موزعة على النحو التالي

38	الأسماء الستة
77	المثنى
750	جمع المذكر
167	جمع المؤنث
99	الممنوع من الصرف
1544	الأفعال الخمسة
89	المضارع المعتل المجزوم

والرسم البياني التالي يوضح ذلك



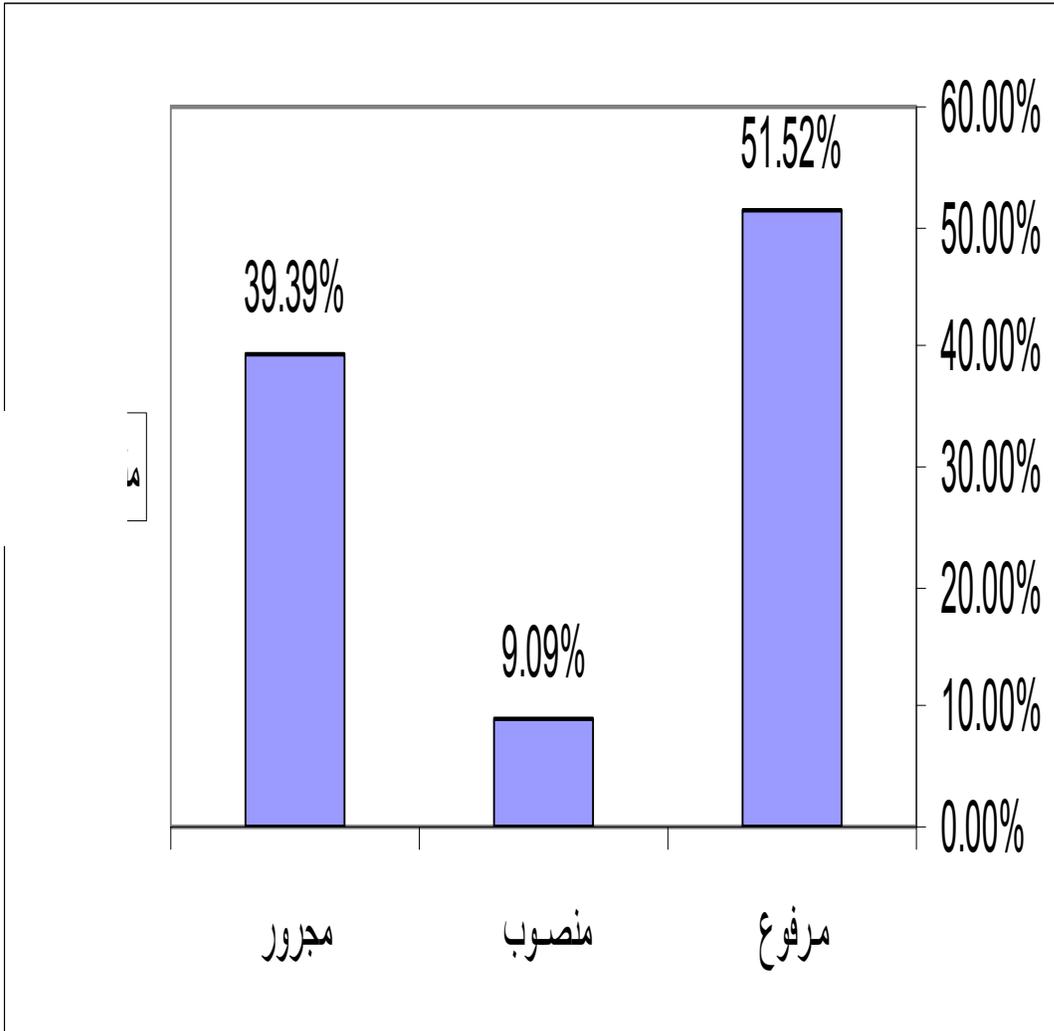
الأسماء الستة

وردت الأسماء الستة في الآيات المدنية في ثمانية وثلاثين موضعاً موزعة بين مرفوعٍ ومنصوبٍ ومجرورٍ، فكانت الغلبة للمرفوع حيث ورد في سبعة عشر موضعاً، وجاء المجرور ثانياً حيث ورد في ثلاثة عشر موضعاً، أما المنصوب فجاء في ثلاثة مواضع. والرسم البياني التالي يوضح ذلك:

مرفوع 19

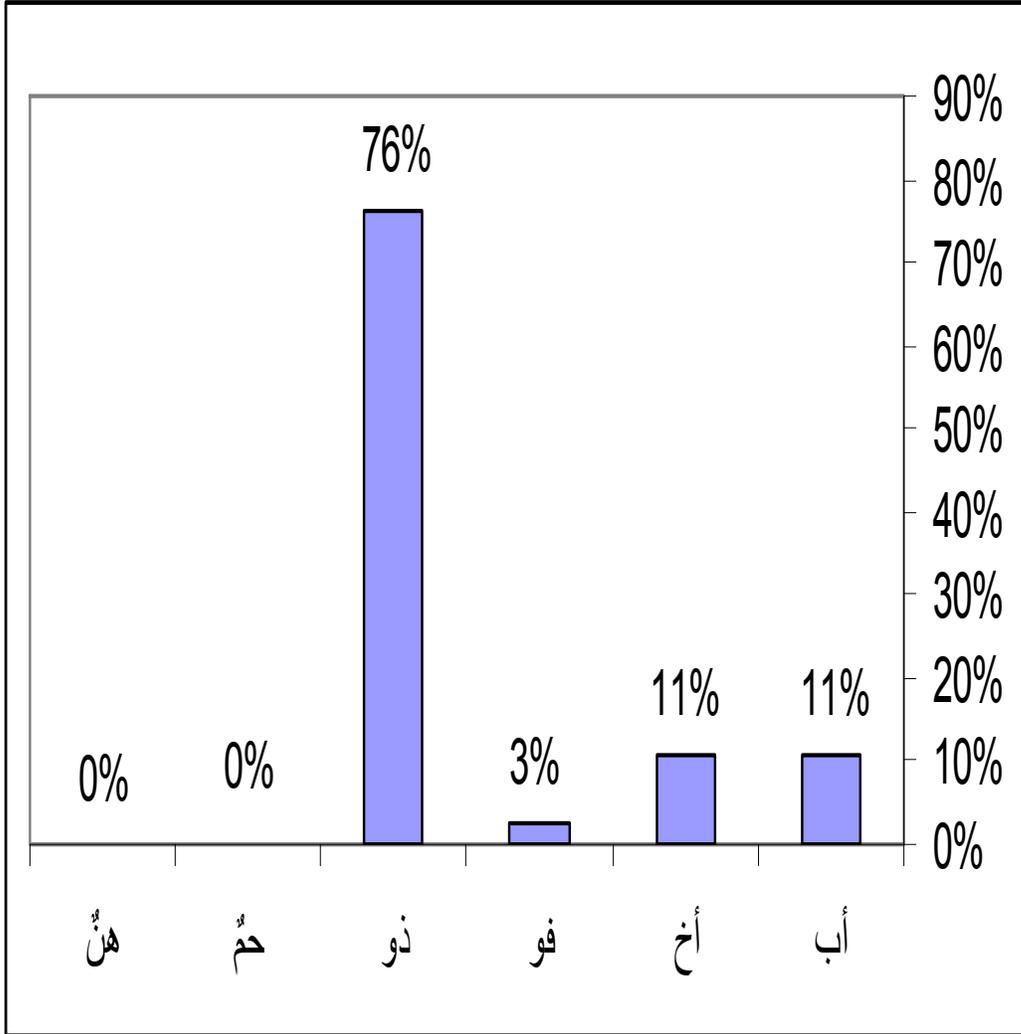
منصوب 4

مجرور 15



كذلك هذا رسمٌ بياني يوضح نسبة ورود الأسماء الستة في السور المدنية:

4	أب
4	أخ
1	فوق
29	نو
0	حم
0	هن

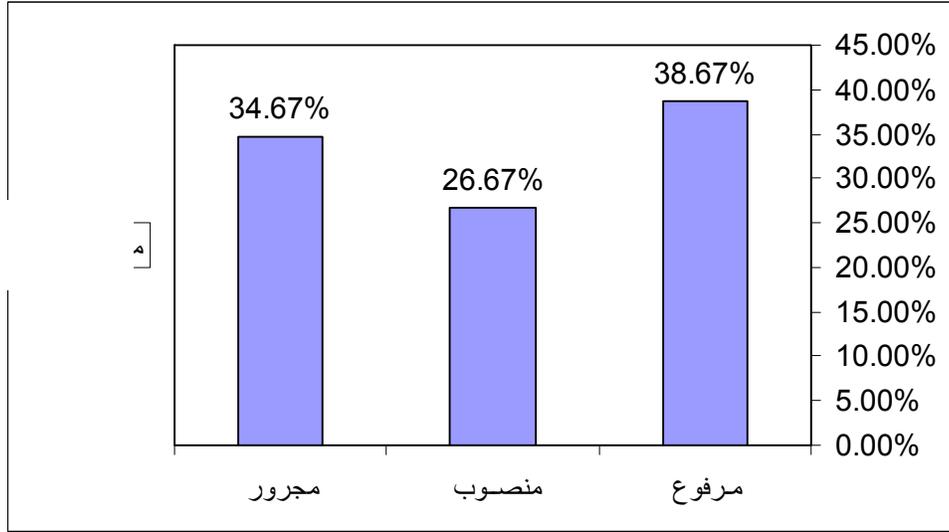


المتنى

ورد المتنى والملحق بالمتنى في السور المدنية في سبعة وسبعين موضعاً، موزعة بين مرفوعٍ ومنصوبٍ ومجرورٍ .

والرسم البياني التالي يوضح ذلك:

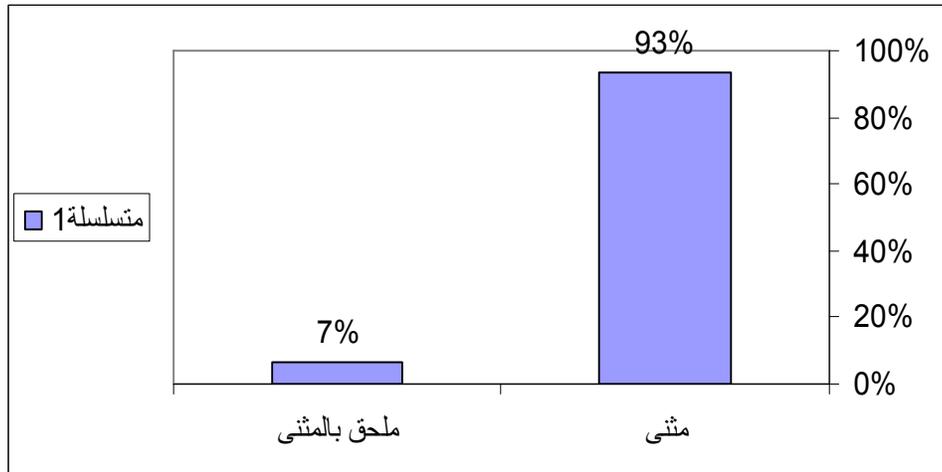
مرفوع	29
منصوب	22
مجرور	26



كما جاءت ألفاظ المتنى في اثنين وسبعين موضعاً، والملحق بالمتنى في خمسة مواضع والرسم

البياني التالي يوضح ذلك

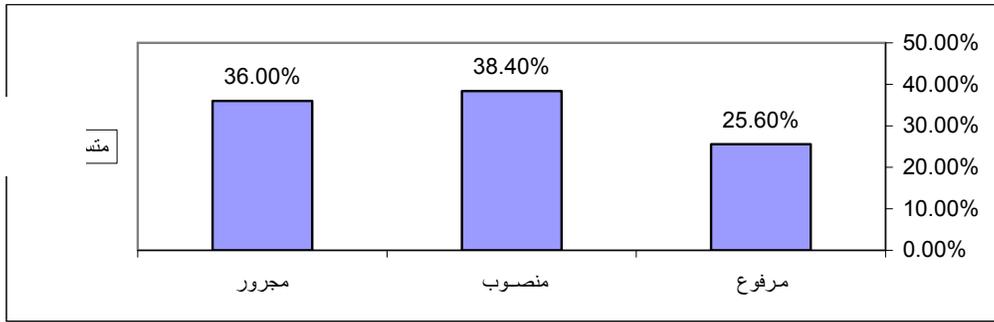
متنى	72
ملحق بالمتنى	5



جمع المذكر السالم والملحق بجمع المذكر

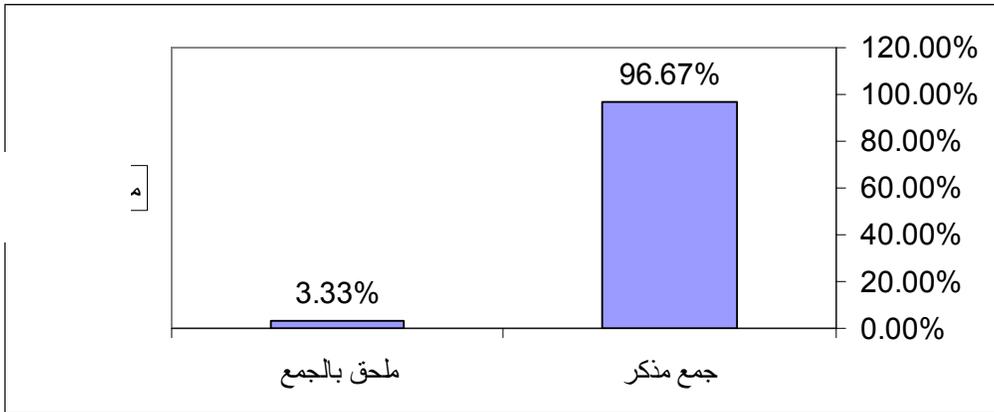
ورد جمع المذكر السالم والملحق بجمع المذكر في السور المدنية في سبعمائة وخمسين موضعاً، موزعة بين مرفوع ومنصوب ومجرور، والرسوم البيانية التالية توضح ذلك:

مرفوع	192
منصوب	288
مجرور	270



كذلك ورد الملحق بالجمع في خمسة وعشرين موضعاً والجمع في سبعمائة وخمسة وعشرين موضعاً والرسم البياني التالي يوضح ذلك:

جمع مذكر	725
ملحق بالجمع	25



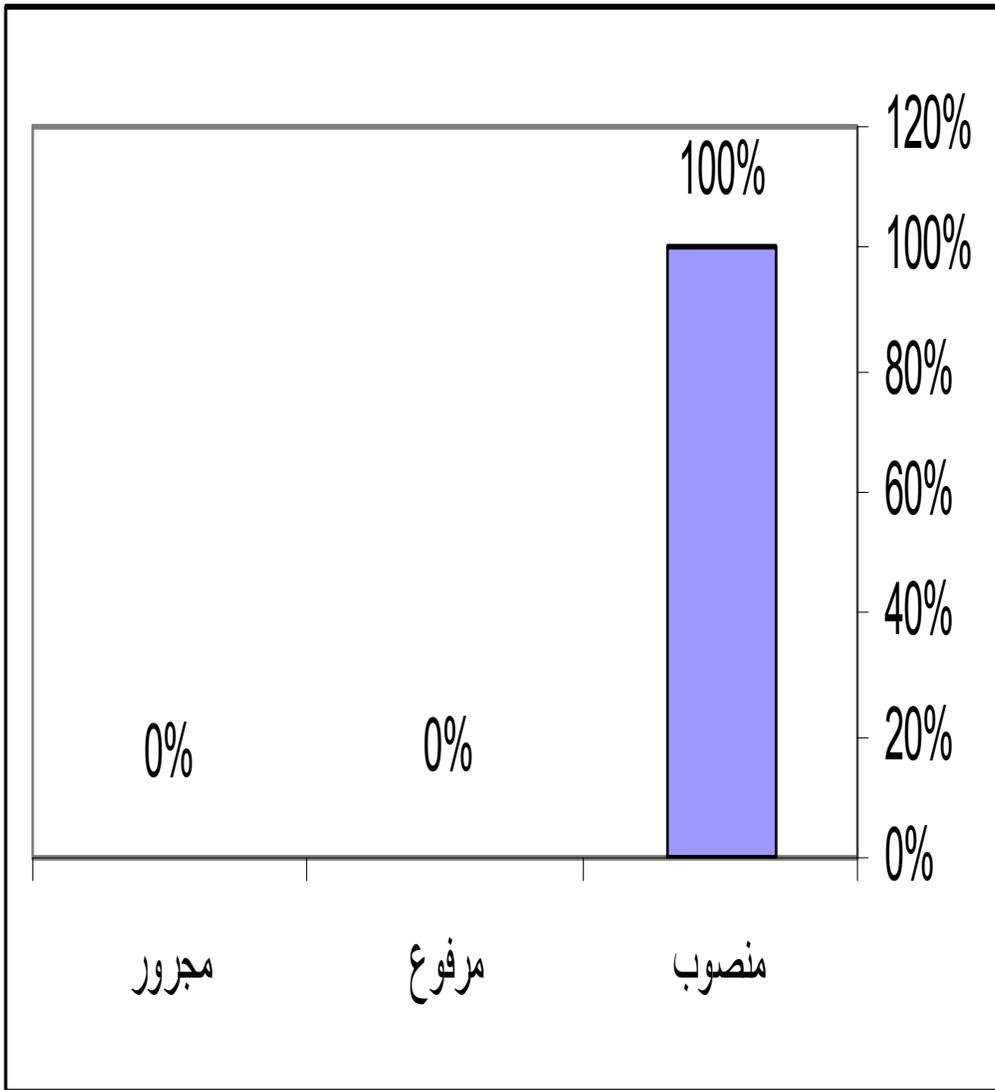
جمع المؤنث السالم

جاء جمع المؤنث السالم في السور المدنية في مائة وسبعة وستين موضعاً، وهي منصوبة وعلامة نصبها الكسرة نيابة عن الفتحة، والرسم البياني التالي يوضح ذلك:

منصوب 167

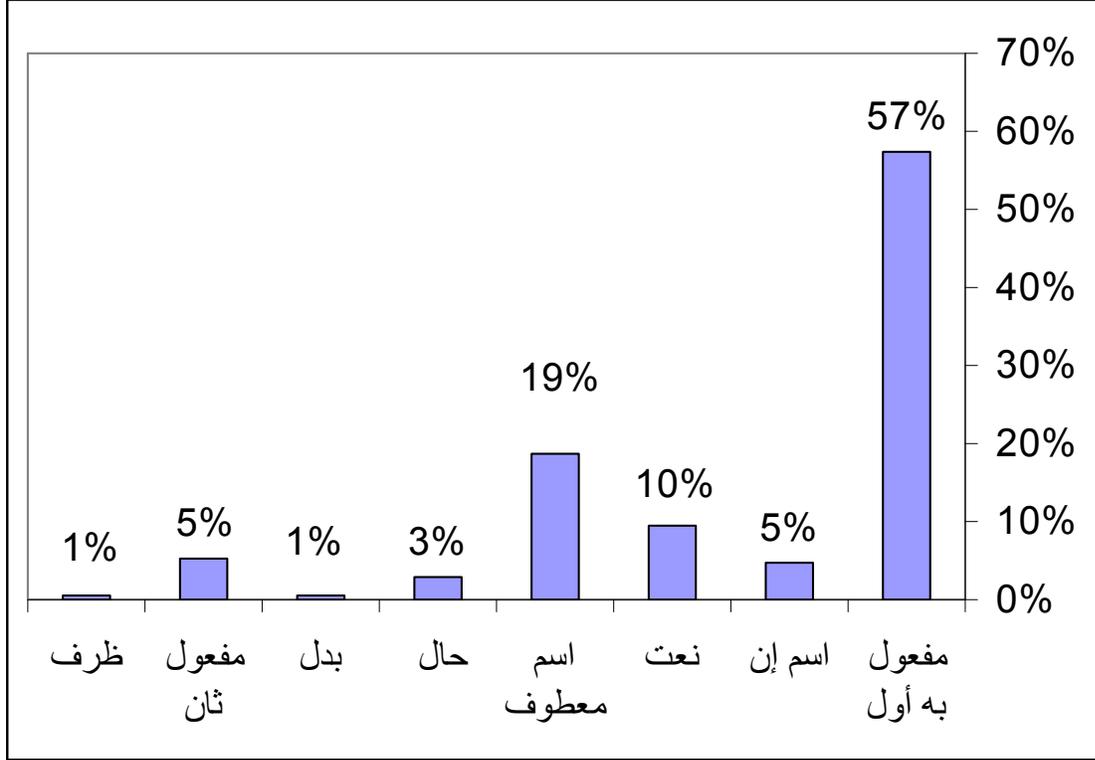
مرفوع 0

مجرور 0



أما الرسم البياني التالي يوضح إعراب المؤنث السالم كما وردت:

96	مفعول به أول
8	اسم إن
16	نعت
31	اسم معطوف
5	حال
1	بدل
9	مفعول ثان
1	ظرف



الممنوع من الصرف

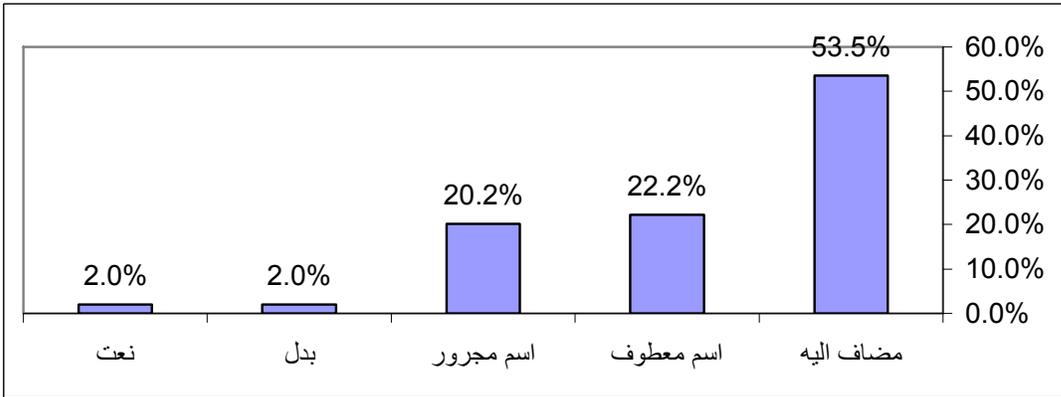
ورد الممنوع من الصرف في تسعة وتسعين موضعاً، وجاء مجروراً وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة والرسوم التالية توضح ذلك:

مجرور 99
منصوب 0
مرفوع 0



كذلك جاء الممنوع من الصرف اسماً مجروراً أو مضافاً أو اسماً معطوفاً والرسم التالي يوضح ذلك:

مضاف اليه 53
اسم
معطوف 22
اسم مجرور 20
بدل 2
نعت 2



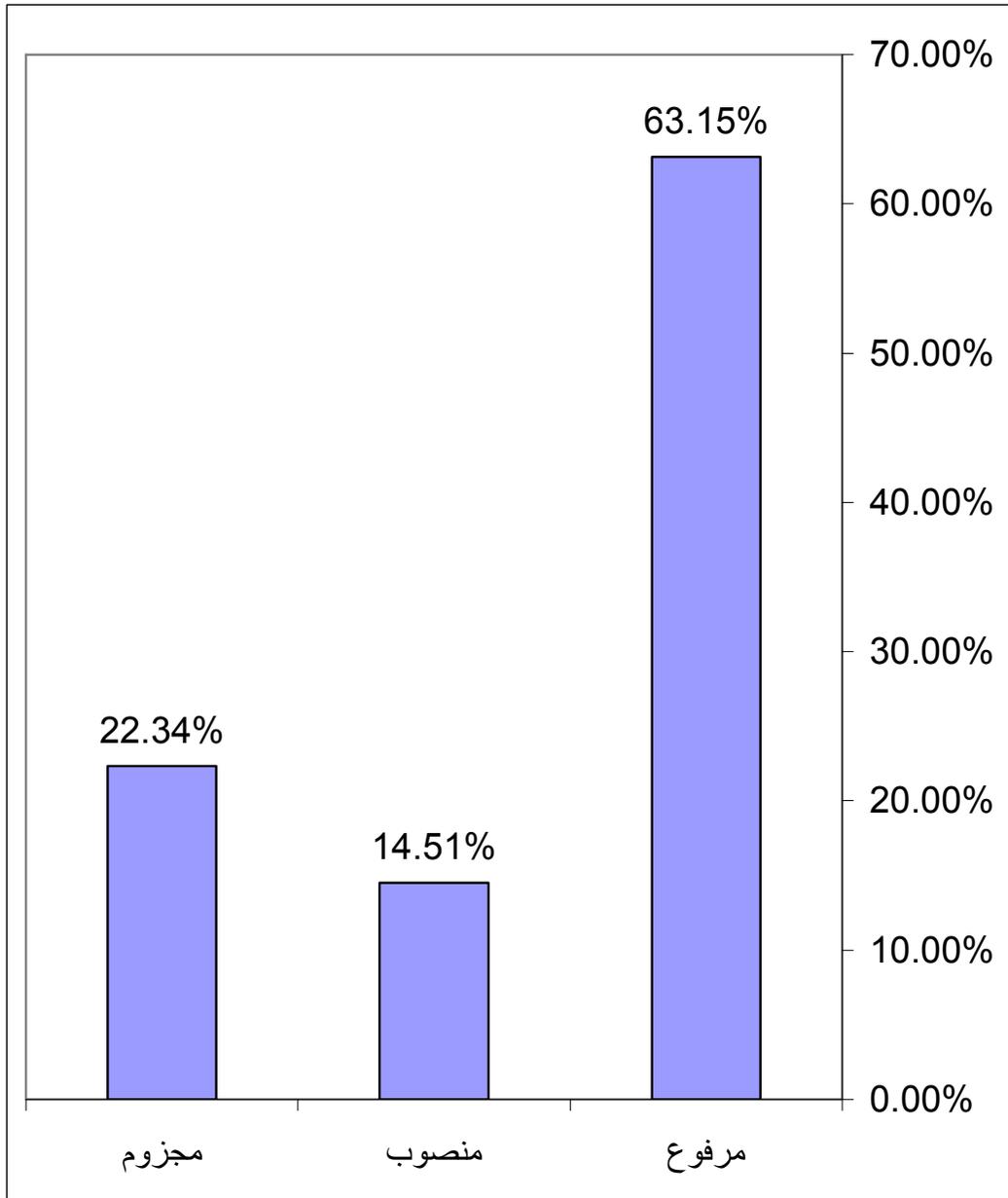
الأفعال الخمسة

استحوذت الأفعال الخمسة أكثر نسبة في السور المدنية حيث وردت في ألفٍ وخمسمائة وأربعة وأربعين موضعاً موزعةً بين مرفوعٍ ومنصوبٍ ومجزومٍ والرسوم التالية توضح ذلك:

مرفوع 975

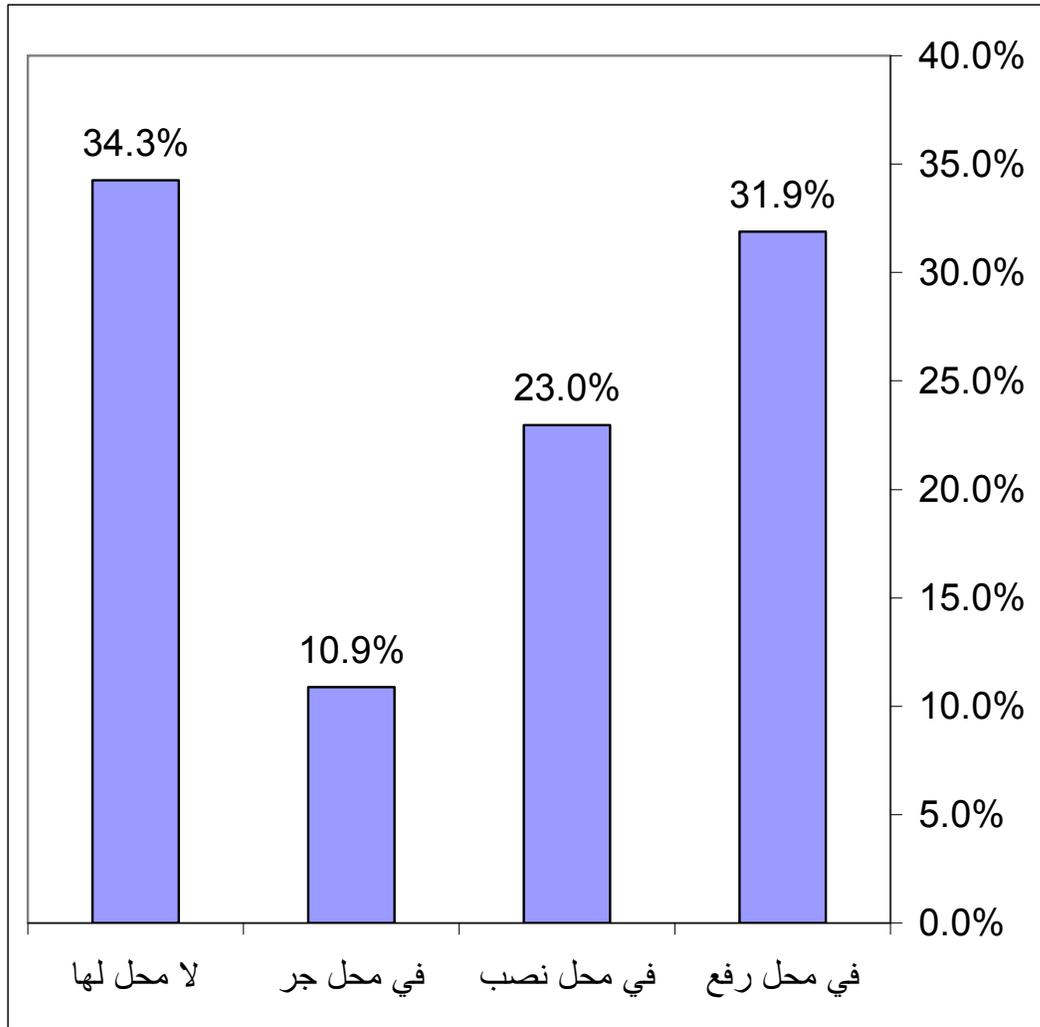
منصوب 224

مجزوم 345



أما ما يتعلق بالأفعال الخمسة من حيث الرفع ، فقد جاءت مرفوعة بثبوت النون في تسعمائة وخمسة وسبعين موضعاً ، وكانت الجملة الفعلية موزعة بين الرفع أو النصب أو الجر أو جملة لا محل لها من الإعراب والرسوم التالية توضح ذلك:

311	في محل رفع
224	في محل نصب
106	في محل جر
334	لا محل لها

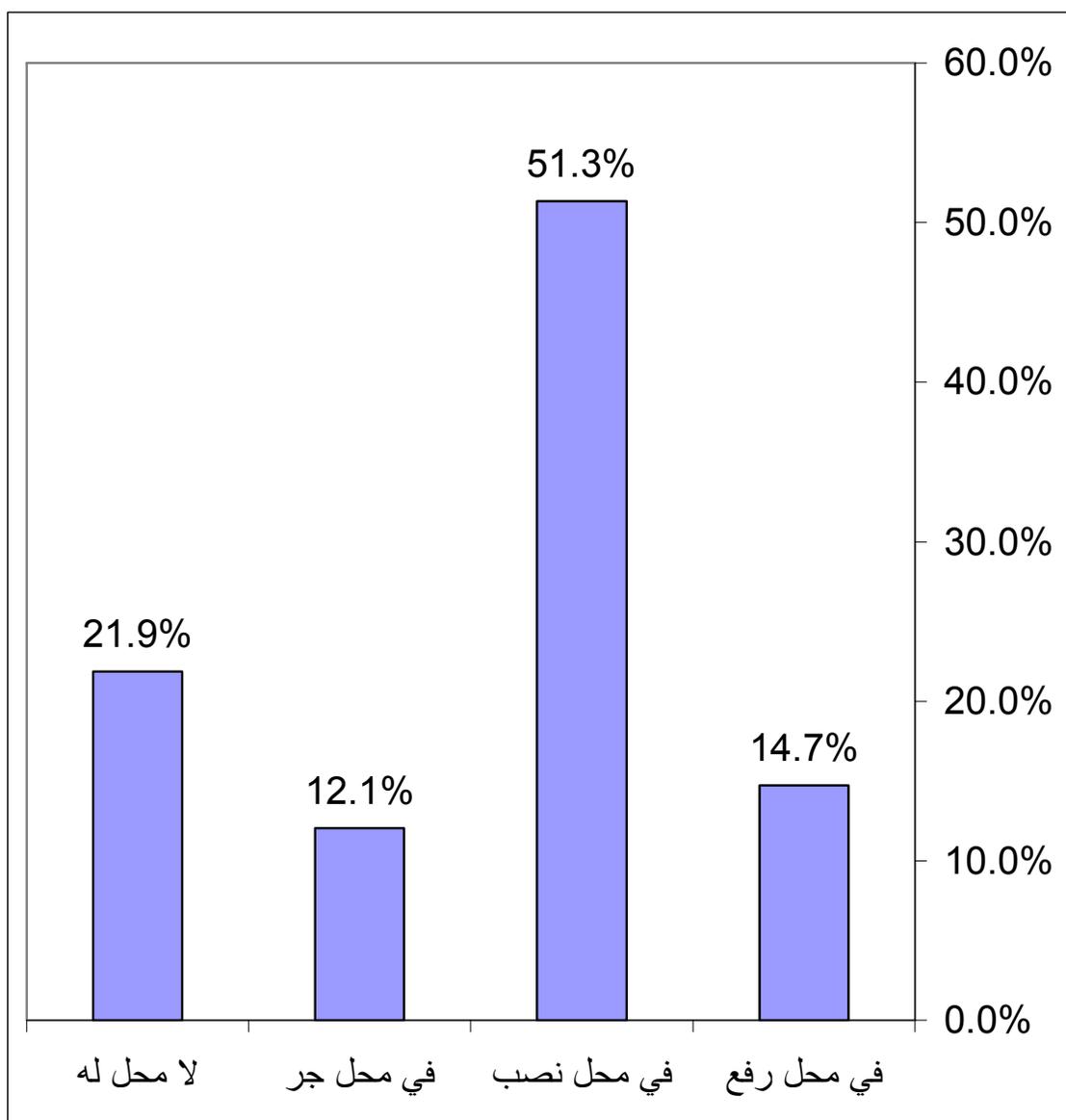


الأفعال الخمسة من حيث النصب

وردت الأفعال الخمسة وعلامة النصب حذف النون في مائتين وأربعة وعشرين موضعاً منها ما جاء في محل رفع ، ومنها ما جاء في محل نصب ،ومنها في محل جر ومنها لا محل له من

الإعراب والرسوم التالية توضح ذلك:

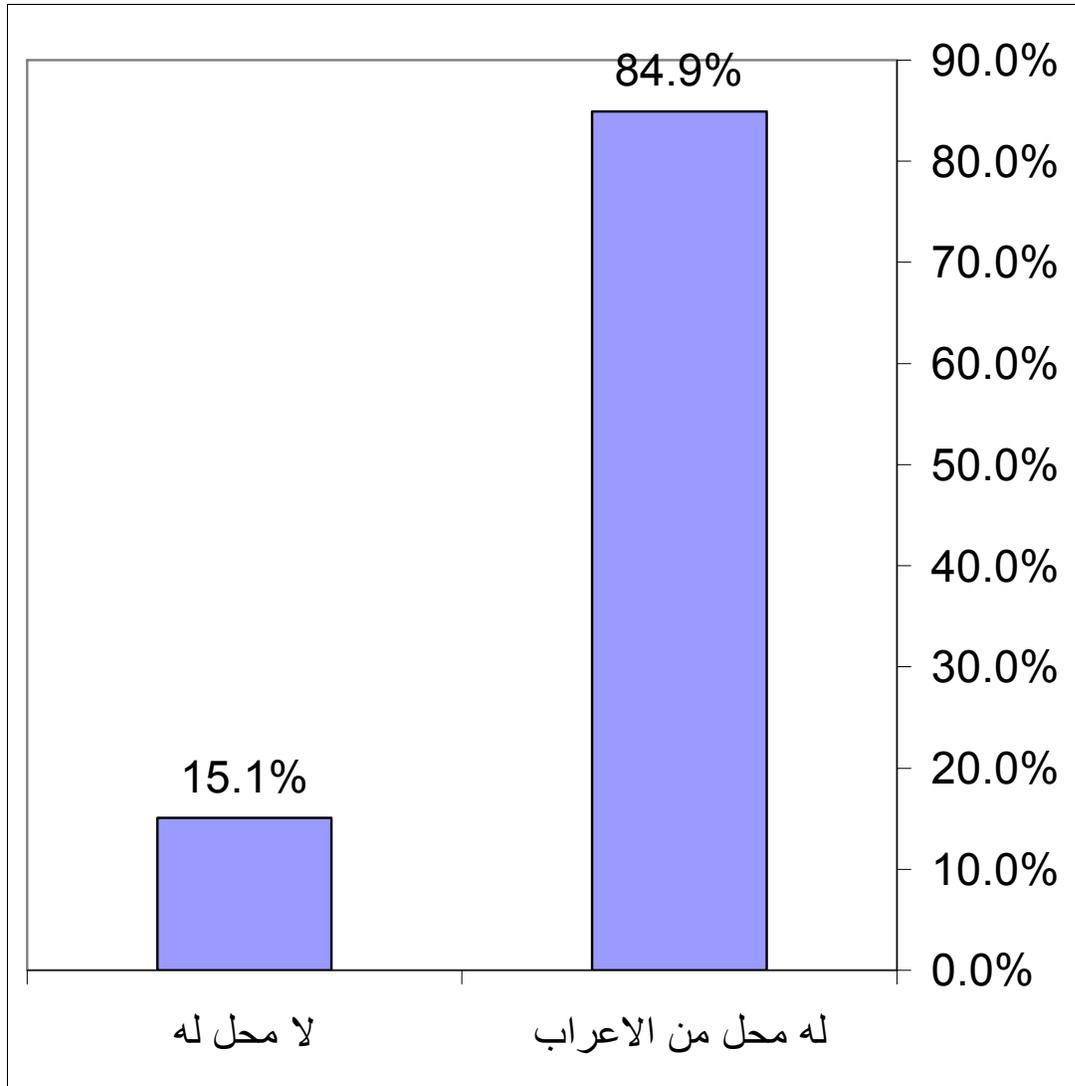
33	في محل رفع
115	في محل نصب
27	في محل جر
49	لا محل له



جزم الأفعال الخمسة

وردت الأفعال الخمسة مجزومة وعلامة جزمها حذف النون في ثلاثمائة وخمسة وأربعين موضعاً، منها ما له محل من الإعراب ، ومنها لا محل له من الإعراب والرسوم التالية توضح ذلك:

له محل من الإعراب 293
لا محل له 52



الفعل المضارع المعتل

ورد هذا الفعل مجزوماً وعلامة جزمه حذف حرف العلة في السور المدنية في تسعةٍ
وثمانين موضعاً ، منها ما كان مجزوماً بحذف الألف ومنها ما جزم بحذف الياء، ومنها ما جزم
بحذف الواو ، والرسوم التالية توضح ذلك:

51 حذف الياء

33 حذف الألف

5 حذف الواو

الفصل الخامس

علامات الإعراب الفرعية في السور المدنية

دراسة دلالية

علامات الإعراب الفرعية في السور المدنية

"دراسة دلالية"

تمثل الدراسات اللغوية الحديثة بمستوياتها الصوتية، والصرفية والنحوية، والدلالية-فتحاً جديداً في مجال دراسة النص اللغوي، معتمدة في ذلك على الرموز الصوتية، والصيغ، والتراكيب النحوية التي تؤدي إلى المعاني المتعددة التي تحملها تلك الألفاظ. من هنا يتضح لنا الدور الذي تقوم به هذه المستويات في خدمة المدلول العام للنص، ولا سيما أن الهدف الأول من الخطاب سواء كان مكتوباً أم منطوقاً، هو إيصال الرسائل اللغوية، بحيث يتم فهمها، ومعرفة المدلولات الجديدة التي تصوغها تلك النصوص، وخصوصاً أن هذه الألفاظ تتجاوز المعنى المعجمي، إلى معان جديدة تكتسبها من السياق اللغوي، أو من البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها ذلك النص، من هنا يتبين لنا الدور الريادي الذي يقوم به علم الدلالة، في دراسة هذه المدلولات الجديدة للكلمات، التي تولد معاني جديدة بحكم استخدامها ومرورها بتجارب بشرية مختلفة إضافة إلى التنوع في تناول هذه الكلمات تبعاً لاختلاف الزمان أو لتتقل المكان.

بعد هذه المقدمة القصيرة التي أشارت إلى مكانة علم الدلالة، كان لا بد لي من إلقاء الضوء على الطريقة التي سيتم تناول هذا الفصل في هذه الدراسة، وخصوصاً أنني اعتمدت في بيان ذلك على جانبين: الجانب الأول نظري، أتناول فيه مفهوم علم الدلالة لغةً واصطلاحاً، إضافة إلى المجالات التي يبحث فيها هذا العلم، والجانب الثاني يقوم على دراسة مواطن علامات الإعراب الفرعية دراسة دلالية.

مفهوم الدلالة لغةً:-

الدلالة لغةً: جاء في معجم "لسان العرب" حول الدلالة تحت مادة "دلّ" ما قوله: دلّ فلانٌ إذا هدى إليه،.. ودلّه على الشيء: سدده إليه ودلّته فاندلّ، والدليل ما يستدل به⁽¹⁾.

وفي "معجم مقاييس اللغة" "دلّ": الدال واللام أصلان، أحدهما إبانة الشيء بإمارة نتعلمها والآخر اضطراب في الشيء، فأول قولهم: دلّلتُ فلاناً على الطريق

والدليل: الأمانة في الشيء وهو بين الدلالة والدلالة⁽²⁾.

يتبين لنا مما سبق ذكره حول المعاني اللغوية لكلمة الدلالة، التقاؤها حول الهدى والإرشاد إلى شيء والتعرف إليه.

الدلالة اصطلاحاً:-

تعددت الدراسات اللغوية التي تناولت هذا العلم. معتمدة في غالبيتها على دراسة المعاني المولدة عن الألفاظ التي تحملها التراكيب النحوية، وخاصة أن هذه المعاني لا تتوقف عند المعنى المعجمي للمفردة، بل تتجاوزه لتأتي مناسبة مع السياقات اللغوية التي تصاغ فيها، أحمد مختار عمر في كتابه "علم الدلالة"⁽³⁾. الذي قدم فيه تعريفاً لهذا العلم قال فيه: "العلم الذي يدرس المعنى" على ضوء ما تقدّم من تعريف مفهوم الدلالة لغة واصطلاحاً، يتبين لنا انتقال هذه اللفظة وتطورها من معنى الدلالة، والهدى والإرشاد إلى الطريق، إلى الدلالة على معان الألفاظ، وفي ذلك إشارة إلى استخدام مفهوم الدلالة في معرفة تطور المعنى، وتغييره، وخاصة أن هذه المعاني لا ترتبط بزمان أو مكان، ولا بعدد محدد من الكلمات، فالكلمات وإن كانت محددة فالمعاني لا حدود لها ولا نهاية، وأخيراً يمكن القول: إن مجالات بحوث مفهوم الدلالة: تتعلق بكل ما يتصل بدراسة المعنى، سواء أكانت هذه الدلالة خاصة باللفظ المفرد، أم كانت خاصة بالجملة هذا ما

¹ - لسان العرب: م11، مادة دلل.

² - ابن فارس، معجم مقاييس اللغة: ط2، تحقيق عبد السلام محمد هارون، 1970، ج2، ص259.

³ - أحمد مختار عمر، علم الدلالة: ط2، عالم الكتب، القاهرة، 1988، ص11.

يتعلق باللفظ والمعنى لكن سأتناول في هذا الفصل موضوع يختلف عن اللفظ ألا وهو دلالة علامات الإعراب.

الدلالة اللغوية لعلامات الإعراب

ذهب النحاة العرب القدماء إلى أنّ الحركات الإعرابية تنبئ عن المعاني النحوية التي تتعبر الكلام، فالضمة علم الفاعلية، والفتحة علم المفعولية، والكسرة علم الإضافة⁽¹⁾.

قال الزجاجي: "فإن قال: فقد ذكرت أنّ الإعراب داخل في الكلام فما الذي دعا إليه واحتج إليه من أجله؟ إنّ الأسماء لما كانت تعبرها المعاني فنكون فاعلاً، ومفعولاً، ومضافة، ومضافة إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا ضرب زيد عمراً، فدلوا برفع زيد على أنّ الفعل له، وينصب عمرو على أنّ الفعل واقع به، وقالوا ضرب زيد فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أنّ الفعل ما لم يسم فاعله، وأنّ المفعول قد ناب منا به، وقالوا هذا غلام زيد فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها، ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني"⁽²⁾.

ولقد أجمع نحاة العرب القدماء على أنّ الحركات الإعرابية تنبئ عن المعاني النحوية، قال ابن فارس: "من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ؛ وبه يُعرف الجزء الذي هو أصل الكلام. ولولاه ما ميّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت"⁽³⁾.

¹ - الزجاجي، الإيضاح في علل النحو: ص 69.

² - الإيضاح في علل النحو: ص 60.

³ - المصدر السابق، ص 70.

وقال ابن جني: "هو - أي الإعراب- الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت: "أكرم سعيد أباه، وشكر سعيداً أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول"⁽¹⁾.

وقال عبد القاهر الجرجاني: "قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها. وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون الإعراب هو المستخرج لها"⁽²⁾.

ولم يخرج عن إجماع النحاة القدماء- كما يقول الزجاجي-⁽³⁾ إلا أبو علي محمد بن المستنير قطرب، حيث يقول: "وقال لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها وبعض"⁽⁴⁾. فهو يرى أن علامات الإعراب لا تدل على المعاني النحوية، وقد استدل على رأيه هذا بما يلي:

1- لاحظ قطرب أن هناك أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني⁽⁵⁾، فما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك: إن زيداً أخوك، ولعل زيداً أخوك⁽⁶⁾.

2- ويرى قطرب أن الأوجه الإعرابية تتعدد في العبارة الواحدة دون أن يترتب على ذلك أثر في اختلاف المعنى، فترتب على ذلك أن العلامة الإعرابية فاقدة الدلالة⁽⁷⁾.

ومثال ذلك: "ما رأيت منذ يومين ومنذ يومان ولا مال عندك ولا مال عندك"⁽⁸⁾.

وقد قدم قطرب تفسيراً لوجود العلامة الإعرابية بعد هذه الملاحظات التي استدلت فيها على أنه لا علاقة هناك بين الإعراب والمعنى⁽¹⁾.

¹- الخصائص: 1/ص89.

²- الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز: ص75.

³- الإيضاح، ص70.

⁴- الإيضاح في علل النحو: ص70.

⁵- حماسة، محمد، العلامات الإعرابية: ص270.

⁶- الإيضاح/ ص70.

⁷- العلامات الإعرابية، ص271.

⁸- الإيضاح في علل النحو: ص70.

¹- علامات الإعراب: ص272.

يقول: " وإنما أعربت العرب كلامها، لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك معاقباً للإسكان يعتدل الكلام"⁽¹⁾.

فعلامات الإعراب عند قطرب فاقدة الدلالة على المعاني النحوية، وتختصر وظيفتها في الدلالة الصوتية فقط، حيث إن المتكلم لا يستطيع أن يصل كلامه إلا بهذه الحركات.

وقد قوبلت آراء قطرب بردود مختلفة منها⁽²⁾:

- لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرة، ورفعه أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه، لأن القصد في هذا إنما هو حركة تعقب سكوناً ليعتدل بها الكلام، وفي هذا فساد للكلام، وخروج عن أوضاع العرب⁽³⁾.

- وأما فيما يتعلق بما ذكره قطرب من اتفاق الإعراب واختلاف المعنى واختلاف الإعراب واتفاق المعنى فكان الرد: إنما كان أصل دخول الإعراب في الأسماء التي تُذكر بعد الأفعال، لأنه يذكر بعدها اسمان: أحدهما فاعل والآخر مفعول فمعناها مختلف موجب الفرق بينهما، ثم جعل سائر الكلام على ذلك⁽⁴⁾.

- لقد فسّر الحركة في آخر الاسم بأنها معاقبة للإسكان في وصل الكلام حتى لا يبطئون عند الإدراج⁽⁵⁾، وعلل ذلك بقوله: "لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم"⁽⁶⁾ وكان مقتضى كلامه هذا أننا في لهجتنا العامية نبطئ في

¹ - الإيضاح: ص 71.

² - العلامات الإعرابية، ص 273.

³ - الإيضاح: ص 71.

⁴ - العلامات الإعرابية، ص 270.

⁵ - المصدر السابق، ص 271.

⁶ - الإيضاح في علل النحو: ص 71.

الكلام، لأن العامية تلتزم الإسكان في أواخر الكلمات، ولكن الواقع أننا نتكلم بها مسرعين في الوقت الذي نبطئ فيه عندما نصطنع الفصحى في الحديث⁽¹⁾.

وبعد هذا كله نسأل قطرباً كيف نميز بين الجملة الاستفهامية من الجملة التعجبية؟ إذ لولا الحركات الإعرابية لتعسر علينا ذلك.

أما المحدثون فقد اختلفوا في دلالة علامات الإعراب، وتشعبت آراؤهم ونلخص هذه الآراء في أربعة اتجاهات:-

1- الحركة الإعرابية تدل على المعاني النحوية كيفما كان موقعها في الجملة المنطوقة⁽²⁾ ويمثل هذا الإتجاه العقاد حيث يرى أن "الإعراب العربي وافٍ مقرر القواعد يعمّ أقسام الكلام أفعالاً وأسماءً وحروفاً"⁽³⁾ ويرى كذلك أنّ: "الحركة في اللغة مهمة كالحرف أو تزيد في الأهمية أحياناً ولا سيما في اللغة العربية؛ لأن الكلام المنطوق سابق للكلام المكتوب، ولأن الحركات هي وسيلة التوكيد بخلاف الحروف"⁽⁴⁾.

2- إنّ بعض الحركات الإعرابية تدل على المعاني النحوية، وبعضها خالٍ من الدلالة ويمثل هذا الاتجاه إبراهيم مصطفى، إذ يرى أنّ "الفتحة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة".

أما الفتحة فليست علامة إعراب، ولا دالة على شيء بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن تنهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك فهي أشبه بالسكون في لغة العامة⁽⁵⁾.

وتابع الدكتور مهدي المخزومي إبراهيم مصطفى في قوله: إن الضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، وإنّ الفتحة ليس لها دلالة على المعنى، فهو يرى أنّ الضمة هي الحركة التي يشار بها إلى كون الكلمة مسنداً إليها، وأن الكسرة هي الحركة التي ترمز إلى كون الكلمة

1- العقاد، عباس محمود، اللغة الشاعرة: ص21.

2- العقاد، بين الكتب والناس: ص288.

3- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو: ص50.

4- المصدر السابق، ص51.

5- إحياء النحو: ص50.

مضافاً إليها، وأنّ الفتحة هي الحركة الخفيفة التي يستريح إليها العرب حيث يريدون إلى تحريك آخر الكلمة حين لا تدخل في إسناد ولا إضافة، ولا تحمل أي معنى إعرابي.⁽¹⁾

لقد تبين لنا مما تقدم أن إبراهيم مصطفى ينكر دلالة الفتحة على أي معنى نحوي، وإنما هي-في رأيه- الحركة الخفيفة المستحبة التي يختم بها العرب كلماتهم، فتصدى له مجموعة من العلماء يفندون رأيه، ويمكن أن نجمل آراء هؤلاء العلماء بما يلي:

1- إذا كانت الضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة فإن هذا مسلم، ولا يكاد النحاة يختلفون معه في ذلك. أما أن تكون الفتحة حركة لا تدل على معنى.. بل تقتصر على قصد الخفة- كما يرى إبراهيم مصطفى- فهذا ما نخالفه فيه، لأن الفتحة عند النحاة علم المفعولية.⁽²⁾

2- أهمل إبراهيم مصطفى الإشارة إلى الإعراب التقديري والمبنيات وغيرها من الكلمات التي لا تظهر عليها الضمة أو الكسرة، ويبدو أنه أهمل هذا الجانب عن عمد، لأن هذه المسائل تهدم له مقولته، فما هو قائل في هذه الجملة (الهدى هدى الله) هل كلمة (الهدى) الأولى لديه مسند إليه أو لا، وإذا كانت مسنداً إليه، فأين علم الإسناد وهو الضمة⁽³⁾.

3- للفتحة دور بارز على المستوى النحوي، ولا سيما في الأساليب الإفصاحية⁽⁴⁾ كأسلوب التحذير والإغراء، فإذا قلنا مثلاً (الأسد)- بالرفع- تبادر إلى الذهن أن (الأسد) لا بد إن يكون طرفاً من أطراف الإسناد حذف طرفه الثاني لدلالة خاصة. أما إذا قلنا (الأسد)- بالنصب- فإننا لم نعهد هذه المخالفة في الإسناد.

فلا بد إن تكون الفتحة قد أدت معنى لم تؤدّه الضمة، وهو هنا التحذير.⁽⁵⁾

ومجمل القول أن للفتحة دوراً دلاليّاً على المستوى النحوي، لأن الفتحة علامة المنصوبات.

1 - المخزومي، مهدي، في النحو العربي: ص 68 والحركات الإعرابية، ص 205.

2 - الخثران، عبد الله، ظاهرة التصرف الإعرابي: ص 225.

3 - العلامة الإعرابية، ص 254.

4 - في التحليل اللغوي، ص 81.

5 - عيسى، فارس، النصب على الخلاف: ص 204، مجلة مؤتة المجلد الثامن، العدد السادس، 1993.

الاتجاه الثالث: يرى هذا الاتجاه أنّ الإعراب قصة حاكها ونسجها النحاة في أوائل القرن الهجري الأول، ويمثل هذا الاتجاه إبراهيم أنيس. يقول: "وما أروعها من قصة، لقد استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية، ثم حيك حياكة محكمة وتمّ نسجها في أوائل القرن الهجري الأول، أو أوائل القرن الثاني على يد قوم من صنّاع الكلام نشأوا معظم حياتهم في البيئة العراقية، ثم لم يكد ينتهي القرن الثاني الهجري حتى أصبح الإعراب حصناً منيعاً امتنع حتى على الكتاب والخطباء والشعراء من فصحاء العرب"⁽¹⁾.

وقد أنكر أن يكون للحركة الإعرابية مدلول، فيقول: "لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدامى - كما يزعم النحاة - بل لا تعدو أن تكون حركات يُحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض"⁽²⁾.

ويرى إبراهيم أنيس أنّ الذي يحدد المعاني من الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك فمرجه أمران:-

1- نظام الجملة العربية، والموضع الخاص لكلّ من هذه المعاني اللغوية.

2- ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات⁽³⁾.

ويخلص إلى القول: "ويكفي للبرهنة على أن لا علاقة بين معاني الكلام وحركات الإعراب أن نقرأ خبراً صغيراً في إحدى الصحف على رجل لم يتصل بالنحو أيّ نوع من الاتصال، فسترى أنه يفهم معناه تمام الفهم مهما تعمدا الخلط في إعراب كلماته برفع المنصوب، ونصب المرفوع أو جرّه... إلخ"⁽⁴⁾؛ فهو يرى أنّ الحركات الإعرابية فاقدة الدلالة على المعاني النحوية من فاعلية ومفعولية ومضافة، ويرى أنّ هذه الحركات تؤدي وظيفة واحدة وهي الوظيفة الصوتية التي تتمثل في وصل الكلمات بعضها ببعض؛ إذ لا يستطيع المتكلم أن يصل كلامه إلا بهذه الحركات؛ فتصدى له مجموعة من العلماء يفتنون رأيه، ويمكن أن نجمل آراءهم بما يلي:-

¹ - إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة: ص235.

² - العلامة الإعرابية، ص272.

³ - ينظر: من أسرار اللغة، ص237-243.

⁴ - المرجع السابق، ص237-243.

1- من المعلوم أنّ الإعراب قديم قدم اللغة العربية ويعد ظاهرة أصيلة من ظواهر اللغة العربية⁽¹⁾، حيث يرى الدكتور رمضان عبد التواب أنّ الإعراب ليس من اختراع النحاة وأنّ الحركات الإعرابية دوال على المعاني⁽²⁾. ومما يدلّ على ذلك وجود الإعراب كاملاً في اللغات السامية القديمة، كالأكدية التي تشمل البابلية والآشورية في عصورها القديمة إذ إن قانون حمورابي (1792-1750 ق.م) المدوّن باللغة البابلية القديمة يوجد فيه الإعراب كما هو في العربية تماماً. كما أنّ القرآن الكريم الذي وصل إلينا متواتراً بالرواية الشفوية الموثوق بها جيلاً بعد جيل وصل إلينا معرباً، ولا يظن أحداً أنّ النبي - صلى الله عليه وسلم - كان لا يحرك أوأخر الكلمات في تلاوته لنص القرآن الكريم، إلا حيث ضرورة وصل الكلام⁽³⁾.

2- أما قوله: إنّ الذي يحدد معنى الفاعلية والمفعولية وغيرهما في اللغة العربية هو نظام الجملة، والموضع الخاص لكل من هذه المعاني اللغوية، وما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات فقول غريب، وإنّ صح في الحديث عن غير اللغة العربية فهو لا يصح في الحكم عليها؛ إذ منّ يستطيع أن يزعم أن للفاعل أو للمفعول في الجملة العربية موضعاً لا يتقدم عنه ولا يتأخر⁽⁴⁾.

إنّ الموضع الواحد في الجملة العربية قد يحتله الفاعل مرة والفعل مرة أخرى، والمفعول مرة ثالثة، إنّّ الفاعل في العربية قد يأتي مبتدأً أو مضافاً إليه، وقد يأتي عقب الفعل، وقد يأتي قبله وقد يستتر فلا يظهر... وإنّ هذه المرونة في تركيب الجملة العربية من أروع صفاتها⁽⁵⁾. ولمعرفة ملابسات بيت من الشعر القديم ومعرفة ظروفه لا بدّ من الرجوع إلى أكثر من كتاب حتى نعرف صلة الشاعر بهذا البيت وبمن قاله، وإذا كان هذه العمل واجباً في تفسير النصوص المعقدة فهل يعني أن نعرف ظروف كل جملة وملابساتها لنفهم معناها؟ بل إذا كانت

¹ - ينظر: ظاهرة التصرف الإعرابي، ص 164.

² - عبد التواب، رمضان، فصول في فقه اللغة: ص 383.

³ - عبد التواب، رمضان، فصول في فقه اللغة: ص 385.

⁴ - ينظر: نحو وعي لغوي، ص 88-89.

⁵ - ينظر: نحو وعي لغوي، ص 90.

الحركة الواحدة على الحرف تكفي لمعرفة القول وفهمه. أفليس الأجدر أن نأخذ بها وبدالاتها من أن نعود إلى معرفة قصة كاملة لكل جملة⁽¹⁾.

3- كيف نمثّل بإنسان من بيئتنا ومن أدنى الناس ثقافة فيها لنثبت أن الإعراب يوم وضع وتكلم العرب به لم تكن بينه وبين المعاني صلة؟ ثم أليست الحركات رمزاً لحقيقة كامنة وراءها هي تلك المعاني النحوية في الكلام هل فهمنا للكلام- إذا فهمناه- من غير حركات إعراب يعني أن لتلك الحقيقة رمزاً آخر ينبغي أن تدلّ به عليها، ولعلنا نكفي أنفسنا مؤونة المناقشة، إذا نحن لجأنا إلى أصحاب اللغة الذين يفهمونها بسلاقتهم لنرى أكانوا يفهمونها لولا الحركات⁽²⁾؟ قال الجاحظ: "وحكى الكسائي أنه قال لغلام بالبادية: من خلقك، وجزم القاف، فلم يدر ما قال ولم يجبه، فرد عليه السؤال، فقال لعلك تريد: من خلقك"⁽³⁾

فالعربي في النص السابق لم يفهم عبارة (من خلقك) إلا بالحركات الإعرابية مع أنه لم يتصل بالنحوي أي نوع من الاتصال، ذلك لأنه واحد من أصحاب اللغة الذين يفهمونها بسلاقتهم.

كما أن اختلاف الحركة يؤدي إلى اختلاف المعنى؛ فإذا قلت مثلاً: كيف أنت وزيداً؟ (بنصب زيد) فإنك تسأل عن صلة الاثنين وتضع هذا التركيب حيث يكون بينهما من الأمر ما هو جدير بالاستخبار، وموضع للمسألة، أما إذا قلت: كيف أنت وزيد؟ (برفع زيد) فإنه استخبار عن الاثنين يمكن أن تطنب فيه فتقول: كيف أنت وكيف زيد⁽⁴⁾.

الاتجاه الرابع: يرى هذا الاتجاه أنّ الحركة الإعرابية ما هي إلا واحدة من القرائن النحوية التي تعمل على جلاء المعنى، ويمثّل هذا الاتجاه الدكتور تمام حسان، حيث يرى أن الحركة الإعرابية لا تعدو أن تكون إحدى القرائن الكثيرة التي تدل على المعنى النحوي⁽⁵⁾.

1 - ينظر: المرجع السابق، ص 91.

2 - نحو وعي لغوي، ص 85.

3 - الجاحظ، البيان والتبيين: 1-164.

4 - ينظر: إحياء النحو، ص 161..

5 - حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها: 285.

ونظرية القرائن النحوية التي ابتكرها تمام حسان، واستخدمها لجلاء المعنى قد أشار إليها القدماء⁽¹⁾: وذلك نحو: توجيه ابن هشام لقراءة يزيد بن القعقاع المدني: "بما حفظ الله بنصب لفظ الجلالة، حيث يقول: "إنَّ الفاعل هو اسم الله تعالى ولكنه نُصب لفهم المعنى، فإن من كلامهم أنَّ الفاعل ربما نُصب إذا أمنَ اللبس، كقولهم: كَسَرَ الزجاجُ الحجرَ، وخرق الثوبُ المسمارَ برفع الزجاج والثوب، ونصب الحجر والمسمار"، وقد تنبه ابن خلدون أيضاً لفكرة القرائن، ولكنه استخدمها ليبيّن السبب في ضياع الإعراب في الكلام في عهده⁽²⁾.

يقول: "ولم يفقد منها: أي لغة معاصرة إلا دلالة الحركات على تعيين الفاعل من المفعول فاعتاضوا عنها بالتقديم والتأخير وبقرائن تدل على خصوصيات المقاصد"⁽³⁾.

ويقول ابن خلدون في موضع آخر: "وأما اللسان العربي فإنما يدل عليها بأحوال وكيفيات في تراكيب الألفاظ وتأليفها من تقديم أو تأخير، أو حذف أو حركة الإعراب"⁽⁴⁾.

فالأحوال والكيفيات في تراكيب الألفاظ هي القرائن التي ذكر منها: التقديم والتأخير (الرتبة)، والحذف (التضام)، وحركة الإعراب.

فالحركة الإعرابية عند ابن خلدون واحدة من مجموعة قرائن تعمل على جلاء المعنى وتوضيحه، فإن فقدت اللغة إحدى هذه القرائن لجأت إلى القرائن الأخرى التي تعين على تحديد المعاني النحوية من فاعلية، ومفعولية وغيرها.

وتبنى الحركة الإعرابية عند الدكتور تمام حسان على مجموعة من القرائن هي: الصورة الإعرابية، والرتبة، والصيغة. والجدول والإلصاق، والتضام والرسم الإملائي والتسمية،

¹ - ينظر التفصيل: العلامة الإعرابية، ص 280 وما بعدها.

² - ابن هشام، مسائل في إعراب القرآن: ص 152، تحقيق د. صاحب أبو جناح، مجلة المورد، المجلد الثامن، العدد الثالث.

³ - مقدمة ابن خلدون 1390/4.

⁴ - المصدر السابق، 139/4.

والحدث، والزمن، والتعليق، والمعنى الجملي. ويتم على أساسها جميعاً التفريق بين أقسام الكلام في اللغة العربية⁽¹⁾.

دلالة علامات الإعراب الفرعية في الأسماء الستة

قال تعالى: "والله ذو الفضل العظيم"

(ذو) الدلالة النحوية لهذه الكلمة هي الرفع على أنها خبر للمبتدأ، لأن (الواو) علامة الرفع للأسماء الستة. ويشترط في (ذو) لكي تعرب الإعراب المذكور، أن تكون بمعنى صاحب، لأن قبيلة طيء تستعمله بمعنى (الذي) فيلزم سكون الواو مطلقاً. يقولون جاء ذو أكرمني، ورأيت ذو أكرمني، ومررت بذو أكرمني.

من خلال ذلك أقول إن (ذو) فيها عدة لغات ولاحظنا ذلك من خلال الحديث السابق.

"ذو" يجب أن تكون دالة على معنى صاحب⁽²⁾.

"وذو" تدل على المفرد المذكر، وإذا دلت على المفرد المؤنث تقول ذات، والمثنى..ذواتا" وفي الجمع ذوات" ولا يستعمل شيء فيها إلا مضافاً⁽³⁾.

يقول ابن الخشاب: "لام (ذو) محذوفة؛ وأصلها (ذوي) وإنما قضي بأنها قد حذفت منها، لأنها اسم ظاهر على حرفين، وأقل ما يكون عليه الاسم الظاهر ثلاثة أحرف وقضى بكون المحذوف حرف عله، لأن الحذف يكون في المعلات اللامات، فعلم أن محذوفها معتل، وحكم بأن المحذوف الباء دون الواو وذلك دلالة على حذف الأكثر والأشيع⁽⁴⁾."

1 - اللغة العربية، ص78 وما بعدها.

2 - لسان العرب: ج15، ص459.

3 - المرتجل: ص59.

4 - المصدر السابق، ص60.

"وذا" لامه ياء محذوفة وأما عينه فقيل: "ياء" أيضاً، لأنه سُمع فيه الإمالة، وقيل: "واو" وهو الأقيس، ووزنه في الأصل، ذوي⁽¹⁾ إذن "الواو" تدل على الرفع، وذلك مثلها مثل الضمة. بعض القبائل العربية مثل "طيئ" اعتبرتها لغة وهذه اللغة انتشرت وأصبح التعامل بها عاماً بين القبائل العربية⁽²⁾.

"تكرار ذو"

تكررت "ذو" في السور المدنية في تسعة عشر موضعاً والآيات الكريمة التالية توضح ذلك.

"والله ذو الفضل" - البقرة 105 دلالة نحوية (الرفع)

= "ولكن الله ذو فضل" - البقرة 250

"لذو فضل" - البقرة 243 دلالة نحوية (الرفع)

= "والله ذو الفضل" - آل عمران 74

= "والله ذو الفضل" - الأنفال 29

= "والله ذو الفضل" - الحديد 21، 29

= "والله ذو الفضل" - الجمعة 4

= "والله ذو الفضل" - آل عمران 152

= "والله ذو فضل" - آل عمران 174

نلاحظ التكرار في "ذو فضل" عشر مرات ودلالة ذلك على علامة الرفع من الناحية النحوية.

¹ - المصدر السابق، ص 61

² - علامات الإعراب: ص 245.

كذلك نلاحظ كلمة "ذو" جاءت في الآيات السابقة بمعنى صاحب ويدل ذلك من الناحية الدلالية على أنّ الله بعظمته وجلاله هو صاحب الفضل، فالآيات السابقة متشابهة في اللفظ والمعنى والدلالة النحوية.

وقوله تعالى: "ذو انتقام" المائدة 95 دلالة نحوية (الرفع)

= : ذو انتقام آل عمران 4

الآيتان السابقتان تدلان من الناحية النحوية على أنّ الواو هي "علامة الرفع" أمّا دلالة الألفاظ فهي تدل على أنّ الله صاحب الانتقام من الفجرة الفاسقين والعصاة.

كذلك قوله تعالى: "ذو سَعَةٍ" الطلاق 7 دلالة نحوية (الرفع)

= "ذو مغفرة" الرعد 6

= "ذو الجلال" الرحمن 27

= "ذو العصف" الرحمن 12

= "ذو عسرة" البقرة 280

الآيات الخمسة السابقة تدل "ذو" من الناحية النحوية على أنّ الواو "علامة رفع

أما دلالة المعنى فهي في الآية الأولى تدل على صاحب الرزق وهو العبد الصالح.

والآية الثانية تدل على أنّ الله صاحب المغفرة؛ وفي الآية الثالثة دلالة على عظمة الله وجلاله، فالله هو صاحب الفضل، والآية الرابعة تدل على أنّ صاحب العصف هو النبات، وفي الآية الخامسة دلالة المعنى هي صاحب العسرة الذي يعاني من قلة المال.

من خلال الآيات السابقة ألاحظ أنّ "ذو" تدل على مفرد مذكر، بمعنى أنّ الواو إشارة إلى

الإفراد والتنكير وهي علامة إعراب فرعية.

أما في قوله تعالى: "ما كان محمدٌ أباً أحدٍ من رجالكم" (1) كلمة "أباً" الدلالة النحوية هي النصب، أما الدلالة العامة لهذه الكلمة فهي الأبوة وصلة القرابة، كذلك الحال مع أبو وأبي.

أما قوله تعالى: (لِيَبْلُغَ فَاهُ) (2) فالدلالة النحوية لكلمة "فاه" هي النصب حيثُ الأرجح في المذاهب النحوية نصبه بالألف أما الدلالة العامة لكلمة فاه فهي العضو الذي خلقه الله لكافة المخلوقات، وذلك من أجل التعبير وتناول الطعام والتنفس.

كلمة "فوه" إذا أفردت عن الإضافة أبدلت عينه ميماً، وأعرب بالحركات الظاهرة نحو: هذا فَمٌ، ورأيتُ فَمًا، ونظرتُ إلى فَمٍ، ويعلل ابن الخشاب ذلك بقوله: "الميم أجلد من الواو، وأصير على تحمل الحركات منها، لأنَّ الواو لو حركت في الإفراد لتقل ذلك، ولو سكنت لحذفت للقاء التتوين، إذا كان الاسم مصروفًا؛ فإذا حذفت الواو بقي الاسم على حرف واحد، وهذا إجحاف شديد بالاسم" (3).

وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ (4) الدلالة النحوية الجر

﴿كَيْفَ يُوَارِي سَوْءَ أَخِيهِ﴾ (5) الدلالة النحوية الجر

﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ﴾ (6) الدلالة النحوية الجر

﴿أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ﴾ (7) الدلالة النحوية الجر

1 - الأحزاب: 39.

2 - الرعد: 14.

3 - ابن الخشاب، المرتجل: ص60.

4 - البقرة: 178.

5 - المائدة: 31.

6 - المائدة: 30.

7 - الحجرات: 12.

الآيات الأربعة السابقة احتوت على كلمة "أخيه" ودلالة الكلمة نحويًا الجر. أمّا الدلالة العامة لكلمة أخيه فهي صلة القرابة والمودة بين الأخوة. أو الأخوة في الإسلام، على اعتبار أن المسلمين إخوة في الدين، أو الأخوة في العروبة أو في الإنسانية.

وقوله تعالى: ﴿وَيَذِي الْقُرْبَىٰ﴾⁽¹⁾ الدلالة النحوية الجر

﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾⁽²⁾ الدلالة النحوية الجر

﴿ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾⁽³⁾ الدلالة النحوية الجر

﴿وَلِذِي الْقُرْبَىٰ﴾⁽⁴⁾ الدلالة النحوية الجر

﴿وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ﴾⁽⁵⁾ الدلالة النحوية الجر

﴿وَلِذِي الْقُرْبَىٰ﴾⁽⁶⁾ الدلالة النحوية الجر

الدلالة النحوية لكلمة "ذي" وهي الجر أمّا الدلالة العامة للمعنى فهي تدل على الصاحب، فالآية الأولى دلالتها صاحب القربى وهي متشابهة ومكررة مع الآية الثالثة والرابعة والخامسة.

أمّا الآية الثانية فدلالتها هي صاحب الجلال وهو الله سبحانه وتعالى.

وقوله تعالى:- ﴿وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾⁽⁷⁾ فالدلالة النحوية هي النصب على اعتبار أنها خبر

لكان، والدلالة العادية لكلمة "ذا" هي صاحب القرابة وهو العبد المخلص لله.

1 - النساء: 39.

2 - النساء: 36.

3 - الرحمن: 78.

4 - الحشر: 78.

5 - البقرة: 83.

6 - الأنفال: 41.

7 - المائدة: 106.

ألاحظ أن كلمة "ذو" تكررت في أربعة وعشرين موضعاً، ودلت على الرفع والنصب والجر، كلّ أية حسب موضعها الذي جاءت به.

أمّا دلالة "ذو" العادية فهي تدل على "معنى صاحب" سواء كانت دلالتها النحوية الرفع أو الجر أو النصب.

وأكثر كلمة تكررت من الأسماء الستة في القرآن هي "ذو".

أمّا قوله تعالى: ﴿اسْتَغْفَرُ إِبرَاهِيمَ لِأَبِيهِ﴾⁽¹⁾

﴿مَلَّةً أَبِيكُمْ إِبرَاهِيمَ﴾⁽²⁾

﴿إِلَّا قَوْلَ إِبرَاهِيمَ لِأَبِيهِ﴾⁽³⁾

الدلالة النحوية لكلمة "أب" في الآيات السابقة هي الجر أمّا الدلالة العادية فهي من الأبوة وصلة القرابة وألاحظ أنّ الآيات الثلاث السابقة مرتبطة بإبراهيم عليه السلام. وجميعها جاءت بدلالة الرحمة والأبوة والعطف والحنان.

وألاحظ من خلال هذا التحليل للأسماء الستة. أن كلمتي "حمّ وهن" لا ذكر لهنّ في الآيات المدنية إطلاقاً.

والملاحظة الثانية أنّ الأسماء الستة، ثلاثة منها تتعلق بصلة القرابة وهي "أب وأخ وحمّ" وواحدة منهما بأعضاء الإنسان وهي فم، وثنتان لا علاقة لهما بالقرابة وهما "هنّ وذو".

وبعد هذا العرض ألاحظ أنّ اللهجات العربية تعددت في التركيب الواحد، وتنوعت حتى جاءت في أربع وستين لهجة⁽⁴⁾.

¹ - التوبة: 117.

² - الحج: 78.

³ - المتحنة: 4.

⁴ - الجندي، علم الدين، لهجة القرآن الكريم بين الفصحى ولهجات القبائل: ص 69.

ونشير إلى أن اللهجات تعددت في عدة مواضع منها الأسماء الستة حيث يجوز فيها الإعراب بالحروف أو الحركات أو معاملتها معاملة الأسماء المقصورة، فيطاح بالعلامات الإعرابية كلها سواء أكانت حروفاً أم حركات، وتقر اللغة المشتركة هذه الاستعمالات جميعاً، وخالصة القول إن الألف والواو والياء من الناحية الدلالية النحوية سدت مدَّ الفتحة والضمة والكسرة.

دراسة المثنى دراسة دلالية.

ورد المثنى في الآيات المدنية في خمسة وسبعين موضعاً سبعون منها مثنى وخمسة مواضع جاء فيها ملحقاً بالمثنى.

دلالة نحوية الجر	قال تعالى: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ ⁽¹⁾
دلالة نحوية الجر	﴿لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ ⁽²⁾
دلالة نحوية الجر	﴿فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ ⁽³⁾
دلالة نحوية الرفع	﴿مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ﴾ ⁽⁴⁾
دلالة نحوية الجر	﴿مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ﴾ ⁽⁵⁾
دلالة نحوية الجر	﴿وَالْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ ⁽⁶⁾

نلاحظ أن المثنى تكرر في السور المدنية ست مرات بصورة "الوالدين" ودلالته النحوية الرفع والجر حيث أغنت الألف في الرفع عن الضمة والياء في الجر أغنت عن الكسرة .

¹ - البقرة: 83.

² - البقرة: 180.

³ - البقرة: 215.

⁴ - النساء: 7.

⁵ - النساء: 33.

⁶ - النساء: 135.

ونلاحظ أن الدلالة العادية للفظ المثنى في الآيات السابقة هي الأم والأب.

والآيات السابقة التي ورد فيها المثنى يصلح عليها لفظ التغليب وهو ما صلح للتجريد لا للعطف⁽¹⁾.

يقول سيبويه: "اعلم أنك إذا تثبت الواحد لحقته زيادتان: الأولى فيهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب.⁽²⁾"

ويؤيد الأنباري ما ذهب إليه سيبويه، فيقول: "فإن قيل: فلم كان إعراب التنثية بالحروف دون الحركات؟ قيل لأن دلالة التنثية فرغ على المفرد، والإعراب بالحروف فرع على الحركات، فكما أعرب المفرد الذي هو الأصل بالحركات التي هي الأصل، فكذلك أعرب التنثية والجمع اللذان هما فرع بالحروف التي هي فرع، فأعطي الفرع، كما أعطي الأصل الأصل، وكانت دلالة الألف والواو والياء أولى من غيرها لأنها أشبه الحروف بالحركات"⁽³⁾ ولعل سبب اختلاف علامة الرفع بين المثنى والجمع يعود إلى ما ذكره سيبويه من أن الرفع في المثنى يكون بالألف، ولم يكن واواً ليفصل بين التنثية والجمع الذي هو على حد التنثية⁽⁴⁾.

كذلك يجدر بنا أن نذكر أن المثنى طريقة من طرق الاختصار في اللغة العربية، فلا يجوز العدول عنها إلا لأغراض بلاغية أو نحوها، فلا يجوز أن يقال: جاء رجل ورجل، لأن التنثية في العربية لا تبيح إلا أن تقول: جاء رجلان.

كذلك نلاحظ التشابه والتكرار في المثنى في السور المدنية فقد تكررت (الوالدان) ست مرات وذلك في السور المختلفة.

¹ - السيوطي، المطالع السعيدة: ص97.

² - الكتاب: ج1، ص4.

³ - أسرار العربية: ص22-24.

⁴ - الكتاب: ج1، ص17.

كذلك قوله تعالى: ﴿كَانَتَا اثْنَتَيْنِ﴾⁽¹⁾ دلالة نحوية النصب

﴿ثَانِي اثْنَيْنِ﴾⁽²⁾ دلالة نحوية الجر

﴿إِنَّا عَشْرَ شَهْرًا﴾⁽³⁾ دلالة نحوية الرفع

﴿فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾⁽⁴⁾ دلالة نحوية النصب

﴿فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾⁽⁵⁾ دلالة نحوية الجر

﴿إِثْنَانِ ذَوَا عَدَلٍ﴾⁽⁶⁾ دلالة نحوية الرفع

﴿إِنِّي عَشْرَ نَقِيْبَاءَ﴾⁽⁷⁾ دلالة نحوية النصب

كذلك تكرار اثنين أو اثنتين في السور المدنية والتشابه بينهما وتحمل كلمة اثنين دلالة نحوية فهي للرفع أو النصب أو الجر، أي أنها كانت مع الياء للنصب والجر، وأغنت عن الفتحة والكسرة، وجاءت بالألف وأغنت عن الضمة ودلالاتها نحوية.

أما الدلالة العادية أي دلالة المعنى فهي (واحد + واحد) أي أكثر من الواحد وأقل من ثلاثة. والمنتى يعني الحاشية الصغرى + الحاشية الكبرى ويأتي المجموع مقسوماً على اثنين ليخرج العدد نفسه.⁽⁸⁾

ودلالة التكرار تفيد التأكيد وتوكيد المعنى وترسيخه في النفس، كذلك تكرار كلمة المنتى وهي اثنان- في الآيات السابقة سبع مرات تحمل نغمة موسيقية خفية وهذه تأتي في فواصل

1 - النساء: 176.

2 - التوبة: 40.

3 - التوبة: 36.

4 - الرعد: 3.

5 - النساء: 11.

6 - المائدة: 106.

7 - المائدة: 12.

8 - ابن هشام، أوضح المسالك: ص65.

القرآن لتشد القارئ إلى المتابعة والاستماع كذلك المثني كلمة "ضعفين" فكررت مرتين في سورة البقرة وكانت دلالتها النحوية "النصب" وفي سورة الأحزاب دلالتها "النصب".¹

وكلمة "مرتين" تكررت ثلاث مرات في سورة البقرة ودلالاتها النحوية "الجر" وسورة التوبة تكررت مرتين ودلالاتها "النصب" ومن ألفاظ المثني ما كانت تحمل دلالة المبالغة والتكثير".

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿نَضَّاجَتَانِ﴾⁽²⁾

﴿مَدَاهِمَاتَانِ﴾⁽³⁾

كذلك تكررت كلمة (جنتان) في السور المدنية ثلاث مرات وكلمة (مبسوطتان) مرتين، (وآخران) مرتين ورجلين (مرتين) وطائفتان تكررت (مرتين)، وفتنتين (ثلاث مرات)، وحولين (مرتين)، ومتتابعين (ثلاث مرات).

وخلاصة الحديث عن المثني أنه ورد سبعة وسبعين مرة يحمل فيها دلالة نحوية وهي الرفع في تسعة وعشرين موضعاً، كذلك ورد يحمل دلالة النصب في عشرين موضعاً، ودلالة الجر في ثمانية وعشرين موضعاً.

أما إلزام المثني الألف، فهو لغة بني الحارث بن كعب الذين يقبلون الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفاً، يقولون: أخذت (الدرهمان) واشتريت (ثوبان)، وعلى وفاق هذه اللهجة جاءت قراءة ابن عامر حمزة والكسائي⁽⁴⁾ (إنَّ هذان لساحران) ⁽⁵⁾

"الترخص في قرينة المطابقة"

¹ المرجع السابق ص

² - الرحمن: 66.

³ - الرحمن: 64.

⁴ - الجندي، لهجة القرآن الكريم بين الفصحى ولهجات القبائل: ص70.

⁵ - طه: 63.

جاء في القرآن الكريم أنواع كثيرة من الترخص في قرينة المطابقة ومما يذكر ان هذه الطرائق وجدت عند العرب قديماً في تعبيراتهم وكتاباتهم ومن هذه النماذج ما له دلالة خاصة في سياقه، ومن هذه الأمثلة:

﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ﴾⁽¹⁾ ولم يقل (وإنهما) ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا﴾⁽²⁾ ولم يقل ينفقونها وهذه الآيات فيها ترخص في المطابقة العددية، وفي الوقت نفسه فيها ترخص في قرينة الربط حيث عاد الضمير الرابط غير مطابق⁽³⁾.

كذلك استخدام الجمع في مواضع المثني، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾⁽⁴⁾ ومجاز (أيديهما) مجاز يديهما، تفعل هذا العرب، فيما كان من الجسد، فيجعلون الاثنين في لفظ الجمع⁽⁵⁾ يقول الفراء: "وإنما قال (أيديهما) لأن كل شيء موحد من خلق الإنسان إذا ذكر مضافاً إلى (اثنين) فصاعداً جمع فقيل: قد هشمت رؤوسهما، ومالات ظهورهما وبطونهما ضرباً"⁽⁶⁾.

وقد يجوز هذا فيما ليس من خلق الإنسان، وذلك أن تقول للرجلين: "خليتما نساءكما، وأنت تريد امرأتين، وخرقتما قميصكما"⁽⁷⁾. كذلك عود الضمير بصيغة المثني على الأشياء المجموعة، ومن ذلك قوله: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾⁽⁸⁾ فالسماوات جمع والأرض واحد، فقال وما بينهما فذهب إلى لفظ الاثنين، والعرب إذا وحدوا جماعة في كلمة، ثم أشركوا بينهما وبين واحد جعلوا الكلمة التي وقع معناها على الجميع كالكلمة الواحدة⁽⁹⁾.

1 - البقرة: 45.

2 - التوبة: 34.

3 - إعراب القرآن: ج2، ص609.

4 - المائدة: 37.

5 - سينركين، فؤاد، مجاز القرآن ط2، ج1، ص166.

6 - خفاجي، محمد عبد المنعم، دلائل الإعجاز: ط1، مكتبة القاهرة، ص160.

7 - معاني القرآن: ص307.

8 - المائدة: 17.

9 - مجاز القرآن: ص159.

كذلك استخدام ضمير الجمع في موضع المثني، من ذلك قوله تعالى:

﴿هَذَا خِصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾⁽¹⁾

﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾⁽²⁾

﴿إِذْ هَمَّتْ طَّائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيَهُمْ﴾⁽³⁾

فالأيات السابقة تحمل دلالة الجمع في موضع المثني.

دلالة علامات الإعراب في جمع المذكر السالم في السور المدنية

ورد جمع المذكر السالم في السور المدنية في سبعمئة وخمسين موضعاً. وحمل دلالة الرفع في مائة واثنين وتسعين موضعاً، ودلالة النصب في مائتين وثمانٍ وثمانين موضعاً، ودلالة الجر في مائتين وسبعين موضعاً.

فالواو في جمع المذكر السالم تمثل دلالة الرفع مثلها مثل الضمة، والياء تمثل دلالة مزدوجة هما النصب والجر وهي مثل الفتحة أو الكسرة.

وعند استعراض جمع المذكر السالم في السور المدنية نجد كثيراً من الألفاظ متشابهة الدلالة ومكررة فمثلاً قوله تعالى:

﴿هُم فِيهَا خَالِدُونَ﴾⁽⁴⁾ تحمل دلالة الرفع على أنها خبر المبتدأ، وقد تكررت هذه الآية في السور

المدنية في أكثر من موضع وكانت تحمل نفس الدلالة مثال ذلك:

خالدون البقرة: 81. دلالة الرفع

1 - الحج: 19.

2 - الحجرات: 9.

3 - آل عمران: 122.

4 - البقرة: 81.

خالدون ⁽¹⁾	البقرة: 82.	دلالة الرفع
خالدون ⁽²⁾	البقرة: 257.	دلالة الرفع
خالدون ⁽³⁾	البقرة: 218.	دلالة الرفع
وقوله تعالى: ﴿هم فيها خالدون﴾ ⁽⁴⁾		دلالة الرفع
﴿خالدون﴾ ⁽⁵⁾		دلالة الرفع
﴿خالدون﴾ ⁽⁶⁾		دلالة الرفع
﴿خالدون﴾ ⁽⁷⁾		دلالة الرفع
﴿خالدون﴾ ⁽⁸⁾		دلالة الرفع
﴿خالدون﴾ ⁽⁹⁾		دلالة الرفع

جاءت خالدون في السور المدنية تحمل دلالة الرفع في ستة عشر موضعاً، (وخالدين) جاءت في ثلاثة عشر موضعاً تحمل دلالة النصب، بمعنى أن الخلود والاستقرار في المكان وهي الدلالة المعنوية جاءت في تسعة وعشرين موضعاً.

كذلك نلاحظ التكرار في قوله تعالى:

1 - البقرة: 82.

2 - البقرة: 257.

3 - البقرة: 218.

4 - البقرة: 275.

5 - آل عمران: 107.

6 - آل عمران: 116.

7 - التوبة: 17.

8 - الرعد: 5.

9 - المجادلة: 17.

﴿ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ ﴾⁽¹⁾

تحمل دلالة نحوية وهي دلالة الجر "كما تحمل دلالة معنوية أخرى وهي دلالة دينية" وهي الإثراك بالله والكفر.

تكررت لفظة المشركين "بدلالة الجر في سبعة عشرة موضعاً وتحمل دلالة الرفع في خمسة مواضع ودلالة النصب سبعة مواضع أي أن دلالة المعنى وهي الدلالة الدينية تكررت في واحدٍ وعشرين موضعاً.

ولفظة (المسلمين) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ﴾⁽²⁾ تحمل دلالة نحوية وهي النصب وهي تغني عن الفتحة بمعنى أن الياء علامة النصب كانت بديلاً للفتحة، ونلاحظ في قوله تعالى دلالة بلاغية وهي المطابقة بين مشركين ومسلمين، حيث وردت كلمة المشركين في تسعة وعشرين موضعاً ووردت كلمة مسلمين في السور المدنية تسعة مواضع، وتحمل دلالة دينية وهي الدخول في الإسلام.

﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ ﴾

فجمع المذكر في لفظة "مؤمنون" يحمل دلالة نحوية وهي دلالة الرفع ولفظة الكافرين" تحمل دلالة نحوية وهي النصب أما الدلالة المعنوية فهي للفظتين دلالة دينية وهي الإيمان بالله أو الكفر به.

ونلاحظ المطابقة بين هذه الألفاظ حيث وردت كلمة "مؤمنين" في السور المدنية سبعة وتسعين موضعاً، ولفظه الكافرين وردت في الآيات المدنية في ستين موضعاً وكانت اللفظتان تحملان دلالة نحوية هي الرفع أو النصب أو الجر كل حسب الآية التي وردت فيها.

¹ - البينة: 1.

² - الأحزاب: 35.

أما قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾⁽¹⁾

﴿إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾⁽²⁾

فالآيتان السابقتان تحملان دلالة نحوية وهي دلالة الرفع. أما الدلالة المعنوية فهي قول الحقيقة في الحديث والكذب هو إخفاء الحقيقة ونلاحظ أن اللفظتين بينهما طباق. وتكررت اللفظتان في السور المدنية فجاءت (الصادقون) في ثلاثة عشر موضعاً، وتقابلها (الكاذبون) في تسعة مواضع واللفظتان تحملان دلالة نحوية إما الرفع أو النصب أو الجر، كذلك عندما نغوص في أعماق السور المدنية نلاحظ المقابلة جاءت بين المصلحين والفاسقين، نحو قوله تعالى:

﴿وَأَكْنَ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾⁽³⁾

﴿وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾⁽⁴⁾

فكلتا الآيتين السابقتين تحملان دلالة نحوية هي الجر في الآية الأولى، بمعنى أن الياء أغنت عن الكسرة، والآية الثانية تحمل دلالة نحوية هي الرفع بمعنى أن الواو سدت مدّ الضمة وقامت مقامها.

لكن دلالة المعنى في كلمة الصالحين "دلالة دينية من الصلاح والتقرب إلى الله ونبذ الرذيلة، وكلمة "فاسقون" تحمل دلالة دينية. وهي البعد عن الصلاح والتقرب من الرذيلة.

والمقابلة بين الصالحين والفاسقين وردت في السور المدنية في كثير من المواضع، فمثلاً وردت كلمة الصالحين بالرفع أو النصب أو الجر في عشرة مواضع، وكلمة فاسقين وردت في ستة عشر موضعاً.

كذلك نلاحظ المقابلة بين قوله تعالى: ﴿مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾⁽⁵⁾

¹ - آل عمران: 28.

² - الحشر: 8.

³ - المنافقون: 10.

⁴ - الحديد: 16.

⁵ - التحريم: 11.

وقوله ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾⁽¹⁾.

ومن صور المقابلة في جمع المذكر السالم الواردة في السور المدنية كذلك قوله تعالى:

﴿ هُمُ الضَّالُّونَ ﴾⁽²⁾ ﴿ هُمُ الْمَهْتَدُونَ ﴾⁽³⁾

الآيتان تحملان دلالة نحوية واحدة هي الرفع ولكن دلالة المعنى مختلفة. فالضَّالُّون

تحمل دلالة دينية وهي الابتعاد عن الصواب والطريق المستقيم، ودلالة (المهتدون) دلالة دينية وهي الهداية إلى الطريق القويم.

والمقابلة بين قوله تعالى: ﴿لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾⁽⁴⁾

﴿مَالِهِمْ مِنْ نَاصِرِينَ﴾⁽⁵⁾

كذلك عودة إلى التكرار في جمع المذكر حيث قوله تعالى:

﴿وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾⁽⁶⁾

﴿وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾⁽⁷⁾

حيث تكررت كلمة (ظالمون) بدلالة الرفع (وظالمين) بدلالة النصب والجر في ثمانية

وعشرين موضعاً، وهذه اللفظة تحمل دلالة دينية هي التأكيد على الظلم وهم المشركون والكفار

ومن يشعر بالقوة ويقدر على ظلم البشر.

1 - التحريم: 12.

2 - آل عمران: 90.

3 - البقرة: 157.

4 - البقرة: 145.

5 - آل عمران: 22.

6 - البقرة: 51.

7 - البقرة: 92.

كما تكرر لفظة العالمين في قوله تعالى ﴿فَضَّلْتُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾⁽¹⁾

ومن خلال عملية الإحصاء تكررت هذه اللفظة في ثلاثة عشر موضعاً ودلالاتها الدينية هي العباد والبشر.

كذلك ما يلفت النظر في جمع المذكر في السور المدنية هي الألفاظ التي تحمل دلالة الثبات والاستقرار وهي كثيرة منها قوله: ﴿سَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾⁽²⁾

﴿وَهُوَ خَيْرُ النَّاصِرِينَ﴾⁽³⁾

الألفاظ التي تدل على الثبات في السور المدنية كثيرة وهي غالباً ما تعود على لفظ الجلالة وعباد الله الصالحين.

"دلالة جمع المذكر السالم على اسم الفاعل"

جاء في السور المدنية اسم الفاعل جمع مذكر سالماً في كثير من الآيات منها ما كان معرفاً بأل التعريف وعاملاً عمل الفعل ومثاله.

﴿وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾⁽⁴⁾

وجاء اسم الفاعل جمع مذكر سالماً حالاً واستقبلاً في قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾⁽⁵⁾ (والمقيمين) معطوفة على منصوب (والمؤتون) مرفوعة على اعتبار أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره "هم"⁽⁶⁾ وقوله تعالى: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ﴾⁽⁷⁾

¹ - البقرة: 122.

² - آل عمران: 144.

³ - آل عمران: 150.

⁴ - القصص: 58.

⁵ - النساء: 162.

⁶ - القيسي، مكي ابن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن: تحقيق ياسر محمد السواق، دمشق، ط2، ج1، ص212.

⁷ - الأحزاب: 35.

﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾⁽¹⁾

دلالة جمع المذكر في الآيات السابقة دلالة نحوية حيث يحمل معنى اسم الفاعل المعروف بأل الذي يعمل عمله فعله مطلقاً حسب رأى البصريين⁽²⁾ ودلالة الوارثين دلالة دينية وهي حمل الرسالة وتبليغها، ودلالة المقيمين الصلاة، تدل على من يقيم الصلاة دائماً وهي دلالة دينية، كذلك (الحافظين) و(الذاكرين) تحمل دلالات دينية.

جمع المذكر وإفادة التعدية

والتعدية جعل الفعل اللازم متعدياً لفعل واحد، وإن كانت متعدية لمفعولين ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمَنِينَ مُحَلَّقِينَ رُؤُوسَكُمْ﴾⁽³⁾.

إفادة معنى التكثير، وتأتي بعض الصيغ الصوتية للدلالة على التكثير، من ذلك قوله تعالى:

﴿يُمَدِّدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾⁽⁴⁾

﴿فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكذِّبِينَ﴾⁽⁵⁾

إفادة معنى المشاركة: ولا سيما أن المشاركة تكون بين اثنين⁽⁶⁾ ومنها في السور المدنية قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾⁽⁷⁾

إفادة معنى المطاوعة، أي مطاوعة المفعول للفاعل فيما يفعله به⁽⁸⁾ ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ﴾⁽⁹⁾

1 - الأحزاب: 35.

2 - همع الهوامع: ج2، ص96.

3 - الفتح: 27.

4 - آل عمران: 125.

5 - آل عمران: 137.

6 - شرح الشافية: ص96.

7 - الحج: 51.

8 - ابن عصفور، الممتع في التصريف: ج1، ص189.

9 - الأنفال: 125.

إفادة معنى التكلف ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾ (1)

إفادة معنى الطلب والسؤال: وهي صيغة (مستفعل) للدلالة على الطلب والسؤال غالباً (2)

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنْفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ﴾ (3).

قال الشوكاني: "أي منقادون لعجزهم، مستسلمون لله" (4)

الحدوث والثبوت في جمع المذكر السالم وخاصة صيغة اسم الفاعل: الدليل على ذلك

الأمثلة المتعددة الدالة على الثبوت ومن هذه الأمثلة في السور المدنية ما يلي:

عالمون، محسنون، ظالمون، عابدون، سائحون، مسلمون خاشعون، خاسرون، فاسقون،

مستهزئون، مهتدون، مشركون ومن هذه الأمثلة المتعددة: قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ لَهُ

مُسْلِمُونَ﴾ (5).

نلاحظ الجمع "مسلمون" يحمل دلالة نحوية هي الرفع، وكذلك يحمل دلالة الثبوت،

والاسم أثبت من الفعل، قال أبو حيان: "ذكر هذه الجملة المخبر عن المبتدأ فيها باسم الفاعل الدال

على الثبوت لأن الانقياد لا ينفكون عنه دائماً" (6) وقوله تعالى: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ (7)

نلاحظ الدلالة الدينية التي يحملها جمع المذكر وهي الثبات فالفسق صفة ثابتة.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (8) لم يقل وما هم يؤمنون، لأنّ الفعل يدل على الحدوث

والتجدد، وإنما الإيمان صفة ثابتة فيهم فقال (وما هم مؤمنين)

1 - الصف: 86.

2 - ابن جني المنصف: تحقيق إبراهيم مصطفى، ط1، مصر، 1954، ج1، ص77.

3 - آل عمران: 17.

4 - الشوكاني، فتح القدير: ج4، ص391.

5 - البقرة: 133.

6 - الأندلسي، أبو حيان البحر، المحيط: ط2، بيروت، 1983م، ج1، ص403.

7 - البقرة: 26.

8 - البقرة: 8.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ (1)

نلاحظ لفظه (مستهزئون) جاءت تحمل دلالة نحوية وهي الرفع، كما نلاحظ أنه عدل عن الفعل إلى اسم الفاعل ليدل على الثبوت، ومجيء اسم الفاعل خبراً ومؤكداً بإنما يزيد من ثبوته، وإن الاستهزاء صفة ثابتة فيهم، جاء في البحر المحيط: "جملة اسمية مؤكدة بأنما مخبر عن المبتدأ فيها باسم الفاعل الذي يدل على الثبوت، وأن الاستهزاء وصف لازم لهم لا أن ذلك يتجدد عندهم، بل ذلك من خلقهم وموقفهم من المؤمنين" (2).

دلالة المبالغة: بعض صيغ جمع المذكر السالم التي وردت في السور المدنية دلت على المبالغة والتكثير، ومن هذه الصيغ (مفعل) وقد ذكرت في القرآن للدلالة على المبالغة، ومن هذه الآيات قوله تعالى:

﴿وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ﴾ (3)

﴿يُمَدِّدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ (4)

دلالة الزمان والنسب: من خلال دراسة جمع المذكر السالم لوحظ أن هذا الجمع يدل أحياناً على الماضي، فإن دلّ على الماضي وكان اسماً للفاعل لا يعمل عند البصريين، ويعمل عند الكوفيين، وإن دلّ على الحال والاستقبال فإنه يعمل عند الطرفين (5).

هذا يعني أن الجمع يحمل دلالة زمنية معينة فيها:

زمن الماضي: كما قال تعالى: "وأنتم معرضون" (6).

1 - البقرة: 14.

2 - البحر المحيط: ج1، ص69.

3 - التوبة: 90.

4 - آل عمران: 125.

5 - الإنصاف في مسائل الخلاف: ج2، ص256.

6 - البقرة: 83.

أراد من (وأنتم معرضون) وأعرضوا

زمن الاستقبال: كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾ (1)

أراد الذين يظنون أنهم سيلقون ربهم

زمن الحال: كقوله تعالى: ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مَّعْرُضُونَ﴾ (2)

"دلالة جمع المؤنث السالم"

جاء جمع المؤنث السالم في السور المدنية في القرآن الكريم في مائة وسبعة وستين موضعاً، وكانت دلالتها النحوية النصب بالكسرة نيابة عن الفتحة، أي أن الكسرة نابت عن الفتحة في جمع المؤنث السالم والملحق بالجمع.

قال تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ﴾ (3)

من خلال الآية السابقة ألاحظ أن لفظة السماوات تحمل دلالة نحوية ثابتة باجماع علماء النحو وهي النصب حيث ينصب جمع المؤنث السالم، ولكن هذه اللفظة تحمل دلالة دينية وهي أن الله خلق السماوات ودلالة معنوية وهي أن السماء هي ما يعلو الكرة الأرضية وفيها الأجرام والنيازك وتحمل الغيوم.

كذلك ألاحظ في جمع المؤنث دلالة التكرار والمثابفة في كثير من الآيات القرآنية.

قال تعالى: ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ (4)

1 - البقرة: 46.

2 - النساء: 140.

3 - البقرة: 255.

4 - البقرة: 25.

الصالحات تحمل دلالة نحوية هي النصب، وتحمل دلالة دينية واجتماعية وهي عمل الصالح والخير والتعاون بين الناس وتكررت لفظة الصالحات في السور المدنية في عدة مواضع فمنها قوله تعالى:

﴿عَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾⁽¹⁾ دلالة الاستغراق

﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾⁽²⁾ دلالة الاستغراق

﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾⁽³⁾ دلالة الاستغراق

﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾⁽⁴⁾ دلالة الاستغراق

﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾⁽⁵⁾ دلالة الاستغراق

﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾⁽⁶⁾ دلالة الاستغراق

﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾⁽⁷⁾ دلالة الاستغراق

﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾⁽⁸⁾ دلالة الاستغراق

﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾⁽⁹⁾ دلالة الاستغراق

﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾⁽¹⁰⁾ دلالة الاستغراق

¹ - البقرة: 82.

² - البقرة: 277.

³ - آل عمران: 57.

⁴ - آل عمران: 58.

⁵ - آل عمران: 122.

⁶ - آل عمران: 173.

⁷ - المائدة: 9.

⁸ - المائدة: 93.

⁹ - المائدة: 93.

¹⁰ - الرعد: 29.

تكررت لفظة الصالحات في السور المدنية في عشرين موضعاً وذلك للتأكيد وتوكيد الأهمية، لما للإصلاح والإصلاح من أهمية ربانية أعطاها الله جلّ الاهتمام حيث وعدهم بالجنة.

ويفيد التكرار ترسيخ اللفظة في الأذهان، ويدل ذلك على أهمية المكرر، وقد وضعت في الحاشية أسماء السور وأرقام الآيات التي وردت فيها ومن الألفاظ المكررة في السور المدنية لفظة السماوات في قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ﴾ حيث تكررت هذه اللفظة في الآيات المدنية في خمسة مواضع، وتحمل دلالة نحوية "دلالة النصب بمعنى أنّ الكسرة تغنى عن الفتحة التي تعد العلامة الأصلية للنصب، كذلك تحمل لفظة السماوات دلالة معنوية .

وظهر التكرار جلياً في قوله تعالى "أَنْ لَّهُمْ جَنَاتٍ"⁽¹⁾ وهذه اللفظة تحمل دلالة نحوية وهي النصب بالكسرة، وتحمل دلالة دينية وهي المأوى والمستقر لمن اهتدى وأكرمه الله يوم القيامة، كما تحمل دلالة اجتماعية وهي المكان الهادئ الجميل الممتع الذي تحيطه الأشجار وفيه الطيور وغدران المياه، وفيه الحور العين التي وعد الله بها عباده الصالحين، وتحمل كذلك دلالة نفسية وهي الدعة والراحة والطمأنينة، حيث الاستقرار النفسي.

وردت لفظة "جنات" في السور المدنية مكررة في سبعة عشر موضعاً وجميعها تحمل دلالة نحوية وهي النصب بالفتحة ومن الألفاظ المكررة لفظة "الآيات" في قوله تعالى:

﴿يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ﴾⁽²⁾

والهدف من التكرار التأكيد على أهمية الشيء وترسيخه في النفس وعبداً عن دلالة النحو في هذه اللفظة، فهي تحمل دلالة دينية وهي كلمات القرآن التي انزلها الله لهداية البشرية ورسم معالم الحياة وتحمل كذلك دلالة معجمية وهي العلامة والدليل الواضح.

وردت هذه اللفظة في السور المدونة في الحاشية السفلية.

¹ - البقرة: 25.

² - الطلاق: 11 كذلك وردت في سورة الجمعة آية 2، وسورة المجادلة (5)، سورة الحديد(17)، وسورة الفتح(9) والنور (46)(59)، 18، والحج (52)(16)، الرعد(2)(3)، التوبة(11) والمائدة(89) والنساء(140) وآل عمران(118) والبقرة(73) (99)،(118)،(164)،(219)،(231)،(266).

أي أنها تكررت في السور المدنية تسعة وعشرين مرة لهداية الناس وتبيان أهميتها.

كذلك وردت الفاظ التضاد في جمع المؤنث السالم وتحمل دلالات معينة وذلك في قوله تعالى:

﴿لَكَفَرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾⁽¹⁾

﴿يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ﴾⁽²⁾

﴿وَعَمَلُوا الصَّالِحَاتِ﴾⁽³⁾

نلاحظ التضاد بين السيئات والصالحات بمعنى الحسنات فقد وردت السيئات بدلالة "النصب" في أحد عشر موضعاً في السور المدنية، والسيئات تحمل دلالة دينية وهي ضد الصلاح أو بمعنى السوء والرذيلة ولها دلالة اجتماعية وهي عمل السوء في العباد.

كما نلاحظ التكرار في قوله تعالى: ﴿لَا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ﴾⁽⁴⁾

وردت لفظة "خطوات" بدلالاتها النحوية في خمسة مواضع في الآيات المدنية، ودلالاتها الدينية عمل الشيطان وأساليبه وطرقه في تضليل الناس، وتحمل دلالة معجمية وهي "طرق" وأماكن السير له من "خطا" يخطو.

ونلاحظ تكرار قوله تعالى: ﴿وَيَأْخُذِ الصَّدَقَاتِ﴾⁽⁵⁾ حيث تكررت لفظة (الصدقات) في السور المدنية في خمسة مواضع ودلالاتها النحوية النصب، أما دلالاتها الدينية فهي ما يقدمه المسلم الغني للمسلم الفقير من طعام وشراب وغيره، ودلالاتها المعنوية. الهدية والأعطية

¹ - المائدة: 65.

² - النساء: 18.

³ - الرعد: 29.

⁴ - البقرة: 168.

⁵ - التوبة: 104.

وما يلفت النظر في جمع المؤنث السالم كثرة أسماء الفاعلين ومنها قوله تعالى:
 "الصالحات"⁽¹⁾، "المشركات"⁽²⁾، المنافقات⁽³⁾، المؤمنات⁽⁴⁾، الغافلات⁽⁵⁾، المسلمات⁽⁶⁾، القانتات⁽⁷⁾،
 الصادقات⁽⁸⁾، الصابرات⁽⁹⁾، الخاشعات⁽¹⁰⁾، المتصدقات⁽¹¹⁾، الصائمات⁽¹²⁾، الحافظات⁽¹³⁾،
 الذكرات⁽¹⁴⁾، المهاجرات⁽¹⁵⁾، ألاحظ أن لفظة جمع المؤنث السالم وردت في السور المدنية
 بدلالة اسم الفاعل المعرف بأل التعريف، أو كل اسم فاعل من الأسماء السابقة يحمل دلالة جمع
 المؤنث النحوية، وهي النصب بالكسرة نيابة عن الفتحة، وتحمل دلالة اسم الفاعل العامل عمله
 فعله بشروط، أمّا دلالة الألفاظ السابقة فهي دينية ومعنوية فمثلاً

الدلالة الدينية

الحافظات	الفتيات اللواتي يصن شرفهنّ وعرضهنّ
الذكرات	النساء اللواتي يحافظن على تلاوة القرآن ودائمات لذكر الله المهاجرات اللواتي يهاجرن في سبيل الله من أجل نشر الدعوة والوعي بين الناس
الصائمات	النساء اللواتي يصمن في رمضان تقرباً لله تعالى وعبادة له .

- 1 - البقرة: 25، 82.
- 2 - البقرة: 22.
- 3 - التوبة: 68.
- 4 - التوبة: 72.
- 5 - النور: 23.
- 6 - الأحزاب: 35.
- 7 - الأحزاب: 35.
- 8 - الأحزاب: 35.
- 9 - الأحزاب: 35.
- 10 - الأحزاب: 35.
- 11 - الأحزاب: 35.
- 12 - الأحزاب: 35.
- 13 - الأحزاب: 35.
- 14 - الأحزاب: 35.
- 15 - الممتحنة: 10.

كذلك قوله تعالى: ﴿فَاتَّاتَتْ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ﴾⁽¹⁾

تحمل دلالة اسم الفاعل بالإضافة لما ورد ذكره، ليكون اسم الفاعل من جمع المؤنث السالم قد تكرر تسع عشرة مرة "بدلالة النصب".

"دلالة علامة الإعراب في الممنوع من الصرف"

الممنوع من الصرف يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة وهي العلامة الأصلية للخفض، وقد تم تناول هذا الموضوع بالتفصيل في الفصل الأول والثالث.

يقول ابن السراج: "وأما الذي يدخله حركتان فقط فيما لا ينصرف نحو: أحمد وإبراهيم تقول مَرَرْتُ بِإِبْرَاهِيمَ- فهنا هجمت الفتحة على الكسرة ونابت منابها"⁽²⁾.

يقول إبراهيم مصطفى: "أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك فهي أشبه بالسكون في لغة العامة فالإعراب بالفتحة والكسرة فقط"⁽³⁾.

ولقد كان تفسيره لإعراب الممنوع من الصرف بالفتحة في حالة الجر، وفقدان "علم الإضافة" بأن ذلك فرار من توهم الإضافة تفسيراً متهافتاً، إذا بنى تفسيره هذا على مقدمات غير مسلم بها⁽⁴⁾ كذلك يقول إبراهيم أنيس: "الحركات الإعرابية جيء بها أساساً للتخلص من التقاء الساكنين لأن الأصل في الكلمة أن تكون ساكنة الآخر ولا تحرك إلا حين تدعو الحاجة إلى هذا"⁽⁵⁾.

¹ -التحريم:5.

² - ابن السراج، الموجز في النحو: ص28.

³ - إحياء النحو: ص50.

⁴ - علامات الإعراب: ص251.

⁵ - من أسرار اللغة: ص228.

"دلالة الممنوع من الصرف"

ورد الممنوع من الصرف في السور المدنية في تسعة وتسعين موضعاً مجروراً بالفتحة نيابة عن الكسرة، وكانت دلالاته في الأسماء نحوية وهي الجر بالفتحة.

يقول تعالى: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾⁽¹⁾

الممنوع من الصرف في الآية السابقة لفظة "إسرائيل" وكانت دلالتها النحوية الجر بالفتحة لأنها مضاف إليه، وسبب منعها من الصرف دلالتها على العلمية والعجمة.

وتحمل هذه اللفظة دلالة معنوية وهي "قوم إسرائيل" ودلالة دينية وهي "الفئة التي حاولت خداع الأنبياء". أما قوله تعالى: ﴿مَنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾⁽²⁾ فهي تحمل دلالة نحوية أصلية وهي "دلالة الجر" كذلك لها دلالة معنوية وهي اسم لشخص يُدعى فرعون، ولها دلالة دينية وهي ذلك الرجل الجبار القاتل الذي ورد ذكره في القرآن الكريم ويقال إنه ملك الملوك⁽³⁾ وقوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾⁽⁴⁾ عدا عن الدلالة النحوية، تحمل دلالة معجمية وهي اسم لشخص، ودلالة دينية وهو الشهر الذي ينتمي للأشهر القمرية وهو شهر الصوم حيث فرض الله الصيام على المسلمين في هذا الشهر. وسبب منعه من الصرف لأنه ينتهي بالألف والنون.

التكرار:

كثيرة هي الألفاظ الممنوعة من الصرف التي تكررت في السور المدنية فمنها على سبيل المثال قوله تعالى: ﴿قُلْ بَلْ مَكَّةَ إِبرَاهِيمَ﴾⁽⁵⁾ إذ نلاحظ أن لفظة إبراهيم تكرر ذكرها في السور المدنية في تسعة عشر موضعاً، ودلالة اللفظة في جميع مواضع ذكرها دلالة نحوية وهي جرُّها

1 - البقرة: 40.

2 - البقرة: 49.

3 - الشوكاني، محمد بن علي، فتح القدير: ص 83.

4 - البقرة: 185.

5 - البقرة: 135.

بالكسرة، لكنّ هذه اللفظة تحمل دلالة معجمية. وهي اسم لشخص من البشر، ودلالاتها الدينية هي "سيدنا إبراهيم" والد الأنبياء جميعاً وهو المبعوث من الله للعباد ليخلصهم من الظلام ويسعدهم.

وتكررت كلمة "إسرائيل" في السور المدنية في ثلاثة عشر موضعاً، وكانت تحمل دلالة نحوية، ودلالة دينية، ودلالاتها الدينية "قوم يعقوب وقيل إسرائيل هو يعقوب نفسه⁽¹⁾ ودلالة إسرائيل الاجتماعية هي دولة يسكنها قومٌ محتلون لصوص قتلوا الإنسان واستباحوا حرماته، ودلالاتها النفسية هي الكراهية والبغض.

وتكررت كلمة "فرعون" في الآيات المدنية في خمسة مواضع ذلك للتأكيد وترسيخ ذلك في النفس وتكررت لفظة "آدم" في السور المدنية في أربعة مواضع للدلالة الدينية وذلك ليبين أهمية السجود لآدم، وقيل إن السجود لله سبحانه وتعالى وآدم والد الأنبياء⁽²⁾.

تكرار لفظة "مريم" في قوله تعالى:

﴿ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ ﴾⁽³⁾

﴿ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ﴾⁽⁴⁾

﴿ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ﴾⁽⁵⁾

﴿ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ﴾⁽⁶⁾

﴿ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ﴾⁽⁷⁾

1 - فتح القدير: 62.

2 - فتح القدير: ج 1، ص 165.

3 - البقرة: 253.

4 - آل عمران: 45.

5 - النساء: 171.

6 - المائدة: 78.

7 - الأحزاب: 7.

وقوله تعالى: ﴿وَالْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾⁽¹⁾

﴿إِنَّا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾⁽²⁾

تكررت لفظة "مريم" في السور المدنية في أربعة وعشرين موضعاً، جاءت مع عيسى بن مريم في أربعة عشر موضعاً، وسبعة مواضع جاءت فيها مع المسيح بن مريم، وكانت تحمل دلالة نحوية وهي دلالة الخفض بالفتحة كونها ممنوعة من الصرف. وكلمة مريم تحمل دلالة معجمية وهي اسم عادي يطلق على فتاة، وتحمل لفظة "مريم" دلالة دينية وهي الفتاة الطاهرة العفيفة "مريم البتول" وهي التي حملت بعيسى وكان حملها نفخة من روح الله⁽³⁾.

ونلاحظ التشابه والتكرار في قوله "عيسى بن مريم" ودلالة ذلك لتبيان أهمية الحدث، ولفظة عيسى جاءت ممنوعة من الصرف، وجاءت مع مريم ابنة عمران في ثلاثة مواضع، وقصة "مريم" جاءت في القرآن وفي كتب التفسير في عدة مواضع، للتأكيد على أهمية الصبر والتحمل من فتاة طاهرة مثل "مريم".

"دلالة علامة الإعراب في الأفعال الخمسة"

كانت علامة الإعراب الفرعية في الأفعال الخمسة، أكثر العلامات الإعرابية تكراراً في السور المدنية إذ ورد ذكرها في الآيات المدنية في ألف وخمسمائة وأربعة وأربعين موضعاً، وكانت دلالة الرفع من الناحية النحوية في تسعمائة وخمسة وأربعين موضعاً، ودلالة النصب في مائتين وأربعة وعشرين موضعاً، ودلالة النهي في ثلاثمائة وخمسة وأربعين موضعاً.

يقول تعالى: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ)، (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ)، (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ

الْيَتَامَى)، (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ)⁴

¹ - التوبة: 31.

² - المائدة: 75.

³ - فتح القدير: 96.

⁴ - سورة البقرة: 217-222.

ومن خلال الآيات السابقة نلاحظ "أسلوب التكرار" فالسؤال واحد، والفئة الموجهة للسؤال واحدة، وكذلك النية المشتمة على المسائلة واحدة، فالسؤال موجه من أشخاص يحاولون الوصول إلى نتيجة غير هذه التساؤلات: فئة دخلت الإسلام وأثبتت وجودها فيه.

فالفعل (يسألونك) المتعلق بهذه الفئة، يتعلق بالرسول (صلى الله عليه وسلم) من خلال تعلقه بكاف المخاطب (يسألونك) وهذا الفعل يتعلق بجملة متغايرة ومتخالفة عن الأخرى، إلا أنها تشكل في مجملها مجموعة من الأسس المهمة في حياتنا العملية. وتوالي الجمل المكررة وتقسيماتها أدى إلى إحداث الإيقاع الصوتي الهادئ الذي ساعد مع الصياغة اللغوية على الإقناع بروية. وقد يتعلق الفعل المكرر في بداية كل آية بموضوع معين، فيوحي التقسيم بانفصالها عن بعضها، إلا أن ذلك يتخذ في المستوى العميق، ليشكل إجابات لتساؤلات ترددت متتابعة⁽¹⁾ كما ورد في الآيات السابقة (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله)⁽²⁾

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴿(3)

الأفعال المضارعة في الآيات السابقة "يؤمنون، يقيمون، ينفقون" تحمل دلالة نحوية واضحة وهي الرفع بثبوت النون كونها من الأفعال الخمسة.

أما الأفعال الخمسة السابقة فتحمل دلالة لغوية وهي "الاستمرارية وعدم الانقطاع، فيؤمنون نقيض يكذبون.

والفعل يقيمون أبلغ من (يؤدون) لأن إقامة الشيء إدامته والمراد عليه، وينفقون في قوله (ومما رزقناهم ينفقون) نلاحظ تقديم المفعول "دلالة على الأهمية"⁽⁴⁾ وعلى ذلك يكون

¹ - الألويسي، تفسير روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني: ط2، دار إحياء التراث- بيروت. ج2، ص110-120.

² - البقرة: 217-222.

³ - البقرة: 4، 3.

⁴ - الزمخشري، الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: دار المعرفة، بيروت- لبنان، ج1، ص23.

التقدير: وينفقون مما رزقناهم، كذلك تكرر لفظة "يؤمنون" دلالة على تأكيد الإيمان بالغيب والتصديق به والوثوق بأنه حق.

وقوله: "يخادعون ويخدعون وما يشعرون" دلالة على استمرار الحدث في وصف المنافقين.

وقوله: لا يشعرون؛ لا يعلمون⁽¹⁾ دلالة النفي في اللفظتين هو التأكيد على الفرق بين الشعور والعلم لأن الشعور مصدره الحواس بمعنى حواسهم قد ماتت، وعن الحديث عن سفههم قال: "لا يعلمون" لأن السفه خفة العقل والجهل ولا يميز إلا بالعقل، فهم سفهاء وكلهم لا يعلمون.

ويقول الله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾⁽²⁾ الدلالة النحوية للفعل "تكذبان" هي دلالة الرفع على اعتبار أن الأفعال الخمسة ترفع بثبوت النون.

وتكرر الفعل "تكذبان" إحدى وثلاثين مرة في سورة الرحمن يشكل حداً فاصلاً بعد كلِّ نعمة تضاف إلى الله عز وجل والأمر بالتحدث عنها وشكره عز وجل عليها، ففي تفسير البحر المحيط يرى بأن هذه الفواصل للتأكيد والتنبيه والتحريك وهو متكرر لاختلاف النعم التي عددها⁽³⁾، ويذكر الألوسي أنها ذكرت "إحدى وثلاثين مرة، ثمانية منها عقيب تعداد عجائب خلقه تعالى، وذكر المبدأ أو المعاد وسبعة عقيب ذكر ما يشعر بالنار وأهوالها على عدد أبواب جهنم، وثمانية في وصف الجنتين الأوليين ومثلها في وصف الجنتين اللتين دونهما على عدد أبواب الجنة"⁽⁴⁾.

إذن "تكذبان" تأخذ حيزاً واسعاً فهي للتأكيد والتنبيه والتقرير، وأشار الجاحظ إلى دواعي التكرار وقال: "فيه خطاب للعامة وهو ملمح إعجازي"⁽⁵⁾، وقد ردّ عليه وناقش هذا القول

¹ - البقرة: 13، 12.

² - الرحمن: 13.

³ - تفسير البحر المحيط: ج 8، ص 189.

⁴ - الألوسي، روح المعاني: ج 27، ص 128.

⁵ - الجاحظ، البيان والتنبيه: تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط 3، دار الجليل - بيروت، ج 1، ص 105.

مجموعة من العلماء المحدثين⁽¹⁾ وقالوا: التكرار يأخذ مكانه الصحيح إذا احتاجه المقام، ورجحوا أن الغرض الأساسي للتكرار هو التوكيد.

أما ابن رشيق فإنه يقسم التكرار إلى ثلاثة أقسام: تكرار اللفظ دون المعنى وهو الأكثر، وتكرار المعنى دون اللفظ وهو الأقل، وتكرار اللفظ والمعنى، ثم يذكر الدواعي البلاغية للتكرار: "ولا يجب للشاعر أن يكرر اسماً إلا على جهة التشويق والاستعذاب، أو على سبيل التنويه والإشارة إليه بذكر، أو على سبيل التقرير والتوبيخ ومن المعجز في قوله تعالى:

﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ كلما عدّد منّة أو ذكر بنعمة كرّر هذا، أو على سبيل التعظيم للمحكي عنه، أو على جهة التهديد والوعيد، إن كان موضع عتاب موجه، أو على وجه التوجع إن كان رثاء، أو على سبيل الاستغاثة في باب المديح، ويقع في الهجاء على سبيل الشهرة، وشهرة التوضيح بالمهجو، ويقع على سبيل الإزدراء والتهكم⁽²⁾.

ومن الدلالات التي تحملها الأفعال الخمسة في قوله تعالى: ﴿وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا﴾⁽³⁾ دلالة التثنية والتشديد

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُسْرُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾⁽⁴⁾ في هاتين اللفظتين المتقابلتين دلالة التوضيح والشمول، وقوله تعالى ﴿يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ﴾⁽⁵⁾

وقوله تعالى: ﴿يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ﴾⁽⁶⁾

1 - الرافعي، إجاز القرآن والبلاغة النبوية: ط8، ص189.

2 - ابن رشيق القيرواني، الصناعتين: ص212.

3 - النصر: 2.

4 - التغاين: 4.

5 - التوبة: 67.

6 - التوبة: 71-72.

نلاحظ التوازي جاء بين حال المنافقين والكفار وحال المؤمنين، والجزاء المترتب لكل منهما، كما نلاحظ التضاد ما بين الحالتين. والتضاد العكسي جاء من خلال عكس وتبديل متعلق بالفعل (يأمرون، يnehون) (يأمرون بالمنكر، يأمرون بالمعروف).

(ينهون عن المعروف، ينهون عن المنكر)

فتتابع الآيات في بث دلالة التوازي "بين الجزاء المترتب لعمل كل فئة، فالوعد من الله عز وجل يتعلق بالفئة الأولى (بالنار) وبالفئة الثانية (بالجنة).

أما قوله تعالى: ﴿فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ﴾⁽¹⁾.

اللفظتين السابقتين "يغلبوا مائتين" ويغلبوا ألفين" يحملان بالإضافة إلى الدلالة النحوية، دلالة المماثلة" وهذه الدلالة تنتج من خلال التقابل التماثلي بين أجزاء الآية أو آيتين منفصلتين "تلاحظ ذلك من خلال التضاعف الذي حدث بين مائة" ومائتين" "وألف وألفين".

وقوله تعالى: ﴿لَنْ نَدْخُلَهَا حَتَّىٰ يَخْرُجُوا مِنْهَا، فَإِنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا﴾⁽²⁾ من خلال بنية المجاورة بين المفردة التأسيسية (حتى يخرجوا منها) والمفردة المنعكسة (فإن يخرجوا منها) تشكل لدينا بنية العكس والتبديل وهذا يعرف بالدلالة المتوازنة "أو دلالة التوازي" وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْخَيْبَاطَ بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ﴾⁽³⁾.

لفظة تتبدلوا جاءت بدون حذف التاء، وفي سورة الأحزاب جاءت تبدل بحذف إحدى التاءين، لأن حكم "تبدل" مقصور على الرسول وحكم تتبدلوا حكم عام على المسلمين فهذه الآية تحمل دلالة "الذكر" كذلك قوله تعالى: ولا تفرقوا⁽⁴⁾ فهذه الآية تحمل دلالة خاصة وهي أن الخطاب موجه للمسلمين، وقوله: (لا تفرقوا)⁽¹⁾ فالخطاب لجميع البشر (لا تفرقوا) اقتطع هنا

¹ - الأنفال: 66.

² - المائدة: 22.

³ - النساء: 2.

⁴ - آل عمران: 105.

¹ - الشورى: 14.

من الفعل للدلالة على النهي عن أي شيء من التفرق والصور المدنية حافلة بمثل هذه الآيات والتي تحمل دلالة الحذف والذكر.

والأفعال الخمسة الواردة في السور المدنية كثيرة وسوف أتناول جزءاً منها.

"دلالة الأفعال الخمسة"

الأفعال الخمسة تحمل دلالة نحوية هي دلالة الرفع بثبوت النون حيث إن النون أغنت عن

الضمة.

قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾

الفعل (يؤمنون) يحمل دلالة الاستمرارية والثبات وتحمل صفة الإيمان لفئة من الناس، وقد تكررت هذه اللفظة في السور المدنية بوصفها الحالي أي دون نفي أو نهى أو استفهام.. في سبعة وعشرين موضعاً وتحمل دلالة دينية وهي الإيمان بالله عز وجل ويقابلها في اللفظ قوله تعالى: ﴿بأنهم كانوا يكفرون﴾⁽¹⁾ فاللفظة الإيمان والكفر متقابلتان ويحملان نفس الدلالة النحوية وهي الرفع بثبوت النون، وكذلك الدلالة الدينية للكفر هي الإلحاد والشرك بالله. فالإيمان صفة المؤمن، والكفر سمة الكافر، وقد تكرر ذكر لفظة "الكافرين" في السور المدنية في أربعة وعشرين موضعاً ونلاحظ أن التوازي في اللفظتين وارد.

كذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾⁽²⁾ وقوله (يعلمون)⁽³⁾

هذا طباق بين لفظة يعلمون ولا يعلمون، وقد تكرر ذكر لفظة يعلمون في السور المدنية

في تسعة وأربعين آية.

كذلك استخدام أسلوب النفي أو دلالة النفي تكررت في السور المدنية في ثلاثة عشر موضعاً.

¹ - آل عمران: 112.

² - البقرة: 13.

³ - البقرة: 26.

وتدخل هذه اللفظة تحت دلالة "الإيمان والعمل والعلم به" فهي دلالة دينية، وتحمل دلالة معجمية وهي أهمية العلم ومعرفة كل شيء.

كذلك قوله: ﴿يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾⁽¹⁾ ﴿وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾⁽²⁾.

فقد تكررت كلمة (تأمر) في السور المدنية أربع مرات ويقابلها (ينهى) فاللفظتان تحملان الدلالة النحوية نفسها، ولكن لهما دلالات دينية وهي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذه صفات للمؤمن.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ﴾⁽³⁾.

فاللفظتان تحملان دلالة المقابلة ودلالة الشمول، أي أن علم الله شمل كل شيء، وتكررت هذه الألفاظ في القرآن وتحديداً في السور المدنية في أكثر من موقع وهذا يعني تأكيد ذلك في نفوس الخلق. ومن الألفاظ المتقابلة في السور المدنية.

يؤمنون يكفرون

يعلمون لا يعلمون

يقيمون يقعدون

يخدعون لا يخادعون

يعمّهون يبصرون

يعلمون لا يعلمون

يبدون يسرون

¹ - آل عمران: 104.

² - آل عمران: 104.

³ - البقرة: 33.

يكتُمون يعلنون

يسرّون يعلنون

يهتدون يفجرون ويفسقون

من خلال ألفاظ الأفعال نلاحظ التقابل بين أكثر الألفاظ والهدف من ذلك ترسيخ الأهمية وتبيان الفائدة ومن الألفاظ المترادفة في السور المدنية والتي تحمل الاشتراك اللفظي ما يلي: تبتدون، تعلنون، تنتشرون،..

أما دلالة الإثبات فقد وردت في السور المدنية فيما يتعلق بالمضارع المرفوع في مائتين وتسعين موضعاً.

أما النفي فقد ورد المضارع المرفوع في السور المدنية منفيّاً في قوله تعالى:

﴿ وَلَا تُسْأَلُونَ ﴾⁽¹⁾

﴿ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ ﴾⁽²⁾

﴿ وَلَا يَحِيطُونَ بِشَيْءٍ ﴾⁽³⁾

دلالة النفي جاءت مع الفعل في مائة وتسعة وعشرين موضعاً في السور المدنية.

وقوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَعْقِلُونَ ﴾⁽⁴⁾ ﴿ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ ﴾⁽⁵⁾

¹ - البقرة: 134.

² - البقرة: 264.

³ - البقرة: 255.

⁴ - آل عمران: 165.

⁵ - آل عمران: 71.

نلاحظ في الأفعال السابقة أنها جاءت بدلالة الاستفهام، وقد تكررت دلالة الاستفهام في السور المدنية في مئتي موضع ويكاد لا يوجد لفظ من الفاظ العربية إلا ووضع في السور المدنية فهي جامع لألفاظ العربية، وفي معانيها شمول وتأكيد وفي ألفاظ القرآن جمع بين كل المتضادات.

دلالة جزم المضارع في الأفعال الخمسة

ورد الفعل المضارع مجزوماً وعلامة جزمه حذف النون في السور المدنية في ثلاثمائة وخمسة وأربعين موضعاً.

الجزم دلالة نحوية، ومثاله قوله تعالى: ﴿لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ (1)

وقوله: ﴿إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ﴾ (2)

﴿أَيْتَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ﴾ (3)

ورد الفعل المضارع مجزوماً مع لا الناهية في السور المدنية في مائة وثلاثة وتسعين موضعاً، كما ورد مجزوماً لأنه جواب الشرط في ثمانية وستين موضعاً، وورد مجزوماً لأنه فعل الشرط في تسعين موضعاً. ودلالة الجزم هي للتخفيف والسهولة

وجاء المضارع المجزوم يحمل دلالة النهي في مائة وثلاثة وتسعين موضعاً وهي أفعال طلب الله ورسوله من العباد الابتعاد عنها أو هي طلب الله من رسوله.

ودلالة النهي غالباً ما تأتي من القوي إلى الضعيف، ليجنب الأعمال التي تنافي الخلق أو تنافي العقيدة لذا كانت كثيرة في السور المدنية.

¹ - البقرة: 11.

² - البقرة: 271.

³ - النساء: 78.

و نلاحظ دلالة الشرط فيها تخير من الله لعباده، وتهديد ووعيد بالمثل للشيء أو الابتعاد عن المكروه كما تأتي دلالة الشرط مع الترغيب والتحبب لشيء ما نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ (1) ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ (2)

دلالة النصب في الأفعال الخمسة

وردت الأفعال الخمسة منصوبة في السور المدنية في القرآن الكريم في مائتين وأربعة وعشرين موضعاً، وتحمل دلالة نحوية وهي النصب بحذف النون.

قال تعالى: ﴿أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً﴾ (3)

﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا﴾ (4)

﴿ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾ (5)

﴿فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا﴾ (6)

جاءت الآيات السابقة تحمل دلالة نحوية واحدة كما أشرنا وهي دلالة النصب، ولكن الأفعال السابقة وغيرها الواردة تحمل دلالات دينية ومعجمية واجتماعية متنوعة، ولكن ما يهمنا في هذا الصدد هو الدراسة الدلالية النحوية بمعنى أن حذف النون كانت علامة نصب المضارع في هذا الأفعال، وهي كالفتحة علامة النصب في الأفعال الأخرى، وأود القول إن الأفعال في السور المدنية وتحديدا المنصوبة منها كانت تحمل دلالات أخرى مثلها مثل الأفعال المرفوعة والمجزومة، فكثير من الآيات جاءت مكررة وهدفها التأكيد والتنبيه والوعظ والإرشاد.

1 - البقرة: 235.

2 - البقرة: 229.

3 - البقرة: 67.

4 - البقرة: 229.

5 - النساء: 3.

6 - التوبة: 83.

دلالة الفعل المضارع المجزوم بحذف حرف العلة

ورد الفعل المضارع في السور المدنية في تسعة وثمانين موضعاً، ويحمل دلالة نحوية واحدة وهي الجزم بحذف حرف العلة، أي أن حذف حرف العلة سد مسد السكون في الأفعال الصحيحة المجزومة، وسدّ مسد حذف النون في الأفعال الخمسة قال تعالى:

﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا﴾⁽¹⁾

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا﴾⁽²⁾

﴿إِنْ نَعْفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ﴾⁽³⁾

الألفاظ المجزومة السابقة تحمل دلالة نحوية واحدة وهي دلالة الجزم بحذف حرف العلة، فالآية الأولى "حذف الياء" والآية الثانية "حذف الألف" والآية الثالثة "حذف الواو" وكلها سدّت مسدّ السكون العلامة الأصلية للجزم، أما دلالة التكرار فهي أكثر ما يميز الأفعال المضارعة المجزومة. فنلاحظ الفعل "ترّ" تكرر في السور المدنية في أكثر من موضع

﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ﴾⁽⁴⁾

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نُهُوا عَنِ النَّجْوَى﴾⁽⁵⁾

وتأتي صيغة الاستفهام لتحديد المطلب البلاغي، يتمثله في إطار البنية التكرارية، وينطلق المفهوم الدلالي من دائرة الحكم العام إلى نموذج بسيط، فعلم الله، أزلي مطلق، والآية الثانية انتقال جزئي إلى مطلب نُهي عن فعله والهدف من ذلك "الإقناع والتأكيد" وقوله تعالى:

1 - آل عمران:85.

2 - النساء:77.

3 - التوبة:66.

4 - المجادلة:7.

5 - المجادلة:8.

﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ﴾⁽¹⁾

﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ﴾⁽²⁾

فالتكرار المتمثل في الآيات السابقة هدفه التأكيد والتنبيه وعدم المماثلة في المعنى في الآيتين يشكل اتحاداً عاماً بينهما من خلال الآية الفاصلة (له ما في السماوات).

والجمل المكررة تؤدي إلى إحداث الإيقاع الصوتي الهادئ الذي ساعد مع الصياغة اللغوية على الإقناع بروية وهدوء ويرتبط المستوى الصوتي بالحالة النفسية ارتباطاً وثيقاً فالحاجة إلى تكرار الألفاظ وتكرار جرسها الموسيقي يعتمد إلى حاجة المعنى في نفس المتلقي، وصورة المماثلة التي ترد بين آيتين منفصلتين تأتي للتأكيد والامتداد دلالة قوية بين الآيتين ونلاحظ قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾⁽³⁾، ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾⁽⁴⁾

التأكيد على مجازة العمل بالمثل جاء من دلالة الآية الأولى ولكن الآية المكررة تماثلها لتعمق المعنى وتثبته في النفس.

"سمات علامات الإعراب الفرعية"

الوضوح: وازن سيبويه بين الألف والواو والياء من حيث الوضوح، وكان يرى أن الألف صوت خفي، والياء أبين منها، والواو أبين من الياء⁽⁵⁾، وكان من أسباب وصف سيبويه للألف بالخفاء دون الواو والياء، أنها قد تقع موقع الفتحة⁽⁶⁾ ولذلك يقول ابن حنى: "أفلا ترى إلى

1 - الحج:63.

2 - الحج: 64.

3 - البينة:7.

4 - البينة:8.

5 - الكتاب: ج4، ص181.

6 - الكتاب: ج4، ص199.

مساواتهم بين الفتحة والألف حتى كأنها هي، وهذا يدل على أن أضعف الأحرف الثلاثة الألف دون أختيها، لأنها قد خصت بمساواة الحركة دونهما⁽¹⁾.

"الدلالة بالحركة على المعنى"

اتّسعت دائرة الاهتمام بالحركات الإعرابية سواء كانت حركات قصيرة أم حركات طويلة (الألف والواو والياء) وأن هذه العلامات الإعرابية دوالّ على معانٍ إعرابية، تعرضت للكلمات في مواقعها المختلفة في الجمل، فانتقل هذا الاهتمام إلى سائر الناس الذين اعتقدوا بأن العلامات الإعرابية والمعنى أمران متلازمان، لا يمكن الفصل بينهما بحال من الأحوال.

ويرى معظم النحاة قديماً على أن اللغة العربية لغة معربة، وجاء الإعراب فيها ليفرق بين معانيها المتكافئة في اللفظ، غير أن فريقاً من النحويين أنكر هذه المزية وعدّ الأصل في اللغة العربية السكون، وأن الإعراب لم يكن لولا الحاجة إلى وصل الكلام ببعضه ببعض. أما عن رأى اللغويين والدارسين المحدثين حول هذه القضية فيقول إبراهيم أنيس: "إنّ الأصل في كل كلمة هو السكون في آخرها، سواء في هذا ما يُسمّى بالمبني أو المعرب، إذ يوقف على كليهما بالسكون، وتبقى مع هذا أو رغم هذا واضحة الدلالة لم تفقد من معانيها شيئاً"⁽²⁾.

ويقول إبراهيم مصطفى: "إنّ العرب لم يلتزموا هذه الحركات لأن العربية لغة الإيجاز، وأن العرب كانوا يتخفّفون في القول ما وجدوا السبيل، يحذفون الكلمة إذا فهمت، والأداة إذا لم تكن الحاجة ملحة إليها"⁽³⁾.

ويرى إبراهيم مصطفى كذلك أن الإعراب بالعلامات الفرعية ليس كما يراه النحاة، وإنما هو جارٍ على الأصل، فالأسماء الخمسة معربة بالفتحة للدلالة على الإسناد والكسرة للإضافة والفتحة في غير هذين، وإنما مرت كل حركة فنشأ عنها لينها⁽⁴⁾، أمّا إبراهيم أنيس فيقول: "لعل

¹ - الخصائص: ج4، ص308.

² - من أسرار اللغة: ص224.

³ - إحياء النحو: ص45.

⁴ - إحياء النحو: ص109.

أهم الفروق بين رموز الأسماء في اللاتينية، وبين حركاتنا الإعرابية، أن الرموز اللاتينية لا تسقط مطلقاً، من نهاية الأسماء، حين الوقف عليها، كما يحدث غالباً للحركات الإعرابية في لغتنا، ما يجعلنا نرجح أن علامات الإعراب ليست رموزاً لغوية، تشير إلى الفاعلية أو المفعولية، أو غير ذلك⁽¹⁾.

وانتهى - كما يقول رمضان عبد التّواب - إلى أن الحركات الإعرابية "لا تعدو أن تكون حركات، يحتاج إليها في الكثير الغالب، لوصل الكلمات بعضها ببعض، بمعنى أنها حركات للتخلص من التقاء الساكنين، عند وصل الكلام، وأن معنى الفاعلية والمفعولية لا يستفاد من هذه الحركات، وإنما من موقع كل من الفاعل والمفعول في الجملة العربية"⁽²⁾.

فالحركات الإعرابية - كما يقول - "لم تكن تحدد دلالة المعنى في أذهان العرب القدماء، كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان، لوصل الكلمات"⁽³⁾.

ويُعد فؤاد ترزي أيضاً من الذين شكّوا في قيم علامات الإعراب ودلالاتها على المعاني، فقد ذهب إلى أن "الحركات الإعرابية إنما وُجِدَت في أواخر الكلمات للوصل لأشياء أخرى، فهو يعتقد بأنها وُجِدَت لغرض لفظي هو تيسير ارتباط الألفاظ بعضها ببعض"⁽⁴⁾ وبعد أن استعرض فؤاد ترزي علامات الإعراب خرج علينا بقوله: "والنتيجة التي تخلص إليها هي أننا نستطيع الاستغناء عن الحركة دون إخلال المعنى، في معظم أبواب النحو، ما عدا الحروف"⁽⁵⁾ وأظن أنه بذلك قد تجاهل الفوضى اللغوية التي قد تحصل نتيجة بذلك، إذ كيف نستطيع أن ننظم اللغة، وقد قمنا بإلغاء أخص خصائص نظامها؟ وكيف نفرق بين دلالاتها النحوية.

¹ - من أسرار اللغة: ص226.

² - رمضان عبد التّواب، فقه العربية: ص330.

³ - من أسرار اللغة: ص158.

⁴ - ترزي، فؤاد، في أصول اللغة والنحو: ص187.

⁵ - ترزي، فؤاد، في سبيل تيسير العربية: ص114.

ومهما يكن فإن ما ذهب إليه ترزي وأنيس في تفسير علامات الإعراب، لم يلق قبولاً أو استحساناً من الباحثين الذين حاولوا إثبات القيم الدلالية لعلامات الإعراب، وأنها لم تدخل الكلام لوصل الكلمات بعضها ببعض، أو التخلص من التقاء الساكنين فحسب، وإنما دخلت الكلام لهدف أجلّ وأسمى من ذلك، فهي لا تقل أهمية عن الأصوات الصامتة.

ومن الباحثين الذين انبروا للردّ على ذلك المخزومي الذي يقول: "إذا لم تكن الحركات أعلاماً لمعان قصد إليها المتكلم، بل لم تعد أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان، لوصل الكلمات بعضها ببعض، فكيف يُفسّر الوقف على "خالد" في لغة من ينتظر؟⁽¹⁾ ولماذا كانت الدال مرفوعة ومنصوبة ومخفوضة في الجمل الثلاث- هل جاء خالد؟ وهل رأيت خالدًا؟ وهل مررت بخالد؟- ولماذا لم تُكسر لتتنجم حركة الدال مع حركة اللام قبلها؟، وعليه فإن القول بأن الحركات، إنما هي سرّ للحاجة إلى وصل الكلمات، وأنها ليست أعلاماً للمعاني التي قصد إليها المتكلم، قول لم يحالفه التوفيق.

كذلك يقول في هذا المقام سلمان العاني: "إنّ الحركات القصيرة فونيمات ، والفرق بين حركة قصيرة وأخرى طويلة هو مضاعفة القصيرة أو أكثر"⁽²⁾.

لذلك فالألف والواو والياء ليست إلا حركات طويلة، لها ما للحركات القصيرة - أي الفتحة والكسرة والضمة- من خواص وميزات ودلالات مع فارق واحد هو القصر والطول"⁽³⁾.

ويعدّ تمام حسان من الباحثين الذين قالوا: إن الحركات الإعرابية لا تقوى منفردة على تحديد المعاني⁽⁴⁾.

1 - المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة: ص251، ولغة من ينتظر هي لغة أسد.

2 - العاني، سلمان، التشكيل الصوتي في اللغة العربية: ص115.

3 - الأصوات اللغوية: ص156.

4 - تمام حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها، ص207.

وقد أشار نهاد الموسى أيضاً إلى ذلك، عند حديثه عن المبنيات، غير أنه قصر وظيفتها على الأسماء المبنية فقط⁽¹⁾.

وقال داود عبده: "إن الحركات الإعرابية في أواخر الكلمات ليست جميعها تدل على المعاني المختلفة وتميز بين وظيفة نحوية، كوظيفة الفاعل، مثلاً، ووظيفة المفعول به، وإنما بعض هذه الحركات يُشكل جزءاً من الكلمة في تركيبها الصرفي، من ذلك الحركات الموجودة على أواخر جمع المذكر السالم والمنتى، فمثل هذه الحركات تبقى هي سواء كانت الكلمة فاعلاً أم مفعولاً به⁽²⁾."

ويذهب فؤاد ترزي إلى القول: "من الممكن التخلص من هذه الحركات حيثما يستطيع الاستغناء عن الوظيفة التي تؤديها في هذا المجال في الحالة الأولى - حالة التعجب والاستفهام - يمكن التمييز بين التعجب والاستفهام، دونما الحاجة للحركة، بتقييد الصوت، وباستخدام إحدى إشارتي التعجب والاستفهام (!؟) إن كان مكتوباً، بل يمكن أن تعدّ بعض الجمل الشبيهة منفية أيضاً إن لم يُعتمد إلى إنهاؤها بأي من هاتين الشارتين نحو "ما أحسن زيداً" أي لم يحسن زيد" ⁽³⁾، وهذا يعني إن فؤاد ترزي يميل إلى استخدام قرينة التنغيم عندما يكون الكلام منطوقاً، وشارتي التعجب والاستفهام عندما يكون الكلام مكتوباً؛ في حين يمكن استخدام الحركة الإعرابية وحدها في حالتى النطق والكتابة معاً، دون الحاجة إلى استخدام قرينة التنغيم أو التعجب ولا يعني هذا أننا نقلل من قيمة الشارتين، بل لهما قيمة دلالية تعين على تحديد المعنى، ولا تقل أهميتها عن الحركات الإعرابية وغيرها من القرائن التي تساعد على تحديد المعنى وتعين عليه.

واللغة العربية - شأنها في هذا شأن اللغات الأخرى - تستخدم علامات الإعراب للدلالة على المعنى، وتستخدم وسائل تعبيرية أخرى للدلالة على المعنى مثل (التنغيم والنبر والرتبة).

¹ - الموسى، نهاد، في تاريخ العربية: ص 121.

² - عبده، داود، أبحاث في اللغة العربية: ص 111.

³ - ترزي، فؤاد، في سبيل تيسير العربية وتحديثها: ص 103.

ومن خلال الآراء السابقة سواء كانت قديمة أم حديثة فإنني أرى أن رأي تمام حسان كان أقرب الآراء إلى الصواب، لأن اللغة أياً كانت، يستخدم لذاتها أساليب ووسائل تعبيرية عديدة لتحقيق الاتصال بين الناطقين بها. وتمام حسان يقف موقفاً وسطاً من تفسير الحركات الإعرابية، لأنه لا يُنكر مالها من قيم دلالية على المعاني، وإنما يعطيها ما تستحقه من قيمه.

وأخيراً أود القول إن الألف في الأسماء الستة كانت تحمل دلالة نحوية وهي النصب، والواو تحمل دلالة الرفع، والياء دلالة الخفض.

أما المثني، فالألف تحمل دلالة الرفع، والياء تحمل دلالة نحوية مزدوجة ألا وهي النصب والجر.

كذلك جمع المؤنث السالم المنصوب بالكسرة يعني أن الكسرة حملت دلالة نحوية خاصة وهي النصب والفتحة في الممنوع من الصرف حملت دلالة خاصة وهي دلالة الجر.

أما الأفعال الخمسة، فالنون على المستوى الدلالي والوظيفي تعد من العلامات الإعرابية عندما تكون علامة رفع في الفعل المضارع في حالة ثبوتها، أو علامة نصب وجزم عند حذفها.

الخاتمة ونتائج البحث

وبعد، فقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج مهمة أخصها فيما يأتي:

1. ففي الفصل الأول لوحظ أن الإعراب بالحروف مسألة من المسائل غير المتفق عليها ، لا بل أثارت جدلاً بين النحاة والباحثين من البصريين والكوفيين ، فمنهم من اعترف بوجود هذه الحروف كعلامات للإعراب ، ومنهم لم يوافق على هذا الرأي.

فبالخلاف ليس وليد الحاضر ، بل هو قديم ، إذا رأى الكوفيون أن الألف والياء والواو علامة إعراب ، أما البصريون فقالوا: الحروف أبدال من الحركات .

ورأى الأخفش والمبرد والمازني أنها ليست بإعراب ، ولا حروف إعراب ، ولكنها دالة على الإعراب ، تنشأ عن إشباع الحركات .

2. استمر الخلاف بين النحويين إلى أن وصل إلى نحاة العصر الحديث ، فالمخزومي أيد الكوفيين ، وغيره من النحاة أيد البصريين .

3. لوحظ في كتاب سيبويه أن الأسماء الستة ليست معربة بالحروف ، بل بحركات مقدرة على الحروف ، فأعرابها كإعراب الاسم المقصور .

4. من خلال البحث وجدت من الأسماء الستة في السور المدنية أربعة ، ولم أجد ذكراً لـ (هَنْ) و (حَمَّ) .

5. أبرز سمة كانت على علامات الإعراب الفرعية هي ظاهرة الوضوح السمعي .

6. احتدام الخلاف بين النحويين حول قضية الأصل والفرع في علامات الإعراب ، وما من باب من أبواب النحو العربي ، إلا ونجد هذه القضية ماثلة فيه .

7. هناك شبه إجماع على أن الحركات الإعرابية وهي الضمة في الرفع ، والفتحة في النصب ، والكسرة في الجر هي أصل والعلامات الإعرابية الأخرى فرع عليها .

8. نشأت فكرة الأصل والفرع في ظل القياس ، وإنه لم يكن المقصود عندهم ن الأصل أقدم زماناً من الفرع وإنما الكلام مختلط ، بل كان للكثرة في الاستعمال أثرها في التأصيل والتفريع ، ثم إن كثرة الأصول والفرع كانت تخضع لنظرة كل من المدرستين للقياس، وعلى ذلك فقد كان الكوفيون أكثر أصولاً من البصريين لتوسعهم في القياس حتى شمل القليل والناذر.

9. بدا واضحاً أن هناك أثراً لقضية الأصل والفرع في توجيه كثير من مصطلحات النحو العربي، وأبوابه، وأدواته، ووسائل تعليقه.

10. الدراسة الصوتية أظهرت أنواع الأصوات، وأظهرت كذلك الدلالة الصوتية لعلامات الإعراب وهي وصل الكلام وأداء القول أداء سهلاً سلساً بعيداً عن الإبطاء في الكلام والاستعجال فيه.

11. هناك علامة واضحة بين الدلالة الصوتية والرمز الكتابي لعلامات الإعراب ، وهذا ماثل في قول الفراهيدي .

12. شيوع صوت النون وهذا الصوت من أكثر الأصوات شيوعاً في القرآن الكريم حيث وجدت أن نسبة شيوعه في نهاية الأفعال والأسماء يصل إلى 19.5 % من مجموع الأصوات في السور المدنية.

13. لوحظ أن صوت الفتحة الطويلة إلى مجموع الحركات يقدر بـ 8.2 % والضمة الطويلة إلى مجموع الحركات يقدر بـ 15.6 % والكسرة الطويلة إلى مجموع الحركات 16.1 %.

14. لوحظ أن جمع المذكر السالم والملحق بالجمع احتل المركز الثاني بعد الأفعال الخمسة حيث ورد في سبعمائة وخمسين موضعاً فجاء مرفوعاً في مائة وتسعة وعشرين موضعاً ، ومنصوباً في مائتين وثمانية وثمانين موضعاً ، ومجروراً في مائتين وسبعين موضعاً.

15. الفعل المضارع المعتل ورد في تسعة وثمانين موضعاً ، فجاء مجزوماً بحذف الياء في واحد وخمسين موضعاً ، ومجزوماً بحذف الألف في ثلاثة وثلاثين موضعاً ، ومجزوماً بحذف الواو في خمسة مواضع .

16. الدلالة النحوية لعلامات الإعراب كانت تبنى عن المعاني النحوية التي تعتور الكلام ، فالضمة مثل الواو علم الفاعلية ، والفتحة مثل الألف علم المعولية، والكسرة مثل الياء علم الإضافة .

ثبت المصادر والمراجع

-القرآن الكريم

1- الأزهرى، خالد بن عبد الله: شرح التصريح على التوضيح، ط2، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د. ت .

2- الأستراباذي، رضي الدين: شرح الكافية في النحو، تحقيق يوسف حسن عمر، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982.

3- أسعد، علي: تهذيب المقدمة اللغوية، ط1، دار النعمان، بيروت، 1992 م .

4- الأسود، ابن علاء: الافتتاح في شرح المصباح، تحقيق، احمد حامد، ط1، مركز التوثيق والمخطوطات والنشر، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 1990م.

5- الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق، محمد محيي عبد الحميد، ط1 دار الكتاب العربي، بيروت 1375هـ، 1955م.

6- الأصفهاني، الراغب: معجم مفردات القرآن الكريم، تحقيق، صفوان عدنان، ط1، دار القلم، دمشق، د. ت .

7- الأفغاني، سعيد: من تاريخ النحو، ط1، مطبعة الفلاح، الكويت، 1978 م .

8- الألوسي، شهاب الدين: روح المعاني في تفسير القرآن ، دار الفكر، بيروت، 1978م

9- إلياس، منى: القياس في النحو، ط1، دار الفكر، دمشق، 1985م .

10- أمين، أحمد: ضحى الإسلام، ط15، دار الكتاب العربي، بيروت.

11- الأنباري، كمال الدين أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق، محمد محيي عبد الحميد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت 1998.

- أسرار العربية: تحقيق، محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، 1957م .
- نزهة الألباء، في طبقات الأديباء، تحقيق، إبراهيم السامرائي، ط3، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، 1985 م.
- 12- أنيس، إبراهيم: من أسرار العربية، ط3، مطبعة الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ت.
- الأصوات اللغوية، ط5، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1975م.
- 13- أيوب، عبد الرحمن: أصوات اللغة، ط2، مطبعة الكيلاني، القاهرة، 1968 م.
- 14- ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد: شرح المقدمة المحسبة، تحقيق، خالد عبد الكريم، ط1، الكويت، 1976م .
- 15- باكزة: بحث الحروف في العربية، عدد 2، مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، الأردن، 2000م.
- 16- بدوي، أحمد أحمد: من بلاغة القرآن، ط3، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1950م.
- 17- برانق: النحو المنهجي ، ط1، مطبعة لجان البيان العربي، بيروت، د. ت.
- 18- براجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وعلق عليه رمضان عبد التواب، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1985 م .
- 19- بروكلمان، كارل: فقه اللغة السامية، نقل رمضان عبد التواب، ط1، دار المعارف ، القاهرة، 1977م.
- 20- بشر، كمال: دراسات في علم اللغة: ط9، دار المعارف، مصر، 1986م.
- مذكرات في علم اللغة، ط5، مكتبة الشباب، مصر، 1987 م .

- 21- البصري، علي بن خليل: قواعد البصرية في النحو، تحقيق، عزام عمر الشجرأوي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2000م .
- 22- البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ط1، دار المعرفة، القاهرة، د.ت.
- 23- البغدادي، عبد القادر بن عمر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979م.
- 24- أبو بكر الزبيدي، محمد بن الحسين: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق، محمد أبو الفضل، ط2، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- 25- بوروبه، المهدي: المصطلحات الصوتية عند النحاة واللغويين العرب، ط1، مؤسسة الرسالة، حلب، 1989.
- 26- ترزي، فؤاد حنا: في أصول اللغة والنحو، ط1، دار الكتاب، بيروت، 1969م .
- 27- الجاحظ: البيان والتبيين، تحقيق، عبد السلام هارون، ط3، دار الجليل ، بيروت، 1982م.
- 28- الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، تحقيق، محمد رشيد رضا، ط6، مصر، 1960م.
- 29- الجندي، علم الدين: لهجة القرآن الكريم بين الفصحى ولهجات القبائل، ط2، القاهر، 1981م.
- 30- ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق، محمد علي النجار، ط2، دار الهدى، بيروت-6 1952م.
- اللمع في العربية، تحقيق، حسين محمد شرف، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1979م .
- سر صناعة الإعراب، تحقيق، حسن هندأوي، ط1، دار القلم، دمشق، 1985م.

- 31- الجوزي، أبو الفرج: فنون الأفتان في علوم القرآن: تحقيق، حسن ضياء الدين، ط1، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 1978م .
- 32- حامد، أحمد حسن: قضية الأصل والفرع، وأثرها في بناء النحو ، مجلة النجاح للأبحاث، نابلس، ج1، المجلد الأول، العدد الرابع، آب. 1989.
- 33- حجازي، محمود فهمي: علم اللغة العربية، ط1، دار المعرفة، القاهرة، 1989م .
- 34- حسان، تمام: اللغة العربية، معناها ومبناها، ط2، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1980م .
- 35- حماسة، محمد: العلامات الإعرابية، ط1، دار الفكر، القاهرة، 1990م .
- 36- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف: تذكره النحاة، تحقيق، عفيف عبد الرحمن، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت 1981 .
- 37- الخثران، عبد الله: مراحل تطور الدرس النحوي، ط1، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية 1988م.
- 38- ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد: المترجل في شرح الجمل، تحقيق، علي حيدر، ط2، دار الحكمة، دمشق، 1972 .
- 39- خفاجي، عبد المنعم: دلائل الإعجاز، ط1، مكتبة القاهرة، القاهرة، 1989م .
- 40- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد: مقدمة ابن خلدون، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993م .
- 41- ابن خلكان، أحمد بن محمد: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق، إحسان عباس، ط1، دار صادر، بيروت، 1977م .
- 42- الخولي، محمد علي: الأصوات اللغوية، ط2، دار الفلاح للنشر والتوزيع، عمان، 1995 .

- 43- ابن درستويه: **تصحیح الفصحیح**، تحقيق، عبد الله الجبوري، ط1، بغداد، 1975م نقلاً عن المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث.
- 44- الدرويش، محيي الدين: **إعراب القرآن الكريم**: ط5، دار ابن كثير، دمشق، 1996م.
- 45- دمشقية، عفيف: **تجديد النحو العربي**، ط، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981م.
- 46- الرافعي، مصطفى صادق: **إعجاز القرآن والبلاغة النبوية**، ط1، دار المنار، القاهرة، 1997م.
- **تاريخ آداب العرب**، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، 1974م.
- 47- الرماني، علي بن عيسى: **الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى**، تحقيق، فتح الله صالح علي المصري، ط3، دار الوفاء، مصر، 1992 م.
- 48- رمضان، محيي الدين: **صوتيات في العربية**، ط1، مكتبة الرسالة، عمان، 1979م.
- 49- زاهي، زهير: **النحويون والقراءات القرآنية**، ط1، المركز الثقافي، البصرة، 1997م
- 50- الزبيدي، عبد الكريم: **الإعراب بالحروف**، ط1، دار الفكر، بيروت، 1982م.
- 51- الزجاجي، عبد الرحمن ابن إسحاق: **أمالى الزجاجي**، تحقيق، عبد السلام هارون، ط2، دار النفائس، بيروت، 1979 م.
- 52- الزركشي: **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق، محمد أبي الفضل إبراهيم، ط1، دار إحياء العربية، مصر، 1975م.
- 53- الزمخشري، جاد الله محمود بن عمر: **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، ط3، دار المعرفة، بيروت، 1987م.
- 54- زيدان، محمود فهمي: **الفلسفة اللغوية**، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989م.

- 55- السامرائي، إبراهيم: **فقه اللغة المقارن**، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1983م.
- الفعل زمانه وأبنيته، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت 1986م.
- 56- السامرائي، محمد فاضل: **الحجج والبراهين النحوية**، ط1، دار عمار، عمان، 2002م.
- 57- ابن السراج، محمد بن سهل: **الأصول في النحو**، تحقيق، عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م.
- 58- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله: **نتائج الفكر في النحو العربي**: تحقيق محمد إبراهيم البناء، ط2، دار الاعتصام، القاهرة، 1965م.
- 59- سيوييه، عمرو بن عثمان بن قنبر: **الكتاب**، تحقيق، إميل بديع يعقوب، ط1، ج2، دار الكتب العلمية، القاهرة، 1999 م .
- 60- السيد، أمين علي: **في علم النحو**، ط7، دار المعارف، القاهرة، 1991م.
- 61- السيرافي، الحسن بن عبد الله: **أخبار النحويين البصريين**، تحقيق، محمد إبراهيم البناء، ط1، دار الاعتصام، القاهرة، 1985م.
- 62- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق، عبد الإله نبهان، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1985م.
- **همع الهوامع**، تحقيق، عبد العال سالم مكرم، ط1، مؤثر الرسالة، بيروت، 1977م .
- **المطالع السعيدة**، تحقيق، طاهر سليمان حموده، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية 1981م.
- **الإتقان في علوم القرآن** ، ط3، منشورات الشريف الرضي، إيران، 1411 هـ.
- **الإتقان في علوم القرآن**، ط2، تحقيق محمد أبو الفضل دار التراث، القاهرة، د. ت.

- 63- شاهين، توفيق محمد: أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية، ط1، دار التضامن للطباعة، القاهرة، 1980 .
- شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت 1980م.
- 64- الشايب، فوزي: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ط، الكويت، 1989م.
- 65- شرف، أحمد حسين: اللغة العربية في عصور ما قبل الإسلام، ط2، القاهرة، 1991م.
- 66- الشلوبين، علي: التوطئة، تحقيق، يوسف المطوع، ط2، دار الفكر، الدار البيضاء، 1980م.
- 67- الشوكاني، محمد بن علي: فتح القدير، ط1، دار الفكر، بيروت، 1986م .
- 68- الصبان، محمد بن علي: حاشية الصبان على شرح الأشموني، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997 .
- 69- الصيمري، عبد الله بن علي: التبصرة والتذكرة، تحقيق، فتحي أحمد مصطفى، ط1، مكة، 1982م
- 70- طحان، ريمون: الأسنوية العربية، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، 1981م.
- 71- العاني، سلمان: التشكيل الصوتي في اللغة العربية، ط2، دار الاعتصام، دمشق، 1999م.
- 72- عباد، شكري محمد: موسيقى الشعر العربي، ط2، دار المعرفة، القاهرة، 1978م.
- 73- عبد التواب، رمضان: التطور اللغوي مظاهر وعلله وقوانينه، ط1، مطبعة المدني، القاهرة، 1983م.
- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث العلمي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1982 م

- **فصول في فقه اللغة العربية**، ط3، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1987م.
- 74- عبد الجليل، عبد القادر: **الأصوات اللغوية**، ط1، دار صفاء للنشر، عمان، 1988م.
- 75- عبده، داود: **أبحاث في اللغة العربية**، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، 1973 م .
- 76- ابن عصفور، علي بن مؤمن: **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق، صاحب أبو وضاح، ط1، وزارة الأوقاف، بغداد، 1982 م .
- ابن عصفور: **المتع في التصريف**، تحقيق، فخر الدين قباوه، ط1، المكتبة العربية، حلب، 1970 م .
- 77- العقاد، عباس محمود: **اللغة الشاعرة**، ط1، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1961م .
- 78- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق، محيي الدين عبد الحميد، ط2، دار الفكر، بيروت، 1985م.
- 79- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين: **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق، علي محمد البجاوي، ط2، دار الجيل، بيروت، 1987م.
- 80- العلوي، يحيى بن حمزة: **كتاب الطراز**، تحقيق، محمد عبد السلام شاهين، ط1، دار الكتب، 1985.
- 81- أبو علي الفارسي: **المسائل العسكرية**، تحقيق، محمد عبد السلام شاهين، ط1، دار الكتب، مصر 1985.
- 82- عمر، أحمد مختار: **دراسة الصوت اللغوي**، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1976م.
- 83- علم الدلالة: ط2، عالم الكتب، القاهرة، 1988م.
- 84- عيد، محمد: **أصول النحو العربي**، ط1، دار الفكر، القاهرة، 1991 م .

- 85- عيسى، فارس: **النصب على الخلف**، مجلة مؤتة، عدد(6) السنة 1993م .
- 86- الفراء، أبو زكريا الفراء: **معاني القرآن**، تحقيق، أحمد يوسف نجاتي، ط2، دار السرور، بيروت، 1955م .
- 87- الفيروزآبادي: **القاموس المحيط**، تحقيق، عبد العظيم الطحاوي، ط21، مطبعة الكويت، الكويت 1989م .
- 88- القرالة، زيد: **الحركات في اللغة العربية**، دراسة في التشكيل الصوتي، ط1، علم الكتب الحديث، أريد، 2004م.
- 89- القطان، مناع: **علوم القرآن**، ط44، مؤسسة الرسالة، دمشق، 1992م.
- 90- قطب، سيد: **التصوير الفني في القرآن الكريم**، ط8، دار الشروق، القاهرة، 1983م
- **في ظلال القرآن**، ط3، دار الشروق، عمان، 1977م.
- 91- ابن القوطية: **كتاب الأفعال**، تحقيق، علي فوده، ط1، طبعة مصر، القاهرة، 1952م .
- 92- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب: **الرعاية**، تحقيق، أحمد حسن فرحات، ط1، دار الكتب العربية، القاهرة، 1989م.
- 93- اللبدي، محمد سمير: **أثر القرآن والقراءات في النحو العربي**، ط1، مجمع الأندلس، الكويت، 1978م .
- 94- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله: **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق وتقديم، محمد كامل بركات، ط2، دار الكتاب الغربي، القاهرة، 1975م.
- 95- المبارك، مازن: **نحو وعي لغوي**، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1979م .

- 96- المبرد، محمد بن يزيد: **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1963م.
- 97- مجمع اللغة العربية: **المعجم الوسيط**، ط3، دار إحياء التراث الغربي، بيروت.
- 98- المخزومي، مهدي: **في النحو العربي**، كتاب في النقد والتوجيه ، ط2، المكتبة العصرية، بيروت 1964م.
- المخزومي: **الخليل بن أحمد، أعماله ومنهجه**، ط1، مطبعة الزهراء، بغداد، د.ت.
- 99- المرادي: **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق، فخر الدين قباوة، ط1، دار الأفق، بيروت، د.ت.
- 100- مرعي، عبد القادر: **الدلالة النحوية**، ط1، جامعة مؤتة، الأردن، 1992م.
- 101- مصطفى، إبراهيم: **إحياء النحو**، ط1، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1973م.
- 102- المطلبي، غالب: **دراسة في أصوات المد العربية**، ط1، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، 184.
- 103- مكرم، عبد العال: **القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية**، ط1، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، د.ت.
- 104- الملح، حسن سعيد: **نظرية الأصل والفرع**، ط1، عمان، 1995م.
- 105- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد المصري: **لسان العرب**، ط1، دار صادر، بيروت، د.ت.
- 106- موسى، نهاد: **الخطأ في العربية**، مجلة أبحاث، الجامعة الأمريكية، بيروت، 1983م.

- 107- الميداني، أحمد بن محمد: **مجمع الأمثال**، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار الجليل، بيروت 1987م.
- 108- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد: **إعراب القرآن**، تحقيق، غازي زاهد، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1988م.
- 109- نصار، فؤاد علي: **من علوم القرآن**، ط1، دار اقرأ، بيروت، 1992م
- 110- ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف: **شرح شذور الذهب**، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، دار الفكر، بيروت، 1994م.
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط5، دار الفكر، بيروت، 1959 .
- **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط2، مكة، 1995م -مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت .
- 111- ولويل، كامل: **عودة للنحو العربي الأصيل**، ط1، عمان، 1994م.
- 112- ياقوت، أحمد سليمان: **ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم**، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992م.
- 113- ليافي، نعيم: **ثلاث قضايا حول الموسيقى**، مجلة التراث، دمشق، 1984م.
- 114- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي: **شرح المفصل**، ط2، عالم الكتب، بيروت.

**Al-Najah University
Faculty of Hi Studies**

**Minor Syntax signs in Al Sowa Al-Madania in the Holy
KoranA grammatical and referential study**

**Prepared by
Faheem Abdulla Al- Ali**

**Under the supervision of
Prof: Ahmad Hassan Hamed**

**Submitted in partial fulfillment of the requirements of the
degree of master of Arabic Language, Faculty of Graduate
Studies at Al-Najah University, Nablus, Palestine**

2007

b

**Minor Syntax signs in Al Sower Al-Madania in the Holy KoranA
grammatical and referential study**

**Prepared by
Faheem Abdulla Al- Ali
Under the supervision of
Prof: Ahmad Hassan Hamed**

Abstract

This study deals with the branch signs of syntax in Al sewar al-Madania of the Holy Koran in syntactical, semantical and statistical study. The study was divided into five chapters.

The first chapter talks about branch signs of syntax which are considered as complementary for the origin signs in both, syntax and structure, and it talks about the meanings of these signs and its location, in addition to the opinions of the Arab grammarians .

The second chapter focuses on the origin and the branch in the signs of syntax, and the effect of that on the rising of the branch and syntactic signs, and this chapter also deals with these signs whether they are origin or branch, and also it talks about the arguments between the Kofic and Basrinian grammarians about this issue which took a lot of importance from many grammarians and still.

The third chapter talks about voiced signs and it deals with soft and long voices and it talks also about the phenomena of the clearance auditory and the relation with these signs.

In the fourth chapter the study focus on the syntactical signs in the verses of the Holy Koran which were reveal to prophet Muhammad peace be upon him, and the number was 2757 verses and they were distributed as the following :

1. nominative: 1244

2. accusative: 646

3. genitive : 433

4. imperative : 434

The last chapter deals with signs of syntax in statistic way , and the chapter focuses on the meanings of these signs and semantics and non semantics .

I looked for the opinions of the grammarians and lexicologists in the five chapters and I tried to find every thing related to the signs of syntax. The study ends with a conclusion which contained the results of the study .

Finally, I ask my Lord to comply my study and I hope that I succeeded to introduce somewhat useful for my favorite language which is honored and respected all the time because it is the language of the Holy Koran and the language of our prophet peace be upon him.

